المنور مروش

...ات عن الجزائر في العهد العثماني



العملة، الأسعار والمداخيل

الجزء الأول

دار القصبة للنشر

Scanné avec CamScanner

صدر هذا الكتاب بدعم من وزارة الثقافة
في إطار الصندوق الوطني لترقية الفنون والآداب

© دار التصبة للنشر 2009
ردمك : 978-9961-64-779-0
الإيداع القانوني : 2009-490
جميع الحقوق محفوظة

Scanné avec CamScanner

مقدمة

تشكل هذه الدراسة الجزء الأول من سلسلة أبحاث مؤلفة من ثلاثة أجزاء عنوانها العام أبحاث عن الجزائر في الفترة العثمانية. وقد صدر منها جزءان باللغة الفرنسية والجزء الثالث قيد الإنجاز. إن الأجزاء الثلاثة مترابطة لأنها تنطلق من منظور متكامل[1] في بناء مشروع تاريخ اقتصادي-اجتماعي للجزائر العثمانية. لكن كل جزء منها يشكل وحدة مستقلة تطرق موضوعا له خصائصه المميزة.

وهذه الطبعة العربية ليست مجرد ترجمة للنص الفرنسي المنشور. فإلى جانب تصويب بعض الأخطاء، أدخلت تعديلات ستدرج في الطبعة الفرنسية القادمة.

---

1. يعتمد مشروعنا على المنطلقات النظرية والمنهجية التي صاغها إرنست لابروس وبيار فيلار وعلى المساهمات الرائدة التي قدمها كلود كاهن وماكسيم رودنسون. أنظر بالأخص:

Ernest Labrousse, *Esquisse du mouvement des prix et des revenus en France au XVIII siècle*, Paris, 1932, 2 Vol. et *La Crise de l'économie française à la fin de l'Ancien Régime et au début de la Révolution*, Paris, 1944

Pierre Vilar, *La Catalogne dans l'Espagne moderne*, Paris, 1962, 3 vol. ; *Or et monnaie dans l'histoire*, Paris, 1974 et *Une histoire en construction*, Pris, 1982

Claude Cahen, *Mouvements populaires et autonomisme urbain dans l'Asie musulmane du Moyen Age*, Paris, 1959 ; *Douanes et commerce dans les ports méditerranéens de l'Egypte médiévale*, Paris, 1965 ; *L'Islam, Des origines au début de l'empire ottoman*, Paris, 1970 et 1997 ; Maxime Rodinson, *Islam et capitalisme*, Paris, 1966 ; *Mahomet*, Paris, 1968 ; *Marxisme et monde musulman*, Paris, 1972.

وأنظر كذلك المقالات والدراسات المتخصصة لهؤلاء المؤلفين في المجلات والمجموعات الدراسية الخ.

يبحث الجزء الأول حركات العملة والأسعار والمداخيل في ثلاثة قرون. والعنوان يشير بتقدير وتحية للكتاب التأسيسي الكبير الذي أصدره إرنست لابروس سنة 1932 عن حركة الأسعار والمداخيل. وقد أدخل به ثورة في مناهج التاريخ الاقتصادي-الاجتماعي بتحليله ديناميكية البنية الاجتماعية انطلاقا من دراسة حركة الأسعار والمداخيل على المدى الطويل.

يقول لابروس[1]: «إن التقلبات الاقتصادية لا تغير فقط الحالة المادية لمجموعة من الناس أو لطبقة ما. إنها تغير المواقع النسبية للطبقات. فهي تجعل الفوارق الاجتماعية تتضاءل أو تتفاقم والنزاعات حادة أو خفيفة. وهذه النتائج قد تؤدي إلى تغيير نظام الحكم».

وتمكينا للقارئ من التثبت والتحقق فيما يخص المعلومات التي نعرضها عليه، رأينا أن نبدأ كل قسم أو فصل بتقديم المصادر التي استقينا منها المعطيات والطرق التي سلكناها في تنظيمها وصياغتها في مجموعات مسلسلة متناسقة.

يتناول القسم الأول تطور العملة في العهد العثماني وذلك لأنه لا يمكن دراسة الأسعار والمداخيل دون معرفة تفاصيل العملة المتداولة ودقائق تطورها. وهذه المعرفة لم تكن متوفرة قبل أن نقوم بهذه المحاولة الأولية التي جددت الموضوع تماما وإن كانت نتائجها مؤقتة. إن الاعتماد على المصادر الأصلية والمقابلة بينها ونقد الشهادات والتآليف المختلفة بالرجوع إلى الوثائق ذات الصلة المباشرة بالمعاملات بين الفرقاء، هذه العناصر مجتمعة سمحت لنا بإلقاء بعض الضوء على أنواع العملة والتغيرات التي شهدتها في ثلاثة قرون. لكن محاولتنا لا تخلو من جوانب نقص ومن بعض الثغرات. والرجاء أن تتولى أبحاث جديدة سد الثغرات وتعميق الإشكاليات المطروحة والمناهج المطبقة في هذه الدراسة.

1. Ernest Labrousse, *La Crise…*, *op.cit.*, p.185.

Scanné avec CamScanner

بعد الحصول على معلومات مفصلة عن تطور العملة، صار من الممكن أن ندرس حركة الأسعار. وهذه كما يقول بيير فيلار[1]، ليس المقصود حصر الدراسة فيها، بل هي وسيلة لدراسة حركة المداخيل وتوزعها، وبالتالي معرفة حركة البنى الاجتماعية.

إن النموذج النظري الذي سطره لابروس يحتوي على عناصر متينة تلائم موضوعنا. وهو بالأخص ينطبق على دراسة الاقتصاد من النوع القديم الذي يسوده الطابع الزراعي وعلى مقاربة الأزمات الغذائية التي كان تواترها المنتظم يطبع حياة المجتمعات. وباستعمال هذا النموذج النظري بطريقة حية غير متزمتة، يمكن إظهار جوانب الاتفاق والاختلاف بين مجتمعات كان إنتاج المواد الغذائية يشكل فيها العنصر الرئيسي، وكان جزء معتبر من هذا الإنتاج موضوع تبادل بين الأرياف والمدن وبين المنتجين وغير المنتجين وبين المناطق المتخصصة في إنتاج مواد متباينة عن مناطق أخرى، وكذلك مع البلدان الأجنبية.

إن المعطيات الكثيرة المتنوعة عن الأسعار وتطورها في مختلف مناطق الجزائر تثبت نهائيا بطلان الدعاوى التي تتحدث عن «الاقتصاد المغلق». وهي تبين كذلك أن الأزمات الغذائية في الجزائر العثمانية تتفق مع النموذج الكلاسيكي الذي صاغه لابروس: انخفاض المحاصيل الزراعية، ارتفاع أسعار الحبوب بشكل متزايد في المدن وأحيانا مجاعة مصحوبة أو متبوعة بأوبئة فتاكة وحركات احتجاج جماهيرية تنسب الغلاء والمجاعة لسلوك أرباب السلطة ومحتكري الحبوب.

هذه الظاهرة العامة التي تتكرر في أوضاع متباينة، تكتسي أشكالا خاصة مرتبطة بالظروف الاقتصادية وبخصائص البنية الاجتماعية والتصورات الجماعية والنظام السياسي القائم.

---

1. Pierre Vilar, *La Catalogne…*, *op.cit.*, t.2, p.332.

إننا في دراسة قطاع معين لا نعزله عن القطاعات الأخرى بحيث تصير مواضيع لا يجمعها سوى الجوار في ترتيبها جنبا إلى جنب كأنها ملفات محفوظة في أدراج متجاورة حسب تعبير لوسيان فيفر[1] في هجومه الحاد على الكتابات التاريخية التقليدية، بل ننطلق من منظور تاريخي شمولي تتمفصل فيه الميادين المدروسة حسب تداخلات وتبادلات متواصلة.

إن تحليلنا لحركة المداخيل لا يكتفي بوصف استاتيكي لمختلف مستويات الثروة، بل هو مركز على ديناميكية الإثراء والإفقار.

ديناميكية، حركات، تغيير، قد تثير هذه الكلمات حين تطبق على المجتمع الجزائري في العهد العثماني، تحفظات أو حتى اعتراضات جوهرية. ولنذكر بهذا الصدد هذا التوجيه الذي قدمه لابروس[2]: «هل تريدون مني اعترافا كنت قدمته علنا في السابق؟ ها هو إذن: إننا حتى الآن درسنا تاريخ ما يتحرك ولم ندرس بمقدار كاف تاريخ ما يقاوم الحركة. إن السرعة التي صارت تسيّر التاريخ ينبغي أن لا تنسينا بطء التاريخ. إن المقاومة التي تقوم بها البنية الذهنية السائدة هي من أكبر عوامل البطء في التاريخ. إنها تجمد أو تعلق تبلور الوعي الجماعي. وهي من أندر الحظوظ بيد الثورات المضادة.»

من جهتنا، لم نغفل دور البنى الاجتماعية والذهنية التي كانت تثقل المجتمع الجزائري في تلك الفترة. بالعكس، ففي إطار هذا الثقل الاجتماعي والذهني، درسنا حركة الأسعار والمداخيل وما رافقها من اضطرابات وتغييرات في النظام الاجتماعي والسياسي.

من المعروف أن المؤلفات التي نشرت عن الجزائر العثمانية خلال قرن أو أكثر، كانت في مجموعها، عدا استثناءات نادرة، تصف هذه الأوضاع بالركود

1. Lucien Febvre, *Combats pour l'histoire*, Paris, 1953.

2. Ernest Labrousse, *Introduction à l'histoire sociale, sources et méthodes*, Paris, 1967, p.5.

Scanné avec CamScanner

المستمر، وكثيرا ما نصادف عبارات من هذا النوع: «في الفترة العثمانية كان البوجو يساوي كذا فرنك، كان صاع القمح يساوي، الخ». ودائما كان السعر واحدا لا يتغير، مع أن أية نظرة سريعة في وثائق تلك الفترة كانت كافية لتفنيد مثل هذه العبارات.

في المصادر نفسها ما يدعو إلى دراسة التغييرات التي مست هذه القطاعات. فهي تمكن من إلقاء الضوء على القطاعات التجارية والحضرية والسياسية. ولكن ميادين واسعة من مجتمع ذلك العصر لا يمكن التعمق في معرفتها انطلاقا من هذه الوثائق. وهكذا بقيت يغطيها صمت التاريخ.

مشاكل اصطلاحية

بعض المفردات والعبارات قد تثير شيئا من سوء التفاهم. إن الدقة المنهجية تقتضي تحديد معنى الكلمات المختلف فيها. وليس هنا مجال تقديم تعريفات عامة معزولة عن ظروفها وإنما توضيح المقصود باستعمالها في هذا الإطار.

أولا، لماذا «الجزائر»؟ ولماذا «عثمانية»؟

الجزائر: نقطة انطلاق الجزائر في العصور الحديثة، هي مدينة الجزائر التي أطلق عليها هذا الاسم بسبب الجزر الصغيرة والنتوءات التي كانت في المياه القريبة من شاطئ المدينة والتي ربطها فيما بينها ووصلها بميناء المدينة خير الدين بربروسة في 1529 - 1530. وحسب تقاليد محلية نجد لها أثرا عند ابن خلدون، كانت بعض المناطق والولايات والأقطار تدعى باسم مركزها وعاصمتها. يذكر ابن خلدون «بلاد الجزائر»[1] أي في عصره، المنطقة التي تحيط بمدينة الجزائر والتي كانت تابعة لها إداريا. ومع تعزيز الدور السياسي والاقتصادي لمدينة الجزائر كمدينة تجارية ومدينة قرصنة في نفس الوقت في القرنين الرابع

---

1. المقدمة، تاريخ ابن خلدون، المجلد الأول، ط. 2. مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، 1961، ص 102.

Scanné avec CamScanner

عشر والخامس عشر، وقبيل مجيء الإخوة بربروسة، أصبحت «بلاد الجزائر» منطقة واسعة نسبيا تحكمها مشيخة المدينة وهي في نفس الوقت، تابعة سياسيا إما لبجاية الحفصية أو لتلمسان الزيانية حسب تقلب الأحوال.

هل معنى ذلك أن الإخوة بربروسة لم يصنعوا الجزائر الحديثة وإنما وسعوها فقط؟ في الحقيقة أن عبارة «بلاد الجزائر» في استعمال ابن خلدون و«بلاد الجزائر» في القرن السابع عشر وما بعده، لا تغطيان نفس الواقع.

إن الكيان السياسي العثماني الجديد يشكل قطيعة مع الماضي من عدة وجوه، فهو أولا دولة جديدة مندمجة في إمبراطورية كبيرة. إنها «دولة داخل إمبراطورية»[1] لها في نفس الوقت كل مقومات الدولة بالمعنى المتداول آنذاك، وهي من جهة أخرى ولاية لها استقلال ذاتي واسع داخل الإمبراطورية العثمانية. إن تطور وضع الولاية نحو نوع من الاستقلال الفعلي لم يغير الطابع الجوهري للولاية التي ظلت إيالة عثمانية يصف قادتها أنفسهم رسميا بأنهم عبيد السلطان وخدامه الخ.

إن الدولة الجديدة التي حملت اسم الجزائر، تشمل أراضيها تقريبا ما كان في العصر الوسيط يسمى المغرب الأوسط. ويبين ابن خلدون بأن المغرب الأوسط يمتد من المولوية إلى شرقي بونة (عنابة) حيث تبدأ أراضي افريقية.

إن الحكم الجديد المستقر في مدينة الجزائر، استطاع خلال بضع عشرات من السنين أن يجمع تحت سلطته قطرا بقيت حدوده الشرقية والغربية كما هي عليه الآن تقريبا. وباتجاه الجنوب كان الإشراف على المناطق الصحراوية إما بصورة مباشرة عن طريق النوبات (الحاميات العسكرية) المستقرة في مدن الواحات أو بواسطة الأشكال التقليدية من فروض الولاء التي يقدمها الشيوخ

---

1. أنظر الدراسة النيرة التي كتبها مارك بلوك
Marc Bloch, *L'empire et l'idée d'empire sous les Hohenstaufen*, Paris, 1930.

Scanné avec CamScanner

والأمراء المحليون لباشاوات الجزائر، أو بحكم الترابط الاقتصادي الضروري بين مناطق الشمال والجنوب.

كان هذا الكيان السياسي يدعى قطر الجزائر، وطن الجزائر، أو بكلمة واحدة، الجزائر بينما يحمل في المراسلات الرسمية العثمانية اسم إيالة جزائر الغرب، تمييزا لها عن إيالة الجزائر التي يقصد بها جزائر بحر إيجة العثمانية.

ومن هنا الالتباس الذي وقع فيه بعض من استعملوا الوثائق العثمانية دون تحر دقيق.

في العصور الحديثة صارت كلمات تونس والجزائر ومراكش تعني الدول والأقطار المغربية الثلاثة وحلت هذه التسمية محل كلمات افريقية والمغرب الأوسط والمغرب الأقصى التي كانت جارية في العصر الوسيط وكان لها مدلول جغرافي يختلف عن المدلول السياسي المرتبط بكيانات الدول الحديثة. وكانت كلمة أمة، وطن، الخ، لا تحمل المعاني السياسية التي صارت لها اليوم. إن كلمة الجزائر، سواء أكانت محرفة كثيرا أم لا في اللغات الأوروبية (ألجيري، ألجيريا، الخ) كانت شائعة ولكن كلمة جزائري، بمعنى ساكن القطر الجزائري، لم تستعمل من طرف الجزائريين أو غيرهم بشكل واسع ومتكرر إلا منذ بداية القرن التاسع عشر أو قبيل ذلك بسنوات قليلة.

ولهذا، فإن عبارات مثل «وطن الجزائر» الواردة في نص[1] يعود إلى سنة 1631 وكلمة «وطننا» التي استعملها حسين الورتلاني في منتصف القرن الثامن عشر، ويقصد بها بكل وضوح الوطن الجزائري[2]، وأمثال ذلك من العبارات،

---

1. A N P, A E, 223 Mi 1, Vol.13, F° 210.

2. انظر دراستنا، لمنور مروش، «نشأة فكرة الوطن في الجزائر»، دراسات عن الطبقة العاملة في الوطن العربي، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل في الجزائر، الجزائر، العدد1، أفريل 1979، ص 1 - 25.

Scanné avec CamScanner

لا يمكن أن نحمّلها اليوم أكثر مما كانت تعنيه في زمنها. فهي لا تشير إلى وعي وطني أو قومي بالمعنى الحديث. يقول محمد حربي[1] بهذا الصدد: «إن الوعي القطري والشعور بالانتماء إلى بلاد واحدة، مما يمكن أن يلاحظ عند عدد من المثقفين، لكن يجب التمييز بين أفكار هؤلاء المثقفين وبين الواقع المفروض على الشعب».

في هذا الإطار المحدد، نستعمل كلمة الجزائر، بمعنى القطر- الولاية في العهد العثماني.

«عثماني»: استعمال عبارة الجزائر العثمانية، هو وصف مجتمع وبلاد بوصف سياسي بحت له معنى ضيق يرتبط بالأسرة الحاكمة العثمانية. لكن كلمة «عثماني» صارت تسمية شائعة تطلق على إمبراطورية إسلامية شملت مجموع العالم العربي تقريبا فيما عدا أطرافه القصوى واستمرت أكثر من ثلاثة قرون. إن هذه الإمبراطورية كانت تسود معظم العالم الإسلامي السني، وبالأخص مركزه الأساسي المتمثل في المجال التركي-العربي. إن سلطان هذه الدولة، كان في نظر رعاياه، هو سلطان الإسلام، فاتح البلاد المسيحية في أوروبا، والمجاهد لحماية الدين، أي أنه خلف السلف الصالح من خلفاء الإسلام، وإن كان السلطان العثماني لم يحمل رسميا اسم الخليفة إلا في أواخر عصر الإمبراطورية.

كان داخل هذه الإمبراطورية، بعد مرور فترة طويلة، قد بدأ ينمو شعور جماعي بالانتماء إلى كيان عثماني، شعور جماعي بالرابطة الإمبراطورية بالمعنى الذي حدده مكسيم رودنسون[2]. إن مظاهر هذا الشعور بالانتماء العثماني

---

1. Mohammed Harbi, 1954, *La guerre commence en Algérie*, Ed. Complexe, Bruxelles, 1984, p.100.

2. Maxime Rodinson, *L'Islam, politique et croyance*, Paris, 1993, p. 32-33.

Scanné avec CamScanner

واضحة عند مؤلفين مثل المؤرخ الجزائري بوراس في القرن الثامن عشر والمؤرخ التونسي أحمد بن أبي الضياف في القرن التاسع عشر، وحتى عند زعيم وطني مصري في القرن العشرين مثل محمد فريد، مؤلف تاريخ الدولة العليّة، وهو كتاب كله مدح وتمجيد للسلاطين العثمانيين. ومما له دلالة معتبرة أن شيخ أكبر جامعة إسلامية سنية، الشيخ الظواهري، شيخ الأزهر، ألف في القرن العشرين كتابا فيه نماذج من خطب الجمعة تدعو لخليفة الإسلام السلطان العثماني. وقد شهدت شخصيا في منطقة سطيف بالشرق الجزائري، إمام إحدى القرى في منتصف القرن العشرين، يلقي نص خطبة الجمعة مقتبسا من نماذج خطب الشيخ الظواهري، بما فيها الدعوة للسلطان العثماني عبد المجيد الثاني، آخر سلاطين آل عثمان الذي نحاه مصطفى كمال ونفاه إلى البلاد الأوروبية!

إن «عثمانية» زعماء وطنيين معاصرين مثل محمد فريد مؤسس وقائد الحزب الوطني المصري ومثل أحمد توفيق المدني، أحد كبار مؤسسي وقادة الحركة الوطنية الجزائرية الحديثة، إن هذا يبرز ازدواجية هؤلاء الزعماء الوطنيين وتعدد الأشكال والمستويات التي يكتسيها كل شعور بالانتماء. كان الناس في عدة أقطار عربية، وفي الجزائر بالذات، يثورون ضد ظلم الأتراك، لكنهم في نفس الوقت يدعون لسلطان الإسلام. ومراعاة لروح ذلك العصر، كان المؤرخ المصري التقدمي الحديث، الصديق الفقيد محمد أنيس، اختار لأحد كتبه عنوان «مصر العثمانية». أما في الجزائر فيتحاشى المؤرخون استعمال عبارة «الجزائر العثمانية» لأنها تحد من استقلالية الدولة الجزائرية الحديثة وفي محاولة للتجاهل أو للتخفيف من كون هذه الدولة كانت إيالة عثمانية بالمعنى الذي شرحناه سالفا. ونحن مثل أستاذنا محمد أنيس نستعمل هذه الصفة لأن الشعور بالانتماء العثماني كان سائدا على الأقل في أوساط النخبة المثقفة وكذلك للتأكيد على أن المشاعر الجماعية والقيم والأفكار والبنى السياسية

Scanné avec CamScanner

والاقتصادية لذلك العصر تختلف عما نعرفه اليوم. ولا يمكن استعمال الماضي لتبرير الحاضر ولا العكس.

«جمهورية»: كانت الوثائق الفرنسية تطلق على دولة الجزائر اسم «جمهورية الجزائر» أو «مملكة الجزائر» أو «إيالة الجزائر». إن عبارة «جمهورية الجزائر» أثارت نوعا من مشاعر الحماس الساذجة عند بعض الكتاب السياسيين الجزائريين الذين وجدوا في هذه العبارة دليلا على وجود «أمة جزائرية» مشخصة في دولة مستقلة. دولة جمهورية سبقت قيام النظام الجمهوري في فرنسا وغيرها من البلدان؛ وفاتهم أن كلمة «جمهورية» في الكتابات الفرنسية في ذلك العصر مثل كلمة «مملكة» تشير فقط إلى معنى دولة أو حكومة أو قطر. وقد تستعمل كلمة «جمهورية» لوصف حكم غير ملكي، حكم يمارسه عدة أفراد كما كان الحال في الجزائر.

ضد هذا التشويه لدلالة الكلمات وارتباطها بظروف عصرها، هل يلزم التذكير بأن باشوات وأغوات ودايات الجزائر لم يزعموا أبدا أنهم جمهورية وهذه الكلمة نفسها لم تكن معروفة في اللغة العربية في ذلك العصر. إن الكلمة العربية «جمهورية» بمعناها الحديث، اشتقت في القرن التاسع عشر. وعندما أراد المترجمون العرب أن يعبروا عن كلمة république أثناء حملة نابليون على مصر، استعملوا أحيانا كلمة مشيخة وأحيانا كلمة جمهور. أما قبل ذلك فإن الفارابي مثلا يطلق على النظام السياسي الذي له طابع «جمهوري» عند اليونان وغيرهم، اسم «المدينة الجماعية».

تبقى كلمة «ولاية» أو «إيالة»: سواء استعملنا إيالة أو دولة بصدد الحديث عن الحكم في الجزائر العثمانية، فإن المقصود حالة واحدة وصفناها فيما سلف، حالة دولة داخل إمبراطورية، دولة-إيالة، تحكم نفسها ولا تنكر تبعيتها للسلطان العثماني.

Scanné avec CamScanner

إن مدلول المصطلحات الاقتصادية والاجتماعية يتحدد تبعا للظروف التي تستعمل فيها. وبقدر الإمكان، استبعدنا الكلمات ذات الطابع السجالي أو التي لا تنطبق تماما على ظروف ذلك العصر. فبدلا من كلمة «مرتد renégat» فضلنا كلمة علوج بمعناها آنذاك في الجزائر، أي الأوروبيون المسيحيون الذين اعتنقوا الإسلام في الجزائر. وفضلنا كلمة «قرصنة» التي لها مدلول قانوني عام يشمل الأهلي والأجنبي والعدو والصديق بلا تمييز على كلمات من نوع جهاد بحري التي فيها تحيز ظاهر. كذلك رأينا أن ما يقابل الكلمة الفرنسية Caste أي الطبقة المغلقة لا تصلح لوصف الفئة التركية الحاكمة في الجزائر. والمصطلحات الحديثة أمة، طبقة، الخ، التي تتطلب نوعا من البنية السياسية ومن الوعي الجماعي لم يكن متوفرا في الفترة العثمانية، هي مصطلحات لا تلائم موضوعنا. وإذا كنا أحيانا نستعمل كلمة «برجوازية» فلتصوير وسط ثقافي وطراز حياة جماعية من الحضر الميسورين الذين كانوا شديدي الحساسية بوضعهم الخاص وامتيازاتهم، دون أن نضفي على هذه الكلمة المعنى الحديث الذي أصبح ملازما لها. إن هذا الاستعمال في إطار اقتصادي-اجتماعي معين يسمح بتمييز هذه الفئة داخل المجموعة الواسعة التي كانت وثائق العصر ومؤلفاته تطلق عليها كلمات النخبة، الأعيان،الخ.

التاريخ وصعوبات تجديده

مع السيطرة الاستعمارية صار التاريخ حلبة صراع بين الاستعماريين وضحاياهم. وأثر هذا الوضع سلبيا على البحث التاريخي حتى اليوم.

في 1928 و1929 و1931، ظهر باللغة العربية على التوالي، الجزء الأول من تاريخ الجزائر في القديم والحديث لمبارك الميلي، ثم كتاب الجزائر لأحمد توفيق المدني، ثم الجزء الثاني من تاريخ الميلي. إنها نقطة الانطلاق للتاريخ الوطني. بداية متواضعة لها إمكانيات محدودة جدا. صوت خافت يكاد يتسرب

Scanné avec CamScanner

تحت الأرض بلغة حكم عليها بالتهميش. وفي تلك الظروف كان هذا الجهد يبدو ضئيلا أمام التعبئة الفكرية الهائلة (كبار الأكاديميين وأساتذة الكوليج دي فرانس، وكتاب لهم سمعة عالمية، الخ.) التي دعيت للمساهمة في تشييد هذا الصرح التذكاري الانسيكلوبيدي الفرنسي المتمثل في معارض ومؤلفات الاحتفال بمرور مائة عام على الجزائر الفرنسية (1830-1930).

العظمة والهوان!

إن التاريخ الوطني الجزائري الذي ولد في هذا الجو، كان رد الفعل يطبع بناءه. فأمام النظرة الاستعمارية التي تصور الجزائر كقبائل متناثرة، كان رواد تاريخنا يمدون الجذور الوطنية للشعب الجزائري إلى العصر القرطاجي، ويلحون على القرابة اللغوية بين الفينيقيين والعرب. وواجهوا شعار «العصور المظلمة» بشعار «العصر الذهبي» وانقلب «وكر لصوص البحر» إلى «بطولات ومغازي المجاهدين في البحر». إنه هجوم مضاد يعتني بالأخص ببناء ذاكرة وطنية ترتكز على أمجاد الماضي وعلى الأسلوب الملحمي وتقديس الأبطال.

في 1934، صدر بالعربية كتاب غزوات عروج وخير الدين. وهكذا كان للإخوة بربروسة، مؤسسي دولة الجزائر العثمانية نوع من الأسبقية الزمنية في سلسلة الأبطال المسترجعين. وتبعهم حنبعل، ويوغرطة وعبد القادر. إن التنوع في أصول هؤلاء الأبطال الذين كانوا موضوع مؤلفات ومسرحيات الخ.. يبرز أن بناة الذاكرة الوطنية لم يكن لديهم تحيز عرقي أو ديني.

إن هذه الأدبيات التاريخية كانت تهدف إلى تحرير التاريخ من قبضة الاستعمار كما يشير إلى ذلك عنوان كتاب[1] محمد الشريف ساحلي الصادر سنة 1964. وقد كان تأثيرها هو الطابع السائد على الكتابات التاريخية بعد

1. Mohammed-Chérif Sahli, *Décoloniser l'histoire*, Paris, Maspéro, 1964.

Scanné avec CamScanner

الاستقلال. إن هذا التاريخ التذكاري، أصبح مؤطرا وموجها من قبل المؤسسات الرسمية، ولم يتردد بعضهم في التصريح بأن ما يكتبه هو وفق توجيهات القيادة الثورية للبلاد. وما أكثر النصوص التي تسير في هذا الاتجاه. إنها تعكس الجو العام لثقافة سياسية تتحكم فيها نظرة وطنية ضيقة وتبعية حزبية لا تترك مجالا للفكر النقدي. إن الماضي مجند لتبرير الحاضر. والذين يرون في حكم الانكشارية نظاما جمهوريا رائدا ينظرون للتاريخ بعيون «جمهورية العسكر» التي تحكم البلاد منذ الاستقلال، عاجزين تماما عن إدراك ما تشكله الجمهورية من قطيعة جوهرية. ذلك أن الجمهورية تعني حكما منبثقا من إرادة الشعب التي هي المصدر الوحيد للسيادة والتي تعبر عن نفسها باقتراع عام حر نزيه وشفاف. وبالإضافة إلى الظرف الخاص الذي يجعل من أوائل المؤرخين الوطنيين روادا بكل معنى الكلمة فالملاحظ تواضع وأمانة وتفتح هؤلاء الرواد ذهنيا بالمقارنة مع ما يظهره الخلف المتخلفون من ضيق أفق وتحيز. إن قصدنا هنا هو تحليل الظروف العامة التي تمنع التاريخ من التحرر من كل القيود الأجنبية عن الحقل العلمي.

ولن نطيل في وصف البواعث الوطنية التي دفعت الرواد إلى فتح هذه المعركة من أجل بعث الثقة والاعتزاز والأمل لدى شعب مسحوق ومهان. وكانت فوق ذلك معركة فيها تضحيات وأخطار تهدد من أطلقوها. كذلك يمكن التسليم بأن بعض الانتقادات الموجهة لهذا التاريخ الوطني في بدايته، لها منطلقات إيديولوجية معينة، ولن نناقش هنا سلامة التفسيرات الأنثروبولوجية التي تقدم الأساطير على أنها عناصر مكونة للهوية. وإنما نلاحظ فقط أن بعض الأساطير الحديثة ذات الطابع السياسي-الأيديولوجي هي جوهريا تختلف عن الأساطير التي كانت أساس بعض المعتقدات الدينية، حتى لو استندت هذه الأساطير الحديثة إلى تاريخ قديم.

Scanné avec CamScanner

إن «الأبطال الأسطوريين» الحديثين لا يحتفظون بمكانة نهائية في البانتيونات القومية. إن نضالات ظرفية تبرزهم ويتعرضون مثلها لتقلبات التاريخ. وهم تعبير عن أهداف آنية تصطرع من أجلها اتجاهات متعددة. وهذه الحالة هي التي تفسر العنف الحاد الذي تواجهه كل محاولة ترمي إلى إلقاء أضواء تاريخية جدية مبددة للأساطير.

إن التطورات الأخيرة بالجزائر تبرز جيدا انحتات الأساطير. قبل عشر سنوات كان أي اعتراض على أسطورة المليون شهيد في حرب الاستقلال هو انتهاك مشين. وأية مقاربة نقدية لأجهزة جبهة التحرير أو للمصالية كانت تعتبر تعديا على الحرمات وتعرض المؤرخ، كما وقع ذلك لمحمد حربي، إلى الشتم والتشهير. واليوم صار النقاش ممكنا وإن بقي مطبوعا بالانفعالية. والتقدم في هذا المجال ليس سهلا ولا ثابتا. لكن ثغرات فتحت في هذه السجون طويلة المدى، حسب تعبير فرناند بروديل Fernand Braudel في وصف ثقل البنى الذهنية.

ويصف حربي الحالة الراهنة بهذه الكلمات: «إن الصعوبة في المعرفة التاريخية متأتية من أن علاقة الجزائر بتاريخها القديم والحديث تطبعها بقوة الميثولوجية الإسلامية والرومانسية السياسية...إن هذا الانطباع بالتمجيدية والمدائحية الدينية، يجعلها ميالة إلى تجاهل مشكلة الزمانية. وهذه الخاصية يشترك فيها مجموع العالم العربي»[1]. إن هذا الوصف ينطبق على كامل العالم الإسلامي تقريبا لأنه مازال في طور الفهم الحرفي الدوغماتي للنصوص الدينية الأساسية. ما زال التحريم المطلق يسود هذا الميدان ويمنع أي بحث تاريخي جدي بكل معنى الكلمة. كم من المؤرخين والمفكرين العرب دفعوا حياتهم ثمن الجرأة في محاولة إضاءة الظروف التاريخية لنشأة الإسلام أو تقديم تفسير للنصوص الدينية مستقل عن الأرثودوكسية المقررة.

---

1. Mohammed Harbi, *L'Algérie et son destin*, Paris, 1992, p.20.

Scanné avec CamScanner

من الممكن أن نستمر في إرجاع كل الانغلاق والجمود الذي يخنق مجتمعنا إلى ما قام به الاستعمار الذي لا جدال في فظائعه ومسئوليته الكبيرة في تحطيم بنية المجتمع الثقافية. وعلى صعيد آخر فإن التحليل النقدي لمؤلفات الغربيين من ممثلي العهد الامبريالي الجديد هو من أهم الضرورات في الجو الثقافي الحالي المطبوع بعودة الإيديولوجيات المحافظة. يقول بيير بورديو Pierre Bourdieu «إن الامبريالية التي تضفي على نفسها طابع الكونية، ليست سوى قومية تحمل شعار الكونية لفرض سيطرتها»[1].

لكن هذا لا يعفينا من النظرة النقدية لمجتمعات كانت مستعمرة وللأحكام المسبقة التي تطبع إنتاجها الفكري أمس واليوم. ومن المعروف أن الكتاب الذين ينتقدون الفكر الامبريالي من منطلقات حداثية كونية universaliste حقيقية في العالم العربي هم أقلية ضئيلة على رأسهم الفقيد إدوار سعيد[2]. وأهم الكتابات المعادية للغرب تهاجمه ككل من غير تمييز. وتصب جل هجماتها على الفكر التنويري والأنتلجنسيا التقدمية. إن هذه الثقافوية وهذا الحقد ضد كل من هو أجنبي، هي عوامل تمنع أي تحليل لظروف عبوديتنا في الماضي والحاضر. إنها تغذي الانغلاق وتمنع تعلم التقنيات ومناهج البحث العلمي بدعوى أن المفاهيم الجديدة والمناهج الجديدة ومجالات البحث الجديدة في التاريخ والعلوم الاجتماعية هي أدوات «الغزو الثقافي الغربي». وإذا كانت هذه الهجمة الظلامية المتغذية من أحقاد قديمة ومن غضب اجتماعي جديد، ستنحسر، فالفضل في ذلك يعود أولا إلى كل من استمروا في نشر فكرة أن العلم نور، حسب المثل العربي القديم.

فإليهم وإلى كل من ضحوا بحياتهم في محاربة الظلاميين أهدي هذا الكتاب.

---

1. Pierre Bourdieu, *Contre-feux*, Paris, 1998, p.25.

2. Edouard Saïd, *L'Orientalisme*, Paris 1978 ; *Des intellectuels et du pouvoir*, Paris, 1996; *Culture et impérialisme*, Paris, 2000.

Scanné avec CamScanner

الرموز

أوج	الأرشيف الوطني الجزائري
دخ	دينار خمسيني
در	درهم
ردص	ريال دراهم صغار
س	سجل
س ب	سجلات البايلك
س ب م	سجلات بيت المال
ش م إ	الشركة الملكية بإفريقيا
ش و ن ت	الشركة الوطنية للنشر والتوزيع
ع	علبة
ق أ	قرش اشبيلي
ل ت	ليرة تورنوا
م ت م	المجلة التاريخية المغربية
م و ج	المكتبة الوطنية بالجزائر
م و ك	المؤسسة الوطنية للكتاب

الرموز باللغات الأجنبية

AE	Affaires Extérieures
AESC	Annales Economies Sociétés Civilisations
AHES	Annales d'Histoire Economique et Sociale
AHROS	Arab Historical Review for Ottoman Studies
ANA	Archives Nationales Alger
ANP	Archives Nationales Paris
AO	Archivum Ottomanicum
AOM	Archives d'Outre-mer
BNA	Bibliothèque Nationale Alger
BNP	Bibliothèque Nationale Paris
BSGA	Bulletin de la Société Géographique d'Alger
BSGO	Bulletin de la Société Géographique d'Oran
CM	Cahiers de la Méditerranée
CRA	Compagnie Royale d'Afrique
CT	Cahiers de Tunisie
A	le Journal Asiatique
A	Revue Africaine
EI	Revue d'Etudes Islamiques
H	Revue Historique
HCM	Revue d'Histoire et de Civilisation du Maghreb
HES	Revue d'Histoire Economique et Sociale
HMC	Revue d'Histoire moderne et contemporaine
MM	Revue du Monde Musulman
T	Revue Tunisienne

Scanné avec CamScanner

I

تطور العملة

إن دراسة حركة الأسعار والمداخيل تتطلب معرفة مسبقة بالأدوات التي تمكن من قياسها وتقديرها. ففيما يخص الموازين والمكاييل نظرا لاستقرار معاييرها، يكفي تقديم بعض المعلومات عنها[1].

أما العملة فإنها خلال ثلاثة قرون من الوجود العثماني في الجزائر عرفت تغييرات كثيرة في عيارها ووزنها وشكلها وقيمتها وحتى في تسميتها. ومما يجعل الدراسة المتمعنة لتطور العملة ضرورة ملحة أنه لا يوجد عن هذا الموضوع سوى إشارات تتعلق عموما بالسنوات الأخيرة من العهد العثماني أو دراسات جزئية تخص بعض القطع النقدية المسكوكة في فترات معينة.

مصادر التزود: الذهب السوداني

عرفت بلاد المغرب تداول العملة المعدنية منذ الفترة القرطاجية. وهذا التداول لم ينقطع أبدا بل بالعكس عرف توسعا كبيرا منذ القرن التاسع بسبب تدفق الذهب السوداني الذي يعتبره بعض المؤرخين المعاصرين[2] أكبر عامل

---

1. أنظر الملحق.

2. E-F. Gautier, « L'or du Soudan dans l'histoire », *A H E S*, mars 1935, p.114 sq ; Fernand Braudel, « Monnaies et civilisations : de l'or du Soudan à l'argent d'Amérique », *A E S C*, 1946, p.9 sq ; Maurice Lombard, «Les bases monétaires d'une suprématie économique : l'or musulman du VII e au XIe siècle, *A E S C*, avr.1947, p.143-160 ; Yves Lacoste, *Ibn Khaldoun : naissance de l'histoire*, passé du Tiers-monde, Paris, Maspéro, 1966, p. 109-122

Scanné avec CamScanner

في ازدهار الدول المغاربية في القرون الأولى بعد الفتح الإسلامي. وهذا تعبير يتضمن منطلقات نظرية ليس هنا مجال مناقشتها[1].

إن موريس لمبار Maurice Lombard الذي أسهم كثيرا في نشر هذه الفكرة كان يلح على العامل الديموغرافي في نمو المدن والدول في الأقطار المغربية عموما[2]. وليس من الممكن تقدير كميات الذهب التي كانت تأتي من السودان إلى هذه الأقطار وإلى المغرب الأوسط بالأخص لكن هذه بعض معطيات تعطي صورة عامة عن الموضوع:

-في القرن العاشر يتحدث ابن حوقل عن أرباح تجار سجلماسة التي كانت من أهم محطات قوافل تجارة الذهب السوداني فيذكر رسم اعتراف بدين بين التجار مبلغه 42 ألف دينار. ويقدر الدخل العام لهذه المدينة بـ 400 ألف دينار ومعظمه ناتج من الرسوم التي تدفعها قوافل السودان.

-وفي سنة 1066 يقول البكري[3] عن كثرة الذهب في غانا أنه لولا احتكار الملك لمعظمه «لكثر الذهب بأيدي الناس حتى يهون» ويذكر ثراء مدينة تلمسان «قاعدة المغرب الأوسط ولها أسواق ومساجد ومسجد جامع وأشجار وأنهار عليها الطواحين...وهي دار مملكة زناتة... ومقصد لتجار الآفاق».

وفيما يخص القرنين الثالث عشر والرابع عشر، يشير بروديل في مقاله المذكور إلى أن المصادر الأوروبية المعاصرة تتفق في وصف ثروة الأقطار المغاربية بالمعادن النفيسة ودنانير الذهب الجميلة المصدرة إلى العالم أجمع. ويبدو أن هذه الثروة نمت خصوصا في المدن الواقعة على طريق القوافل المركزي الذي يؤدي إلى تلمسان وبجاية وقسنطينة وتونس مرورا بورقلة. يصف الإدريسي

---

1. عن المشاكل النظرية التي يطرحها تاريخ العملة، انظر
Pierre Vilar, *Or et monnaie dans l'histoire*, Paris, Flammarion, 1974.

2. Maurice Lombard, *L'Islam dans sa première grandeur*, Paris, Flammarion, 1971.

3. عبد الله البكري، كتاب المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب، نشر Maisonneuve, Paris, 1965، ص 76 - 87.

Scanné avec CamScanner

مدينة ورقلة في القرن الثاني عشر بأنها «مدينة فيها قبائل مياسير وتجار أغنياء يتجولون في بلاد السودان إلى بلاد غانة وبلاد ونقارة فيخرجون منها التبر ويضربونه في بلادهم باسم بلدهم»[1].

في القرن الرابع عشر مرت المغارب بأزمة خطيرة كان أهم مظاهرها منذ سنة 1348 هو الانهيار الديموغرافي الناجم عن الوباء الذي يصفه ابن بطوطة بالوباء العام ويصفه ابن خلدون بالوباء الأعظم.

إن بداية هذه الأزمة وأسبابها كانت موضوع جدل عنيف بين المؤرخين الفرنسيين والمغاربة. فالبعض يرجع تدهور الأوضاع إلى الغزو الهلالي. وردا على هذه الدعوى التي أثيرت حولها شبهة التحزب المغرض، يقول إيف لاكوست[2] إن تحول تجارة الذهب إلى مصر في القرن الرابع عشر ثم بشكل حاسم نحو أوروبا عن طريق المحيط الأطلسي ابتداء من القرن الخامس عشر، كان السبب الرئيسي في التدهور الذي أصاب المغرب.

إن التفاصيل التي أوردها ابن بطوطة عن رحلته إلى السودان في سنة 1352 تبين أن تجارة الذهب بين المغرب والسودان بقيت ذات أهمية رغم الكوارث الديموغرافية والاضطرابات السياسية التي عرفتها الأقطار المغاربية منذ منتصف القرن الرابع عشر. سلك هذا الرحالة الشهير الطريق الغربي المعروف وقضى عشرة أيام في تغازى أين يستخرج الملح الصحراوي الذي كان ينقل إلى السودان ليباع في مقابل الذهب. وهو يقول عن هذه المحطة التي أغناها استخراج الملح: «وقرية تغازى على حقارتها يتعامل فيها بالقناطير المقنطرة من التبر»[3].

---

1. المغرب العربي من كتاب نزهة المشتاق للإدريسي حققه ونقله إلى الفرنسية محمد حاج صادق، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1983، ص 160.

2. Yves Lacoste, *Ibn Khaldoun, op.cit.*, p. 109-122.

3. رحلة ابن بطوطة، تقديم وتعليق ڤنسان مونتاي Vincent Monteuil، باريس، 1979. الجزء الرابع ص 378.

Scanné avec CamScanner

ارتفاع قيمة الذهب

يلاحظ روبير برانشفيغ[1] أنه في النصف الأول من القرن الخامس عشر مرت المملكة الحفصية بأزمة نقدية شديدة ويقارنها بما عرفته أوروبا من ازدياد الحاجة إلى الذهب في أوروبا مما دفع الجنويين والبنادقة إلى البحث عن طريق مباشر للاتصال بالسودان. ويذكر أن الارتفاع السريع لقيمة الذهب بالنسبة للفضة في قسنطينة وبجاية مسجل في وثائق لا يتجاوز تاريخها سنة 1444. ويضيف أنه منذ القرن الثالث عشر إلى القرن الخامس عشر بقيت العملة الذهبية الرسمية بدون تغيير يذكر لكن العملة الفضية عرفت تدهورا أدى مرتين إلى محاولة إصلاحها. وينتهي من هذه الدراسة المتينة إلى استنتاجات مهمة لكنها مبنية على معطيات غير كافية. ملخصها أن قيمة الذهب عرفت ارتفاعا في الأقطار المغاربية منذ نهاية القرن الثاني عشر، وهذا الارتفاع ثابت لا يمكن إنكاره في نهاية القرن الثالث عشر وبداية القرن الرابع عشر.

ويمكن أن نضيف هنا أن ارتفاع قيمة الذهب في أوروبا يعود إلى انتعاش الحياة الاقتصادية ذات الطابع التجاري وقد أدى هذا الانتعاش إلى تزايد الحاجة إلى العملة. لكن الأوضاع تختلف في الأقطار المغاربية ولا يمكن مقارنتها بأوضاع أوروبا على عتبة العصور الحديثة.

السوابق والإمكانيات النقدية

قبل تأسيس إيالة الجزائر العثمانية كانت للبلاد إمكانيات نقدية يمكن تقديم صورة عنها موجزة في النقاط الآتية:

1. Robert Brunschvig, « Esquisse d'histoire monétaire almohado-hafside » in *Etudes d'Islamologie*, Paris, Maisonneuve, 1976, T.1, p. 93.

Scanné avec CamScanner

1 - منذ قرون عديدة، وخاصة فيما بين القرنين التاسع والخامس عشر، كانت البلاد تتزود من الذهب السوداني كما رأينا، وكان جزء من هذا الذهب يمتد إلى أوروبا أو إلى المشرق، ويبقى منه كميات بنسب مختلفة حسب الظروف. إن المؤلفات الجغرافية والحوليات والرحلات تبين جيدا وفرة واتساع التعامل النقدي في هذه الأقطار التي كانت تعيش في وضع اقتصادي ذي طابع تجاري متقدم نسبيا عن أوروبا في العصور الوسطى. كان الدينار عملة ذهبية ذات عيار عال ووزن ثابت نسبيا، تستخدم في المعاملات المهمة والتجارة الواسعة المدى. أما الدرهم، وهو قطعة فضية ذات عيار ووزن غير مستقرين، فقد كان في بعض الأحيان يحتوي على كمية من النحاس تفوق كمية الفضة. وكان التعامل اليومي يتم بعملة فيها خليط من النحاس والرصاص والحديد وغير ذلك من المعادن غير الثمينة، متنوعة في أشكالها وتسمياتها المحلية والجهوية.

في العصر الوسيط كانت الفضة مثل النحاس والرصاص والحديد. الخ، تستخرج من معادن مغاربية أو أندلسية، ثم صارت أكثر فأكثر تستورد من أوروبا.

2 - إن الأرقام الواردة في مختلف الشهادات عن كمية الذهب السوداني المجلوبة إلى جزيرة المغرب تتفاوت في درجة مصداقيتها. وها هي بعض الأرقام للمقارنة وتقريب الصورة في الأذهان:

- الرقم المتقدم ذكره عن مداخيل مدينة سجلماسة (400 ألف دينار) أي ما بين 1500 و 1800كغ من الذهب. وإذا اعتبرنا أن الرسوم المفروضة على المستوردات كانت حوالي العشر كما يدل عليها اسمها – التعشير- فمعنى ذلك أن الكمية المجلوبة والتي تمر بمحطة سجلماسة كانت ما بين 15 و18 طنا من الذهب.

وفي رسائل لتاجر انجليزي[1] مستقر في مدينة فاس في سنة 1594، فيرى كمية الذهب الواردة إلى المدينة من تمبوكتو بستين قنطارا وتضيف بأن الكمية المجلوبة من كاو كانت تزيد عن ذلك. وفي حسابات أكثر تدقيقا مبنية على مصادر رسمية[2] تقدر كمية الذهب الإفريقي المجلوب إلى البرتغال فيما بين سنة 1500 وسنة 1520، وهي فترة ازدهار هذه التجارة، بحوالي 700 كغ سنويا.

واعتمادا على الوثائق الرسمية كذلك، قدر جاك هيرس[3] كميات الذهب المستوردة إلى جنوة من الأقطار المغاربية في النصف الثاني من القرن الرابع عشر بحوالي 200 كغ سنويا. وهو يعتبر أن افريقيا كانت تنتج في القرن الخامس عشر نحو 9000كغ من الذهب سنويا يصدر منها بين 5 و6000كغ. أما كودينهو[4] فيعتبر بعد دراسة فيها كثير من التمحيص والتحري في الوثائق التجارية البرتغالية أن تصدير الذهب من افريقيا في النصف الثاني من القرن الخامس عشر يقدر سنويا بنحو 4000كغ.

3 - هذا الذهب السوداني لم يكن المغاربة يستخرجونه مباشرة، وإن كانوا أحيانا يستولون عليه بالنهب أو الهيمنة السياسية، ففي غالب الأحيان كان موضوع مبادلات وكانت أهم سلعة يبادل بها الذهب هي الملح التي تجلبه القوافل المغاربية من معادن الملح بالصحراء. ولم يكن بمناطق افريقية الغربية التي أطلق عليها العرب اسم السودان، أي إنتاج محلي للملح. وكانت هذه القوافل تجلب معها إلى السودان سلعا مختلفة بعضها مستورد من أوروبا. كذلك كان جزء كبير من الذهب السوداني يصدر إلى أوروبا مقابل سلع متنوعة.

---

1. عن الموضوع انظر :

E.W. Bowill, *The Golden Trade of the Moors*, London, Oxf. Univ. Pr., 1958, p. 180-181.

2. Pierre Vilar, *Or…, op.cit.*, p.67.

3. Jacques Heers, *Gênes au XV^e siècle*, Paris, SEVPEN, 1969, p .39.

4. Vitorino Magalhaes Godinho, *L'économie de l'Empire portugais aux XV^e et XVI^e siècles*, Paris, 1969, p. 39

Scanné avec CamScanner

إلى مستوى تطور الاقتصاد المغاربي والتجارة المغاربية، لم يكن في حاجة إلى أطنان من العملة الذهبية. والمثال الآتي يقدم صورة ملموسة عن ذلك: في سنة 1529 كان ملك تلمسان يبيع فنيقة القمح للأسبان بنصف دوقة أي أن مائة لتر من القمح كانت تساوي أقل من دينار واحد. فإذا افترضنا وزن الذهب الصافي في كل دينار حوالي 3,50 غ. فإن ثلاثة أطنان ونصف طن من الذهب تكفي لشراء مليون هكتولتر من القمح أي المقدار السنوي لكامل تجارة الحبوب في البحر المتوسط حسب تقديرات فرناند بروديل[1] ولا حاجة بنا إلى التذكير بأن الأرقام التي يذكرها مؤلفو الحوليات والرحلات الخ في ذلك العصر هي في معظم الأحيان فيها كثير من المبالغة. ولكن، دون أن نسلم بها حرفيا، إذا اعتبرناها تعبيرا تقريبيا عن الواقع، فإنه يبدو أن استمرار المبادلات على المدى الطويل أدى إلى تخفيض التباين الكبير بين أطراف التبادل. ففي القرن الحادي عشر «كان الملح يبدل بالذهب» حسب تعبير البكري الذي فهم منه مترجمه إلى الفرنسية دي سلان[2] بأن الملح كان يبدل بوزنه من الذهب. وإن كان هذا الاستنتاج لا يحمله النص العربي بشكل واضح. وفي القرن الرابع عشر كان حمل الجمل من الملح يباع في إيوالاتن بمبلغ 8 إلى 10 مثاقيل ويبلغ في مالي 20 إلى 30 وأحيانا إلى 40 مثقالا[3] (والمثقال يحتوي 4,40 غ من الذهب الصافي وحمل الجمل على مسافات طويلة لا يزيد عن 150كغ.) هذا الاتجاه العام نحو تخفيض التباين في أطراف التبادل لم يكن يخلو من تعرجات. بهذا

---

1. Fernand Braudel, *Civilisation matérielle, Economie et Capitalisme, XV*^e^ *-XVIII*^e^ *siècle*, Paris, 1979, t.1, p. 102-103.

2. Mac Guckin de Slane, *Description de l'Afrique septentrionale par Abou-Obeid-el-Bekri*, trad. Par M.C. de Slane, Paris, Maisonneuve, 1965, p.327.
وانظر النص العربي ص 174.

3. رحلة ابن بطوطة الجزء الرابع، ص 327.

Scanné avec CamScanner

الصدد يذكر حسن الوزان[1] Léon L'Africain أنه عند مروره بتمبكتو كان حمل الجمل من الملح يساوي 80 دوقة ducats أي حوالي 60 مثقال ذهب، حسب هذا التقدير كان الملح في نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر أغلى منه في منتصف القرن الرابع عشر لكن المعروف عن شهادات حسن الوزان أن فيها كثيرا من التناقضات وعدم المصداقية.

وينبغي التذكير بأن الملح كان يستخرج في وسط الصحراء في منطقة بعيدة عن تمبكتو بنحو 800كم أي مسيرة عشرين يوما في الصحراء، وإلى جانب مشاق الاستخراج ومصاعب النقل، كانت القوافل تتعرض للنهب وتدفع القبائل الصحراوية ثمن المرور بسلام كما تضطر إلى تسليح حرس يحميها طوال هذا الطريق الشاق المحفوف بالأخطار.

4 - عند استقرار العثمانيين في المغرب الأوسط وطوال القرن السادس عشر، كانت هذه البلاد تتوفر على كميات من الذهب تظهر أهميتها من خلال النقاط الآتية:

أ. بعد احتلال البرتغاليين مينائي صافي وأزمور بالمغرب الأقصى، استولوا خلال سنوات قليلة على نحو 2000كغ من الذهب في هاتين المدينتين[2].

ب. عرض ملك تلمسان سنة 1543 على الاسبان أن يعطيهم 400 ألف دينار إذا تخلوا عن الهجوم على المدينة[3].

ج. يذكر هاييدو[4] أن صالح رايس بيلرباي الجزائر رجع من حملته على

---

1. Léon L'Africain, *Description de l'Afrique*, Paris, Maisonneuve, 1981, t. II, p.469

2. . P. Vilar, *Or..., op. cit.*, p. 171

3. .Chantal de la Véronne, *Oran et Tlemcen dans la première moitié du XVI e siècle*, Paris, Geuthner, 1983, p. 171.

4. Diego de Haëdo, *Histoire des rois d'Alger*, Paris, Bouchène, 1998, p. 97 sq.

Scanné avec CamScanner

ورقلة سنة 1552 بكمية من الذهب تقدر بنحو 200 ألف دينار. كما رجع من فاس بعد استيلائه عليها بمبلغ قدره 600 ألف دبلة. وفي حملة أخرى على فاس استولى حكام الجزائر على 300 ألف مثقال ذهب سنة 1576 حسب هاييدو بينما يضاعف مؤلفون آخرون هذا الرقم فيزعمون أنه بلغ 500 ألف أوقية حسب البعض أو 920 ألف مثقال ذهب حسب آخرين.

د. ويذكر هاييدو كذلك أن أحمد باشا الجزائر حين أخمد ثورة قلعة بني عباس سنة 1590 فرض عليها دفع 30 ألف دينار.

هـ. يذكر علي التمغروتي[1] المبعوث الرسمي لسلطان فاس إلى اسطنبول سنة 1589 - 1590 أنه عند الرجوع أقام مدة في الجزائر. وحين إقامته كانت سفينتان تركيتان راجعتين إلى اسطنبول من سفرهما إلى الجزائر فاستولى عليهما النصارى «فذكر لنا بعض من له خبرة بأمور الباشا والي البلد، أن الذي ذهب له في السفينتين ألف ألف مثقال وذكر آخر أنه ثمانية عشر قنطارا ذهبا».

5 - يلاحظ من هذه النقاط أهمية المصادر غير الاقتصادية في التزود بالذهب. فالغنائم والنهب والتغريم الاستثنائي المفروض على المدن المستولى عليها وكذلك القرصنة، كانت منابع ثرية للمنتصرين من أي جانب كانوا.

تطور العملة في العهد العثماني

طرأت على العملة في الجزائر تغيرات كبيرة خلال القرون العثمانية الثلاثة. وسنحاول أن نتتبع هذه التطورات عن قرب وأن ندقق تاريخها قدر ما تسمح به مصادرنا. وفي هذه المصادر فجوات وغموض وتناقض وندرة تتفاقم نتائجها السلبية عند دراسة العملة في القرن السادس عشر بالأخص.

---

1. علي التمغروتي، «النفحة المسكية في السفارة التركية». نشر مولاي بلحميسي، الجزائر من خلال رحلات المغاربة، الجزائر، 1979، ص 61.

Scanné avec CamScanner

مع ذلك فإن المقارنة بين المصادر الأوروبية والوثائق العثمانية والدراسات المتخصصة عن المسكوكات تسمح ببعض الترتيب لتطور هذه العملة على ست فترات متوالية:

1) 1580-1520
2) 1630/1620 - 1580
3) 1685/1680 - 1630
4) 1725/1720 - 1685
5) 1815-1725
6) 1830-1815

1) 1520 - 1580: العملة المتداولة عند وصول العثمانيين

في العشريات الأولى للجزائر العثمانية، كان الوضع النقدي يتميز بتعايش العملة الجديدة المضروبة في الجزائر مع قطع النقد الموروثة عن العهود السابقة.

بقيت العملة الزيانية المسكوكة في تلمسان مستعملة في مدينة الجزائر وفي وسط وغرب البلاد. أما العملة الحفصية التي تسك في بجاية وقسنطينة والجزائر وبسكرة فقد ظلت متداولة إلى جانب قطع نقدية مختلفة الأصل. ولا يمكن أن نحدد بالضبط مجال تداول هذه العملة القديمة ولا مستوى هذا التداول بالنسبة إلى العملة الجديدة المضروبة في الجزائر. وهنا ينبغي التذكير بأن الفترة الانتقالية التي تكونت فيها إيالة الجزائر قد استمرت بضع عشرات من السنين. وفي هذه الفترة كانت بجاية بيد الاسبان وكانت تلمسان تتأرجح بين الاستقلال والتبعية للاسبان أو للعثمانيين دون استقرار في الأوضاع. أما المناطق الصحراوية فإن تبعيتها للجزائر عرفت تقلبات ودرجات مختلفة وكانت بعض هذه المناطق لها عملة محلية متميزة. وحين تم توحيد البلاد في إطار سياسي واحد في النصف الثاني من القرن السادس عشر، تركز ضرب

Scanné avec CamScanner

ضربت في مدينة الجزائر لكن بالمقابل بقيت تسك الدنانير الزيانية باسم السلطان الزياني حتى بداية القرن السابع عشر كما هو ظاهر على القطع النقدية المحفوظة في المتاحف.

ويبدو أن سك العملة استمر في قسنطينة إلى بداية القرن السابع عشر إذا أمكن الاعتماد على إحدى النوازل التي ذكرها محمد بن عبد الكريم الفقون في منشوره المحفوظ في أرشيف ولاية قسنطينة. وهذا أمر لا يمكن الحسم فيه لانعدام الأدلة المادية ولأن ابن الفقون ليس شاهد عيان بل يروي أحداثا جرت قبل نصف قرن وبأسلوب لا يمكن القطع فيه بأن السكة التي يتحدث عنها مضروبة في قسنطينة أم هي النقود المتداولة في المدينة.

إن العملة الحفصية والزيانية المتكونة أساسا من دنانير ذهب ودراهم فضة هي استمرار للعملة الموحدية من حيث خصائصها الرئيسية: الشكل والحجم والوزن والعيار.. الخ. لكن توجد بعض الفروق بين الدنانير الزيانية والحفصية. فالدنانير الحفصية المحفوظة في المكتبة الوطنية بباريس[1] مثلا والمسكوكة في بجاية وقسنطينة والجزائر تزن ما بين 4,70 و4,75 غ. فهي قريبة جدا من النموذج الموحدي الرسمي للدينار الذي أطلق عليه الأوروبيون اسم «دوبل» ودبلون ودبلة الخ. أي المضاعف. باعتبار أن هذا الدينار القوي الذي كان وزنه الرسمي 4,72غ وعياره يزيد عن 0,900 من الذهب الصافي، كان يمثل قيمة دينارين لا دينار واحد. والحقيقة أن الدنانير الموحدية لم تكن كلها بهذا الوزن. فالقطع المحفوظة حاليا في المتاحف[2] يبلغ وزنها حوالي 4,60غ. لكن عيارها بقي دائما عاليا جدا أي يزيد عن 0,900.

---

1. H. Lavoix, *Catalogue des monnaies musulmanes de la Bibliothèque Nationale*, Paris, 1891, t. III, p.420 sq.

2. K. Ben Romdane, *Les monnaies al-mohades, aspects idéologiques et économiques*, Th. 3e c., Paris IV, 1978, t.1, p.176.

Scanné avec CamScanner

أما الدينار الحفصي[1] فقد هبط عياره من 0,979 إلى 0,833 بعد سنة 1333.

وكانت الدنانير الزيانية المدعوة زياني والتي درسها لافوا تزن في معظمها ما بين 4,58 و 4,66غ. وفيما عدا التحويرات الرسمية، يرجع هذا التفاوت في الوزن إلى الانحتات والتآكل والقضب والتزييف وهي أمور جارية في كل عهد أو إلى عدم التدقيق في سكها. وكان للدنانير الحفصية والزيانية أنصاف وأرباع وأثمان.

وبخلاف الدينار الذي حافظ على عيار عال وقيمة مستقرة نسبيا، فإن العملة الفضية عرفت تقلبات كثيرة. وإلى جانب الدرهم الفضي كان الناس يتعاملون بسكة محلية مصنوعة غالبا من النحاس والرصاص والحديد كما كان الحال في العهود الماضية.

كان الدرهم الحفصي في البداية يزن حوالي 1,500غ. وله نسبة عالية من الفضة. ثم بدأ يتدهور وزنه وعياره إلى درجة كانت تفرض على الحكام إدخال إصلاحات بقصد إعادة الثقة في النقود وإرجاعها قدر الإمكان إلى عيارها ووزنها الأصليين. لكن هذه الإصلاحات كانت قصيرة الأمد. ومن أهم الإصلاحات الحفصية، التدابير التي قام بها عثمان الكبير (1453-1488). أنشأ عملة فضية سميت بالدرهم الناصري وكان الدينار الحفصي يساوي 32 ناصري سنة 1488. وكان هذا تقريبا هو نفس سعر الصرف بين الدينار الحفصي والدرهم الناصري عند مرور حسن الوزان في المناطق الحفصية. فقد لاحظ[2] في 1515-1516 أن الدينار كان يصرف بـ 30 أو 32 ناصري. ونفس

---

1. R. Brunschvig, *Esquisse…, op. cit.*, p. 84.

2. أنظر دراسة برانشفغ التي سبق ذكرها ص 95 وكذلك كتابه القيم.
Robert Brunschvig, *La Berbérie orientale sous les Hafsides, des origines à la fin du XV^e siècle*, Paris, 1940, t. 1, p. 279 sq.
Léon L'Africain, *Description…, op. cit.*, p. 388.
رسالة حاكم بونة إلى ملك اسبانيا في 13 سبتمبر 1535 نشرها , Elie de la Primaudaye
Documents inédits…, *R A*, 1876, p. 243-244.

Scanné avec CamScanner

النسبة بين العملتين شاهدها الحاكم الإسباني لمدينة بونة (عنابة) فهو يذكر سنة 1535 حين وقعت المدينة بأيدي الإسبان أن العرب يتعاملون بقطع فضية يسمونها ناصرية و33 منها تساوي دينارا وأن 3 ناصري تساوي تقريبا ريالا إسبانيا. معنى هذا أن الدينار الحفصي يساوي 10,007 ريالات إسبانية أو قرش واحد وثلث قرش إسباني (1,333 قرش)، وفي نفس الوقت كان الزياني يساوي 10 ريالات إسبانية وإن كان الزياني كما ذكرنا يتفاوت في الوزن والعيار والقيمة بين فترة وأخرى، وقد استمر هذا التفاوت فيما بعد.

العملة العثمانية

أول شهادة عن بدايات العملة العثمانية في الجزائر أوردها حسن الوزان في كتابه السابق الذكر، يقول إنه مر سنة 1516 بالجزائر ويذكر أنه بعد مقتل سالم الثعالبي استولى أروج-عروج على الحكم وبدأ في سك العملة. (المعروف أن الاسم التركي لمؤسس دولة الجزائر هو أروج ولكن الاسم الجاري في الجزائر هو عروج ربما لأن كلمة عرّوج كلمة شائعة في اللهجة الجزائرية تعني نوعا من العمائم، وجريا على ما هو متداول في الجزائر منذ قرون، نستعمل هنا كلمة عروج).

ومن أقدم الدنانير العثمانية المسكوكة في الجزائر[1]، قطعتان بمتحف اسطنبول باسم السلطان سليمان القانوني وبتاريخ 1520 وهو تاريخ توليه السلطنة حسب العادة المتبعة آنذاك بذكر اسم السلطان العثماني وتاريخ توليته وإن كانت بعض الدنانير السلطانية المضروبة بالجزائر والزيانية المضروبة

---

1. انظر إسماعيل غالب: تقويم مسكوكات عثمانية اسطنبول، د. ت، ص 107.108.
Nuri Pere, *Osmanlilarda Madena Paralar*, Istanbul, 1988, p. 111-170 ; S. Rifat et B. Johnson, *Coin Collection Exhibitions*, Istanbul, 1995, p.98. ; S.Lane-Poole, *The Coin of Turcs in the British Museum*, London, 1863, p. 84; M. Bates « The Ottoman coinage in Tlemcen », *AHSMN*, 1981, p.203 sq ; M..H., *Modern Copper Coins of Muhammadan States*, London, 1911, p. 46-47.

Scanné avec CamScanner

بتلمسان تحمل اسم السلطان واسم والده على وجه القطعة ومكان الضرب وتاريخه على ظهر القطعة.

والدنانير السلطانية المضروبة في الجزائر حافظت على وزنها وجودتها وقيمتها حتى القرن التاسع عشر. ورغم أنها أخف بكثير من الدنانير الزيانية فإن قيمتها كانت أعلى بسبب عيارها المرتفع وانتظام ضربها واستقرار شكلها في حين أصبح الزياني في أواخر القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر مشوبا بكثير من الفضة كما هو ملاحظ في بعض القطع المحفوظة في مختلف المتاحف والتي لا تبلغ نسبة الذهب فيها 0,500. وكان للسلطاني وللزياني أنصاف وأرباع.

أما الدرهم فأقدم قطعة منه في العهد العثماني هي قطعة مضروبة في الجزائر باسم السلطان سليم الأول وتحمل تاريخ 918هـ/1512 وهو تاريخ توليه السلطنة. ويذكر لان بول Lane Poole قطعتين فضيتين مضروبتين في الجزائر في عهد السلطان سليمان القانوني. كما أن درهما مضروبا باسم السلطان مراد الثالث محفوظ في متحف اسطنبول ويزن 0,40غ. وكان للدرهم أقسام هي نصف درهم وثلث درهم. وسدس درهم عبارة عن قطعة نحاسية كانت تدعى الخروبة. وبعد توالي الضعف والشوب صارت الخروبة تساوي 14,50 درهما واستعملت مدة طويلة كوحدة حسابية.

العملة الحسابية

ينبغي هنا رفع الالتباس الناشئ عن استعمال نفس الكلمات بمعان مختلفة سواء في الوثائق العربية والعثمانية أو في المصادر الأوروبية المعاصرة لها. وأفضل سبيل لرفع الالتباس هو التمييز بين العملة الحسابية والعملة الفعلية. فالسلطاني والزياني والدرهم هي نقود فعلية. أما الدنانير الخمسينية فهي وحدات حسابية فقط.

Scanné avec CamScanner

إن العملة الحسابية هي تقليد عالمي قديم. وكانت مستعملة في الأقطار المغربية والعربية قبل العهد العثماني. فالدنانير العشرية معروفة في هذه الأقطار منذ العصر الوسيط وبقيت رائجة في بداية الفترة العثمانية. وبعد الانخفاض المتوالي لقيمة الدرهم حل الدينار الخمسينى محل الدينار العشري. ولتحديد الفترة التي تم فيها هذا الانتقال نذكر المعطيات الآتية:

- في رسم بيع جنان مؤرخ بأول محرم 914هـ/ماي 1508 وردت قيمة البيع بدنانير فضية عشرية العدد[1]. وفي رسم بيع لقطعة أرض قرب مدينة الجزائر مؤرخ في 8 رمضان 926/أكتوبر 1519 كان الثمن مسجلا بدنانير عشرية دراهم فضية من سكة بجاية2 وأول ذكر للدينار الخمسيني يعود إلى نهاية جمادى الثانية 929/أفريل 1522 في رسم بيع دار بـ 58 دينار صرف 50 درهما[3].

وفي سجلات البايلك مثل سجلات بيت المال يستعمل الدينار الخمسيني عموما لكن بعض الوثائق تستعمل كلمة صايمة بدل دينار خمسيني والمقصود واحد وهو عبارة عن عملة حسابية تساوي 50 درهما.

وفيما عدا بعض عقود البيع وحسابات التجار وبعض الحالات الاستثنائية فإن وثائق الرصيد العثماني بالجزائر تستعمل الوحدات الحسابية ولا تسجل إلا نادرا معدل الصرف بين القطع النقدية المتداولة. وهذا ما يزيد في صعوبة متابعة كل مراحل تطورها ويفرض المقابلة بين المصادر الأجنبية والمحلية التي تحدثت عن هذه العملة.

إن أولى الشهادات التي تعطي بعض التقييم تعود إلى منتصف القرن

---

1. الأرشيف الوطني بالجزائر، الرصيد العثماني، و. م. ش، ع. 85-84.
2. نفس المصدر، ع. 86
3. نفس المصدر، ع. 86

Scanné avec CamScanner

السادس عشر. ففي سنة 1551 زار نيكولاي[1] الجزائر ووجد فيها أن العملة السائدة جديدة وهي قطعة فضية مربعة تساوي 4,500 دونيي denier، وتذكر لانش[2] Lenche في مراسلاته التجارية أن التعامل في الجزائر هو بعملة الجزائر ذات الخمسين جيجولي وأن 85 جيجولي تساوي 1 إيكي سولاي الفاسي الذهبي. من الواضح أن الجيجيت أو الجيجولي هو الدرهم الجديد المضروب في الجزائر والدبلة من خمسين جيجولي هي الدينار الخمسيني وبما أن رسائل لانش مؤرخة في 1559-1560 وفي ذلك التاريخ كانت العملة الذهبية الفرنسية المدعوة إيكي سولاي تساوي 2,500 ليرة فرنسية وكانت قيمة هذه الليرة تقابل 15,12غ من الفضة الخالصة، نصل إذن إلى أن الدرهم الجزائري الجديد كان يحتوي على 0,454غ من الفضة الخالصة. ولما كانت مراسلات لانش التجارية هي مجرد تسجيل لواقع الأسعار الجارية فإننا نكتفي بما ذكرته هذه المراسلات بينما ما ذكره نيكولاي يؤدي إلى اعتبار أن محتوى الدرهم الجديد من الفضة هو 0,284غ في سنة 1551. لكن نيكولاي مر سريعا بمدينة الجزائر في سفارة رسمية ولم يكن له اتصال بالمسائل التجارية، ونظرا لأن كل المعلومات الواردة عن تطور العملة في الجزائر تنبئ عن اتجاه واحد نحو التخفيض لا عن الزيادة في قيمة الدراهم فإن شهادته في هذا الموضوع تثير كثيرا من التحفظات.

2) 1580-1620: فترة انتقال وتحولات نقدية

يذكر هاييدو[3] أن العملة الجارية في الجزائر حين إقامته بالمدينة في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن السادس عشر، كانت تتكون

---

1. Nicolas de Nicolay, *Dans l'empire de Soliman le Magnifique*, Paris, Presses du CNRS, 1989.
2. P. Giraud, *Les Lenche à Marseille et en Barbarie*, Paris 1937, p. 37.
3. Diego de Haëdo, *Topographie et histoire générale de l'Algérie*, Paris, Ed. Bouchène, 1998, p. 126-128.

من نقود ذهبية وفضية ونحاسية. فالقطعة النحاسية هي الخروبة وهي قطعة مستديرة تساوي سدس درهم. والدرهم قطعة فضية مربعة عشرة منها تساوي ريالا اسبانيا. وإذا ندر هذا زادت قيمته إلى 11 أو 12 درهما. والدراهم والخرارب تضرب في الجزائر فقط. أما القطع الذهبية فأكبرها قيمة الدنانير السلطانية وهي كذلك تضرب في الجزائر فقط. وهي من الذهب الجيد وقيمتها 140 درهما. ثم الدنانير الزيانية وأقسامها وهي تضرب في تلمسان فقط ويجري التعامل بها في كل المناطق إلى الصحراء وحتى إلى تونس. وقيمة الزياني 100 درهم. ونصف الزياني وهو قطعة من ذهب مشوبة بالنحاس ويساوي 50 درهما وربع الزياني وهو أيضا من ذهب مخلوط بالنحاس وقيمته 25 درهما.

ويذكر هاييدو معدل صرف النقود الأجنبية في الجزائر. فالعملة الذهبية الفرنسية تساوي 130 درهما وكانت قيمتها 85 درهما في سنة 1560 كما رأينا. أي أن الدرهم فقد تقريبا ثلث قيمته في مدة عشرين سنة، وهذا التدهور سيستمر إلى ما بين 1612-1620 حيث تبدأ فترة استقرار نقدي طويلة نسبيا.

فترة اضطرابات نقدية

عرفت الفترة بين 1580 و1612-1620 تحولات واضطرابات في العملة هيأت الظروف لسيطرة الريال الاسباني على المعاملات النقدية في الجزائر. ورغم الثغرات فإن الاتجاه العام لهذه التطورات واضح الدلالة. وهذه بعض المعلومات عن قيمة الدينار الخمسيني كما وردت في بعض الرسوم[1]:

كان الزياني يساوي 3,56 دخ في ديسمبر 1593

---

1. و.م. ش،ع. 36، ع.46 وع.61.

Scanné avec CamScanner

كان الزياني يساوي 5,00 دخ في أكتوبر 1597

كان الزياني يساوي 6,35 دخ في فيفري 1600

أما السلطاني فقد عرف التطور الآتي:

في اكتوبر 1595	1س= 8,000 دخ
في فيفري 1600	1س= 8,000 دخ
في نوفمبر 1617	1س= 7,000 دخ

يقول هاييدو[1] أن الإكي (écu) الذهبي كان يساوي 4 دخ في سنتي 1595-1596. لكنه في هذه السنوات لم يعد شاهد عيان وإنما كان يجمع أخبار المسافرين ولهذا لم تعد لمعلوماته القيمة الكبيرة التي كانت تكتسبها في فترة 1580. فالعملة الذهبية الفرنسية لها تقريبا نفس قيمة الدينار السلطاني. ولدينا رسم مؤرخ في أواخر صفر 1005/أكتوبر 1596 يذكر أن 1800 سلطاني جزائري تساوي 14400 دخ بصرف الوقت أي أن السلطاني كان يساوي 8 دخ.

من الأسباب التي يفسر بها عادة هذا التدهور السريع للعملة الفضية أن الحكام كانوا يجمعون الدراهم الفضية الجيدة ويسبكونها في سبائك لإرسالها إلى الشرق حيث كانت قيمة الفضة عالية ويعوضونها بدراهم مشوبة بشيء من النحاس والرصاص والحديد، الخ. وقد عرف الزياني نفس الاتجاه نحو انخفاض قيمته نسبيا حتى أنه في بداية القرن السابع عشر كان الزياني أقل قيمة من القرش الإسباني. ويلاحظ في هذه الفترة ارتفاع كبير في الأسعار مقدرة بالدراهم أو بالدنانير الخمسينية. وهنا ينبغي التذكير بأن اضطراب العملة ليس بالضرورة مؤشرا على تدهور الوضع الاقتصادي. فسنوات 1580-1620 هي كما يصفها بروديل[2] «الفترة... التي عرفت فيها الجزائر ازدهارا

---

1. Diego de Haëdo, *Histoire...., op. cit.*, p.227.

2. Fernand Braudel, *La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II*, Paris, 1985, t. II, p. 205

Scanné avec CamScanner

وثراء عجيبين». وكانت القرصنة الجزائرية بلغت أوجها في هذه السنوات. يصف مؤلف انكليزي[1] مدينة الجزائر في التسعينيات من القرن السادس عشر، بأنها «مدينة قوية رائعة... وتتوفر هذه البلاد على كميات وفيرة من الذهب وبها تجار أثرياء».

وكان من نتائج هذا الانتعاش الاقتصادي في الجزائر أن الأسعار العقارية داخل المدينة وحولها عرفت ارتفاعا كبيرا سندرسه فيما بعد. أي أن الغلاء وتدهور قيمة العملة لهما أسباب متعددة. أما تزايد تهريب الفضة نحو البلاد الشرقية فهو مرتبط بالنظام السياسي حيث كان تعيين الباشوات يتم في اسطنبول مقابل مبالغ كبيرة وكانت مدة حكمهم في الجزائر قصيرة ولهذا كانوا يحاولون جمع ثروة كبيرة في أقصر مدة ممكنة. ومن جهة أخرى كانت قيمة الفضة عالية جدا في الهند والصين وكان تصديرها إلى هذه البلاد يدر أرباحا طائلة في حين هبطت قيمة الفضة في أوروبا وفي غربي البحر المتوسط بسبب الكميات الهائلة المجلوبة من أمريكا وكذلك لضخامة التعدين المتزايدة في وسط أوروبا نفسها. وكانت كميات كبيرة من الفضة تجلب للجزائر سواء لافتداء الأسرى أو لشراء السلع التي كان يغنمها الرياس الجزائريون.

3) 1620-1685 : هيمنة الريال الاسباني

أطلق اسم الريال في الأصل على القرش الإشبيلي المتكون من 8 ريالات. وكان هذا القرش عملة التداول في المبادلات التجارية في جزء كبير من العالم منذ القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر. وهو كما يصفه بيير فيلار[2]: «إن الريال الثماني أي سكة الفضة التي قيمتها 8 ريالات أو 272 مرابطي،

1. William Davies, *A true Relation of the travels and most miserable Captivity of William Davies*, in T. Osborne, A Collection of Voyages and Travels, London, 1745, Vol. 1, p. 477.

2. P. Vilar, *Or*....*op. cit.*, p. 170.

وتدعى أيضا «سكة 8» أو البوجو القوي peso fuerte أو البوجو الدورو peso duro، ثم سميت فيما بعد قرش piastre، هي النموذج الذي جاء منه الدولار، وهي قطعة فيها 23,36غ من الفضة الخالصة، أي أكثر بقليل من 5 فرنكات جرمينال germinal».

هذه القطعة الأساسية للتداول النقدي العالمي صارت العملة الرئيسية الجزائر مدة عشرات من السنين، وبقي لها دور مهم فيما بعد، وكان الوضع في تونس كذلك كما لاحظه الأستاذ محمد الهادي الشريف[1] الذي يذكر «أنه من 1630 إلى 1881 كان القرش الاسباني هو العملة الرئيسية في تونس، حيث كان التبادل يجري بهذه العملة نفسها مدة أكثر من قرن ثم حل محلها الريال التونسي الذي ضرب على شكل الريال الاسباني».

وقد بقي الريال والبوجو والدورو من الكلمات الشائعة في الجزائر وفي بعض الأقطار المغربية، وفي حوالي 1630 بدأت الوثائق الرسمية في الجزائر تسجل الأسعار والقيم بالريالات الثمانية أو المثمنة، لكن تداول هذه الريالات قديم وقد حدد صرفها بـ 4,64 دنانير خمسينية أي 232 درهما، وبقي هذا المعدل ساريا من سنوات 1620 إلى سنة 1685 تقريبا ويذهب الأستاذ محمد الهادي الشريف في دراسته المذكورة إلى أن توطين الريالات الاسبانية في الأقطار المغربية قد ساعد عليه لجوء جماهير غفيرة من الأندلسيين إلى هذه الأقطار؛ ويمكن أن نضيف فيما يخص الجزائر أن تدفق الريالات الاسبانية كان نتيجة لفداء الأسرى المسيحيين وتصدير الحبوب والمنتجات الزراعية وكذلك السلع الآتية من غنائم القرصنة، وكانت هذه الريالات الاسبانية تتمتع بثقة كبرى لدى المتعاملين بسبب الاستقرار الكبير في عيارها ووزنها وشكلها. ودور الريال الاسباني في البلاد

---

1. Mohammed-Hédi Chérif, « Introduction de la piastre espagnole, ... », C.T., 1968, p.45

Scanné avec CamScanner

المغربية شبيه بدور القرش النمسوي في بلاد الشرق. فكلمة قرش نفسها، كما هو معروف، مشتقة من كلمة groshen النمسوية. وكان القرش النمسوي يدعى أيضا تالر الذي اشتقت منه كلمة دولار الأمريكية. وهذه القطع الثلاث، الريال والقرش والدولار المضروب في أمريكا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر هي قطع متقاربة في القيمة لأن محتوى الفضة فيها متقارب في الوزن والصفاء. وعلى شاكلتها ضرب الفرنسيون قطعة 5 فرنكات لكي تنافس هذه العملة العالمية وإن كانت تقل عنها عيارا ووزنا لكن بنسبة طفيفة.

إن استقرار القيمة الذاتية للريال الاسباني طوال العهد العثماني في الجزائر يجعل منه مقياسا صحيحا يمكن عن طريقه تتبع تطور العملة الجزائرية منذ العقد الثاني من القرن السابع عشر.

ويمكن تصنيف الوثائق الجزائرية في القرن السابع عشر حسب نوع العملة التي يغلب ذكرها فيها كما يلي:

- في وثائق المحاكم الشرعية كان الدينار الخمسيني هو الأكثر استعمالا ثم حل محله الريال الثماني.

- في سجلات البايلك والأحباس كانت الحسابات اليومية البسيطة تقيد بالدراهم والدنانير الخمسينية والمبالغ الكبيرة بالريالات الثمانية.

- وفي بعض العقود المهمة والدفاتر التجارية يحسب بالسلطاني والزياني أو بالعملة الأجنبية.

ولننظر الآن معدل الصرف حسب المصادر الأوروبية:

- للحصول على معاهدة صلح وتبادل تجاري وزع المبعوث الرسمي الفرنسي سمسون نابولون[1] Samson Napollon على المسئولين الجزائريين

1. H. de Grammont, Relations de la France et de la Régence d'Alger au XVII[e] siècle, *R A*, 1879, p. 154-155

Scanné avec CamScanner

عشرات الآلاف من الريالات الثمانية الاسبانية بحساب كل ريال ثماني (أو قرش اشبيلي) معادل لـ 2,332 ليرة فرنسية و2,335 و2,364. وفي تقرير[1] له مؤرخ في 3 سبتمبر 1626 يذكر أنه فدى أسيرا أوروبيا في الجزائر بمبلغ 1392 دبلة (أي دينار خمسيني) قيمتها 300 قرش اشبيلي أي أن معدل الصرف بين القرش الاشبيلي والدينار الخمسيني هو 4,65.

وفي 1634 كان الدينار الخمسيني يساوي نصف ليرة فرنسية[2].

ويتحدث التاجر الانجليزي فرانسيس نايت[3] عن هروبه مع جملة من الأسرى الأوروبيين الذين استطاعوا الاستيلاء على كمية من القروش الاسبانية التي كانت في حوزة حراسهم ويذكر أن الدينار الخمسيني أثناء سنوات إقامته بالجزائر (1631-1638) كان له نفس قيمة الشلن الانجليزي وهي نفس القيمة التي تذكرها وثيقة انجليزية مؤرخة في سنة 1621 أوردها جوزيف موركان[4].

إن المؤلفات الأوروبية الصادرة في القرن السابع عشر تتفق على رواج الريالات الاسبانية في الجزائر لكن بعضها يقدم معدلات صرف بين الريال والدينار الخمسيني تختلف عما هو مسجل في الوثائق الرسمية الأوروبية والجزائرية. ونظرا لأن هذه الوثائق تسجل عمليات صرف فعلية، فإنها هي، وليس غيرها، المرجع الذي يستند إليه في هذا المجال. وهذه أمثلة مستخرجة من رسوم وسجلات مختلفة:

ورد في رسم[5] مؤرخ في سنة 1643 أن صرف 400 ريال ثمانية هو 1856 دخ. أي أن معدل الصرف هو بالضبط 4،64 دخ للريال الثماني.

---

1. Jean Pignon, *Gênes et Tabarca au XVII^e siècle*, *C T*, 1979, p. 89-90

2. Le Père Dan, *Histoire de la Barbarie et de ses corsaires*, Paris, 1837, p. 106-107,.

3. Francis Knight, A Relation of seven years slavery under the Turks of Algiers suffered by an English captive merchant, in T. Osborne, *A Collection…*, *op. cit.*, t. II, p. 466 sq

4. Joseph Morgan, *A Complete History of Algiers*, London, 1731, p., 650.

5. و. م. ش، ع. 115-114.

Scanné avec CamScanner

- في سنة 1648 كان صرف 9 ريالات ثمانية هو 48 دخ[1].

- وفي سنة 1656 كان صرف 12 ريالا ثمانيا وثمن ريال و6 دراهم هي 56 دخ و19 درهما[2].

- وفي 1662 أعطت 8000 دخ 1724 ريالات ثمانية[3].

- وفي 1665 صرف سلطاني واحد بريالين أو 9,28 دخ[4].

- وفي 1670 صرف ثمن ريال بـ 29 درهم[5].

- وفي 1672 في حسابين مختلفين ذكر أن صرف الريال الثماني هو 5 دخ[6].

- وفي 1672 كان صرف 5450 دخ يعادل 1174 ريالا ثمانيا[7].

ولا ينبغي أن نستخلص من التباين الملاحظ في بعض حالات الصرف أن معدل الصرف بين الريال الثماني والدينار الخمسيني غير مستقر. فقد يعود هذا التباين إلى أسباب أخرى منها تعرض القطع النقدية إلى النقصان الذي يؤثر على قيمتها ومنها الأخطاء التي يقع فيها كتاب الوثائق. ومما يبين استقرار معدل الصرف بين القروش الاسبانية والدراهم الجزائرية في هذه الفترة أن كل تغيير في الصرف بين هذه القروش وأية عملة أجنبية متداولة في الجزائر كان ينعكس بنفس النسبة على معدل الصرف بين هذه العملة والدينار

---

1. و. م. ش ع. 238
2. س. ب. ، س. 325
3. و. م. ش. ع. 61
4. و. م. ش، ع. 46
5. س. ب. ، س. 70
6. س. ب. ، س. 70 وس. 71
7. و. م. ش. ، ع. 62

الخمسيني. فمثلا سنة 1675 كان القرش الاشبيلي يساوي 3 ليرات فرنسية. وكان يساوي 2,40 ليرة فيما بين 1642 و1645. وكانت الليرة الفرنسية تساوي 2 دخ في سنوات 1620 فصارت تساوي 1,50 دخ في سنة 1675، في حين بقيت قيمة العملة الانكليزية مستقرة في الجزائر وهي 4,50 شلن للقرش الاسباني أو الريال الثماني.

في حوالي 1685 انتهت فترة استقرار العملة الجزائرية المرتبطة بالريال الثماني وبدأت فترة اضطراب نقدي جديد.

4) 1685 - 1720: اضطراب العملة وظهور وحدة حسابية جديدة

في بعض الوثائق المؤرخة في العشريات الثلاث التي سبقت هذه الفترة الجديدة، تظهر أحيانا عبارات مثل ريالات ثمانية بعضها صحيح وبعضها مثمنة دراهم صغار أو مثل ريالات مثمنة دراهم صغار. ولكن عبارة ريالات دراهم صغار كوحدة حسابية جديدة لم يحدث أننا لاحظناها في هذه الوثائق قبل سنة 1685. إذن يبقى الافتراض مؤقتا وفي حاجة إلى معلومات جديدة تؤكده أو تنفيه. إنما الأمر الواضح أن استعمال هذه الوحدة الحسابية الجديدة بشكل مستمر قد اقترن بتدهور كبير في قيمة الدرهم. ورغم هذا التدهور بقيت الدراهم كما يصفها تقرير قنصلي فرنسي في 1686 من معدن الفضة وهي «قطع فضية صغيرة جدا مثل فلوس السمك رديئة جدا والربع منها زائف»[1]. ويضيف هذا التقرير بأن القطع الوحيدة المسكوكة في الجزائر هي الدرهم والدينار السلطاني وهذا الأخير «هو قطعة ذهبية جيدة جدا ولها نسبة عالية من الذهب وقيمتها حاليا 6 ليرات فرنسية». فعلا بقيت قيمة السلطاني مستقرة وهي تعادل تقريبا قرشين اسبانيين.

---

1. A N P. 369 Mi 1. art. 1351. l. du consul le Vacher

Scanné avec CamScanner

أما الدرهم فسيتزايد تدهوره خصوصا بعد سك الدراهم النحاسية في 1688 بدل الدراهم الفضية التي كانت لكثرة ضمورها ورهافتها تنزلق من الأيدي كالزئبق حسب وصف بعض الملاحظين.

إن الوحدة الحسابية ريال دراهم صغار (ردص) تعادل دائما 232 درهما وقيمتها ستتطور حسب معدلات الصرف التالية:

- معدل صرف القرش الاشبيلي (ق.أ) في الجزائر[1].

1685 : 1 ق.أ يساوي 1,500 رد ص

1692 : 1 ق.أ يساوي 2,000 رد ص

1707: 1 ق.أ يساوي 3,000 رد ص

1712: 1 ق.أ يساوي 3,375 رد ص

1725 : 1 ق.أ يساوي 3,875 رد ص

- قيمة 1 ردص بالليرات الفرنسية (ليرة ترنوا ل ت)[2]

1690 : 1 ردص يساوي 2,000 ل ت

1693 : 1 ردص يساوي 1,850 ل ت

1696 : 1 ردص يساوي 1,825 ل ت

1700 : 1 ردص يساوي 1,800 ل ت

1704 : 1 ردص يساوي 1,750 ل ت

1707 : 1 ردص يساوي 1,300 ل ت

1731 : 1 ردص يساوي 1,115 ل ت

1. A N P, 223 Mi 1, vol.12, Mémoire sur le royaume d'Alger, 1687 ; A N P, A E, B III 303, mémoire instructif… sur la côte de Barbarie, 1718.

2. مراسلات القنصلية الفرنسية بالجزائر مع كتابة الدولة للبحرية الفرنسية ومع الغرفة التجارية بمرسيليا: A N P, A E, BIII 130 ; A E, B1 117 ; 369 Mi 1, art. 1354 sq

Scanné avec CamScanner

- قيمة السلطاني (د. س.) بالريالات دراهم صغار[1]

1685 : اد.س يساوي 3,000 ردص

1685 : اد.س يساوي 3,370 ردص

1691 : اد.س يساوي 4,000 ردص

1696: اد.س يساوي 4,000 ردص

1702 : اد.س يساوي 4,000 ردص

1704 : اد.س يساوي 6,125 ردص

1708 : اد.س يساوي 6,750 ردص

1712 : اد.س يساوي 6,750 ردص

1721 : اد.س يساوي 8,133 ردص

1723: اد.س يساوي 8,500 ردص

1723 : اد.س يساوي 8,625 ردص

إن بعض التوضيحات ضرورية لإلقاء الضوء على النظام النقدي الذي سيستقر ابتداء من منتصف عشرية 1720:

1 - إن الصايمة وهي الاسم التركي للدينار الخمسيني ستبقى مستعملة أحيانا في بعض الدواوين الرسمية التي يشرف عليها موظفون أتراك. لكن الغالب هو استعمال الريال دراهم صغار كوحدة حسابية تعني دائما 232 درهما. وهذا الانتقال من وحدة 50 درهما إلى وحدة 232 درهما، مرتبط بالهبوط الكبير لقيمة الدرهم. فخلال أربعين سنة انتقلت هذه القيمة من المؤشر 100 إلى المؤشر 20. ولهذا الهبوط تأثير على الأسعار والمداخيل يكتسي

1. س ب م (من س1 إلى س 5) و س ب، س. 346 و س. 112 و 113 و 164 و 196 والمراسلات القنصلية المتقدمة .

Scanné avec CamScanner

أهمية كبيرة لأنه ينعكس على رواتب العسكر وغيرهم من أصحاب الرواتب والأجور القارة نسبيا.

2 - في حوالي 1715 ظهرت في المراسلات الرسمية الفرنسية تسمية جديدة هي قرش الجزائر (piastre d'Alger) وقد تكون هذه التسمية الفرنسية هي المقابل لما يدعى في الوثائق الجزائرية «ريال صحيح ضرب الكفرة» وهو على نوعين «كبير الضرب» و«صغير الضرب». وهذا يبعث على الظن بأن المقصود به هو القروش الاسبانية التي كانت تقص في مرسيليا بأشكال متفق عليها مع حكام الجزائر من طرف الشركات المرسيلية التي كانت لها مراكز تجارية في الموانئ القسنطينية. وتشير المصادر الفرنسية منذ 1718 إلى استعمال هذه القروش المقصوصة.

جـ- تزامنت اضطرابات العملة مع انتعاش التصدير إلى فرنسا خاصة من مناطق الشرق الجزائري. وقد بلغ تصدير الحبوب مستويات عالية جدا بالنسبة لجزائر ذلك العصر. وخصوصا في سنوات 1698-1699 و1709-1711 حيث بلغت هذه التصديرات أو جاوزت 100 ألف حمل مرسيلي وكانت قيمة الحمل تتراوح آنذاك بين ريال ونصف وريالين. إن المثال الآتي يبين الأهمية الكبيرة لكمية النقود الفضية التي جنتها هذه المناطق من تصدير الحبوب:

في 26 نوفمبر 1708 كتب الحاكم الإداري لمقاطعة پروڤانس إلى كاتب الدولة للبحرية الفرنسي أنه «في عشر سنوات اشترت شركة الباستيون (المركز الفرنسي على الساحل القسنطيني) سلعا بقيمة 3.330.729 ليرة ترنوا ودفعت كضرائب ونفقات مبلغ 430 ألف ليرة»[1].

1. A N P, G7 1648, l. du 26 nov. 1708.

وفي نفس الفترة حصلت الجزائر عن طريق غنائم الرياس على مداخيل كبيرة نتيجة لازدهار القرصنة بسبب تفاقم الحروب بين الدول الأوروبية في هذه الفترة.

5) 1730/1720 - 1815: استقرار العملة

عرفت الجزائر خلال هذه الفترة الطويلة استقرارا في العملة كان موازيا لفترة استقرار العملة في كثير من البلاد الأوروبية ومن بينها فرنسا التي كانت في حالة سلم مستقر وتبادل تجاري مستمر مع الجزائر طوال القرن الثامن عشر.

إن لوجيي دي تاسي[1] الذي عاش قبيل هذه الفترة وفي بدايتها كقنصل وتاجر في مدينة الجزائر قدم وصفا مفصلا عن النظام النقدي الجديد الذي كان في طور التثبيت. وهو يلاحظ أن صرف النقود الأجنبية المتداولة في الجزائر كان يعرف بعض التغيرات الطفيفة وأن قيمة الريال دراهم صغار، وهي كما يقول «عملة نظرية» تساوي دائما عددا ثابتا من الدراهم.

والمعلومات الواردة في كتابه عن معدل الصرف في مدينة الجزائر تميز السنوات التي سبقت مباشرة فترة استقرار النظام النقدي الجديد. وهذه قيمة مختلف النقود بالريال دراهم صغار.

دينار سلطاني الجزائر	7,500 ردص
السكوين البندقي	8,250 ردص

1. Laugier de Tassy, *Histoire du Royaume d'Alger*, Amsterdam, H. du Sauzet, 1725, p. 250.

ولزيادة التفصيل والمقارنة مع معلومات قدمها رجال الدين المسيحيون، انظر:

Leïla Ould Cadi Montebourg, *Alger, une cité turque au temps de l'esclavage à travers le Journal d'Alger du Père Ximénez, 1718-1720*, Publication de l'université Paul-Valéry- Montpellier 3, 2006, p. 241 sq

Scanné avec CamScanner

الكروزادو البرتغالي	21,000 ردص
الهستول الاسباني	13,500 ردص
الريال الثماني الاسباني	3,875 ردص
الريال التونسي	3,500 ردص
الريال الجزائري	3,000 ردص

من الواضح أن معلومات هذا المؤلف كما أوردناها في هذه القائمة هي معلومات تنطبق على ما قبل 1720 بقليل وأن الأمور تطورت بسرعة كما هو ظاهر من المعطيات الآتية:

في سنة 1722 كان القرش الاسباني يساوي 4,000 ردص وفي 1723 بلغ 4,500 رد وهي قيمته الثابتة مدة عشرات السنين كذلك صارت قيمة 1 ردص هي 1,115 ليرة فرنسية لمدة طويلة[1]. وفي المصادر الجزائرية[2] تطور صرف السلطاني على هذا الشكل:

أكتوبر 1721 :1 د.س. يساوي 8,133 ردص

أكتوبر 1723 : 1 د.س. يساوي 8,625 ردص

ومن سنة 1723 تحددت قيمة السلطاني بـ 8,500 ردص إلى سنتي 1774-1775 حيث أصبحت تساوي 9,000 ردص.

ريال الروم

كما أشرنا إلى ذلك سابقا، ما زالت بدايات العملة المدعوة في الوثائق الجزائرية «ريال صحيح ضرب الكفرة» أو «ريال صحيح ضرب الروم» محاطة

1. A N P, 369 Mi 2, art-1358 et 223 Mi 1 vol. 13, Relation de ce qui s'est passé à Alger en juin 1731

2. س. ب، س. 102 و س. 190

Scanné avec CamScanner

بالغموض. فهذه العبارات كانت تطلق على الريال الثماني الاسباني ولكن هذا الأخير كان دائما يوصف بالثماني أو الريالات الثمانية أو المثمنة الخ. لأن القرش المسكوك في المكسيك أو في اشبيلية هو بالأساس متكون من 8 ريالات وله أنصاف وأرباع وأثمان. أما هذه العملة الجديدة وقيمتها هي 3 ردص فإن المصادر المختلفة تقدم عنها معلومات متناقضة. فالدكتور شو[1] في كتابه القيم يتحدث عن الدولار الجزائري المتكون من 696 درهما أي بالضبط 3 ردص ويجعل قيمة هذا الدولار الجزائري 3 شلن و6 بنس. والمصادر الفرنسية والاسبانية التي تقدم ذكرها تتحدث أيضا عن القرش الجزائري الجاري (Piastre courante d'Alger) وتصوره أحيانا على أنه عملة حسابية من 3 ردص وأحيانا أخرى تتحدث عنه كعملة فعلية. وهنا يسود الغموض لأنه لم يرد ذكر لعملة فضية بهذه القيمة في هذه السنوات إلا عند الحديث عن القروش الاسبانية المقصوصة في مرسيليا. وفي رسالة[2] من داي الجزائر إلى كاتب الدولة الفرنسي للبحرية، مؤرخة بأول أوت 1728، يعترض الداي على استمرار الشركات الفرنسية في تصدير الريالات المقصوصة إلى مدينة الجزائر ويذكر أن هذه القطع تعرضت للقرض والتنقيص حتى أن الأنصاف والأرباع صارت صغيرة جدا مما فرض عليه إلغاء التعامل بها. ولذلك فإنه قرر أن اللزمة التي تدفعها الشركات الفرنسية للجزائر لا تقبل فيها أي نقود مقصوصة. فإما أن تكون بقرش أربعين بارة أو بغيره من القروش غير المقصوصة. وفي رسالتين[3] للقنصل الفرنسي بالجزائر يوضح هذا القنصل أن المقصود بقرش أربعين بارة ليس القرش العثماني أو المشرقي المعروف في المصادر الأوروبية بهذا الاسم بل عملة فضية جزائرية لها نفس القيمة.

---

1. *Voyages de M. Shaw*, La Haye, 1743, vol.1, p.408

2. Eugène Plantet, *Correspondance des Deys d'Alger avec la Cour de France, 1579-1833*, Paris, 1889, t. II, p.134

3. A N P, A E, B III 130 ; 366 Mi 2 art. 1358

Scanné avec CamScanner

القروش المقصوصة

ومهما يكن فإن هذه العملة المختلف فيها كانت دائما قيمتها 3 ردس تماما مثل قيمة الريال بوجو الذي بدأ سكه في القرن التاسع عشر، وهي حسب رسالة الداي المذكورة أنها تختلف عن القروش الاسبانية المقصوصة في مرسيليا حسب وزن متفق عليه مع السلطات الجزائرية وهو يختلف حسب الأماكن التي يستعمل فيها. وكان تداول هذه العملة محصورا في المناطق المعينة لذلك رسميا، لكن عمليا كانت واسعة الانتشار. فمثلا وجدت في مناطق غربي الجزائر[1] قطع من هذه النقود التي كانت رسميا لا يجوز استعمالها إلا في الشرق القسنطيني وفي مدينة الجزائر ومنطقتها.

كانت هذه النقود المقصوصة تدعى ريال سكوتي أو شكوتي في كراسات التجار وربما كانت هي المعنية أحيانا بعبارة «ريال صحيح ضرب الكفرة» وأمثالها. وقد استمر استعمالها إلى سنة 1793 حين حلت الحكومة الثورية الفرنسية «شركة افريقيا الملكية» واستبدلتها بوكالة افريقيا.

وفي السنوات الأولى لهذه العملة لم تكن قيمتها محددة بشكل دقيق لكن في عشرية 1740 اتفق الطرفان على وزن معين وشكل منتظم لهذه القطع حتى يصعب تزييفها أو قضبها. أما عيارها فهو ثابت على الدوام. وقد يكون من المستغرب أن هذه الريالات كانت قيمتها الرسمية في أماكن تداولها أعلى من قيمتها الذاتية المقدرة بما فيها من الفضة الخالصة. وربما كان المقصود من هذه القيمة الإضافية منع تهريب هذه العملة إلى المشرق. وهذا جدول[2] يبين القيمة الذاتية والقيمة الرسمية لهذه النقود في أماكن تداولها:

---

1. R A, 1859-1860, p.78

2. A N P, A E, B III 310, Mémoire sur les piastres colonnes, juill. 1768

Scanné avec CamScanner

الاسم والمكان	الوزن	القيمة الذاتية	القيمة الرسمية
ريال القالة	18 دونيي و16 حبة	4 ل. ت. 12 صوردي	5 ل. ت
ريال عنابة	16 دونيي و19 حبة	4 ل. ت. 2 صوردي	4 ل. ت 10ص
ريال القل	16 دونيي و4 حبات	3 ل. ت. 18 صوردي	4 ل. ت 5 ص
ريال قسنطينة	-	3 ل. ت. 6 صوردي	3 ل. ت 18 ص 9 د
ريال الجزائر كبير الضرب	16 دونيي و7 حبة		(3 ردص)
ريال الجزائر صغير الضرب	12 دونيي و18 حبة	-	

تكملة :

الدونيي هو 24 حبة والحبة تزن 0,053غ تقريبا. وعلى هذا الأساس فإن ريال القالة كان يزن 23,744غ. وريال عنابة 21,359 غ. وريال القل 20,564غ. وريال الجزائر كبير الضرب 20,935غ. وريال الجزائر صغير الضرب 16,218 غ.

وقد ورد في التقارير القنصلية الفرنسية المذكورة أن ريال الجزائر كبير الضرب كان يساوي في مدينة الجزائر 3 ردص. وفي السنوات المؤرخة بها هذه التقارير كان الريال دراهم صغار يساوي 1,115 ل.ت. وأحيانا يحسبه القناصل بـ 1,125 ل.ت. وما بين 1741 و1793 أرسلت شركة افريقيا الملكية[1] إلى موانئ الشرق الجزائري 8.765.931 قرشا تزن 179.820,610كغ من

1. عن الكميات التي أرسلتها الشركة المرسيلية إلى الشرق الجزائري انظر:
F. Rebuffat, « Les piastres de la C R A » *in C M, Actes des Journées d'études de Bendor*, 25-26 avr., 1975 : Commerce de gros, commerce de détail dans les pays méditerranéens (XVI^{e}- XIX^{e} siècles), p. 21-34.

Scanné avec CamScanner

الفضة أي أن المتوسط السنوي لهذا التدفق على مناطق قسنطينة كان يبلغ 165.395 ريالا وزنها 3392,970كغ (فمتوسط وزن هذه الريالات المقصوصة هو 20,514غ). وبلغت قيمة النقود الذهبية فيما بين 1772 و1793 حوالي 3 ملايين ليرة ترنوا.

العملة الحسابية والعملة الفعلية

يذكر بارادي[1] أن هناك نوعين من الصايمة، صايمة خاصة برواتب العسكر وقيمتها 5 موزونات وصايمة التعامل التجاري وقيمتها 50 درهم. وهذه الأخيرة هي الدينار الخمسيني الذي كان الوحدة الحسابية إلى حوالي 1685 حيث حل محله الريال دراهم صغار وقيمته 232 درهما كما أسلفنا. بقي بعض الخوجات الأتراك يستعملون الصايمة لكن دائما بقيمة 50 درهما ولم نعثر إطلاقا على ذكر صايمة بقيمة 5 موزونات.

أما فيما يخص دفاتر رواتب الجند المحفوظة بالمكتبة الوطنية فلم يعد من الممكن الاطلاع عليها بسبب حالة التلف الخطيرة التي هي فيها الآن. لكن الدراسة القيمة التي نشرها جون دوني Jean Deny[2] عن رواتب الإنكشارية، نقل فيها بعض فقرات من هذه الدفاتر حرفيا. وقد ورد فيها حساب لرواتب الجند في فترة من القرن الثامن عشر. وهي مسجلة بالريالات لا بالصايمة. والظاهر أن المعني بهذه الريالات هي الريالات الحسابية ردص التي نشاهدها أيضا في دفاتر رسمية محررة باللغة التركية العثمانية.

إن استقرار العملة الحسابية الجزائرية منذ عشرية 1720 إلى بدايات القرن التاسع عشر لا يعني عدم تعرضها إلى بعض الانخفاض النسبي على المدى

---

1. Venture de Paradis, « Alger au XVIIIe siècle », *R A*, 1895, p. 265- 314 et R A, 1896, p. 33 sq.

2. Jean Deny, « Les registres de solde des janissaires conservés à la Bibliothèque Nationale d'Alger, *RA*, 1920, p. 19-46 et p. 212-260.

Scanné avec CamScanner

الطويل. فمثلا في منتصف العشرية 1720 تحددت قيمة السلطاني بـ 8,500 ردص ثم ارتفعت إلى 9 ردص من سنة 1774 إلى 1802-1803 حيث حددت قيمة السلطاني القديم بـ 10 ردص وقيمة السلطاني الجديد بـ 9 ردص.

كذلك كان القرش الاشبيلي يساوي 4,50 ردص في عشرية 1720 ثم صار بعد مدة يساوي 5ردص وبقيت هذه قيمته الرسمية إلى سنة 1817.

أما الموزونة فهي كذلك وحدة حسابية تساوي ثمن 1ردص أو 29 درهما. ويبدو أن قطعا فعلية بقيمة موزونة واحدة ضربت في الجزائر منذ القرن الثامن عشر. ويوجد فعلا في عدة متاحف نماذج منها تعود إلى العشريات الأخيرة من القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر. وهناك قطعة فضية يختلف المؤلفون في تسميتها ولا يختلفون في وصفها. وهي موجودة في كثير من المتاحف[1] (الجزائر، تونس، اسطنبول، باريس، مرسيليا، المتحف البريطاني، الخ.) ويصفها الكثيرون بأنها إلى جانب الدينار السلطاني وأنصافه وأرباعه، من أجمل النقود المسكوكة في الجزائر.

إن هذه القطعة يتراوح قطرها بين 19 و20مم. ومعظم القطع قطرها 20مم. ووزنها ما بين 2,90غ و3,40غ. وأقدمها تعود إلى سنة 1171هـ/1757-1758. هذه القطعة تدعى في المفاوضات التي جرت بين داي الجزائر وشركة افريقيا الملكية، قطعة 6 موزونات[2]. كانت هذه الشركة تحاول أن تقنع داي الجزائر بإحلال قطع فضية مضروبة في مرسيليا محل الريالات الاشبيلية المتفق عليها

---

1. عن النقود المحفوظة في المتاحف، انظر إلى جانب المراجع التي سبق ذكرها:
يمينة درياس، السكة الجزائرية في العهد العثماني، رسالة دكتوراه الدورة الثالثة في التاريخ، معهد التاريخ. الجزائر 1987-1988.
Farrugia de Candia, « Monnaies algériennes au Musée du Bardo », *R. T.*, 1941, p. 123 sq
Guy Hennequin, *Catalogue des monnaies orientales*, Marseille, 1983
J. Ostrup, *Catalogue of World Coins*, Krauss Publications, 1991, vol. I.

2. A N P, A E, BIII, lettre de l'agent d'Alger, 26 avr. 1769

Scanné avec CamScanner

بين الطرفين. رفض الداي هذه المساعي قائلا إنه يخشى التزوير كما حدث لقطع 6 موزونات التي سكها سلفه فقد كثر التزوير فيها مما اضطره إلى سحبها من التداول كما أن الجنود سيرفضون حتما أن تدفع جراياتهم بهذه القطع الجديدة وسكان الأرياف تعودوا على الريالات الاسبانية ولا يحبون تغيير عاداتهم.

وفي متحف الجزائر توجد قطعتان بتاريخ 1174/ 1760-1761. لهما قطر 19مم ووزن 7,40غ. وهذا يقابل 12 موزونة. ويسمى بعضهم قطع 6 موزونة بقطع ردص ويطلق على قطع 12 موزونة اسم ريال بوجو. لكن ردص هي تسمية واضحة لوحدة حسابية تساوي 8 موزونات أو 232 درهما والريال بوجو كان دائما يقدر بـ 3 ردص أي 24 موزونة.

وإلى نفس الفترة تعود قطع 3 موزونة وقطرها حوالي 14مم. وفيها من الفضة حوالي 1,50غ. وقد استمر ضرب هذه القطع في القرن التاسع عشر بعيار ووزن منخفضين بنسب مرتبطة بتدهور معدل قيمة العملة الجزائرية عموما فإلى جانب الريال بوجو كانت قطع 3 موزونة تدعى ثمن بوجو، وقطع 6 موزونة تدعى ربع بوجو. لكن قطع 6 موزونة المضروبة في القرن الثامن عشر والتي استمر تداولها كانت تصرف بثلث بوجو في عشرية 1820 وما بعدها. وهكذا أصبحت قيمتها تساوي قيمة 1ردص الذي استمر كوحدة حسابية فيها 8 موزونات أو 232در.

ويذكر القنصل الأمريكي شالر[1] قطعا فضية جزائرية قديمة كانت متداولة في بلاد القبايل وقيمتها 0,55 دولار. وهذا يميزها عن البوجو الذي كانت قيمته في عهده حوالي 0,35 دولار. والمعروف أن قطع البوجو نقصت قيمتها فيما بين 1817 و1824 وهي السنة التي يتحدث فيها شالر عن هذه القطع الفضية في

1. W. Shaler, *Esquisse...*, *op. cit.*, p. 159 sq

Scanné avec CamScanner

بلاد القبايل بصدد ذكر اختطاف ربان أمريكي ورفاقه في هذه المنطقة وطلب مبلغ 4000 ريال قديم لافتدائهم.

إن شالر وغيره من المؤلفين في هذه الفترة من القرن التاسع عشر يؤكدون ما ورد في بعض المراسلات القنصلية حول معدل رسمي للصرف يختلف أحيانا عن الصرف المتبادل يوميا بين التجار المتعاملين مع العملات الأجنبية. ويظهر هذا الاختلاف بصورة قوية في فترات تدهور العملة وبالأخص بعد 1817.

وفي بداية القرن التاسع عشر بدأ سك الريال دورو الجزائري. والقطع الموجودة منه في المتاحف لها عموما قطر يبلغ ما بين 37مم و40مم. ووزنها من 19 إلى 20غ. أي أن هذا الدورو هو تماما ضعف البوجو.

أما النقود النحاسية المسكوكة في الجزائر فهي قطع درهم واحد و2 درهم و5 دراهم و14,50 درهما. وهذه الأخيرة تدعى خروبة وتساوي نصف موزونة.

وبعض هذه القطع مربع الشكل أو ليس له شكل محدد بدقة. وفيها خليط من الحديد والرصاص والصفيح وبعض النحاس، الخ. ونادرا ما ينقش فيها اسم السلطان العثماني وتاريخ الضرب. بل إن قطع الدرهم الواحد التي درسها الباحثون الفرنسيون في بداية الاحتلال ورسموا أشكالها لم يكن منقوشا عليها في كثير من الأحيان إلا بعض الخطوط المتوازية أو المتماسة بشكل أو بآخر[1].

إن الأسماء المختلفة المستعملة خصوصا في الرسوم المكتوبة في الأرياف وخارج مدينة الجزائر تحتاج قدر الإمكان إلى بعض التوضيح: من هذه الأسماء ريال قوارط، ريال قرنيط، ريال شكوتي، ريال بسيطة، الخ.

1. أنظر:

Jean Marel, « Monnaies diverses ayant cours à Alger », *in Algérie historique, pittoresque et monumentale*, dir. Berbrugger, Paris 1843
M. H. Valentine, *Modern Copper Coins of Muhammadan States*, London, 1911

Scanné avec CamScanner

إن الريال قوارط في رسوم القرن الثامن عشر كانت قيمته 3ردص. ثم استعمله التجار في كراساتهم في القرن التاسع عشر بمعنى ردص. ولا ندري سبب هذا الانزلاق. أما الريال قرنيط فهو معين بشكل واضح. هو الريال المقصوص خصيصا لمدينة الجزائر ونواحيها وكانت قيمة هذا الريال كبير الضرب 3ردص. ونفس الريالات الاسبانية المقصوصة تدعى أحيانا ريال شكوتي أو ريال بسيطة في بعض مناطق الشرق القسنطيني.

هذا التشابك في التسميات يخلق بعض الالتباس لأن كل النقود الجزائرية في العهد العثماني لم ينقش عليها اسم القطعة المسكوكة. ومما يزيد الأمور تشوشا واضطرابا أن أهم الدراسات الغربية، وخاصة الانجليزية والأمريكية التي نشرت في السنوات الأخيرة صورا كثيرة مفصلة عن مختلف القطع المضروبة في الجزائر أعطتها أسماء عثمانية لم تحملها إطلاقا في عقر دارها. فكلمات منقور وأقجة وبارة ومحبوب لم تعرفها الجزائر إلا كتسميات لنقود عثمانية ومشرقية. فالواقع أن هؤلاء الدارسين المتخصصين في علم المسكوكات أطلقوا هذه الأسماء الشرقية والعثمانية على الدرهم والخروبة والموزونة والريال باختلاف أنواعه وتسمياته والدينار السلطاني والزياني الخ.

6) 1815-1830: العملة في فترة الأزمة

حوالي 1816 انتهت فترة استقرار العملة. وتميزت الفترة الجديدة بسلسلة من التعديلات وبهبوط سريع في قيمة الدرهم ووحداته الحسابية. حسب بعض الوثائق صدر أمر رسمي في محرم 1232 (21 نوفمبر- 20 ديسمبر 1816) بتخفيض قيمة العملة بنحو الربع. وهناك نص رسمي مؤرخ في 27 شوال 1232 (9 سبتمبر 1817) يقرر الرجوع إلى معدل الصرف السابق أي أن السلطاني يساوي 9ردص والدورو 5ردص والبوجو 3ردص ثم صدر أمر رسمي في 14حجة 1232 / 26أكتوبر 1817 بصرف الدورو بـ 6ردص. وهذه المحاولة

Scanné avec CamScanner

الرسمية للرجوع إلى أوضاع الصرف السابقة مثل صرف القرش الاشبيلي بـ 5ردص بدل 7,500ردص تفسرها المراسلات القنصلية الفرنسية والأمريكية بأنها ترمي إلى المحافظة على القوة الشرائية لمرتبات الجند. لكن المحاولة لم تدم طويلا. واستمرت قيمة ردص في الانخفاض. ففي 1818 أصبح السلطاني القديم يصرف بـ 15ردص والسلطاني الجديد بـ 13,500. وصارت قيمة الردص 0,90 فرنك في ماي 1818 ثم 0,75 فرنكا في جوان 1819. وحدثت تعديلات جديدة في 1820 و1822.

إن الدينار السلطاني الجديد يقل عن القديم بنحو 11%.

والريال بوجو الجديد قيمته 1,80 فرنك فرنسي، وكان البوجو يساوي 3,345 فرنك قبل 1816 أي أنه فقد حوالي 46 % من قيمته.

وكان الريال دراهم صغار يساوي قبل الأزمة ما بين 1,115 فرنك و1,125 فرنك وأصبحت قيمته 0,62 فرنك قبيل 1830 أي أنه فقد ما يقرب من نصف قيمته.

إن هذه الأزمة النقدية فيما بين 1817 و1830 تزامنت مع ظروف أزمة عامة سنبحث فيما بعد جوانبها المختلفة. ونكتفي هنا بتلخيص عناصرها الأساسية: أزمة ديموغرافية كان منطلقها طاعون 1786-1787 وتلته أوبئة شبه مزمنة في أواخر القرن الثامن عشر، ثم مجاعة 1804-1805. وكانت لهذه الكوارث الطبيعية آثار مدمرة لأنها اقترنت بتفجر الثورات الشعبية في معظم أنحاء القطر وما صاحبها من قمع دموي شديد (تقتيل، تخريب، حرق حقول الحبوب وقت الحصاد، أعمال النهب، الخ). وقد بلغت الأزمة أوجها في سنتي 1817-1818 حيث تكاثفت المجاعة والأوبئة والثورات والقمع الجماعي، مما أدى إلى إخلاء بعض الجهات من السكان. ونتج عن كل هذا هبوط خطير في الإنتاج الزراعي بحيث توقف تقريبا تصدير الحبوب بين 1817 و1830. إن

Scanné avec CamScanner

الجزائر التي جمعت ثروة كبيرة من تصدير الحبوب في القرن الثامن عشر أصبحت تستورد الحبوب رغم الانخفاض الكبير في عدد السكان. ومجمل هذه العناصر إلى جانب الضعف العام الذي اعترى الدولة العثمانية، مهد لسقوط الهيمنة العثمانية أمام الهجمة الفرنسية.

نتائج، ثغرات ومقاربات

تتبعنا في هذا القسم تطور العملة الجزائرية من بداية العهد العثماني إلى نهايته. لكن بعض الجوانب في حاجة إلى تعمق وأبحاث جديدة.

إننا لم نر من الضروري دراسة الطرق المتبعة في سك النقود وهي تقنيات لها أصحابها المتخصصون وقد درسها بإمعان أحد المتخصصين[1] وكان عضوا في اللجنة الفرنسية المكلفة بدراسة الحالة النقدية في الجزائر في سنة 1830. وحسب الأوصاف التي قدمها كانت التقنيات الموظفة في هذه الصناعة متخلفة نسبيا عما هو معهود في أوروبا في القرن التاسع عشر وإن كان سك النقود في الجزائر يتولاه تقنيون يهود لهم صلة ومعرفة نسبية بتطورات أوروبا التجارية والصناعية.

إن المعلومات غير متوفرة عن كمية العملة المتداولة في الجزائر. لكن ما تدفق من كميات الذهب والفضة سواء عن طريق الشركات التجارية الفرنسية والاسبانية والغربية عموما التي كانت تتسابق على شراء الحبوب الجزائرية في العشريات الأخيرة من القرن الثامن عشر أو عن طريق انتعاش القرصنة في فترة الحروب الأوروبية بين 1793 و1815 وكذلك عن طريق ما كانت تدفعه بعض الدول الغربية للجزائر مقابل معاهدات الصلح والاتفاقيات التجارية

1. M.E. Tocchi, *Notice sur les poids et mesures et sur les monnaies d'Alger*, Marseille, 1830 ; *Notice sur la collection de médailles et monnaies musulmanes*, recueillies par M.E. Tocchi, suivie de son catalogue, Marseille, 1855

Scanné avec CamScanner

الخ. كل هذا بلغ عشرات الملايين من القروش. وكانت هذه العملة الصعبة لا تستقر كلها في الجزائر بل يصدر جزء منها لاستيراد المنتجات المشرقية والأوروبية وعن طريق تهريب العملة الفضية التي كانت لها قيمة مرتفعة في الشرق الأقصى.

وربما كان سك الدورو الجزائري بوزن وعيار أقل من الريال دورو الاسباني (فالدور الجزائري يزن 20غ وعياره 0,860) هو محاولة لمنع هذا التهريب لأن المطلوب في الشرق هو الدورو الاسباني الكامل لا المنقوص وزنا وعيارا.

إن المراسلات القنصلية تتحدث عن القرارات الرسمية التي كانت تصدر ضد تهريب العملة الذهبية والفضية. جاء في رسالة[1] موثق القنصلية الفرنسية بالجزائر إلى مدير الامتيازات الإفريقية بمرسيليا بتاريخ 5 ديسمبر 1819: «علم الداي بوصول كميات كبيرة من السبائك ومن العملة الذهبية والفضية حملتها قافلة قسنطينة بقصد إرسالها في سفينة انكليزية إلى ليڤورنة، فأصدر أمرا بمنع تصدير كل أنواع العملة الذهبية والفضية ومعاقبة المهربين بالإعدام».

ويذكر القنصل الانكليزي[2] في يومياته بالجزائر لسنة 1828 أن الداي منع كل تصدير للعملة المضروبة من الذهب أو الفضة وأنه يسمح فقط بتصدير المعدن المستخرج من مناجم الجزائر والذي هو احتكار تجاري بين يديه.

والحقيقة أن هذه السياسة «المركنتيلية» كانت فيها ثغور عديدة. وهي لا تنطبق على التجارة الخارجية التي يقوم بها تجار جزائريون باشتراك مع كبار المسئولين في الدولة ولا على تمويل المستوردات من الخارج. وهذه أمثلة عن العملة التي كانت تحمل إلى الشرق.

1. P-E. Picard, *La Monnaie et le crédit en Algérie depuis 1830*, Paris, 1830, p. 52.

2. B.-L. Playfair, Episodes de l'histoire des relations de la Grande- Bretagne avec les Etats barbaresques, *RA*, 1880, p. 193.

Scanné avec CamScanner

- ففي دفتر حسابات التاجر قدور بن منصور[1]، مبالغ حملها في سفره إلى مصر سنتي 1801-1802 للمتاجرة وشارك فيها بأموالهم بعض كبار المسئولين مثل الخزنجي ووكيل باي الغرب وأمين السكة وعائلته وعائلة الصايجي وعثمان بن حمدان خوجة، الخ. وكانوا يشاركون بمئات الريالات الاسبانية والدنانير السلطانية إلى جانب مال قدور بن منصور وابنته الذي يبلغ 2800 دورو اسباني.

- وفي أفريل 1823 أرسل البربري[2] وهو كذلك من كبار التجار الذين لهم روابط عائلية مع الحكام، كميات من الجلد والصوف لبيعها في إيطاليا على يد أحد يهود الجزائر وسلمه مبالغ مالية لشراء سلع من إيطاليا وكان من بينها 3528 سلطاني قديم (قيمة كل سلطاني 14,125ردص) و310 دبلون (قيمة كل دبلون 124ردص) و 117 محبوب (قيمة الواحد 9,25ردص) و112 بسيطة (البسيطة 1,50ردص).

- وكانت المبالغ[3] التي استودعها الحجاج في خزينة السفينة التي حملتهم إلى الحجاز سنة 1823، مجموعها 4282 قرشا اسبانيا ومئات من النقود الذهبية، منها 2478 قرشا اسبانيا لبستانجي خوجة.

خزينة القصبة

تعود هذه الخزينة على الأقل إلى القرن السابع عشر. ففي سنوات 1630 كان يوضع فيها سنويا ما يعادل 500.000 دخ[4]. وقد سجل دفتر تشريفات[5]

---

1. الرصيد العثماني بالجزائر، سجلات بيت المال، سجل رقم 26.
2. بيت المال، سجل 26
3. نفس المصدر سجل 7

4. F. Khnight, *A Relation...*, *op. cit*, p. 480
5. A. Devoulx, *Tachrifat...*, *op. cit.*, p. 77

Scanné avec CamScanner

المبالغ التي وضعها بعض الدايات في الخزينة. منها أن الحاج شعبان داي وضع دنانير سلطانية وريالات كبيرة وصغيرة في الخزينة سنة 1103 (1691-1692). وأودع محمد بن عثمان باشا بين 1777 و1787 مئات الآلاف من القطع الذهبية والفضية تزيد قيمتها عن 200 ألف سلطاني.

وكان القناصل الأوروبيون يقدرون المبالغ المودعة في بداية القرن التاسع عشر بما بين 100 و150 مليون فرنك فرنسي من فرنكات ذلك العهد(كان الفرنك الفرنسي آنذاك يزن 5غ. وفيه من الفضة الخالصة حوالي 4,500غ. أما القنصل الأمريكي شالر[1] فيقدرها بنحو 250 مليون فرنك ويلاحظ أن مدينة الجزائر بها ثروات طائلة تجعلها من أغنى المدن في العالم. والأمر الذي أثبته الأستاذ الراحل مارسيل إيمريت[2] استنادا إلى الوثائق الرسمية الفرنسية لسنة 1830 أن خزينة القصبة كانت تحتوي على مبالغ لا تقل عن قيمة 100 مليون فرنك.

هذه الدراسة القيمة تلتها دراسات أخرى له ولأساتذة آخرين أثبتت كذلك أن ما يزيد عن نصف المبالغ التي كانت مودعة في خزينة القصبة قد تعرضت للاختلاس من طرف كبار الحكام الفرنسيين وعلى رأسهم الأسرة المالكة الفرنسية. والمهم في الموضوع ونحن نتوجه إلى طلاب التاريخ الذين يبحثون عن معرفة الحقائق أنه في فرنسا في القرن التاسع عشر، رغم التقدم النسبي في بناء دولة حديثة، دولة ركيزتها القانون، فإن هذه الدولة تعتدي على غيرها من الشعوب وتنهب أموالهم وكذلك حكام هذه الدولة يختلسون نصف الأموال التي نهبتها دولتهم ويحتفظون بها لأنفسهم. وهذا المثل يمكن أن نقارنه بسلوك

---

1. W. Shaler, *Esquisse..., op. cit,*. p. 72-73

2. Marcel Emerit, «Une cause de l'expédition d'Alger : le trésor de la Casbah », *Actes du LXXIX*e *Congrès des Sociétés Savantes*, Alger, 1954, p. 5-22

حكام الجزائر في العهد العثماني إذ أن ثرواتهم قائمة على النهب ولا تقل عن بضعة ملايين من الفرنكات لكل داي كما سنبين ذلك فيما بعد.

والدرس التاريخي المهم الذي هو درس لكل مؤرخ جزائري حاضر أو قادم هو أن الأستاذ مرسيل إيمريت الذي قضى ربع قرن من حياته مدرسا في جامعة الجزائر كان له من الشجاعة والإيمان برسالته العلمية ما جعله يثبت وسط الموجة الاستعمارية والشوفينية الصاعدة في جامعة الجزائر في الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي ويواجهها بسلاح العلم وبروح التحرر والعدل والإخاء بين الشعوب.

العملة والنظام السياسي

طوال الفترة العثمانية كانت النقود الذهبية والفضية الكبيرة المضروبة في الجزائر تحمل دائما اسم السلطان العثماني. عموما كان منقوشا على وجه العملة بعد «سلطان البرين والبحرين» اسم السلطان وأحيانا يضاف إليه اسم أبيه مع عبارة من نوع «خلد الله ملكه» أو «عز نصره»، الخ.

وعلى ظهر العملة ينقش «ضرب في الجزائر» مع تاريخ تولي السلطان وفيما بعد أي من سنة 1731 فصاعدا صار يكتب تاريخ الضرب.

أما القطع الصغيرة فتكتفي بذكر اسم السلطان وتاريخ توليه أو تاريخ الضرب.

إن الأهمية الرمزية لهذا التمجيد السلطاني على مدى ثلاثة قرون لا تنحصر في إرساء فكرة السيادة السياسية للسلطان العثماني. إنها تشير إلى مرجعية وهوية سلطنة تحكم كيانا سياسيا واقتصاديا يشمل تقريبا كامل أقطار العالم العربي عدا أطرافه النائية وهي تغطي كذلك الجزء الأساسي الذي يشكل نواة العالم الإسلامي السني.

Scanné avec CamScanner

وفي هذه المرجعية الرمزية نوع من الاستمرار للخلافة الشرعية وإن كان السلاطين العثمانيون لم يحملوا لقب الخليفة إلا في الفترات الأخيرة من تاريخهم.

وإلى جانب العملة أتت عدة مراسيم ومواقف رمزية تعزز وتؤصل هذا الشعور بالانتماء إلى كيان سياسي واحد والتعلق بشخص السلطان الذي يرمز إلى وحدة الأمة الإسلامية. كانت خطبة الجمعة تعمق هذه الهوية وتنشرها حتى في أقصى النواحي حيث ترتفع الأيدي بالدعاء «لسلطان الإسلام». وكان تولي سلطان جديد أو ميلاد وارث للعرش يحتفل به رسميا في كل المدن وبهذه المناسبة تقرر الزيادة في رواتب الجند.

لكن هذه السلطة العليا ذات الشرعية الثابتة كانت بعيدة وتتأكد فقط في مستوى المبادئ. أما الواقع فيتمثل في حكم بيد جهاز عسكري صارم يتمتع باستقلال داخلي وخارجي شبه تام وكان الصراع على الحكم بين الفئات العسكرية محل عنف كبير وعدم استقرار سياسي ساد فترات طويلة.

إن هذا الحكم لم يفرض نفسه على البلاد إلا بعد عشرات السنين من المعارك الدامية وقد مر بأشكال ونظم مختلفة قبل أن يستقر في شكل حكم الدايات.

وفي هذه الفترة الأخيرة كان الداي بحكومته وديوانه يقرر باستقلالية تامة في كل ما يخص سك العملة وتحديد قيمتها ومناطق تداولها. وأصبحت العملة الداخلية تضرب في مدينة الجزائر فقط عدا الاستعمالات المحلية للريالات الاسبانية التي سبق الحديث عنها. إن هذا التركيز لضرب العملة في عاصمة القطر هو من عناصر التجديد في الحكم العثماني بالنسبة إلى ما سبق حيث كانت العملة تضرب ليس فقط في قواعد الحكم مثل تلمسان وبجاية وقسنطينة بل كذلك في مدن متوسطة مثل الجزائر وتنس وبسكرة وغيرها. إن هذا التوحيد

Scanné avec CamScanner

النقدي وإن كان محدودا نسبيا قد اقترن بالتوحيد السياسي للقطر الجزائري في حدوده الشرقية والغربية التي استمرت دون تغيير يذكر إلى اليوم. ولكن التوحيد النقدي تم في ظروف عصر يختلف عن عصرنا بتكويناته الوطنية المتكاملة.

فلنذكر مثلا بأن ضرب الدنانير الزيانية استمر في تلمسان إلى بداية القرن السابع عشر وأن كتب الرحلات تتحدث عن العملة المحلية في مختلف الواحات الجزائرية كما يذكر دفتر تشريفات نوعا من الريالات المضروبة في الجزائر والتي لا يتحتم التعامل بها إلا على الأرياف في علاقاتها مع البايات.

كذلك في الحديث عن التصرف المستقل في ميدان العملة من جانب الداي وحكومته ينبغي أن نشير إلى مثل بسيط يصور نوع العلاقة في هذا المجال بين حكام الجزائر والسلطنة العثمانية. فحينما أعلن علي باي الكبير استقلاله في حكم مصر عن السلطنة العثمانية بين 1753 و1773 وضرب نقودا لم يذكر فيها اسم السلطان العثماني أصدر داي الجزائر قرارا تحدثت عنه الصحيفة الفرنسية La Gazette الصادرة في 6 جويلية 1772 فحواه منع تداول النقود التي ضربها علي باي حاكم مصر في القطر الجزائري ومنع التجار الفرنسيين من حملها إلى الجزائر.

ومن أشكال التداخل بين السياسة والعملة التي كانت تميز نظام الحكم في الجزائر ما كانت تكتسيه من أهمية كبرى مسألة دفع جرايات الجند بصورة منتظمة وكاملة. ومهما اختلفت أشكال الحكم فقد بقي هذا في جوهره «جمهورية عسكرية». إن مصدر الحكم كان دائما هو العسكر كمجموعة متميزة متمسكة بهويتها وامتيازاتها وما تمارسه من سيادة جماعية. إن ضمان رواتب الجند وعدم المساس من قوتها الشرائية كانت مشكلة مخيفة تقض مضاجع الحكام. وقد عانى من هذه المشكلة شخصيات كبرى مثل علج

Scanné avec CamScanner

علي الذي واجه تمرد الانكشارية في (1568-1569) لأن رواتبهم لم تكن تدفع بانتظام.

وفي النصف الأول من القرن السابع عشر تعرض بعض الباشوات للقتل أو السجن بسبب عجزهم عن دفع جرايات الجند. ويذكر بن رجب في تقييداته التي نشر ترجمة عن فقرات منها دلفين[1] أن الأوجاق قرر نزع السلطة المالية وبالأخص سلطة دفع رواتب الجند من يد الباشوات لأن هؤلاء كانوا ينهبون الخزينة بمختلف الذرائع. وكانت مصادرة الثروات الكبيرة تتم في القرن السابع عشر باسم تأمين رواتب الجند.

وهذه بعض الوقائع التي تبين العلاقة بين سلوك الحكام ورواتب الجند:

- في 1754 قتل أوزون علي الداي وأعلن نفسه دايا وقرر زيادة رواتب الجند بمقدار 5 صايمة. وكانت الزيادة عادة هي صايمة واحدة. لكن محاولته فشلت وأعلن الداي الجديد الحرب على النمسا وعلى هولندة «لأن الأوجاق كان يشتكي من قلة الموارد الناتجة عن القرصنة»[2].

- دبر المؤامرة على مصطفى باشا في 1805 أحمد خوجة الذي كان مسئولا على دفاتر العسكر فوعد العسكر بالزيادة في رواتبهم ووزع الأموال على الضباط وهكذا نجح في الاستيلاء على الحكم[3].

- في 1815 ثار العسكر على محمد باشا وقتلوه لأنه أراد تصحيح دفاتر الجند وإلغاء المخصصات المزورة[4].

---

1. G. Delphin, « Histoire des pachas d'Alger de 1515 à 1745 », *J.A* , avril- juin, 1922, p. 209

2. ANP. AE. BIII. déc. 1754

3. احمد توفيق المدني، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار، ص 88-89.

4. نفس المصدر، ص 115

Scanné avec CamScanner

- في 1817 أراد الداي علي خوجة تعديل نسبة الصرف بين الدورو الاسباني وردص من 7,5ردص إلى 5ردص إرضاء للعسكر الذين كانت رواتبهم تقدر بالريالات ردص[1]. لكن هذا القرار اصطدم بواقع اقتصادي أدى إلى إلغائه والعودة بعد بضعة شهور إلى معدل الصرف كما كان قبل القرار. وهذه الحادثة تظهر مدى التفاعل بين المجالين السياسي والاقتصادي.

العملة والوضع الاقتصادي

إن التحليل المقارن لفترات الاضطراب والتحول في العملة وفترات استقرار العملة يكشف عن تنوع كبير في العوامل والظروف ولا يسمح بأي تفسير أحادي الجانب. كذلك ينبغي في هذا المجال اعتبار بعض العناصر الأساسية:

- إن الجزائر العثمانية كانت تتحكم في اقتصادياتها تقلبات الإنتاج الزراعي التي تتكرر فيها سنوات القحط وما يرتبط بها من مجاعات ويصحبها من أوبئة ووضع ديموغرافي غير مستقر. وكان للقرصنة دور اقتصادي غير ثابت، لكن له وزن معين في بعض الفترات.

- إن نمو العلاقات التجارية مع أوروبا الغربية ابتداء من سنوات 1690 وخصوصا منذ عشرية 1740 قد تزايدت أهميته ابتداء من 1765 وصار يلعب دورا حاسما في ميدان العملة وتطور الأسعار والمداخيل والتأثير على موازين القوى داخل المجتمع. كان التبادل التجاري مع أوروبا الغربية طوال القرن الثامن عشر وفي بداية القرن التاسع عشر ينتج فائضا ماليا لصالح الجزائر أدى إلى تدفق الريالات الاسبانية على البلاد.

- ورغم أن نمو صادرات الحبوب كان مؤشرا نسبيا على نمو الإنتاج الزراعي،

---

1. حسب رسالة القنصل الفرنسي Deval المؤرخة في 21 أكتوبر 1817. انظر:

E. Picard, *La monnaie…, op. cit.*, p. 44

فإن تقدير هذا الإنتاج ولو بأرقام تقريبية يبقى من قبيل التخمينات.

- إن المعطيات المتوفرة تخص في معظمها النتائج المالية للتجارة الخارجية ونسبيا غنائم القرصنة في فترات معينة. ونظرا للدور الذي لعبته القرصنة في ميدان العملة يمكن هنا تقديم صورة عامة عن فتراتها المختلفة:

- من 1520 إلى 1580 كانت نشاطات أسطول الجزائر تندرج في الإطار العام للصراع الدولي الدائر بين العثمانيين وحلفائهم من جهة والاسبان وحلفائهم من جهة أخرى. وخلال هذه الفترة لم تكن القرصنة من الجانبين سوى عنصر من عناصر الحرب.

بعد 1580 أصبحت القرصنة حركة منظمة تميز حكم الجزائر وبنيته وعقليته. لقد كانت كل الدول تمارس القرصنة ضد أعدائها وكانت بعض الدول وبعض المدن المسيحية والإسلامية في البحر المتوسط جعلت من اختصاصها ممارسة القرصنة بشكل دائم. وتميزت الجزائر مثل مالطة بأنها جعلت من القرصنة محور نشاطها البحري.

في الواقع عرفت القرصنة الجزائرية الازدهار في فترتين متميزتين: «عهد ذهبي» بين 1580 و1640 ثم عهد انتعاش استثنائي بين 1793 و1815 ساعدت عليه الحروب الأوربية العامة. ومن المستحيل تقديم أرقام مضبوطة عن الناتج السنوي لهذه القرصنة في «عهدها الذهبي» المذكور. لكن التقدير بأنه ربما كان يبلغ أو يتجاوز أحيانا نصف مليون من القروش الإشبيلية هو تقدير غير مستبعد.

أما محصول الغنائم في فترة الانتعاش الاستثنائي المرتبطة بالحروب الأوروبية فيما بين 1793 و1815 فإن دفتر الغنائم كانت تسجل فيه الغنائم بالتفصيل بعد وصولها وتسجل قيمتها المضبوطة واحدة بعد الأخرى. وهذا الدفتر الرسمي في حكم المفقود الآن لكن ألبير دوفو[1] نشر ترجمة لهذا السجل

---

1. A. Devoulx, Le Registre des prises maritimes, *RA*, 1871 et 1872.

Scanné avec CamScanner

فيها كل الأرقام عن قيمة الغنائم سنة بسنة. وقد بلغ محصول الغنائم للسنوات المذكورة 13.605.650 فرنك أي أن المتوسط السنوي يزيد قليلا عن 700 ألف فرنك أو نحو 136 ألف قرش إسباني.

ويجب التذكير هنا بأن فترة العهد الذهبي للقرصنة الجزائرية حين كانت المداخيل تزيد عن نصف مليون قرش إسباني في كثير من السنوات، هي نفسها فترة الاضطرابات النقدية التي أدت إلى انخفاض متزايد للدرهم الذي هو العملة الأساسية في الحياة اليومية.

أما ظروف فترات التحول النقدي الأخرى فهي مختلفة:

بدأت فترة 1685-1725 بنظام نقدي جديد تميز بالهبوط السريع لقيمة الدرهم وبسيادة الريال الاسباني على العملة الجزائرية. إن النظر في مختلف معدلات الصرف المتوفرة في وثائق الفترة يسمح بتحديد سنوات الهبوط السريع لقيمة الدرهم، وهي سنوات 1691-1692 و 1704-1705. وفي مجمل الفترة هبطت قيمة الدرهم من المؤشر 100 الى المؤشر 26,68. ومن الغريب أن هذه الفترة قد عرفت انتعاشا نسبيا للقرصنة خصوصا في عشرية 1690 كما نمت صادرات الحبوب في أواخر القرن. وكانت انتصارات داي الجزائر على باي تونس وسلطان المغرب قد أدت إلى كسب غنائم طائلة في هذه المعارك بالأخص عند نهب مدينة تونس سنة 1695. والحقيقة أن هذه الانتصارات والغنائم قد اقترنت ببؤس شديد في البلاد سجلته وثائق مدينة الجزائر في شكل شكاوى السكان من وطأة الضرائب والمصادرات التعسفية التي ربما فرضتها الحاجة المتزايدة إلى تمويل الحرب التي بلغت أوجها ضد أسبانيا في 1708 وتوجت بتحرير وهران من أيدي الاسبان.

أما فترات استقرار العملة فظروفها كذلك كانت مختلفة:

- من 1625 إلى 1685 كان استقرار العملة مرتبطا بسيادة القروش

Scanné avec CamScanner

الاسبانية بينما كانت فترة 1725-1815 تتميز بنمو العلاقات التجارية مع فرنسا وكان هذا التبادل التجاري هو المصدر الرئيسي للعملة الفضية المتداولة في الجزائر كما بينا ذلك في الصفحات السابقة.

إن استقرار العملة منذ 1725 إلى قيام الثورة الفرنسية كان ظاهرة عالمية مرتبطة بعوامل مختلفة درسها ڤيلار دراسة علمية وافية دقيقة في كتابه عن العملة والذهب الذي سبق ذكره. ورغم الصلات الوثيقة التي تربط العملة الجزائرية بالتجارة الفرنسية فإن اضطراب العملة في فرنسا بعد قيام الثورة الفرنسية لم يؤثر على استقرار العملة في الجزائر إلى سنة 1815.

ومن أوجه الخلاف بين فترتي استقرار العملة، أن فترة 1625-1685 كانت فيها صادرات الجزائر تتكون رئيسيا من غنائم القرصنة بينما كانت الصادرات في فترة 1725-1815 هي الحبوب وغيرها من المحاصيل الزراعية. وكان تزايد أسعار الحبوب بالأخص في العشريات الأخيرة من القرن الثامن عشر له أثر بالغ على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر. لقد اغتنى كثير من المسئولين بفضلها وازدهار حكم صالح باي وثروته أكبر مثال على ذلك كما أن فئات اجتماعية معينة استفادت من هذه المبادلات وسندرسها فيما بعد.

في القرن السابع عشر كانت رواتب العسكر هي الهاجس الدائم للحكام بينما أصبحت هذه المسألة ثانوية في القرن الثامن عشر بل لم تعد مشكلة أبدا في النصف الثاني من هذا القرن. وذلك لتوفر الإمكانيات المالية بفضل الصادرات وتحسن طرق استيفاء الضرائب وتنامي المبالغ المالية المدفوعة للجزائر في مقابل معاهدات السلم والتجارة. وكذلك بسبب تناقص عدد الانكشارية داخل أوجاق الجزائر بحيث صار أقل من نصف ما كان عليه في السابق. وكان عهد محمد بن عثمان باشا في معظمه عهد استقرار وسلم في الداخل والخارج.

بعد ذلك جاءت فترة الحروب الأوروبية على إثر الثورة الفرنسية وأدى ذلك إلى انبعاث القرصنة الجزائرية بعد ركود طويل وإلى ارتفاع أسعار الحبوب بصورة لا مثيل لها لأن هذه الحرب الأوروبية العامة جندت فيها ملايين المقاتلين وصارت معظم الدول المتحاربة تبحث عن القمح الصلب الذي يصنع منه الخبز المجفف وكانت الجزائر من أهم البلاد التي تنتج هذا القمح.

كل هذا انتهى سنة 1815 بنهاية الحروب الأوروبية وتدمير أسطول الجزائر في 1816 وهبوط أسعار القمح الخ. لكن هذه العوامل كانت ثانوية في تدشين الأزمة الشاملة التي غطت فترة 1817-1830 والتي يصفها القنصل الأمريكي[1] في الجزائر في إحدى رسائله بهذا الوصف: «نحن الآن أمام حالة مجاعة ووباء وثورات».

في الحقيقة كان الوضع العام له طابع مزدوج. فمن جهة كان إثراء بعض الفئات الاجتماعية وتوفر كميات كبيرة من العملة المودعة في الخزينة أو عند الحكام والتجار وغيرهم كما شاهده كثير من المعاصرين[2]. ومن جهة أخرى تفاقم التدهور السريع للعملة الجزائرية اليومية. إن العملة الحسابية ردص فقدت نحو 40 في المائة من قيمتها في ثلاث سنوات. وهذا التدهور النقدي اقترن بأزمة اقتصادية وديموغرافية وسياسية شاملة.

---

1. A N P, 253 Mi 4, vol. 9

2. انظر زهار في مذكراته ص. 31 و34 و65 وشالر في كتابه المذكور وباراداي وبوتان وكذلك رسائل القنصلية الفرنسية.

II

حركة الأسعار

الصعوبات الخاصة والمناهج المتبعة

متابعة حركة الأسعار ليست غاية بذاتها وإنما هي، كما يقول الأستاذ ڤيلار[1]، «وسيلة للكشف عن المؤثرات الظرفية على حركة الإنتاج ووسيلة لدراسة حركة الدخل التي هي العنصر الأساسي في التشكيل الاقتصادي لرأس المال وفي طرق توزيعه التي تتحدد من خلالها البنية الاجتماعية وما يظهر فيها من جديد».

إن هذا الاهتمام المزدوج وكذلك مجموع التوجيهات المنهجية الأساسية التي تحتويها مؤلفات لابروس وڤيلار هي التي استلهمناها مع تكييفها لخصائص موضوعنا. فالبنى الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر العثمانية هي أبعد ما تكون عن البنى في فرنسا أو في كاتالونيا في العصور الحديثة. كما أن المعطيات المتوفرة عن الأسعار والمداخيل في الجزائر العثمانية هي أبعد ما تكون عن الغزارة والانتظام والمتانة المتوفرة في الإحصائيات التي بنى عليها لابروس دراساته الرائدة.

حول بعض الصعوبات التي يواجهها الباحث عن معطيات كافية لبناء إحصائيات متينة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للفترة العثمانية، يؤكد

1. Pierre Vilar, *La Catalogne….*, *op. cit.* , t. II, p.332

Scanné avec CamScanner

محمد الهادي الشريف عن تونس أن «أية محاولة على طريقة لابروس أو ڤيلار هي، من قبيل المستحيل حاليا وربما إلى الأبد، نظرا لنقص المصادر وكذلك لخصوصية موضوع الدراسة»[1].

والواقع أن من الواجب التزام الحذر واليقظة بهذا الصدد. إن أقصى ما يمكن الطموح إليه هو رسم خطوط عريضة تساعد على تشوف الاتجاهات العامة للأسعار ومقابلتها بما يمكن رصده في مجال المداخيل. إن التزام خطة منهجية متكاملة يساعد على تجنب الأخطاء التي وقع فيها مثلا أشتور Ashtor والتي سجلها عليه كلود كاهين[2] في نقده لكتاب هذا المؤلف الشهير والتي يمكن تلخيصها في كلمات: رغم الاطلاع الواسع والأداء الراقي الذي يميز هذا العالم الانكليزي الكبير فإن جداول الأسعار والأجور التي صاغها مبنية على قواعد هشة. فهو يجمع بين وحدات نقدية وموازين ومكاييل متباينة عبر الأزمنة والأمكنة المتباعدة دون مراعاة لهذه الفروق. إنه يلصق أسعارا منفردة بأسعار أخرى منفردة دون أن يقابل بين أوضاعها الخاصة للنظر في مدى صحة التقريب بينها.

ويجب التذكير هنا أنه إلى جانب الصعوبات المنهجية المرتبطة بما ذكرناه فإن أرشيف الجزائر العثمانية قد ضاع أكثره أو أتلف على إثر الحملة الفرنسية في 1830. لكن هناك إمكانيات يجب استخدامها وإن كانت متباينة ومتواضعة. ومن هذه الزاوية ينبغي التمييز بين فترتين مختلفتين:

الفترة الأولى تمتد من بداية العهد العثماني إلى منتصف القرن السابع عشر. والمعلومات عنها مبعثرة في مصادر متنوعة لا يمكن أن تشكل وحدة متماسكة ولا تسمح إلا بوضع بعض المعالم كتمهيد لدراسة الفترة التالية.

---

1. Mohammed-Hedi Chérif, «L'histoire économique et sociale de la Tunisie au XVIII^e siècle à travers les sources locales. Enseignements et perspectives » in Jacques Berque, (dir.), *Les Arabes par leurs archives, XVI^e- XX^e siècles*, Paris, 1976, p- 101

2. Claude Cahen, C. R. du livre d'Ashtor, Histoire des prix…, *R H*, janv.- mars 1972.

والفترة الثانية فيما بين 1660 و1830 تتوفر فيها الوثائق اللازمة لصياغة جداول متماسكة ومتكاملة ومنتظمة لبعض المنتجات ولفترات معينة. وباستعمال مصادر أخرى يمكن الوصول إلى مقارنات ومواجهات بين النتائج المحصل عليها:

1 - إن سجلات الأحباس والبايلك تحتوي على قوائم مصاريف أسبوعية أو شهرية متنوعة: أجور، رواتب، شراء مواد مختلفة، نفقات بناء وإصلاح مباني مختلفة تابعة للأوقاف (مساجد، عيون، فنادق، حمامات، دكاكين، أفران، الخ). أو للدولة (ثكنات، حصون، موانئ، مجاري المياه، مطاحن، الخ.). إن المشتريات الأكثر مدلولية تخص زيت الزيتون نظرا لغزارة وانتظام المعطيات المسجلة عنه، ومواد البناء بسبب الاستقرار النسبي لأسعارها.

ونظرا لبنية المجتمع الزراعية لتلك الفترة، لا يخفى ما لأسعار الحبوب من أهمية جوهرية في دراسة القطاع التبادلي الذي كان يشكل القطاع الأكثر حيوية والأكثر قابلية للتطور رغم أنه كان لا يمثل سوى نسبة محدودة من مجموع الإنتاج الزراعي.

إن المعلومات عن أسعار الحبوب أقل انتظاما فيما عدا بعض الفترات القصيرة. وقد ميزنا بين المتوسطات السنوية المبنية بصورة مرضية والأسعار التي لا تغطي كل فصول السنة بشكل كاف. وفي هذه الحالة إذا توفرت معلومات في مصادر اخرى تلتقي معها أو إذا كانت الأسعار في فترة تتميز بالاستقرار فاننا أدرجناها في الجداول مع التوضيحات اللازمة. وإلا وضعناها بمعزل عن الجداول وقدمناها بين قوسين كمعطيات منفردة.

2 - إن وثائق المحاكم الشرعية (رسوم تركات، عقود بيع، وصايا، قراض، حسابات تجار، مراسلات، الخ.) تحتوي عموما على تقييمات مفصلة للأملاك العقارية والمنقولة. لكنها في معظمها لا تتوفر فيها شروط الانتظام والتماسك

Scanné avec CamScanner

الضرورية لبناء سلاسل إحصائية. إنما اعتمدنا عليها لمتابعة تطور الأسعار العقارية ومقارنتها بجداول تطور الأسعار التي حصلنا عليها من الوثائق الأخرى.

3 - أسعار المحاصيل الزراعية المصدرة مستخرجة من وثائق الشركات التجارية الفرنسية وهي مادة غزيرة جدا تسمح بعقد مقارنات مع الأسعار الدولية الواردة في الدراسات الحديثة ومع الأسعار الداخلية التي وصلنا إليها في بحثنا.

I. 1520-1560 : أسعار متنوعة

تنوع المصادر وندرة وتبعثر المعطيات عن هذه الفترة تدعو إلى اتخاذ تدابير احتياطية أولية يمكن تلخيصها فيما يلي:

- كل مجموعة من المعطيات مستقاة من نفس المصدر وتتعلق فقط بمدينة أو منطقة معينة.

- الأسعار معروضة بنفس العملة المستعملة في المصدر الذي استمدت منه.

- للمقارنة بين الأسعار، حولنا النقود المختلفة إلى عملة مشتركة حسب معدل الصرف الجاري في المكان والزمان المعنيين.

- المقصود من تقديم هذه المعطيات المتناثرة، هو إعطاء صورة تقريبية عن الأوضاع الاقتصادية والاتجاهات التي تأخذها في وقت معين.

وقد استعملنا هنا ثلاثة مصادر رئيسية:

أولا- وثائق سيمانكا Simancas الاسبانية[1] التي ترجمت إلى الفرنسية أو التي كتبت أصلا بالعربية من طرف مسؤولين جزائريين محليين أرسلوها إلى

1. Elie de la Primaudaie, « Documents inédits sur l'histoire de l'occupation espagnole en Afrique, 1506-1571 » *RA*, 1877.

Scanné avec CamScanner

الحكام الاسبان. كما استقينا بعض المعلومات من كتاب شانتال دي لاڤيرون المذكورسابقا.

ثانيا- الحسابات والمراسلات التجارية لشركة الباستيون الفرنسية التي بدأت العمل في الشرق الجزائري منذ منتصف القرن السادس عشر. وكذلك مراسلات القنصلية الفرنسية في الجزائر مع الغرفة التجارية في مرسيليا ومع كاتب الدولة الفرنسي للبحرية[1]. وهذه المصادر درسها ببعض التفصيل بعض المؤلفين الفرنسيين ومنهم بالأخص پول ماسون[2] وپول جيرو[3] وميشلين بولان[4]

ثالثا- وثائق المحاكم الشرعية[5] وبعض الوثائق الأخرى بمدينة الجزائر ونواحيها.

أ. أسعار المنتجات الزراعية في مناطق وهران وتلمسان في النصف الأول من القرن السادس عشر:

كان الاسبان يحتلون وهران والمرسى الكبير بجيش فيه عدة آلاف من الجنود. وكان عدد آخر من السكان الاسبان يعملون في الإدارة والمنشآت العامة وغيرها. أما سكان المدينتين من الأهالي فقد أبيدوا أو أجلوا. لكن بعض الأهالي كانوا يتعاملون مع الاسبان ويقيمون بصورة دائمة أو مؤقتة في مناطق احتلالهم. وكان الاسبان يسمونهم «عرب السلم» والمقاومون للاحتلال يطلقون

---

1. A N P, 369 Mi 1 ; 223 Mi 1 vol. 12 ; Marine B 7, Comptes et correspondance de la compagnie du corail étudiées par P. Masson, G. Giraud et M. Baulant dans les ouvrages cité ci-dessous.

2. Paul Masson, *Les Compagnies du corail*, Paris 1928 et *Histoire des Etablissements français dans l'Afrique barbaresque* (1560-1793), Paris, Hachette

3. Paul Giraud, *Les Lenche..., op. cit.*

4. Micheline Baulant, *Lettres de négociants marseillais, les frères Hermite* (1570-1612), Paris, 1953

5. الوثائق الأصلية بالرصيد العثماني في أرشيفات الجزائر أو صور الميكروفيلم في اكس أن پروڤانس بفرنسا وهي (AOM, Aix 1 Mi 1 à Mi 70, série Z)

Scanné avec CamScanner

عليهم كلمة «المغاطيس» أو المغطسين أي أنهم يتهمونهم حقا أو باطلا بأنهم تنصروا و«غطسوا» تعميدا لهم. والواقع أن جزءا قليلا من هؤلاء المتعاونين كانوا اعتنقوا المسيحية حسب الوثائق الرسمية الاسبانية. أما الأغلبية فكانوا يتعاونون مع الاسبان وأحيانا مع أتراك الجزائر ويتقلبون في ولاءاتهم حسب الظروف والمصالح. وهذا التقلب في المواقف لم يكن ينحصر في قبائل البدو من الأعراب الذين كانوا متهمين بقلة التدين وكثرة التقلب بل إن دراسة شانتال لاڤيرون المذكورة تثبت بشكل قاطع أن هذا التقلب في المواقف كان يميز أغلب الحكام المحليين وشيوخ القبائل وحتى رجال الدين وإن كان الغالب على رجال الدين أنهم حملة لواء الجهاد وأنصار التحالف مع حكام الجزائر.

إن النزاعات والحروب في تلك العهود لم تكن تمنع قيام علاقات تجارية ظرفية أو منتظمة. وكان الاسبان في حاجة إلى تموين جيش الاحتلال وأعوانه وأحيانا يحاولون تموين أسبانيا نفسها بحبوب المناطق الغربية. فمثلا في سنة 1529 ارتفعت أسعار الحبوب في وهران بسبب الحاجة إلى تصديرها إلى أسبانيا وقامت الإدارة المحلية باتخاذ بعض التدابير بقصد تخفيض الأسعار من 6 ريالات لفنيقة القمح إلى 5,5 أو 5 ريالات ومن 3 ريالات لفنيقة الشعير إلى ريالين ونصف ريال[1].

وفي نفس السنة حصلت إدارة وهران من ملك تلمسان على تعاقد التزم الملك بمقتضاه ببيع 40 ألف فنيقة قمح و60 ألف فنيقة شعير بقيمة 30 ألف دينار زياني[2]. وبإضافة بعض التكاليف كان مجموع قيمة فنيقة القمح 6 ريالات وفنيقة الشعير ريالين.

1. ANP, 247 Mi 4, l. du Dr Lebrija à l'Empereur, 7 janv. 1529

2. نفس المصدر، رسالة الدكتور لبريجا إلى الإمبراطور في 5 جانفي 1529

وتم تعاقد آخر مع تلمسان[1] في سنة 1530 لشراء 5 أو 6 آلاف فنيقة من القمح بقيمة نصف دوكا للفنيقة (أي حوالي 5 ريالات وفنيقة وهران هي 102 لتر أي أقل من ضعف فنيقة أسبانيا التي هي 55,5 لتر. والمقصود بالدينار الزياني هنا هو الدينار المضاعف الذي وزنه يزيد قليلا عن 4غ. ويسميه الاسبان دبلة زيانية وقيمته 10 ريالات أسبانية أي تقريبا نفس قيمة الدوكا الذهبية الاسبانية). ويجدر بالذكر أن هذه الأسعار هي أسعار تصدير وليست أسعارا محلية.

والمفاوضات التي أجراها الاسبان مع ملك تلمسان كان لها طابع سياسي مرتبط بموازين القوى. فبعد انتصار خير الدين بربروسة سنة 1529 على الاسبان وتدميره للحصن الذي كانوا يحتلونه في الجزر القريبة من مدينة الجزائر، اتصل به ملك تلمسان وغير موقفه من الاسبان وبعد أن طالب بأسعار مرتفعة للحبوب التي كان تفاوض مع الاسبان في شأنها، رفض تطبيق الاتفاق التجاري. وكان الاسبان في حاجة ماسة إلى هذه الحبوب لأن الجفاف تفاقم في أسبانيا. وليس هنا مجال تتبع تقلبات الملوك والأمراء الزيانيين في علاقاتهم مع الاسبان والأتراك. إنما نشير فقط إلى التداخل بين عمليات القتال والتفاوض والتبادل التجاري مع الظروف الأخرى المؤثرة على المواقف الفردية والجماعية.

في رسالة بعثها ملك تلمسان[2] إلى حاكم وهران الإداري في 15 جانفي 1530، يربط الملك الزياني بين بيع القمح وفداء الأسرى ويعرض على الاسبان أن يبيع لهم القمح بسعر 5 ريالات للفنيقة ويضيف بأن أبناء موسى بن عبد الله إذا لم يستطيعوا جمع النقود الضرورية لفداء أبيهم من الأسر فإنهم مستعدون أن يعوضوا ذلك بأن يسلموا للأسبان حبوبا وماشية تبلغ قيمتها المبلغ الذي

---

1. نفس المصدر، رسالة ملك تلمسان إلى حاكم وهران الإداري في 15 جانفي 1530.

2. نفس المصدر، رسالة گوميز إلى الإمبراطور الاسباني وكذلك Ch. De la Véronne, *Oran*…, *op. cit.*, chap. 3 sq

Scanné avec CamScanner

اشترطه الاسبان لفك أسر القائد المذكور. وهم يقبلون أن يسلموا هذه الحبوب بقيمة ريالين لفنيقة القمح وريال واحد للشعير. وقد يثير التباين في الأسعار المذكورة في هذه الرسائل بعض الاستغراب. إن هذا التباين راجع إلى الفارق الكبير بين ما كان يسمى في ذلك العهد بسعر الأمراء وهو يعني أن الحكام كانوا في ظروف معينة لا يبيعون ولا يشترون بسعر السوق بل بسعر خاص بهم وهو سعر تتدخل فيه العوامل السياسية والاقتصادية. فالملك الزياني يفرض على الاسبان سعر تصدير كميات كبيرة، يدخل في تقديره ميزان القوى السياسي وحالة الجفاف في أسبانيا وحاجة الجيش الاسباني في وهران إلى الحبوب. أما الكميات المطلوب تسليمها من طرف أبناء القائد المحلي الأسير بيد الاسبان فهل هو السعر المحلي المتداول آنذاك أم هو سعر إجباري يفرضه الاسبان في ظرف مساعد لهم في تعاملهم مع الأهالي.

ومن أمثلة التسعير السياسي الذي يمارسه الحكام والشيوخ المحليون أن قائد جيش الاحتلال الاسباني بمدينة عنابة في سنة 1536 كان يشتري الثيران من الأهالي بقيمة 3 أو 4 دنانير حفصية لكن في التفاوض مع شيخ مرداس اشترط هذا الشيخ على الاسبان أن يبيع لهم الثيران بقيمة 10 إلى 12 دينارا. وسنرى أمثلة عن هذا التمايز بين السعر المحلي وسعر الأمراء في الفصول الآتية.

وفي سنة 1540 وهي سنة جفاف في المناطق الوهرانية كان الاسبان يشترون فنيقة القمح بـ 9 ريالات بينما كانت قيمتها في الأندلس 6 أو 7 ريالات. وهذه المعطيات المستقاة من مصادر رسمية تنفي ما ذكره دييغو سواريس وغيره من المؤلفين من أن سعر القمح في وهران كان أربع أو خمس مرات أرخص منه في أسبانيا في القرن السادس عشر. فالحقيقة أنه لم يوجد سعر قار بل كانت أسعار المنتجات الزراعية تخضع لغزارة أو ندرة المحاصيل المعروضة في السوق وكذلك تبعا لوفرة العملة أو ندرتها.

Scanné avec CamScanner

ب. أسعار مختلفة في منطقة عنابة في النصف الثاني من القرن السادس عشر:

يشكل منتصف القرن السادس عشر نقطة تحول في العلاقات التجارية بين مرسيليا وموانئ الشرق الجزائري. ففي 1552 حصل توما لانش الذي كان قد أسس «الشركة الكبرى لمرجان بحار عنابة» على ترخيص من سلطات الجزائر لصيد المرجان في المنطقة وبناء محل يتسع لإيواء الصيادين وسلعهم ويحميهم من غارات اللصوص. وأطلق على هذا المبنى اسم «باستيون فرنسا» لأنه كان محصنا نسبيا. وبقي اسم الباستيون يطلق على مقر الشركات الفرنسية المستقرة في المنطقة. وكان لشركة الباستيون امتياز شراء الجلود والصوف والشمع من المنطقة والحق في شراء كميات من الحبوب لا تتعدى مبدئيا ما هو ضروري لغذاء الصيادين وعائلاتهم أي نحو ألفي قفيز من الحبوب. والواقع أن هذه الشركة كانت تنجح في تصدير كميات غير محدودة من الحبوب بفضل «الهدايا» التي كانت تقدمها للحكام المحليين. وكانت تشتري المنتجات الزراعية من الحكام بسعر أعلى بكثير من السعر الذي تشتري به من بقية الأهالي. مثلا في 1559-1560 كانت الشركة تشتري قفيز القمح بـ 6 دنانير من الحكام والمتنفذين وبـ 4 دنانير من الآخرين. وفي 1580 كان قفيز القمح في السوق يساوي 4 «أوكا شمسية écus-soleil». أما قايد عنابة وغيره من الحكام فكانت الشركة تدفع 6 أو 7 أوكا لكل قفيز تشتريه منهم. والحكام يتابعون سير الأسعار في الخارج لتحديد أسعار بيعهم. مثلا كان خضر باشا اتفق مع شركة صيد المرجان على سعر 7 أوكا لقفيز القمح ثم علم بأن مناطق جنوب فرنسا كانت في حاجة ملحة إلى الحبوب فرفع الثمن إلى 12 أوكا[1]. وتبين المعطيات التي جمعها پول ماسون عن أسعار الحبوب التي كانت الشركة تشتريها في

1. P. Masson, *Les Compagnies…*, *op. cit.*, p.96

Scanné avec CamScanner

منطقة عنابة بأن هذه الأسعار ارتفعت فيما بين 1567 و1594. وهذه أرقام[1] عن الأسعار في عنابة مقدرة بالأوكا. وهي قطعة ذهبية حددت قيمتها الرسمية في سنة 1578 بـ 3 ليرات فرنسية أي ما يزيد عن 32غ من الفضة الخالصة:

1. سعر قفيز القمح:

1560-1559	2,65 إلى 3,50
1576	4,00
1578	4,88
1583	5,36
1584	3,84
1585	3,28
1586	4,00
1587	4,20

2. سعر قفيز الشعير في عنابة:

1583	2,40
1584	1,92
1585	1,44
1586	1,77
1587	2,04
1588	2,10
1590	2,08

3. سعر قنطار الشمع:

1560-1559	9,41
1592	22,67
1595	16,34

---

1. هذه الأرقام أدرجها بول ماسون في نفس المصدر

Scanné avec CamScanner

4. سعر الحصان:

1560 - 1559	من 7,54 إلى 10,59
1599 - 1598	20

5. سعر جلود الثيران (100 جلد):

1560 - 1559	47
1591 - 1585	40 إلى 45

6. سعر قنطار الصوف بقي قارا لأنه سعر تعاقدي لمدة طويلة وافقت عليه السلطات الرسمية وهو 2 أوكا للقنطار.

وقد هدم مراد رايس الباستيون سنة 1604 بأمر من باشا الجزائر لأن الحكام اعتبروا الشركة الفرنسية مسئولة عن ندرة الحبوب في الجزائر لقيامها بتصدير كميات كبيرة من الحبوب من عنابة في الوقت الذي كان فيه الناس يموتون جوعا في مدينة الجزائر ونواحيها حسبما ذكره السفير الفرنسي في اسطنبول دي بريف[1] في مذكراته. وأعطيت تفسيرات أخرى لهذه الحادثة مؤداها أن إدارة الشركة لم تدفع اللزمة أي الإتاوة السنوية لحكام الجزائر مدة ثلاث سنوات ولم تسدد ديونها إزاء سكان المنطقة.

جـ. الأسعار في مدينة الجزائر ونواحيها في القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر:

ملاحظات أولية: رأينا أن الأسعار المقدمة عن المناطق الشرقية والغربية هي أسعار تصدير. والأسعار التي نعرضها الآن هي أسعار محلية مستقاة من المصادر الجزائرية. وعرض هذه الأرقام يتطلب بعض التوضيحات:

---

1. François Savary de Brèves, *Relation des voyages de M. de Brèves*, Paris, 1628, p. 355

Scanné avec CamScanner

أ - مسألة التسعير: في دراسة عن تنظيم الحياة الاقتصادية في الجزائر يؤكد دلفين[1] أن معظم ضروريات الحياة كانت مسعرة في البيع التفصيلي، وهو يعتمد على مخطوط «قانون الأسواق»[2]. والحقيقة أن المواد التي وردت في هذا المخطوط كمواد مسعرة هي الخبز والزلابية والصابون. وهذا التسعير ليس بالشيء الواضح أو المعين بدقة نظرا للاقتضاب وعدم تحديد الملابسات الخاصة بكل تسعير. وسنعود للموضوع في الفصول الآتية لأن المسائل المتعلقة بالتسعير لا يمكن إلقاء الضوء الكافي عليها إلا بربطها بمسائل أخرى لابد من دراستها بالتفصيل.

كان المحتسب في مدينة الجزائر المكلف بالإشراف على الأسواق، وأمين أمناء الحرف المسئول عن تنظيمات الحرف في المدينة، يقومان تحت سلطة شيخ البلد بمتابعة أسعار المواد التي تدخل في تكوين البضائع المسعرة. ففيما يخص الخبز كان هؤلاء المسئولون يسجلون سعر القمح في الرحبة، أي سوق الحبوب في الجزائر. وإذا بلغ هذا السعر مستوى معينا يتصلون بأعلى حاكم في البلد (وهو الداي في الفترة التي كتب فيها المخطوط). وانطلاقا من المعايير التي حددتها أحكام السوق، يشيرون على الداي بتحديد وزن الخبز بالزيادة أو النقصان تبعا لارتفاع الأسعار أو هبوطها. وقد سجلت في المخطوط المذكور عدة أسعار فيما بين سنة 1695 وسنة 1699 أدت إلى تعديلات في وزن الخبز تتراوح من 9 أوقيات إلى 13 أوقية للخبزة.

وهناك نوع من الخبز يدعى خبز الرضوم وهو الذي يوزع مجانا على الجنود العزاب ووزنه ثابت (7 أوقيات) وما يسميه المخطوط خبازات الشوارع

---

1. G. Delphin, « *Histoire…* », *op. cit.*, p. 170

2. المكتبة الوطنية بالجزائر، مخطوط «هذا قانون..خاص في مدينة الجزائر»، رقم 670 وترقيمه الجديد هو رقم 1378

Scanné avec CamScanner

فإن خبزهن لم يكن مقيدا بسعر أو بوزن بل هو متروك للمساومة بين الخبازات والمشترين.

ولتسعير الصابون كان المسئولون المذكورون يقومون بشراء كل المواد اللازمة لصنع الصابون على الشكل الآتي كما ورد في المخطوط في ص. 39-41:

«الحمد لله. أمرنا صاحب السعادة بابا حسن المكنى قارابغلي على شأن الصابون، عبد الله محمد (أمين الأمناء) وشيخ البلد وسليمان المحتسب، مشينا لدار القاضي وأمرنا القاضي واشترينا ثلثية رماد بأربعة ذهب، حطب دينارين و29 درهما، ماء عشرة دراهم. اشترينا قلة زيت أربعة غير ربع. جملة ذلك 25 دينارا و12 درهما. وطبخناها في دار القاضي، باش بياباشي وكاهية البايلك وشاوش انكشارية وسليمان المحتسب وشيخ البلد وعبد الله محمد الشويحت- ومشينا للوزان ووزنا الصابون الذي طيبنا في دار القاضي جاءت الطبخة 42 رطلا صافيا انقام بسوم 30 درهما، سوم الزيت بأربع ريالات غير ربع. ما سرح الدولاتلي بابا حسن داي إلا بثلاثين درهما في دار السلطان والقاضي الحاج يوسف معنا. السلام سنة 1110. ثم طلعت الزيت لأربعة ريالات وربع ومشى الصبانون وبعث لنا الدولاتلي بابا حسن وعمل لكل رطل 34 درهما. سنة 1110».

هذا النص مكتوب أكثره باللغة الدارجة في الجزائر مع بعض الأخطاء النحوية. لهذا حورناه قليلا قصد تسهيل قراءته. مع التذكير بأن المقصود بالدينار وبالذهب ليس قطعة نقدية فعلية بل الوحدة الحسابية المتكونة من 50 درهم أي الدينار الخمسيني. أما الريال فقيمته هنا 232 درهما أو 4,64دخ.

وما ورد في هذا المخطوط من مواد يبدو أحيانا أنها خاضعة للتسعير، فالواقع أنه ليس من الواضح إن كان المقصود هو فعلا نوع من التسعير العام أم هو سعر إجباري خاص بمشتريات البايلك مثلا. لكن المؤكد أن الحبوب

Scanné avec CamScanner

والزيت وغيرها من المنتجات الزراعية لم تكن خاضعة لتسعير معين بل كانت أسعارها في تقلب مستمر. لكن في بعض الحالات الاستثنائية كان الحكام يقررون أسعارا سقفية يمنع تجاوزها كما حدث مثلا في سنوات المجاعة في القرن التاسع عشر وسنعود لذكرها فيما بعد.

ب- إن الأسعار المحلية كانت تسجل بالوحدات الحسابية (دخ ثم ردص فيما بعد) أي أن العملة الفعلية التي هي أساس هذه الوحدات الحسابية هي الدرهم. وكما رأينا كان الدرهم عملة التعامل اليومي يتعرض لتدهور سريع في فترات معينة. لكن أهم الأسعار التي تتضمنها جداولنا تنحصر في فترة هي في معظمها فترة استقرار قيمة الدرهم (سنوات 1620-1685 و1720-1816).

ج- يجد القارئ تفاصيل عن الموازين والمكاييل في الملحق المخصص لها.

ويجب التنبيه هنا بأن هذه المقادير وبالأخص بعض الموازين والمكاييل مثل الصاع والقلة تنطبق على ما بعد منتصف القرن السابع عشر حيث أن الاستخدام الدائم لها في مختلف الوثائق يدل على انتظامها وتعارف المتعاملين عليها فيما بينهم. كما أن المصادر الأوروبية الخاصة بهذه الفترة تؤكد هذا الانتظام والتوافق بينما ليس من المحقق أنه كان معمولا به في الفترات السابقة دون تعديل يذكر.

د. الأسعار المحلية في المصادر الأوروبية

نورد هذه الأسعار المتناثرة على سبيل البيان. وقد تفيدنا في عقد مقارنات بين الأسعار بشرط مراعاة مدلوليتها النسبية.

يعتبر المؤلفون الأوروبيون في هذه الفترة أن الأسعار في الجزائر كانت عموما أرخص منها في أوروبا. ويصف ليون الافريقي[1] (الوزان) سوق التمر

1. Jean-Léon l'Africain, *Description*..., *op. cit.*, t .II, p .59

Scanné avec CamScanner

في قسنطينة في بداية القرن السادس عشر حيث كانت 8 أو 10 أرطال تمر تساوي 15 دونيي. وقد سبق أن ذكرنا أن نيكولاي عند مروره بمدينة الجزائر في 1551 وجد أن الحجلة كانت تساوي 4,50 دونيي.

وكان للحاكم الاسباني في وهران ألكوديت Alcaudete جواسيس يراسلونه عن الأوضاع في مدينة الجزائر. وجاء في رسالة[1] أحدهم في أفريل 1536 تصف حالة القحط والمجاعة في المدينة بأن نصف فنيقة من القمح قد بلغت قيمته 1,50 دبلة. (والاسبان يستعملون كلمة دبلة آنذاك بمعنى الدينار الزياني المضاعف الذي يساوي 10 ريالات. وأحيانا أخرى يقصدون بها الدينار الخمسيني. وقد يكون المقصود هنا هو الزياني المضاعف لأن ما يقرب من نصف هكتولتر من القمح في حالة مجاعة بقيمة 1,50دخ لا يعد غلاء فاحشا.

وحسب هاييدو[2] كان سعر الحمار في مدينة الجزائر 2 دوكا في 1578-1581. ويذكر دي بريف[3] في سنة 1605 أن الانكشارية كانوا يحصلون على أربع خبزات في اليوم بسعر 2 دونيي للخبزة ويبيعونها بـ 16 دونيي.

وجاء في تقرير4 لشركة الباستيون مؤرخ في 1636 ذكر بعض الأسعار المحلية في منطقة عنابة منها سعر ثيران بـ 9 ليرات فرنسية للثور والجبن بـ 10 ليرات للقنطار والغنم بـ 2 ليرة للضأن والدجاج 4 دجاجات بليرة والصابون بـ12 ليرة للقنطار والفول بـ 12 ليرة للقنطار وحمل الشعير بـ 5 ليرات وحمل القمح بـ 12 ليرة. وللتذكير يقصد هنا بالحمل الحمل المرسيلي وهو حوالي 160 لتر. والليرة الفرنسية كانت تنقسم إلى 20 صوردي sous وكل صوردي فيه 12 دونيي.

---

1. F .Elie de la Primaudaie, « Documents… », *op. cit*, *R A*, 1877, p. 89 sq

2. Diego de Haëdo, « *De la captivité à Alger*, trad. Moliner-Violle, Alger, 1911, p. 114

3.F. de Brèves, *Relation…*, *op. cit.*, p. 361

4. Laurent- Charles Féraud, *La Calle,* Alger, 1877, p. 137-140

Scanné avec CamScanner

ويذكر الأب دان[1] بعض الأسعار في مدينة الجزائر في سنوات 1630. وهو ينص على أن الليرة الفرنسية كانت في هذه الفترة تعادل تقريبا 100 درهم من دراهم الجزائر أي حوالي 2دخ. وتبعا لهذا التقدير حولنا الأسعار التي يذكرها بالعملة الفرنسية إلى ما يقابلها من دراهم الجزائر:

رطل لحم الغنم	5در
رطل لحم البقر	3,33در
دجاجة	10در
حجلة	2,50در
أرنب برية	15 إلى 20در.

أما الخبز فهو حسب قوله من الرخص بحيث أن ما يمكن أكله في اليوم لا يتجاوز 3،33در.

هـ. الأسعار في مدينة الجزائر حسب الوثائق العثمانية

على العموم كانت الأسعار المسجلة في وثائق المحاكم الشرعية[2] في هذه الفترة إجمالية دون تعيين لقيمة كل مادة مذكورة. لكن بعض الوثائق تعين بالتفصيل قيمة كل شيء مذكور في الوثيقة:

- في رسم تركة (أفريل 1558) كان سعر بساط ومضربة 10دخ وسعر قفطان 6دخ.

- وفي رسم (أكتوبر 1580) هذه الأسعار: حصان3دخ؛ صندوق 2دخ؛ برمة نحاس كبيرة 4دخ؛ برمة نحاس أخرى 60در؛ وإجمالي سعر حلية فضة وملابس وفخار وفرس، الكل 25دخ.

1. Le Père Dan, *Histoire....., op. cit.*, p. 90 sq

2. هي على التوالي: ع. 13؛ ع. 112 - 113؛ ع. 24

Scanné avec CamScanner

- وفي رسم تركة لتاجر كبير (بداية سبتمبر 1611) هذه الأسعار بالدينار
- الخمسيني (دخ):

قنطار حديد	44	بساط	30
قنطار فلفل أسود	185	طبق نحاس كبير	45
عمامة جديدة	4	شكارة (جراب)	1,75
عمامة	16	منجل	0,25
عمامة	18	بلطة	1
شاشية	2,50	ميزان	8
شاشية	2,67	صندوق	25
ذراع شريط	0,12	فاس	1
عقد جوهر	260	إبريق	1
عقد	165	برمة	15
قميص	4	طبق	2
مضربة كبيرة	16	كانون	4
مضربة صغيرة	5		

وفي رسم بتاريخ جانفي 1649 (ع. 75) هذه الأسعار (دخ):

طبق نحاس	1,95	2,17	3,50	4,25
صندوق	4,10	18		
مضربة	28	31		
برمة	5	17		
كرسي	8			
إبريق	3,30			

Scanné avec CamScanner

وهذه أسعار من وثائق مختلفة (ع. 28؛ ع. 34؛ ع. 38؛ ع. 73-74؛ ع. 75) مرتبة حسب التسلسل الزمني بالدنانير الخمسينية.

سعر قفطان:

السنة	دخ
1558	6
1590	18
1645	107
1649	29
1649 (بخيط الذهب)	300

برمة نحاس:

السنة	دخ
1580	1,10
1611	15
1615	15
1649	17

حصان:

السنة	دخ
1580	3
1642	61

بغل:

السنة	دخ
1590	90 ; 52
1599	100
1609	140
1624	157

Scanné avec CamScanner

بقر (بدون تعيين الصنف)

السنة	دخ
1585	6,50
بداية قرن 17	28؛ 38,50
1638-1637	23,20
1642	30

قلة الزيت:

السنة	دخ
1625-1624	6,50
1634	6,50
جويلية 1655	7

ذراع القماش حسب الصنف في 1610-1609:

ذراع قماش صوف	5,75
ذراع كمخة حرير	42
ذراع ملف	108
رطل حرير	18

قطيفة وملف في سنة 1618: 1,75 زياني للذراع.

صاع قمح:

السنة	
سبتمبر 1595	4,95دخ
نوفمبر-ديسمبر 1607	3,33 زياني
نوفمبر 1653	4دخ
1653	8,12دخ

Scanné avec CamScanner

إن التباين الكبير في أسعار القمح يرجع إلى الظروف الخاصة بكل سعر. فالسعر الأول يخص كمية كبيرة من القمح أخذها شعبان باشا من إحدى المخلفات (318 ثلثية والثلثية هي ثلاثة صيعان) وقومها على نفسه بـ 4727دخ أي بسعر 14,86دخ للثلثية. ووثيقة هذه المخلفات (ع. 73-74) مؤرخة في محرم 1004هـ. (سبتمبر 1595) أي ربما بعد سفر شعبان باشا إلى اسطنبول بعد انتهاء مدته في الباشوية. ولا يستبعد أن يكون كيل هذه الكمية من القمح بصاع الأرياف المحيطة بمدينة الجزائر وهو عموما يزيد عن صاع الجزائر.

والسعر الثاني مقدر أيضا بالثلثية مما يوحي بأن الكيل المعني هو بصاع الريف لأن استعمال الثلثية شائع في الأرياف، ونادر جدا في المدينة. وهو مستخرج من رسم رهنية (ع. 10) بتاريخ شعبان 1016 (نوفمبر-ديسمبر 1607) يخص بيع عشر ثلثيات قمح بمائة دينار زياني بأعيانها. وكانت حينئذ قيمة الزياني في تدهور متزايد لأن ما صار يحتويه من الفضة والنحاس يزيد عما فيه من الذهب وقل استعماله في مدينة الجزائر لكنه بقي متداولا في الأرياف. وسنة 1607 بلغت فيها المجاعة أوجها نظرا لتوالي سنوات الجفاف والأوبئة والاضطرابات.

والسعر الثالث ورد في رسم مخلفات (ع. 10 حجة 1063/نوفمبر 1653) حيث بيعت 8 ثلثيات قمح بـ 96دخ أي 4دخ للصاع.

والسعر الرابع هو أيضا في نفس السنة الهجرية لكن من غير تحديد الشهر ورد في سجلات البايلك (س. 130). ويلاحظ ارتفاع سعر القمح إلى الضعف في نفس السنة. وهو أمر يتكرر كثيرا في سنوات القحط وسنرى ذلك فيما بعد.

إن المهم في هذه الأسعار هو وضعها في ظروفها الخاصة. وهكذا يمكن أن نعتبرها تمهيدا لدراسة حركات الأسعار في الفترات اللاحقة.

Scanné avec CamScanner

II. 1660-1830 : مشكلة الأسعار

أ. اختيار المواد

من مقتضيات أهداف الدراسة إعطاء الأولوية لأسعار الحبوب، نظرا لأهميتها الأساسية في حياة الناس في الفترة المعنية. لكن المعطيات الوثائقية المتوفرة فرضت علينا اختيارا آخر أكثر توافقا مع هدفنا في تشكيل سلاسل متناسقة للأسعار مستقاة من نفس المصدر وبشروط معينة.

إن سجلات البايلك والأحباس تحتوي على مصاريف متتابعة تتحقق فيها وحدة المصدر والمكان والزمان والمقاييس والعملة بشكل يؤهل معطياتها لتركيب هذه السلاسل المتناسقة للأسعار. لكن هذه الصفات تتوفر بغزارة فيما يخص أسعار الزيت ومواد البناء. وتأتي أسعار الحبوب في الدرجة الثانية من حيث الدقة والوفرة. كذلك ليس من الضروري الإلحاح على أهمية الماشية في بلاد يحتل فيها النشاط الرعوي مكانة رئيسية. لكن أسعار الماشية من التنوع والتباين بحيث يصعب تنظيمها في سلاسل متماسكة. ولهذا سنبحث على التوالي أسعار الزيتون ثم أسعار الحبوب ثم الماشية وبقية المنتجات الزراعية. بعد ذلك نتناول أسعار المواد المصنوعة وفي مقدمتها مواد البناء.

ب. مشكلة التقويم

إن المعطيات مسجلة في الوثائق العثمانية بالجزائر حسب التقويم الهجري بشهوره القمرية. وكان من الضروري تحويلها إلى التقويم الغريغوري نظرا لأهمية فصول السنة الشمسية في حركة الأسعار وكذلك لتسهيل المقارنة مع الأسعار الواردة في المصادر الأوروبية. والمعروف أن أسعار بعض المواد الزراعية تتأثر بزيادة الاستهلاك في شهر رمضان لكن هذا التأثر ثانوي بالنسبة لحركة الأسعار الدورية التي تنخفض في الصيف وترتفع في الشتاء وبنسبة مرتبطة بوفرة المحاصيل أو قلتها.

Scanné avec CamScanner

ج. سد الثغرات في دورية الأسعار

مبدئيا كل المتوسطات السنوية للأسعار مبنية على متوسطات أسعار متوفرة في كل شهور السنة. لكن في بعض الحالات استلهمنا منهجية إرنست لابروس التي تدعو إلى سد الثغرات بمقارنة الشهور المتوالية بعضها ببعض وتعويض انعدام المعطيات عن بعض الشهور بإعطائها أسعارا افتراضية مبنية على القياس بشرط أن تكون هذه الحالات نادرة تتعلق بفترات قصيرة من شهور السنة.

وباعتبار المصادر التوثيقية المتواضعة التي بنينا عليها تحليلاتنا، فمن البديهي أن مستوى الدقة الإحصائية المطلوب بعيد جدا عن المستويات التي بلغتها دراسات لابروس. إن هذا التباين في الظروف يفرض اتباع روح منهجية لابروس لا حرفيتها. وفيما يخص سد الثغرات في جداول الأسعار، كان همنا الرئيسي منصبا على محاولة بناء أفضل متوسط سنوي ممكن بالحد من الفوارق الناجمة عن تفاوت الأسعار بين فصل وآخر. لكن هذا الاستكمال يبقى تقريبيا. وهو يستند إلى المقارنة بين حركات الأسعار الشهرية والفصلية في السنة المعنية وفي السنوات المجاورة لها. وفيما عدا بعض حالات الاستقرار الطويل للأسعار فإن استكمال الفجوات لا يتجاوز أسعار ثلاثة شهور في السنة.

III. أسعار المنتجات الزراعية

أ. زيت الزيتون

يحتل زيت الزيتون المرتبة الثانية بعد الحبوب في استهلاك سكان مدينة الجزائر للمنتجات الزراعية. ويقول الدكتور شو[1] إن هذا الاستهلاك بلغ حدا جعل من الضروري منع تصدير زيت الزيتون. وهو ينتج في مختلف مناطق الجزائر وبالأخص بلاد القبايل القريبة من العاصمة ويستعمل كثيرا في الطبخ والإنارة وصنع الصابون الخ.

1. Dr Shaw, *Voyages…, op. cit.*, t. I, p. 383

Scanné avec CamScanner

وفي سجلات البايلك والأوقاف قوائم مشتريات أسبوعية أو شهرية لزيت الزيتون تسمح بإقامة سلسلة أسعار لفترات طويلة نسبيا. لكن إلى جانب السنوات المتوالية من المعطيات الوافية، توجد سنوات فيها ثغرات أو معلومات غير منتظمة وأحيانا مبعثرة. وهذا التفاوت يفرض التنويع في طرق التناول لمختلف الفترات.

1668-1659 : فترة انتقالية

تشكل هذه السنوات من حيث وفرة المعلومات فترة انتقالية بين العهود السابقة واللاحقة. فهي مثل سابقاتها معطياتها غير منتظمة. لكن مثل الفترات اللاحقة أسعارها مستقاة من نفس المصدر (بايلك س 325) بنفس العملة الحسابية (دخ) وتخص وحدة كيل قارة (القلة) وظروف شراء متماثلة. أي شراء كميات قليلة من الزيت من عند باعة التفصيل أو من فندق الزيت الذي يبيع كذلك بالتفصيل.

سعر قلة الزيت بمدينة الجزائر من 1659 إلى 1668 (دخ)

التاريخ	السعر	التاريخ	السعر
أفريل-ماي 1659	6,00	أكتوبر 1666	8,26
أفريل-ماي 1660	7,00	فيفري 1667	8,25
سبتمبر 1660	7,00	جوان 1667	6,00
أفريل 1661	12,00	مارس 1668	7,80
أوت-سبتمبر 1661	12,00	سبتمبر 1668	7,28
نوفمبر 1662	10,00	ديسمبر 1668	7,66
سبتمبر 1666	9,20		

Scanné avec CamScanner

مع التحفظ الذي تفرضه قلة المعطيات حول مستوى دلالتها، يمكن تقديم هذه الملاحظات:

إن السعر الأكثر شيوعا في هذه السنوات يتراوح بين 7,00 و8,25دخ. والفارق بين الحد الأدنى والحد الأعلى (من 6 إلى 12دخ) يبلغ الضعف. وهو نسبيا فارق معتدل إذا قسناه ببعض الفوارق المطلقة لأسعار الزيت التي قد تصل إلى 300% في مدة مماثلة. يبدو إذن أن أسعار الزيت في هذه الحقبة كانت مستقرة نسبيا.

ويلاحظ كذلك رخص الزيت في 1659-1660 وفي السداسي الثاني من 1667 و1668 وغلاؤه في 1661-1662 وفي الثلاثي الأخير من 1666 والثلاثي الأول من 1667.

- إن سلسلة السنوات الكاملة تبدأ في 1669. وتسبقها سبعة شهور من الأسعار المنتظمة تبدأ في جوان 1668. وسيعطينا تحليلها مثالا توضح به العناصر الأساسية التي تحتويها مصادرنا.

أسعار هذه الشهور مستقاة من سجل البايلك (سجل 70) وتخص المصاريف المنفقة على الساقية والعيون في مدينة الجزائر. (كلمة ساقية هنا يراد بها القنوات التي تحمل الماء للمدينة. وهي في الحقيقة ليست في شكل ساقية، بالمعنى المعروف بل في شكل أنابيب من الفخار تدعى قوادس أو قواديس.

والنفقات مسجلة أسبوعيا ابتداء من أول محرم 1079هـ/11 جوان 1668. وهي تشمل أجور المعلمين أي التقنيين والصناع الأكفاء المشرفين على القنوات والعيون، وأجور العمال ومصاريف شراء مواد البناء وزيت الزيتون والشعير وغير ذلك من المواد الضرورية.

Scanné avec CamScanner

سعر الزيت سنة 1668

الشهر	عدد القلل المشتراة	السعر الإجمالي (دخ)	المتوسط الشهري (دخ)
جوان	2,50 2,50 2,00	19,00 19,00 15,00	7,57
جويلية	2,50 2,00	19,00 17,00	8,00
أوت	3,00 2,50 2,50	24,00 19,00 21,00	8,00
سبتمبر	2,00 2,50 1,00	20,00 21,00 8,00	8,90
أكتوبر	2,50 2,00	19,00 16,00	7,78
نوفمبر	2,00	17,00	8,50
ديسمبر	1,00 1,00	9,00 8,00	8,50

المتوسط الشهري لمجموع الشهور هو 8,18دخ. والمتوسط العام هو 8,08دخ. ولنذكر بأن مشتريات مارس وسبتمبر وديسمبر 1668 التي أوردناها في الجدول السابق لأنها منعزلة ومستقاة من مصدر آخر غير المصدر المستعمل هنا لها متوسط عام هو 7,58دخ أي بفارق 8% عن المتوسط العام لهذا الجدول، وكون سعر مارس 1668 في الجدول السابق لا يختلف كثيرا عن السعر في النصف الثاني من السنة الوارد في هذا الجدول، يدل على نوع من الاستقرار في سعر الزيت في مجمل السنة. لكن غياب 5 شهور لا يسمح بإقامة متوسط سنوي للأسعار.

Scanné avec CamScanner

إن هذا المثال يبرز خصائص المصادر المعتمد عليها وطريقة بناء المتوسطات السنوية انطلاقا من المعطيات المجموعة.

1669-1725، فترة المعلومات الغزيرة

تعتبر هذه الفترة من زاوية توفر المعلومات وقيمتها الإحصائية من أغنى الفترات رغم بعض التقطع وبالأخص الثغرات الكبيرة فيما بين 1699 و1707. وهذه الثغرات أمكن تعويضها بالمعلومات الواردة في مصدر آخر رتبناها على حدة للمحافظة على الوحدة المتجانسة للمعطيات. ولهذا سندرس الفترة حسب أقسام ثلاثة: 1669 - 1698؛ 1699-1707؛ 1708-1725

قيمة المصادر وطريقة بناء الجداول:

1669 - 1698: المصدر الخاص بهذه الفترة ذكرناه سابقا (سجلات البايلك، س. 70) ومعطياته تبدأ في جوان 1668 وتنتهي في 1698. ولنقص عدة شهور في السنة 1668 درسناها على حدة فيما سبق.

إن المتوسطات السنوية مبنية على متوسطات شهرية متواصلة في 24 سنة من مجموع 30 سنة ما عدا الحالات الآتية:

1682: ينقص شهر رمضان (سبتمبر) وهناك عموما اتجاه إلى ارتفاع سعر الزيت في هذه السنة ابتداء من جويلية. كان المتوسط الشهري في الشهور السابقة حول 7,00دخ وانتقل إلى 8,20دخ في أوت وإلى 9,00دخ في أكتوبر و8,79 في نوفمبر و9,21 في ديسمبر. ونظرا لأن شهر رمضان الموافق تقريبا لشهر سبتمبر في هذه السنة هو عادة شهر غلاء ولأن هناك اتجاها ملاحظا إلى ارتفاع الزيت في السداسي الثاني من سنوات 1680-1685، فقد عزونا لهذا الشهر سعرا مرتفعا نسبيا أي بمعدل 9,00دخ.

Scanné avec CamScanner

1684: تمتد الثغرة من 5 أفريل إلى 2 جويلية. وكان متوسط سعر الزيت في شهر مارس 12,29دخ وفي شهر جويلية 12,50دخ. ولهذا قدرنا المتوسط الشهري للثلاثة شهور الناقصة بـ 12,30دخ.

1688: وضعنا متوسط السعر التخميني بين قوسين لغياب خمسة شهور (من أوت إلى ديسمبر). إن متوسط السبعة شهور المتوالية من جانفي إلى جويلية هو 11,30دخ وهناك اتجاه إلى صعود الأسعار في الأشهر الأخيرة التي تتوفر عنها معلومات. وهذا الارتفاع سيتزايد في السنة اللاحقة. ولهذا فمن المحتمل أن المتوسط السنوي يتجاوز 12,00دخ. لكن من الصعب تقديره بدقة كافية. فهو موضوع بين قوسين لمجرد الإعلام.

1694: تنقص أسعار فيفري ومارس. وفي الشهور السابقة كان متوسط نوفمبر 18,08دخ وديسمبر 18,21 وجانفي 17,10 أما الشهور اللاحقة فمتوسطها على التوالي 18,80؛ 18,73؛ 17,73. على هذا الأساس أسندنا 17,50 كمتوسط لفيفري و18,00 لمارس. والملاحظ أن الفارق بين المتوسط السنوي بالاستكمال أو بدونه هو بنسبة 1%.

1695-1696: تمتد المشتريات الأسبوعية من بداية جانفي إلى منتصف أكتوبر. ويسود الفراغ بقية 1695 وكل النصف الأول من 1696. ثم تتواصل المعلومات من جويلية 1696 إلى نهاية 1698 بلا انقطاع.

مشكلة تعويض الفراغ في الثلاثة أشهر الأخيرة من 1695 لها طابع مزدوج. فمن جهة لا يمكن إقامة متوسط سنوي بدون هذا التعويض خصوصا لقوة تقلب الأسعار في 1695 و1696 كما يتبين من المعطيات المتوفرة. فمثلا متوسط الشهور الثلاثة الأخيرة من 1695 كان 19,24دخ ومتوسط الشهور الثلاثة في 1696 ابتداء من جويلية، هو 10,13دخ. أي أن نسبة التفاوت تبلغ 92%. ومن جهة أخرى فإن الفراغ يمتد عدة شهور مما يجعل تعويضه قابلا لتعدد الاحتمالات.

Scanné avec CamScanner

سعر زيت الزيتون (قلة الجزائر) بالدنانير الخمسينية 1669 - 1698

السنة	المتوسط السنوي	أعلى متوسط شهري	أدنى متوسط شهري	الفارق (%)	المؤشر
1669	7,92	9,50	7,00	35	100
1670	7,85	9	7,00	29	99
1671	10,28	13	8,25	58	130
1672	12,13	13,33	10,50	27	153
1673	7,28	8	7,00	14	92
1674	8,40	11,25	6,50	73	106
1675	11,81	15	9,50	57	149
1676	9,18	11,67	7,00	67	116
1677	9,41	14	6,00	133	119
1678	12,71	14	9,00	56	160
1679	7,36	10	6,50	54	93
1680	8,05	9,33	6,75	38	102
1681	10,31	12	7,87	52	130
1682	7,96	9,21	7,00	32	101
1683	10,38	13	9,18	42	131
1684	9,75	13,13	7,45	76	123
1685	12,22	13,48	10,92	23	154
1686	9,14	12,66	7,40	71	115
1687	11,26	11,80	10,55	12	148

Scanné avec CamScanner

(1688)	(متوسط نسبة شهور من جانفي إلى جويلية) 11,30				
1689	14,91	21	11,85	77	188
1690	20,46	28,27	16,23	74	258
1691	19,90	33,14	12,86	178	251
1692	12,76	17,39	8,82	97	161
1693	16,09	18,21	14,24	28	203
1694	16,62	22,53	17,10	32	247
1695	(20,16)	23,09	18,50	25	(256)
1696	(10,37)	13,60	9,00	51	(130)
1697	14,55	16,33	10,33	58	183
1698	17,15	20,57	14,14	45	217

1699-1707: الثغرات والمقارنة بين المصادر

إن المعطيات المتوفرة في هذه السنوات لا تسمح بإقامة متوسطات سنوية بالمقاييس التي حددناها فيما سبق لكنها رغم الثغرات التي تتخللها لها دلالات جديرة بالاعتبار.

ابتداء من أوت-سبتمبر 1698، ترتفع أسعار الزيت بسرعة. فمتوسطها الشهري ينتقل من 14,67دخ في محرم 1110 (10 جويلية- 8 أوت 1698) إلى 17,33؛ 18,50؛ 19؛ 18,23؛ 20,57 على التوالي. وبعد فراغ لمدة شهر نجد متوسط شهر فيفري 1699 يبلغ 20دخ. أي أن متوسط الثلاثة شهور من جويلية إلى سبتمبر 1698 هو 16,83دخ ومتوسط الثلاثة شهور التالية هو 19,27دخ.

Scanné avec CamScanner

من جهة أخرى يسجل قانون الأسواق (ص 40-41) سعرا شاهدا لزيت الزيتون سنة 1110. دون تحديد الشهر لكنه يذكر أن سعر قلة الزيت انتقل من ثلاثة ريالات وثلاثة أرباع إلى أربعة ريالات وربع. ثم يسجل هذه الأسعار لقلة الزيت في مدينة الجزائر

وسط صفر 1111 (أوت 1699) 5ريالات (23,20دخ).

جمادى الثانية 1111 (24 نوفمبر- 22 ديسمبر) 5 ريالات وثلاثة أرباع (26,68دخ) حجة 1111 (20 ماي- 17 جوان 1700) 4 ريالات (18,56دخ)

حجة 1112 (9 ماي- 7جوان 1701) 3ريالات وثلاثة أرباع (14,40)

هذه الأسعار «الشهودية» تسجل رسميا لأن التغيير الذي طرأ على أسعار الزيت بلغ درجة تفرض إعادة النظر في سعر الصابون. وهي بهذا الاعتبار معالم مهمة للمستويات التي يبلغها تقلب الأسعار. فلنقابلها بمعطيات مصدرنا الاعتيادي وهي هنا معطيات غير منتظمة: (س ب ، س 68)

سعر قلة الزيت في مدينة الجزائر بالدنانير الخمسينية

1699:

شعبان 1110 (فيفري 1699) 20,00 دخ

ربيع الثاني 1111 (26 سبتمبر- 24 أكتوبر 1699) 16,50

جمادى الأولى 1111 (25 أكتوبر- 23 نوفمبر 1699) 15,50

جمادى الثاني 1111 (24 نوفمبر- 22 ديسمبر 1699) 18,29

1700:

رجب 1111 (21-23 ديسمبر 1699 جانفي 1700) 17,00

قعدة 1111 (20 أفريل- 19 ماي 1700) 15,89

حجة 1111 (20 ماي – 17 جوان 1700) 17,50

Scanné avec CamScanner

1701: لا يوجد سوى السعر المذكور أعلاه

1702: غياب تام لأسعار الزيت

1703: إشارة واحدة في 1115هـ دون ذكر الشهر وهي تخص شراء أربع قلل زيت بعشرة ريالات وربع ريال أي بـ 11,87دخ للقلة (س. ب. س 196)

1704: ورد ذكر سعرين عن مشتريات في سبتمبر 1704 بثلاثة ريالات وبريالين للقلة أي بفارق 50% في نفس الشهر.

1705 و1706: المعلومات منعدمة

1707: تبدأ سلسلة المشتريات في جوان 1707 مع انعدامها في سبتمبر. والمتوسطات الشهرية لسعر قلة الزيت بالدنانير الخمسينية هي التالية: (س. ب؛ س. 146)

جوان	11,57	أكتوبر	9,83
جويلية	8,50	نوفمبر	9,29
أوت	8,67	ديسمبر	12,80
سبتمبر	–		

وفي سجل آخر من سجلات البايلك (س 315) وردت هذه الأسعار عن نفس السنة دون ذكر الشهور وهي بالريالات: 2,50؛ 2,00؛ 2,60؛ 2,00؛ 4,00 أي أن قيمة القلة بالدنانير الخمسينية هي على التوالي: 11,60؛ 9,28؛ 12,06؛ 9,28؛ 18,56.

1708-1725:

من هذه الثماني عشرة سنة هناك عشر سنوات لها متوسطات سنوية كاملة وأربع سنوات مستكملة بتعويض الفراغات حسبما قدمنا وأربع سنوات لا يمكن تحديد متوسط سنوي لها لكثرة الثغرات.

Scanné avec CamScanner

والتوضيحات التالية تخص من جهة السنوات التي ليس لها متوسطات سنوية كاملة ومن جهة أخرى المتوسطات السنوية الكاملة مقابلة بمعطيات مستمدة من مصادر أخرى.

1709: ينقص شهر جانفي. والمتوسط الشهري لفيفري هو 13,20. وينقص مارس. متوسط أفريل 14,00 وماي 13,33. وجوان مثل جويلية لها متوسط 14,00. ولهذا أسندنا إلى جانفي متوسط 13,00 وإلى مارس 13,50. وبهذا التعويض يبقى المتوسط السنوي (13,75) قريبا من متوسط العشرة شهور الكاملة (13,85).

وفي سجل آخر (س 108) أسعار بدون تحديد الشهر تعطي متوسطا سنويا هو 13,94دخ لسنة 1709.

1710: تنقص أربعة أشهر، وتقلب الأسعار قوي. مثلا متوسط مارس 16,00دخ. وينقص شهران ثم متوسط جوان 12,00دخ وبعد ثغرة مدة شهرين نجد المتوسط الشهري 13,50دخ. هذه الثغرات مع شدة التقلب في الأسعار لا تسمح بتحديد متوسط سنوي مقبول.

1711: ينقص حوالي شهر (من 17 فيفري إلى 20 مارس) وبإعطائها متوسطا شهريا قدره 13,20دخ يكون المتوسط السنوي 14,71 بدلا من 14,85 بدون تعويض.

1712: السنة كاملة والمتوسط السنوي هو 17,21دخ وفي سجل (س. 148) وردت أسعار أربعة شهور تعطي متوسط 17,32دخ.

1718: هناك ثغرة من أفريل إلى جويلية وكذلك نوفمبر، ولو أقمنا للشهور المثبتة متوسطات ثلاثية (من الآن فصاعدا نستعمل كلمة «ثلاثي» بمعنى ثلاثة شهور) لكانت 14,14؛ 14,15 و 18,73 ولكان متوسطها السنوي 15,50دخ.

Scanné avec CamScanner

لكننا لم ندرجها في الجدول لأن فترة ارتفاع في الأسعار تبدأ في الشهر السابق عن الفترة التي لا تتوفر فيها معلومات ويستمر هذا الارتفاع بعد هذه الفترة مما يجعل من الصعب تحديد متوسطات شهرية تعويضية.

1719: السنة كاملة ومتوسطها السنوي 21,14دخ، وفي مصدر آخر (س. ب س. 196) نجد سعرين دون تحديد الشهر ويعطيان متوسط 16,96دخ.

1724: ينقص أوت وسبتمبر. متوسط جويلية وأكتوبر: 21,50 و22,92دخ. المتوسط المسند لكل الشهرين الغائبين: 22دخ. والمتوسط السنوي بهذا التعويض 23,57 ومتوسط العشرة شهور الحاضرة 23,89. في (سجل رقم 171) نجد متوسط 20,08 لمجموع شهور ماي وجوان وجويلية. ومتوسط هذه الشهور الثلاثة في المصدر السابق هو 22,83.

1725: التسجيلات الناقصة تخص الفترة من 9 أكتوبر إلى 6 ديسمبر وهي فترة ارتفاع في الأسعار والمتوسطات الشهرية المتوالية لأوت وسبتمبر وديسمبر هي 19,07؛ 21,16؛ 21,50. أسندنا لكل من الشهرين الناقصين متوسط 21,33. والمتوسط السنوي بهذا التعويض 20,10 ومتوسط العشرة شهور بلا تعويض 19,88.

Scanné avec CamScanner

ملاحظات

1709*: المتوسط بلا تعويض: 13,85

1710*: تنقص أربعة شهور

1711*: المتوسط السنوي بلا تعويض: 14,85

1718*: معطيات غير كافية

1721*: المتوسط السنوي بلا تعويض: 14,73

1724*: المتوسط السنوي بلا تعويض: 23,89

الحركات المرحلية

في دراسة الحركات الدورية للأسعار ينبغي التمييز بين الأسعار الاسمية (أي الأسعار المحددة بالعملة الجارية) والأسعار الفعلية (أي الأسعار المحددة بعملة ثابتة القيمة).

إن حركات الأسعار الاسمية كان لها تأثير قوي على مستوى معيشة الفئات ذات الدخل الثابت نسبيا وبالأخص العمال والموظفين الذين يتقاضون أجورا ورواتب قلما تتبع مسيرة الأسعار. وسنبدأ بتحليل حركات الأسعار الاسمية لزيت الزيتون ونتبعها بدراسة هذه الأسعار حسب القيمة الثابتة للعملة حتى يمكن مقارنتها بأسعار فترات أو بلاد أخرى.

حركة المدى الطويل:

يمكن تقدير هذه الحركة بالمقابلة بين الأرقام البيانية لأسعار نفس العدد من السنين في بداية ونهاية الفترة المدروسة. وتختلف النتائج حسب المنهج المتبع وعدد السنوات المختار.

فعلى أساس الرقم البياني لسبع سنوات من فترة 1669-1675 إلى فترة 1719 - 1725 تبلغ حركة ارتفاع أسعار زيت الزيت 118%.

Scanné avec CamScanner

والميزة الخاصة لهذه السنوات أنها مبنية على متوسطات شهرية شبه كاملة وتحتوي على نسبة متوازنة من الأسعار المرتفعة والأسعار المنخفضة. لكن هناك عامل يؤدي إلى إضعاف التوازن في المقابلة بين الفترتين نظرا لارتفاع الأسعار بشكل غير معهود في 1723-1724 وهي فترة مجاعة بلغ فيها سعر الزيت الرقم البياني 414 وهو رقم لا نظير له طوال هذه الفترة.

فإذا قابلنا بين فترتين من 13 سنة (1669-1684 و1712-1725) تبلغ حركة ارتفاع الأسعار في هذه الحالة معدل 98 %. لكن هاتين الفترتين فيهما ثغرات كبيرة منها بالأخص غياب معلومات عن أسعار سنة 1718. وهناك مقاربة أخرى تتمثل في استعمال المتوسطات المتحركة لسبع سنوات تكون كل سنة منها في المحور مما يؤدي إلى حيدان كل فترة بثلاث سنوات في أطراف المقابلة (1672-1678 و1715-1722) وهكذا تحل سنة 1715 محل سنة 1718. وبهذه المقاربة تكون حركة ارتفاع الأسعار على المدى الطويل 82 %.

أما تقدير حركة الأسعار على المدى الطويل بقيمة ثابتة للعملة في هذه الفترة، فتعترضها صعوبة ناتجة عن الغموض الذي يحيط بتاريخ بداية تدهور العملة في الفترة المعنية.

ولنذكر بأن الدينار الخمسيني بعد فترة طويلة من الاستقرار بدأ يتدهور من سنة 1685 تقريبا إلى وسط عقد 1720. ودرجات هذا التدهور يمكن تحقيبها إجماليا هكذا:

1660-1685 كان الريال الثماني الاسباني يساوي 4,64 دخ

1685-1691 كان الريال الثماني الاسباني يساوي 6,96 دخ

1691-1706 كان الريال الثماني الاسباني يساوي 9,28 دخ

1707-1711 كان الريال الثماني الاسباني يساوي 13,92 دخ

Scanné avec CamScanner

1712-1724 كان الريال الثماني الاسباني يساوي 15,68 دخ

1725 كان الريال الثماني الاسباني يساوي 18 دخ

إذا أخذنا كقاعدة للأسعار بالعملة الثابتة قيمة الدينار الخمسيني سنة 1675 فإن المتوسط السنوي لسعر الزيتون في سنوات 1719-1725 يكون كالآتي: (الرقم البياني مؤسس بالنسبة لسنة 1669 كقاعدة: 100)

السنة	المتوسط السنوي	الرقم البياني للأسعار
1719	6,26	79
1720	4,55	57
1721	4,27	54
1722	4,56	58
1723	9,72	122
1724	6,99	88
1725	5,96	75

ومتوسط الرقم البياني لفترة 1719-1725 (السنة الأولى 1699=100) هو 75 ومتوسط الرقم البياني لفترة 1669-1675 هو 118. أي أن سعر الزيت بعملة ثابتة، انخفض في نصف قرن بنسبة 55%. وهو رقم تقريبي نظرا لما يحيط بداية تاريخ تدهور العملة من تساؤلات.

وإذا قاربنا بين فترات 13 سنة المذكورة أعلاه تكون نسبة الانخفاض في الأسعار بالقيمة الثابتة 70%. وهي مثل النسبة السابقة لكن رغم طابعها التقريبي، فإن هذه الأرقام تعبر عن اتجاه حقيقي نحو انخفاض الأسعار المقدرة بعملة ثابتة على الأقل بعد أزمة 1700-1702 الغذائية. وهذا الانخفاض قد يعود إلى ندرة العملة الذهبية والعملة الفضية والملاحظ أن معدل القيمة بين العملتين بقي ثابتا خلال هذه الفترة وسنبحث في فصول أخرى العلاقة

Scanné avec CamScanner

بين هذه الندرة في المعادن الثمينة وبين الاضطرابات النقدية وتطور التجارة الخارجية وحركات القرصنة.

التغيرات السنوية والحركات المرحلية

يتبين من جدول حركة الأسعار أن هذه كانت أبعد ما تكون عن الاستقرار الذي تتحدث عنه مؤلفات لم تبن على معلومات مستقاة من مصادر أولية.

نلاحظ في السلسلة الأولى من السنوات المتوالية (1669-1698) أنه من بين 26 سنة كاملة، كانت التغيرات السنوية التي تتراوح بين نسبة 2 % ونسبة 15% تخص تسع سنوات، بينما التغيرات السنوية التي تزيد عن نسبة 20 % تخص 17 سنة.

وفي السلسلة الثانية (1708-1725) هناك أربع تغيرات سنوية أقل من 20% و10 لها نسبة 20% فأكثر.

وفي السلسلتين، كانت أقوى التغيرات السنوية تتوافق مع مراحل غلاء متزايد واشتداد الصعوبات للمستهلك العادي. إن أقوى فترات الغلاء هي الآتية:

1671-1672: هي فترة غلاء تندرج في مرحلة أسعار منخفضة مستمرة حتى سنة 1684 وليس فيها سوى عامين ساد فيهما غلاء شديد (1675 و1678) وعامين فيهما غلاء نسبي (1681 و1683) وانطلاقا من 1685 يبدأ ارتفاع في الأسعار الاسمية مرتبط بتدهور العملة لكن بقيمة العملة الثابتة لم تتجاوز هذه الأسعار مستوى أسعار السنة الأولى من الفترة المدروسة وتبقى أقل من مستوى متوسط أسعار السبع سنوات المعنية. لكن بالعملة المتداولة ارتفعت الأسعار كثيرا وكانت فترة غلاء بدأت تتزايد منذ 1687 وتبلغ سقوفا لا نظير لها في سنوات 1690 و1691 ثم 1694 و1695.

Scanné avec CamScanner

ثم تأتي فترة هبوط في الأسعار تستمر ثلاث سنوات. وتتلوها سنوات غلاء انطلاقا من 1699-1700 وهي بداية الأزمة الزراعية (1700-1702)

إن الثغرات الملاحظة في فترة 1699-1707 تمنع من تكوين سلسلة منتظمة بشكل كاف. لكن هناك عناصر متطابقة تسمح بتمييز الاتجاه الغالب لحركة الأسعار.

يبدأ خط الصعود في النصف الثاني من سنة 1698 ويستمر في 1699 إلى نهاية السنة. والحد الأعلى لهذه الأسعار مسجل في قانون الأسواق كما ذكرناه سابقا. بلغ سعر قلة الزيت 19,72دخ في جوان 1699، وانتقل إلى 23,20دخ في أوت ثم بلغ 26,68 في ديسمبر من نفس السنة. ثم هبط إلى 18,56 في جوان 1700 وإلى 17,40 في ماي-جوان 1701.

ويلاحظ على هذه الأسعار أنه بعد الارتفاع الشديد في سنة 1699، بدأت في 1700 و1701 تستقر في مستوى معين هو أعلى من الأسعار السابقة واللاحقة له لكن بنسبة معتدلة إذا قارناه بفترات الأزمات الزراعية الأخرى. ومن المعلوم أن أزمة 1700-1702 الزراعية هي إحدى الأزمات الكبرى الثلاث في القرن الثامن عشر. وسنرى فيما بعد أن هذه الأزمات كانت تقترن بارتفاع كبير في سعر الزيت في مدينة الجزائر.

وبعد نهاية الأزمة بدأت الأسعار في الهبوط وإن كانت المعطيات غير كافية، لكن انتظام الأسعار المعتدلة لفترة طويلة نسبيا، هو قرينة واضحة على هذا الاعتدال في الأسعار كما يتبين ذلك من جداول سلاسل السنوات الكاملة التي تثبت توافق انخفاض الأسعار مع استقرارها النسبي. وهذه الحالة تنطبق على فترة 1703-1704.

وتبدأ السلسلة الجديدة في منتصف 1707 وتنتهي في 1725. وتتخللها بعض سنوات الغلاء: 1712، 1714، 1716، 1719 وبالأخص فترة 1723-1725 التي لا تتطابق تماما مع أزمة 1722-1724.

Scanné avec CamScanner

إن قوة التقلبات السنوية للأسعار تجعل من الصعب تحديد الحركات الدورية لسعر الزيت. وهذه الأرقام تبين الفارق بين المتوسط السنوي الأدنى والمتوسط السنوي الأعلى (مقدرا بنسب مئوية):

السنة	النسبة المئوية
1672-1670	%55
1678-1673	%75
1685-1679	%66
1690-1686	%120
1694-1692	%54
1712-1708	%61
1719-1713	%58
1723-1720	%411

أما الأرقام المعبرة عن الفارق بين المتوسط الشهري الأدنى والمتوسط الشهري الأعلى فهي التالية (مقدرا بنسب مئوية لنفس الفترة):

السنوات	النسبة المئوية
1672-1670	%113
1678-1673	%122
1685-1679	%93
1690-1686	%282
1694-1692	%137
1712-1708	%68
1719-1713	%104
1723-1720	%217

Scanné avec CamScanner

ويتسع الفارق إذا قارنا بين الأسعار الفعلية القصوى كما يبينها المثال التالي:

سعر قلة الزيت: في مارس 1692: 8,00دخ؛ في أوت 1694: 23,67دخ. إن الفارق النسبي هو 196%. وهو يظهر الصعوبات التي تطرحها دراسة الأسعار، حين لا تتوفر فيها المعطيات الكافية التي تتطلبها المقاييس الإحصائية.

وبهذا الصدد فإن حساب الفوارق بين المتوسط الشهري الأدنى والمتوسط الشهري الأعلى لكل سنة من سنوات السلاسل الكاملة يقدم لنا بعض النتائج المهمة. فمن 1669 إلى 1698 نجد 16 سنة يزيد الفارق النسبي فيها عن 50% و27 سنة لها فارق يزيد عن 20% وسنتين فقط لهما فارق أقل من20%.

إن التغيرات الفصلية لأسعار زيت الزيتون ليس لها الانتظام المعروف للأسعار الفصلية للحبوب، لكن ظاهرة الغلاء في الشهور السابقة لفترة إنتاج الزيت تلاحظ كذلك نسبيا. فهناك اتجاه غالب إلى ارتفاع أسعار زيت الزيتون في الخريف قبل وصول الزيت الجديد وإلى الانخفاض الموسمي في الربيع وبداية الصيف. لكن هذه التغيرات الفصلية تحد منها عوامل أخرى. فمن جهة يكثر استهلاك الزيت في شهر رمضان وفي الأعياد الدينية. كذلك يؤدي وصول الكميات الكبيرة نسبيا من الزيت الذي تقدمه الإيالة التونسية سنويا للجزائر كجزء من الإتاوة المفروضة عليها في القرن الثامن عشر، واستيلاء القرصان الجزائريين على سفن محملة بالزيت، أو توفر المواد التي يمكن أن تحل محل الزيت (الشحم، الزبدة الخ) كل هذه عناصر لها تأثيرها على انخفاض الأسعار، وبالعكس قد تؤدي الأحداث السياسية والعسكرية المختلفة إلى حرمان المدينة من وصول الزيت إليها مما يدفع إلى ارتفاع الأسعار. لكن هذه الحوادث ذات التأثير القوي على المدى القصير ليس لها على المدى الطويل سوى دور ثانوي في تحديد التقلبات الفصلية والسنوية والدورية للأسعار.

Scanné avec CamScanner

1726-1830 : حركات متضاربة

. إن هذه الفترة لها أهمية قصوى في بحثنا الرامي إلى الربط بين الحركات الظرفية وتأثيرها أولا على البنى الاجتماعية وبين النتائج المترتبة عن العلاقات المتنوعة في الحرب والسلم مع البلاد الأوروبية. كذلك هي فترة توفرت فيها الدراسات التاريخية الاقتصادية والاجتماعية عن البلاد التابعة للدولة العثمانية مما يسمح بعقد بعض المقارنات المفيدة انطلاقا من هذه الدراسات القيمة. ولنذكر بأن كثيرا من الدراسات التاريخية ذات المستوى العالي في أوروبا قد نهجت في خطوطها الرئيسية المنهج الذي اختطه ارنست لابروس ومدرسته المتقدمة.

لكن مع الأسف ليست المعطيات المتوفرة عن الجزائر في مستوى أهمية الموضوع. فهناك ثغرات عديدة تخلق تقطعات في انتظام واستمرارية المعطيات وتفرض تعويضها بحسابات تخمينية لا تكفي لإلقاء الضوء على الحركات الحقيقية للأسعار والمداخيل المطلوب درسها. وللمحافظة على كل أبعاد الإشكالية رغم ضعف المصادر كان لابد من اتخاذ حل وسط يحترم المبادئ الإحصائية دون أن يطمح إلى درجة عالية من التدقيق، ويحاول بالتالي أن تبقى التقديرات التقريبية في إطار محدد واضح.

إن ما استخلصناه من دراسة الفترات السابقة سيساعدنا على تحقيق هذا الهدف. سنبدأ بتقديم المعطيات المستقاة من سجلات البايلك والحبس (السجلات الآتية: س 67؛ س 70-71؛ س108؛ س 121، س 130، س 146 إلى س 149؛ س 179؛ س190. والمكروفلمات المرقمة في إكس آن بروفانس رقم 40؛ 45؛ 48و49). في الجملة تغطي المعلومات المجمعة السنوات التالية: 1735-1740؛ 1757-1779؛ 1803-1810؛ 1813-1816؛ 1827-1830.

إن الفجوات الكثيرة في هذه السلاسل لا تسمح بتشكيل متوسطات سنوية

Scanné avec CamScanner

مقبولة لعدد كاف من السنوات. لكن حينما تكون المعطيات كافية جمعناها في متوسطات ثلاثية (لثلاثة شهور) تكون قاعدة لتقديرات تقريبية ومقارنات بين الأسعار الفصلية.

وفي العمود الذي على رأسه رمز د. ت. ش. (دون تحديد للشهر) سجلنا متوسطات لأسعار قد تكون كثيرة جدا لكنها لم ترتب حسب الشهور والأسابيع كما هو متبع عموما في هذه السجلات بل ورد فقط ذكر السنة الهجرية التي سجلت فيها هذه الأسعار. وبتعمق ملابساتها يمكن في الغالب تحديد فصول السنة المعنية ولكنا فضلنا إدراجها في الجدول من غير محاولة تحديد الفصول.

Scanné avec CamScanner

سعر قلة الزيت في مدينة الجزائر (ردص) (1726 - 1818)

السنة	I	II	III	IV	د.ث.ش
	المتوسط الثلاثي				
1726					
1727		4,15			
1735	4,51	4,50	4,50	4,50	
1736		1,71	1,92	2,48	
1737	2,70	2,94	3,32	2,82	
1738		1,63	1,63	2,32	
1739					5,49
1740	2,88				5,34
1741					
1742					
1757	2,00		4,25		
1758		3,46	3,63	3,44	
1759					
1760	3,37	3,60			
1761	3,81				
1762	3,79		4,38	6,00	5,50
1763			6,35	5,24	
1764	6,24	5,93			
1765		5,37	4,65	4,40	
1766	4,04	4,63		4,56	
1767				3,97	
1768	4,06	4,68			
1769	5,11	5,20			
1770	4,39	4,42			
1771					5,92
1772					7,43
1773					
1774					7,39

السنة	I	II	III	IV	د.ث.ش
	المتوسط الثلاثي				
1775					7,96
1776	8,14			5,53	6,83
1777	5,25			6,63	5,94
1778					6,19
1779					8,13
1780					
1781					
1782					
1783					
1784					
1785					
1786					
1803	6,07	6,75			
1804	6,00				14,00
1805					
1806		13,00			
1807	13,50	15,00	16,25		
1808					
1809	10,53		9,33	11,14	
1810	10,37			10,38	
1811					
1812					9,00
1813	8,19	8,00			
1814					11,50
1815					
1816		24,00			
1817					
1818					

Scanné avec CamScanner

ملاحظات:

1 - عن سنوات 1735-1741 لم يحدد نوع الريال لكن من الواضح أن المقصود ردص.

2 - ارتفع سعر الزيت في فترات غلاء الحبوب المرتبطة بالجفاف وهي سنوات 1762-1764؛ 1777-1779؛ 1806-1807؛ 1816-1817.

من هذا الجدول نستخلص الملاحظات الآتية:

1) ارتفاع الأسعار على المدى الطويل شيء ملموس رغم الثغرات الموجودة في السلسلة. فابتداء من 1771 لا تهبط الأسعار تحت 5ردص وهي غالبا فوق 6ردص. ومن 1813 إلى 1816 تبلغ الأسعار مستوى أعلى فهي لا تهبط تحت 6ردص وتبقى غالبا فوق 10ردص. ولنذكر بأن ردص بقيت قيمته مستقرة من 1730 إلى 1816. فهذا الصعود للأسعار ليس صعود تضخم نقدي بل حركة ذات طابع طويل المدى لها دلالة بنيوية لا تخص سعر الزيت فقط بل هي عامة تشمل كل الأسعار كما سنرى ذلك فيما بعد. وهي ترتبط بحركة عالمية للأسعار، لوحظت ليس فقط في أوروبا بل كذلك في مصر وتونس وتركيا الخ.

لكن هذه الملاحظة في حاجة إلى إضافات:

1. من جهة ليس من الممكن، مع الثغرات المشاهدة، أن نقدر أو نؤرخ بشكل دقيق حركة الصعود التي نعطي عنها صورة تقريبية فقط.

من جهة أخرى تتزامن أقوى فترات الارتفاع في أسعار الزيت مع سنوات القحط وإن كان بين الظاهرتين بعض الفارق في الزمن يعد ببضعة شهور أو أحيانا بحوالي سنة. نلاحظ هذا الفارق مثلا في أزمة 1807-1804، وهي نفسها حلقة في فترة طويلة تميزت بهبوط الإنتاج الزراعي الذي بدأ في نهاية القرن الثامن عشر وبلغ أوجه في أزمة 1817-1816. وبهذا الصدد يجب أن

Scanné avec CamScanner

نأخذ بالاعتبار تأثير التغيرات المناخية، وهي لها طابع ظرفي، إذا أردنا أن نحدد الدلالة البنيوية على المدى الطويل.

2. وهذا لا يعني فصل العوامل الطبيعية عن بقية العوامل التي تؤثر في الأسعار بل التمييز بين العناصر الظرفية والعناصر التي لها مدلول بنيوي في حركات المدى الطويل.

وفيما يخص التغييرات الدورية لأسعار الزيت على المدى القصير والمتوسط، من المهم بحث ارتباطها بالأزمات الزراعية بالمعنى المعطى لها في هذه الدراسة، وهي سنوات القحط التي تؤدي إلى انخفاض شديد في الإنتاج الزراعي وبالتالي إلى ارتفاع كبير في أسعار الحبوب وسيادة المجاعات والاضطرابات الاجتماعية، خصوصا في المدن الكبرى وفي مقدمتها مدينة الجزائر.

وبالنسبة للفترة المعنية نقدم هنا المستويات التي بلغها سعر زيت الزيتون خلال كل أزمة زراعية:

1734 - 1736: ارتفع سعر الزيت إلى 4,50ردص

1762 - 1764: انتقل السعر من 3,80 إلى 6,00ردص وأكثر (نسبة الزيادة 58%)

1778 - 1779: انتقل سعر الزيت من 5,98 إلى 8,00ردص (نسبة الزيادة 35%)

1804 - 1807: انتقل سعر الزيت من 6,00 إلى 15,00 و16,00ردص (نسبة الزيادة 150 إلى 167%)

1816 - 1817: انتقل سعر الزيت من 11,50 إلى 24,00 (نسبة الزيادة 109%)

ونظرا للفجوات الكبيرة، فإن هذه النسب في ارتفاع أسعار الزيت تعبر فقط عن تقديرات تقريبية تعطي صورة عامة عن الاتجاهات التي تحدثها الأزمات الزراعية في حركة الأسعار.

3. والملاحظ على هذه الحركات أنها بعد كل أزمة تبلغ بلا رجعة مستوى من الأسعار أعلى من المستويات التي سبقت الأزمة. وهذا يبين إلى حد ما، دور الأزمات ليس فقط في تقلبات الأسعار على المدى القصير أو المتوسط بل كذلك في الآليات التي تسير الحركات على المدى الطويل والتي تؤثر فيها عوامل داخلية وخارجية سنتناولها في أجزاء أخرى.

4. مرة أخرى نلاحظ الاستقرار النسبي للأسعار في فترات انخفاضها. فسواء فيما يخص التقلبات الفصلية أو السنوية، يظل معدل هذه التغيرات محصورا في حدود ضيقة. مثلا في سنة 1736 بقي سعر الزيت ثابتا طوال السنة. فهل هو من نوع السعر التعاقدي أم من نوع السعر الإجباري الذي تقرره السلطات في ظروف استثنائية؟

وسنبحث في إطار أوسع، فترة انخفاض سعر الزيت فيما بين 1827 وجويلية 1830 وهي فترة خاصة قبيل الحادث الفاصل بين عهدين الذي مثله سقوط المدينة بيد الجيش الفرنسي.

سعر الزيت في المصادر الأوروبية

إن الأسعار الواردة في المصادر الأوروبية، رغم ندرتها، يمكن أن تكون تكملة لجداولنا إذا وضعت في إطارها. وهي عموما مرتبطة بفترات الأزمات وتساعدنا في إلقاء الضوء على آلياتها.

من بين مصاريف القنصلية الفرنسية[1] في الجزائر في فيفري-مارس 1727، نجد أن سعر قلة زيت الزيتون هو 3,50 ردص. وهو سعر أخف من

1. ANP, 369 Mi 2, art. 1358, corresp. février -mars 1727

Scanné avec CamScanner

متوسط الأسعار في فترة الأزمة السابقة (1723-1724) بالنسبة للزيت وأعلى قليلا من متوسط الأسعار الذي سبق هذه الأزمة.

ونفس المصدر[1] يعطينا بيانات عن الأسعار قبيل أزمة 1762-1764. ففي أفريل 1762 اشترت القنصلية الفرنسية أربع قلل زيت بسعر 4,25 ردص للقلة. وهو نفس السعر المسجل في سجلات البايلك في فصل الربيع من سنة 1762 قبل الارتفاع الهائل الذي صحب الأزمة.

وهناك أسعار تبرز آليات الأزمة وردت في مراسلات القنصلية الأمريكية[2] بالجزائر. وهي تخص مجموع المواد الغذائية الأساسية لكننا هنا نذكر فقط أسعار زيت الزيتون:

1803: 1,50 دولار أي 7,50 ردص للقلة

1807: 3,75 دولار أي 18,75 ردص للقلة

وللمقارنة، ينبغي التذكير بالأسعار الواردة في جدولنا المستمد من الرصيد العثماني وهي كالآتي: في 1804 وهي الأقرب زمنيا من 1803 كانت قلة الزيت تساوي 6,07 ردص في الفصل الأول و6,75 ردص في الفصل الثاني. أما أسعار 1807 فهي 13,50 ردص في الفصل الأول و15 في الثاني و16,25 في الثالث. والمعروف، خصوصا في سنوات الغلاء، أن أسعار زيت الزيتون ترتفع في الفصل الأخير. فالسعر الوارد في المصدر الأمريكي وهو سعر يندرج في حدود التغيرات الفصلية للأسعار، يمكن كذلك أن نفسر ارتفاعه النسبي مقارنة بأسعار جدولنا، بأن الأمر لا يتعلق بسعر مسجل لمشتريات قامت بها القنصلية بل بتقرير عن الأسعار الجارية في الجزائر خلال هذه الأزمة الحادة. وكانت

---

1. *Ibid.*, corresp. 20 avril. 1762

2. ANP, 253 Mi 3, vol. 7, part II, corresp. de 1807

القنصلية الأمريكية تشتكي غالبا من غلاء المعيشة في الجزائر بالنسبة للمرتبات التي يتقاضاها موظفو القنصلية. ومن هذه الزاوية يكون اختيار أعلى سعر ممكن في وقت ما بمثابة دليل عملي على ما يشكو منه المراسلون.

وقد استمرت ندرة زيت الزيتون في سنة 1808.فمما ورد في حسابات القنصلية الأمريكية لهذه السنة، ذكر بيع كمية كبيرة من زيت الزيتون حملتها سفينة أمريكية وبيعت للتاجر اليهودي الجزائري بكري، بمبلغ 24 ألف دولار وكانت سبقتها إلى الجزائر عدة سفن محملة بالحبوب.

إن نفس المصدر يقدم لنا معلومات مفيدة عن أزمة 1817. إن الارتفاع الهائل للأسعار دفع الداي[1] إلى تقرير حد أعلى للأسعار. فقلة الزيت لا يجوز أن تتجاوز 20ردص. ويذكر القنصل الأمريكي أنه شرح للداي أن إطلاق الحرية للأسعار سيؤدي إلى استيراد الحبوب والزيت من الخارج وبالتالي إلى انخفاض الأسعار. وقد اتبع الداي نصيحته ونتج عنها انخفاض فعلي في الأسعار.

ولنلاحظ هنا أن السقف الرسمي لسعر قلة الزيت وهو 20ردص في وقت الأزمة يبين الارتفاع الخطير لسعر هذه المادة الأساسية.

ب. حركة أسعار الحبوب

في البدء ينبغي التمييز بين الأسعار الداخلية التي نبحثها أولا وأسعار التصدير التي نتعرض لها بعد ذلك ثم نبحث العلاقة بين هذين النوعين من الأسعار بارتباط مع الأهمية المتزايدة لتصدير الحبوب في القرن الثامن عشر.

استقينا معطياتنا من أربعة مصادر مختلفة. وللمحافظة على وحدة وتجانس كل سلسلة فإن المعطيات المدرجة فيها مستقاة دائما من نفس المصدر.

---

1. *Ibid.*, vol. 9, l. du 2 nov. 1817

Scanné avec CamScanner

إن المقارنة بين المصادر المختلفة ومعطياتها تسمح بالمراقبة المتبادلة للمعلومات كما تمكن من بعض التقريبات المفيدة. وفي دراسة الأسعار الداخلية، يبقى المصدر الرئيسي هو سجلات البايلك والأحباس. وهو لا يسمح بإقامة متوسطات سنوية إلا لعدد محدود من السنوات. لكن يمكن تشكيل متوسطات فصلية قابلة للمقارنة فيما بينها.

والمصدر الثاني هو وثائق المحاكم الشرعية. إن المعلومات الواردة في هذه الوثائق هي تكملة لمعطيات المصدر السابق، لكن لها طابعها الخاص الذي يفرض توضيح الظروف التي ورد فيها تسجيل هذه المعلومات حتى يمكن مقارنتها بغيرها.

أما قانون الأسواق، فقد وردت فيه «أسعار نموذجية» عن الحبوب تشمل نفس الفترة التي ذكرناها عن الأسعار النموذجية للزيت وأخيرا فإن الأرشيفات القنصلية ووثائق الشركات التجارية الأوروبية تتضمن بالأساس معلومات عن أسعار التصدير لكن في بعض الأحيان تعطي معلومات عن الأسعار الداخلية.

الأسعار الداخلية: الحركات الظرفية والأزمات الزراعية

1660-1669: عقد له مدلولية:

1 - المعلومات المتناثرة عن هذا العقد، مستقاة من وثائق المحاكم الشرعية. ويحوطها بعض الغموض حول الوقت المحدد الذي يرجع إليه السعر المذكور في الوثيقة وهو وقت لا يتفق حتميا مع تاريخ الوثيقة نفسها، ولهذا كان من الضروري وضع أسعار هذه الوثائق في إطار خاص بها وإحاطتها بالتوضيحات اللازمة. إن الفترة المعنية فقيرة جدا بالمعلومات. ولهذا نقدم كل الأسعار التي عثرنا عليها ثم نوضح الظروف التي تمت فيها.

Scanné avec CamScanner

أسعار القمح والشعير في عقد 1660 (صاع مدينة الجزائر بالدنانير الخمسينية)

1 - سعر صاع القمح:	2- سعر صاع الشعير:
أوت 1660 9,26	سبتمبر 1661 4,48
سبتمبر 1661 9,24	أوت 1665 4,49
أوت 1665 9,28	أوت 1667 3,50
نوفمبر 1665 6,19	
جويلية 1666 5,00	
جانفي 1667 8,68	
سبتمبر 1667 11,60	

المصدر: وثائق المحاكم الشرعية: علب رقم 14؛ 10؛ 59؛ 75

تعقيب:

-إن التغيرات الطفيفة في أسعار القمح الثلاثة الأولى قد تعود إلى بعض المصاريف المحلية الطفيفة التي رافقت عملية الشراء. فالسعر يدور حول 9,28دخ أي ريالين ثمانيين. والأمر كذلك بالنسبة لسعر الشعير وهو حوالي ريال ثماني للصاع (4,64دخ).

- قد يبدو غريبا أن يكون سعر القمح 9,28دخ في أوت و6,19دخ فقط في نوفمبر من نفس السنة. والواقع أن الأمر يتعلق بزمام سجلت فيه المداخيل والنفقات التي قام بها وصي على يتيم قاصر تحت إشراف القاضي. وقد اشترى الوصي القمح بالتفصيل في الصيف قبل الدراس لغذاء اليتيم ثم باع كمية بالجملة من القمح بعد الدراس في الخريف. إن الفارق بين السعرين هو فارق نشاهده في أسعار الحبوب قبل وبعد الحصاد وكذلك هو فارق ملاحظ بين أسعار الجملة وأسعار التفصيل. لكن هذا لا ينفي كون الوصي يسجل بأنه باع قمح الصبي بسعر رخيص واشترى له ما يغذيه بسعر غال. إن مال اليتيم مثله مثل كل الضعفاء قد يكون عرضة للنهب.

Scanné avec CamScanner

- كل الأسعار الواردة في الجدول هنا باستثناء سعر واحد هو سعر جانفي 1667- تمت في أرخص شهور السنة (أوت إلى نوفمبر) أي الشهور التي تكون فيها الغلة الجديدة متوفرة في السوق. من هذه الأسعار يمكن أن نحتفظ بأن صاع القمح يساوي تقريبا ريالين ثمانيين في أوت-سبتمبر من سنوات 1660؛ 1661 و1665. وتأتي فترة انخفاض في الأسعار في السنة الزراعية 1665-1666 والسنة الزراعية التالية. لكن ضعف المحاصيل في صيف 1667 يجعل الأسعار ترتفع إلى 11,60دخ أي 2,50 ريال ثماني للصاع.

إن المقارنة مع الأسعار السابقة والتالية لهذا العقد تبين أن سنوات 1660-1665 هي سنوات غلاء شديد. ومن المعروف أنها كذلك سنوات وباء فادح. يذكر العياشي[1] في رحلته أنه في 1662 و1663 شاهد في الواحات الجزائرية الجفاف والمجاعات وغزو الجراد وانعدام الأمن وفوق ذلك بالأخص الوباء الذي دام منذ 1660 وعم كل القطر. يقول عن الأسعار قرب واحة الأغواط: «وبلغ الشعير قريبا من الريال للصاع وبلغ الدقيق أكثر من ذلك. وبقيت لي هناك ناقة كنت أحمل عليها كتبي فبعتها بثلاث ريالات». وهو يذكر عن مدينة الأغواط نفسها« وجدنا الغلاء كثيرا عندهم مقدار مدين فاسين بريال قمحا». ومما جاء في تقرير فرنسي[2] مؤرخ بسنة 1664 عن الوباء أن مدينة الجزائر « لم يبق فيها سوى أربعة آلاف أسرة وبين 25 و30 ألف من السكان على الأكثر حاليا لأن الطاعون قتل في السنة الماضية 60 ألف في المدينة وأكثر من ذلك في ضواحيها بحيث صارت البلاد كأنها صحراء».

إن طاعون سنة 1663 سمي في مختلف الوثائق والحوليات الجزائرية «الحبوبة القوية» واعتبر في قائمة الأحداث الكبرى التي مر بها القطر.

---

1. العياشي رحلة، مصدر سابق، ص 117-65

2. ANP, 223 Mi 1, vol. 12, f° 146

Scanné avec CamScanner

1669-1696 : سيادة الرخص :

افتتحت الفترة الجديدة برخص في الأسعار تظهره هذه الأرقام[1]:

1668 سعر صاع فول 1,54دخ

ماي 1669 سعر صاع قمح 2,00دخ

ديسمبر 1668 سعر صاع شعير 1,00دخ

ماي 1669 سعر صاع شعير 1,00دخ

- 1672 سعر صاع شعير 0,96دخ

أفريل -1674 مارس 1675 سعر صاع شعير 2,40دخ

إن توفر الأراضي الخصبة، مع رجوع دورة مناخية مساعدة على استئناف الإنتاج الزراعي بصورة متنامية في سهول متيجة القريبة من مدينة الجزائر، وكذلك ضعف الطلب الناجم عن النقص الكبير في عدد سكان المدينة بعد فترة الكوارث السابقة، هي وراء هذا الانخفاض الكبير في أسعار الحبوب الذي اقترن بارتفاع كبير في أجور العمال مما جعل هذه الفترة هي «العهد الذهبي» للأجور في هذا القرن وربما في كامل الفترة العثمانية، كما سنرى ذلك فيما بعد.

بعد انقطاع دام عدة سنوات، تستأنف سجلات البايلك تسجيل الأسعار والأجور. وهذه أسعار صاع الشعير في مدينة الجزائر بالدنانير الخمسينية (من نفس المصدر، س 68):

التاريخ	السعر	التاريخ	السعر
أكتوبر 1680	2,24	جويلية 1683	2,00
نوفمبر 1682	1,75	سبتمبر 1683	2,00
فيفري 1683	2,36	نوفمبر 1683	1,32
مارس 1683	2,40	نوفمبر 1684	1,32

1. أ. و. ج، س. ب، س 68

فيما يخص 1683 نلاحظ أن الأسعار تشمل كل فصول السنة وأن الفارق بين الأسعار القصوى (2,40 و1,32) يبلغ نسبة 82% وهي نسبة نشاهدها عادة في سنوات الغلاء كما هو حال سنة 1683. لكن إذا قارنا أسعار السنة الزراعية (سبتمبر 1682- أوت 1683) فإن الأسعار القصوى فيها هي 2,40 و1,75 بفارق نسبته 37%. أما نسبة الفارق في السنة التالية فهي 52% لكن معطياتها غير كافية لأنها لا تغطي كل فصول السنة.

ومن جديد نواجه فجوة في مصدرنا تستمر عدة سنوات. ثم تستأنف السلسلة في الفصل الأخير من 1689 وتنتهي في الفصل الأخير من 1695. وقد جمعنا المتوسطات عن كل ثلاثة شهور بحيث تسمح بمقارنات فصلية للأسعار.

وهذا جدول أسعار الشعير (صاع الجزائر بالدنانير الخمسينية، والأرقام بين قوسين استكملت عن طريق التعويض والأرقام الرومانية ترمز إلى فصول السنة على التوالي):

السنة	I	II	III	IV
1689				3,55
1690	4,21			
1691			2,37	2,10
1692	2,66	(2,65)	2,63	2,92
1693	2,92	3,70	3,08	4,08
1694	3,71	(3,70)	2,30	2,53
1695	2,10	2,00	1,75	

Scanné avec CamScanner

إن المتوسطات السنوية الكاملة (مع بعض التعويض) تخص سنوات 1692 و1693 و1694. وهي على التوالي 2,71؛ 3,45؛ 3,06. ويلاحظ انخفاض هام في الأسعار يبدأ في النصف الثاني من سنة 1694 ويستمر في 1695 مع اتجاه إلى انخفاض أكبر يلاحظ في الفصل الثالث. لكن إذا كان المعيار هو السنة الزراعية فإن متوسط السنة الزراعية (وهو متوسط له أهمية خاصة في حياة الفلاحين وغيرهم لأنه خاضع لنتائج المحاصيل الزراعية) يخص السنوات الزراعية 1691 - 1692؛ 1692 - 1693؛ 1693-1694؛ 1694 - 1695 ويكون على التوالي 2,44؛ 3,04؛ 3,64؛ 2,23.

وهناك أسعار أخرى مسجلة في السنة الهجرية 1106 (22 أوت 1694-11 أوت 1695) دون ذكر الشهور، وهي على التوالي: 4,50؛ 3,00؛ 4,00؛ 3,66. وقد تكون أسعارا أسبوعية تخص شهرا واحدا أو أسعارا متفرقة لا مدلولية عامة لها. ونذكرها للإعلام. وفي المصادر الفرنسية[1]، في مراسلة لشركة الباستيون في أوت 1694، تلاحظ الشركة «أن المحاصيل لا نظير لها في كل مكان. ولم ير لها مثيل في هذه البلاد منذ زمن طويل». وفي فيفري 1696 حصل القنصل الفرنسي[2] بالجزائر على ترخيص من الداي بشحن عدة سفن بالحبوب من الشواطئ الغربية. لكن في جويلية من نفس السنة ضاعت المحاصيل في هذه المنطقة بسبب غزو الجراد.

1696-1702: سنوات متعارضة:

بعد سنوات من الخصب ورخص أسعار الحبوب، جاءت سنوات الغلاء التي أشر عليها «قانون الأسواق»[3] بأسعاره الشاهدة هكذا (الأسعار معطاة بالريال لصاع القمح وجعلنا بين قوسين تحويلها إلى دنانير خمسينية:

1. ANP, AE, B1 115, août 1694

2. ANP, 369 Mi 1, art. 13, l. de févr.-juin. 1696

3. قانون الأسواق، ص 31-29

Scanné avec CamScanner

أوت -1696 جويلية 1697: 1,500 (6,960)؛ 1,250 (5,800)

جويلية-أوت 1697: 1,125 (5,240)

أفريل- ماي 1698: 1,625 (7,560)

جوان 1689: 1,125 (5,240)

أوت 1699: 0,875 (4,000)

أكتوبر 1702: 2,500 (11,600)

أزمة 1700-1702:

من 1700 إلى 1703 عرفت كل الأقطار المغربية مجاعة عامة زادت في خطورتها الحروب القائمة بين هذه الدول. إن انتصارات داي الجزائر آتشي مصطفى على جيوش تونس وطرابلس المتحالفة في أكتوبر 1700 وعلى سلطان المغرب الأقصى في أفريل 1701، لم تمنع معاصريه من الحكم عليه بنوع من الإجماع في إدانة ما يصفونه بالشراهة والعسف والابتزاز لأموال الناس.

يذكر ابن المفتي[1] أن الجزائر عرفت فترة رخاء ورخص في الأسعار إلى أن تولى الحكم آتشي مصطفى، في جوان 1700 «فأخذ يبتز أموال الناس وكم من نفوا حفاة بلا ملابس واشتد الغلاء إلى درجة قصوى إلى أن بلغ ثمن القمح 12 ريال للصاع».

وهذه الحالة يؤكدها القنصل الفرنسي[2] في رسالة بعثها من الجزائر في ديسمبر 1702 يذكر فيها أن «سعر القمح ارتفع إلى درجة لا يطيقها السكان. والدولة في منتهى الفقر بسبب النفقات الهائلة التي سببتها الحروب وقلة ما يأتي من البحر ومن البر» وكان في رسالة سابقة مؤرخة في 12 جويلية 1702 قد

---

1. انظر فقرات من مخطوط ابن المفتي ترجمة دلفان G. Delphin في *J. A.*, 1922, p. 212 sq

2. H. de Grammont, « *Correspondance des consuls français*..., Alger, 1890, p. 98

ذكر « بأن التجارة قد اندثرت تماما في هذه المدينة بسبب الابتزازات الكبيرة التي مارسها الداي لتوفير رواتب الجند. والمجاعة مستمرة».

إن الأزمة بلغت ذروتها بتضافر عدة عوامل: استمرار الجفاف مدة ثلاث سنوات متواصلة والأضرار التي سببها الجراد سنة 1700 والقمع العنيف المسلط على سكان متيجة لإخماد الثورة التي شنوها ضد الحكم، وانتشار الوباء بشكل موسمي منذ أوائل القرن الجديد. ويلاحظ أنه في سنوات المجاعة كانت موانئ الشرق الجزائري[1] استمرت في تصدير الحبوب. ففي 1700 صدرت القالة 750 12 حملا مرسيليا أي أكثر من 20 ألف قنطار قمح. وفي 1701 صدرت 4450 حملا أي حوالي 7000 قنطار قمح. وفي ماي 1702 كانت الشركة الفرنسية تشتري القمح في القالة بسعر 2,34 ريال للميزورة. وهو سعر مقارب لسعر القمح في مدينة الجزائر في نفس الفترة. وهذه من الحالات النادرة التي تتطابق فيها الأسعار الداخلية مع أسعار التصدير. أما سعر القمح الذي يذكره ابن المفتي فهو من نوع المبالغات في الأرقام التي تلاحظ عادة في مثل هذه الكتابات. فالحقيقة أن أغلى سعر للقمح في مدينة الجزائر هو السعر المذكور سابقا في أكتوبر 1702 والذي بلغ ريالين ونصف ريال للصاع.

ومع مراعاة البعد الشخصي للحكام، يمكن أن نلاحظ أن الابتزاز يتزايد حين تصبح موارد الدولة لا تغطي الأعباء المالية وعلى رأسها رواتب العسكر التي لا تقبل أي نقص أو إبطاء.

في ظروف ذلك العصر لم يكن للحكام نفوذ كبير على سير الأزمات الزراعية. لكن كان لهم دور في تخفيف أو اشتداد وطأتها على الناس. مثلا كان بعض المسيرين يقررون استيراد الحبوب وتوزيعها بسعر مقبول بينما كان آخرون يستغلون الفرص لمضاعفة مداخيلهم. وفيما يخص آتشي مصطفى

1. ANP, AE, B III 130, l.. du 1er mai 1702

تتفق الشهادات المحلية والأجنبية أنه كان يتصف بالظلم والاغتصاب. وهذا الحاكم المعاصر للويس الرابع عشر الفرنسي كان مثله مغرما بالحرب وبتحقيق انتصارات كبرى فيها. لكن السكان كانوا ينظرون إلى حروبه وانتصاراته بنظرة مغايرة لأنهم كانوا يتحملون نتائجها الاقتصادية والاجتماعية الوخيمة.

1720-1706 معطيات جزئية :

تميزت سنوات 1708-1711 بتصدير كميات كبيرة من الحبوب إلى فرنسا. وكان لها دور في منع إغراق السوق الداخلية بالحبوب لكنها لم تمنع هبوط الأسعار الغذائية بشكل ملموس. إن سعر الحبوب مقدرا بالعملة الثابتة (ق.أ) هبط إلى مستوى لم يعرف له نظير في كل الفترة العثمانية. فرغم الانخفاض السريع لقيمة الدرهم وعملته الحسابية بقي سعر الحبوب بالعملة الاسمية رخيصا نسبيا. لكن من غير الممكن تحديد بداية هبوط الأسعار بالدقة الكافية. فالثغرات الموجودة في سجلات البايلك لا يمكن سدها إلا جزئيا بواسطة المعطيات المستقاة من مصادر أخرى. وسجلنا المعهود (س 68) يبدأ من جديد في 1706 لكن كثيرا من المشتريات قيدت إجمالا دون تحديد السعر. ولما كان هذا النوع من التقييد سيتكرر فيما بعد، ارتأينا أن نستخدم العناصر المتوفرة للوصول إلى استنتاجات تقريبية على النسق التالي:

- في جمادى 2 سنة 1118 (سبتمبر- أكتوبر 1706) أو 1119 (30 أوت- 20 سبتمبر 1707) كان صاع الشعير يساوي 3دخ.
- في الفصل الأخير من 1707 والفصل الأول من 1708 يتوالى شراء كميات من الشعير مسجلة هكذا: شعير 3دخ؛ تبن 3دخ.
- وابتداء من جويلية 1708 كان التسجيل على هذا الشكل : شعير وتبن 6دخ (أحيانا شعير وتبن 5دخ وقد يرتفع المبلغ إلى 7 أو 8دخ للشعير والتبن معا ابتداء من أكتوبر 1708)

Scanné avec CamScanner

- من جهة أخرى لاحظنا في كل مصاريف البايلك والأحباس من بداية السجلات إلى نهايتها، لم يقيد أبدا شراء كمية من الحبوب تقل عن صاع أو من التبن تقل عن حمل إلا في حالة واحدة. ففي أثناء الأزمة الغذائية لسنوات 1722 - 1724، ورد ذكر شراء نصف صاع من الشعير. على هذا الأساس يمكن الافتراض بأن مبلغ 3دخ يمثل على الأقل سعر صاع من الشعير أو حمل تبن. وإذا كان هذا الافتراض صحيحا فإن هذه الفترة هي أرخص الفترات.

- والتسجيلات التي تحتوي على أسعار مضبوطة تبدأ في أكتوبر- نوفمبر 1709. وقد جمعناها في متوسطات فصلية بنفس الطريقة التي شرحناها آنفا.

سعر صاع الشعير (دخ) متوسطات فصلية[1]

السنة	I	II	III	IV
1709			4,00	4,61
1710	3,50	4,00	4,16	
1711			4,10	4,40
1712	4,62	4,20	4,49	5,60
1713				3,67

وطبقنا نفس الطريقة على المعطيات غير المحددة فيما بين 1714 و1721.

ولنذكر هنا أنه في سنوات 1709 - 1713 التي كانت فيها الكميات محددة، كانت المشتريات الأسبوعية من الشعير تتراوح غالبا بين صاع وربع وصاع ونصف وكان سعر صاع وربع من الشعير فيها يساوي تقريبا قيمة حملين من التبن.

1. أ. و. ج. س. ب، س. 68 وس. 385

في مارس- أفريل 1714 كان مبلغ شراء الشعير والتبن معا 8دخ ثم هبط إلى 7دخ بعد الحصاد وارتفع إلى 8دخ في أفريل وفي ماي 1715 وبدأ في الصعود كما يبينه الجدول[1] (حولنا التواريخ الهجرية إلى تواريخ ميلادية والسعر دائما بالعملة الحسابية دخ):

التاريخ	شعير وتبن	شعير	تبن
5 ماي- 3 جوان 1715	12؛ 12		
4 جوان- 2 جويلية 1715	11؛ 12؛ 12		
3 جويلية- أول أوت 1715	9؛ 12؛ 12؛ 24		
30 سبتمبر- 28 أكتوبر 1715	15؛ 15		
29 أكتوبر- 27 نوفمبر 1715	15؛ 15	10	
28 نوفمبر- 26 ديسمبر 1715	23		
27 ديسمبر -1715 25 جانفي 1716	32؛ 19		
26 جانفي – 23 فيفري 1716	19	10	
23 أفريل- 22 ماي 1716	18		10
21 جوان – 20 جويلية 1716	12؛ 10		
21 جويلية- 18 أوت 1716	12؛ 12		
19 أوت- 17 سبتمبر 1716	13؛ 13		

وتستمر القوائم مع هذه الملاحظة في بعض الأحيان: شراء أسبوعين. ولهذا لا يمكن الوصول إلى تقدير تقريبي للاتجاه العام إلا بالاعتماد على المبالغ

1. أ. و. ج، س. ب، س. 71

Scanné avec CamScanner

الدنيا لأن غيرها قد يمثل سعر كميات أكبر. وينبغي التذكير هنا بأنه إلى جانب الارتفاع الفصلي المعتاد لأسعار الحبوب في الشهور التي تسبق الحصاد فإن عوامل أخرى قد تؤثر في تقلب الأسعار منها كمية المحاصيل في السنة الجارية والمحاصيل المرتقبة والوضع الديموغرافي والمقادير المدخرة ودرجة التبادل بين المناطق أو مع الخارج، الخ.

وفي خريف 1716 بعد الانتهاء من الدراس وتخزين المحاصيل ونقلها للبيع في المدن بدأت الأسعار تنخفض. فسجل مبلغ 6دخ لشراء الشعير و4دخ للتبن. وفي أفريل- ماي 1717 سجل مبلغ 3دخ لشراء الشعير ومثلها للتبن. ثم مبلغ 6دخ أو 7دخ للشعير والتبن معا. وتبعا لهذه المؤشرات يمكن القول أن محاصيل 1715 كانت رديئة وسنة 1716 متوسطة و1717 ممتازة تلتها سنة رديئة ثم سنة زراعية جيدة عموما كما يظهر ذلك في هذا الجدول الذي يسجل الحد الأدنى لمبالغ مشتريات الشعير والتبن (دخ) في كل سنة زراعية:

1716-1715: 16,00

1717-1716: 12,00

1718-1717: 7,20

1719-1718: 13,27

1720-1719: 8,30، 800

بدأت سنة 1720 رخيصة حيث كانت المبالغ الدنيا لشراء الشعير والتبن معا نحو 8دخ أو تزيد قليلا. وفي شتاء وربيع 1721 صعدت هذه المبالغ إلى 10 ثم 11 ثم 13دخ. نحن على أبواب الأزمة الزراعية التي نبحثها الآن.

1764-1721: من أزمة إلى أخرى

مثل تونس التي توالت فيها سنوات القحط من 1720 إلى 1725 وعرفت سنوات عسيرة في 1727 و1729 و1730 و1734، عاشت الجزائر عقدا من السنين الرديئة تتوسطها أزمة سنوات 1722-1724 التي كتبت عنها المصادر

Scanné avec CamScanner

الأوروبية كثيرا. ولتتبع مجرى الأمور في هذه السنوات سنحاول أولا في غياب أسعار محددة أن نستعرض المؤشر التقريبي المعتاد. وقد تطور الحد الأدنى للمبالغ الأسبوعية بهذا الشكل (دخ):

جوان 1721 : 10,00 ؛ 11,00

جويلية 1721 : 11,00؛ 12,00

أوت 1721 : 12,00

سبتمبر 1721 : 12,00؛ 14,00

أكتوبر 1721 : 14,00

واستمر هذا الحد الأدنى في الصعود حيث تراوح بين 14 و16دخ بين 1722 و1724. وقد عثرنا على سعر واحد[1] يخص شراء نصف صاع من الشعير بقيمة 3 ردص (13,12دخ) في سنة 1136هـ دون ذكر الشهر (أول أكتوبر 1723 - 19 سبتمبر 1714). وهي كما أسلفنا الحالة الوحيدة التي ورد فيها ذكر شراء أقل من صاع من الشعير في سجلات البايلك فهل يعود هذا الاستثناء إلى ندرة وغلاء الشعير وكون النفقات كان لها سقف محدود في هذه الفترة العويصة؟

وحسب مراسلات القنصل الفرنسي[2] في الجزائر، جلبت عدة سفن استأجرها جزائريون كميات من الحبوب إلى الجزائر لمواجهة المجاعة وتضيف الرسالة «أن الظروف قاسية جدا في مدينة الجزائر... وأن المجاعة مستمرة... بحيث أن تموين اي منزل يحتاج إلى مبلغ مضاعف أربع مرات بالنسبة للسابق». وفي ماي 1724 ذكر القنصل أن الجراد انتشر في أنحاء القطر منذ شهر . وفي سبتمبر من نفس السنة طلب القنصل من مسئوليه «أن يسمحوا له بمغادرة الجزائر حيث تضاعفت قيمة كل شيء أربع مرات عما كانت عليه في السابق».

---

1. أ. و. ج، س. ب، س. 113

2. ANP, 362 Mi 2, art. 1363, l. du 24 fév. 1724

Scanné avec CamScanner

وفيما يخص تطور الأزمة في السنوات التالية يورد پيسونيل وشو معلومات جديرة بالذكر. اجتاز بيسونيل[1] سهول الشرق الجزائري في جوان 1725 ولاحظ الأضرار التي أحدثها الجراد وكذلك بطش باي قسنطينة الذي كان المؤلف في رفقته وهو يشن حملة ضد بعض القبائل الثائرة في جنوب شرقي مقاطعة قسنطينة. والمؤلف طبيب وعالم نباتي زار الجزائر وتونس بقصد الدراسة العلمية للنباتات. وهو يصف رحلته في الشرق القسنطيني هكذا: « البلاد ما زالت خصبة. لكن منذ سنوات والمحاصيل يلتهمها الجراد. إن مما يثير الشفقة منظر الزرع وهو جيد متين ورفيع سنابله مليئة لكن لم تبق منها حبة واحدة. فقد التهمها الجراد. قيل لنا أنه منذ تسع سنوات ذهبت كل المحاصيل ضحية الجراد. إنه يأتي من الصحراء ويلتهم في يوم أو يومين كل زرع الناحية ثم يستقر في الأرض ويبيض ويموت في نفس المكان... وعندما ينفقس البيض ويكبر الجراد ويستطيع أن يطير يتبع الريح التي تحمله في مهبها. لكن يلاحظ مثلا أنه إذا طردته ريح الجنوب من مكان ثم حملته ريح الشمال إلى نفس المكان قد يستقر فيه إلى أن يبيض والجراد يلتهم كل النباتات. فقد شوهد في نواحي مدينة الجزائر وهو يلتهم أشجار الزيتون وحتى الصنوبر. إنه يتنقل بكميات هائلة بحيث تغطي الأرض وتكسف ضوء الشمس. وقد رأيت في أحد الأيام بنفس منقبضة كيف قضى الجراد على حقل بأكمله في أقل من اثنتي عشرة ساعة.».

ويصف المؤلف جولته بصحبة باي قسنطينة الذي كان يشن حملة ضد بعض القبائل الثائرة في الجنوب الشرقي. وعند الوصول إلى هذه المناطق « أطلق الباي خيله وجماله ترعى في حقول القمح. وفي المساء أشعلوا فيها النيران.

---

1. Jean- André Peyssonnel, *Voyage dans les Régences de Tunis et d'Alger*, Paris, La Découverte, 1987, p. 193-194

Scanné avec CamScanner

وهكذا كنا نستكمل إتلاف محاصيل البلاد في بعض النواحي لم تنبت البذور بسبب الجفاف وفي مناطق أخرى بل في معظم أنحاء القطر التهم الجراد كل شيء ونحن نتلف ما تبقى. وكان السكان من جهتهم يشعلون النيران في المناطق التي نقصدها. وهكذا تسير سياسة هذا القطر، تخريب كل شيء وإتلاف كل شيء».

أما الدكتور شو[1] وهو كذلك عالم بيولوجي فقد سجل المتوسط السنوي لكميات الأمطار في مدينة الجزائر، الذي يكون عادة 28 بوصة لكن في سنوات 1723-1724 و1724-1725 سقطت الأمطار بمقدار 24 بوصة فقط. وفي سنة 1730 تجاوزت 30 بوصة وفي 1732-1733 بلغت 40 بوصة وهي كما ذكر، حالة استثنائية. وأضاف أن مردود الحبوب هو عادة من 8 إلى 12 مرة كمية الزريعة وأن الحياة الغذائية رخيصة عموما بحيث أن «باشل» القمح الجيد (36 لتر) يساوي في السنة المتوسطة من 15 إلى 18 بنس (من 1,46 إلى 1,75ردص) أي أن صاع القمح يساوي بين 2,43 و2,92ردص. وكما هو معلوم يساوي الشعير غالبا نصف قيمة القمح في السنوات العادية.

يمكن تلخيص تطور الأزمة هكذا: كانت السنة الزراعية 1721-1722 دون المتوسط. وتلتها ثلاث سنوات من القحط لم ينجح فيها استيراد الحبوب من أوروبا ومن الشرق في الحد من صعود الأسعار. فقد بلغ سعر صاع الشعير في أكتوبر 1723 وكذلك في سبتمبر 1724 ما بين 13,00 و14,00دخ أي حوالي 3,00ردص وهو سعر أغلى بثلاث مرات سعر الشعير قبل الأزمة ويعادل أجرة 12 يوم لعامل بناء كما سنراه فيما بعد. بعد ذلك تتوالى سنوات لا نملك عنها سوى معلومات مبعثرة عن أسعار منعزلة ملتقطة من مصادر مختلفة سنوردها فيما بعد على سبيل الإعلام.

---

1. *Voyages de M. Shaw...*, *op. cit*, t. I, p. 283-285 وحول الموازين والمكاييل والعملة اعتمدنا على النص الانجليزي Travels of M. Shaw...

Scanné avec CamScanner

- وفي البداية تصادفنا مشكلة لم نجد لها حلا مرضيا. وهي بيع البايلك لكميات من الحبوب في ربيع سنة 1727 وفي ربيع 1728 بسعر سجل على أنه سعر الوقت وهو نصف ريال لصاع الشعير وريال أو ريال ونصف لصاع القمح[1].

تذكر نفس الوثيقة أن القمح بيع بسلطاني وتضيف بأن السلطاني يساوي 1,500 ريال. وهذه النسبة بين الريال والسلطاني تتعارض مع كل المعطيات الأخرى. والواقع أن تسمية النقود تختلف في الأرياف عما هي في مدينة الجزائر حتى في النواحي القريبة من المدينة وهي المعنية هنا وقد وردت فيها مثلا عبارة «سلطاني فضة». فلنترك المسألة معلقة ولنذكر فقط أن السلطاني في مدينة الجزائر في وسط عقد 1730 كان يساوي 8,50ردص والقرش الاسباني 4,50ردص.

- في رسم تركة[2] سجل أمام المجلس العلمي الشرعي لمدينة الجزائر بتاريخ فيفري 1730، فصلت عدة أسعار منها سعر صاع القمح بـ 3,50ردص وصاع الشعير 2,25ردص وصاع الفول أو الجلبان 3,00ردص وصاع الذرة 1,50ردص وكل رأس من الغنم 1,50ردص. والأسعار المذكورة تخص مدينة دلس التي تبعد بحوالي 100كم عن العاصمة.

- وفي ديسمبر 1731 كان صاع الشعير في مدينة الجزائر بريال دراهم صغار[3]. ثم حلت فترة جديدة من الصعوبات. فمما جاء في رسالة[4] للقنصل الفرنسي بتاريخ فيفري 1734 أن «السكان بدؤوا يعانون من الجوع. وقد يؤدي

1. أ. و. ج، س. ب، س. 71 و س. 113
2. أ. و. ج، و. م. ش؛ ع. 17
3. نفس المصدر، ع. 137-138.

4. ANP, 369 Mi 2, art 1360, l. du 7 fév. 1734 et 17 juin 1734.

Scanné avec CamScanner

ذلك إلى بعض الاضطرابات» وفي جويلية من نفس السنة يذكر أن سكان الجبال المحيطة بمدينة الجزائر قاموا بثورة ضد الحكم ومنعوا جلب القمح للمدينة. فأضيفت الحرب إلى المجاعة التي تسحقهم.

- وفي سنة 1148 هـ (24 ماي 1735 - 11 ماي 1736) وردت هذه الأسعار تخص الأوقاف[1]: صاع الشعير 2,81ردص؛ 1,61؛ 1,61 وحمل التبن 0,72ردص. وهذا التباين بين أسعار الشعير الذي يكاد يبلغ الضعف في نفس السنة هو من مميزات السنوات الصعبة. وعوامل الغلاء متنوعة. فالقنصل الفرنسي[2] يذكر في رسالة مؤرخة في جانفي 1736 أن الإشاعات انتشرت في الجزائر عن هجوم يدبره الاسبان والفرنسيون معا ضد المدينة وقد أدى ذلك إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية.

- وفي نفس الفترة كانت الصراعات على السلطة والثورات داخل المغرب الأقصى تتزامن مع انتشار المجاعة وكان الجفاف وقلة المحاصيل والغلاء من الأمور التي كانت تعانيها تونس، في نفس الوقت كان مجموع الأقطار المغربية يعيش حالة اضطراب وفتن ومجاعات[3].

في 1739-1742، سادت المجاعة والوباء كل الأقطار المغربية. لكن هذا التعميم في حاجة إلى تلوين وتنويع. مثلا بينما كانت مدينة الجزائر ونواحيها تعاني من ندرة الحبوب كانت موانئ الشرق الجزائري[4] تصدر كميات من القمح إلى أوروبا عن طريق الشركة الفرنسية.

---

1. أ. و. ج، س. ب، س. 272

2. ANP, 369 Mi 2, art. 1361, l. du 30 janv. 1736

3. أنظر عن هذه الحالة في المغرب الأقصى دراسة روز نبرجر B. Rosenberger, « Calamité, sécurité, pouvoir, le cas du Maroc (XVIe- XVIIIe s.), *C. M.*, avr.- sept. 1884, p. 260-266.
وعن تونس إلى جانب دراسات الأستاذ محمد الهادي الشريف المذكورة سابقا، انظر لوسيت ڤالنسي Lucette Valensi, *Fellahs tunisiens*, Paris, Mouton, 1977, p. 300 sq.

4. ANP, AE, B III 302, l. aux directeurs de la Compagnie, 30 sept. 1742

Scanné avec CamScanner

- في 1750-1752 تفشى الطاعون وصاحبه القحط في الجزائر واشتد الغلاء كما تبينه هذه المعطيات عن مدينة الجزائر وضواحيها:

1163 هـ (ديسمبر -1749 نوفمبر 1750): صاع الشعير 3,50ردص

1164 هـ (نوفمبر -1750 نوفمبر 1751): صاع القمح 7,00ردص

1165 هـ (نوفمبر -1751 نوفمبر 1752): صاع شعير 2,13ردص

يبدو أن الأزمة لم تدم طويلا ولم تكن فادحة في جانبيها الغذائي والصحي وتلاها هبوط في أسعار الحبوب يظهر جليا في انخفاض أسعار التصدير التي قد تكون لها أسباب خارجية ولكنها في نفس الوقت تعبير غير مباشر عن الأسعار المحلية وعن توفر كميات كبيرة من الحبوب معروضة للتصدير. وللتذكير والمقارنة نقدم هنا بعض الخطوط الرئيسية لحركة تصدير الحبوب من الشرق الجزائري إلى مرسيليا:

1721-1725 لا تصدير

1726-1729 نحو 10 آلاف حمل مرسيلي سنويا

1731-1736 نحو 40 ألف حمل سنويا

1737-1741 هبوط كبير في صادرات الحبوب

1742-1746 ارتفاع كبير في صادرات الحبوب

1747-1749 هبوط كبير

1750-1753 ارتفاع نسبي

1754-1758 انخفاض

1760-1761 ارتفاع كبير

1762-1764 منع التصدير تماما

Scanné avec CamScanner

سنعود بالتفصيل وبالأرقام إلى هذا الموضوع في الأجزاء التالية. ويكفي أن نذكر هنا بأن المصادر القنصلية والتجارية الفرنسية تعطي معلومات مفصلة عن الإنتاج وعن الصادرات وهي تظهر تماما أن فترات انخفاض الصادرات الزراعية تتفق عموما مع فترات انخفاض الإنتاج وإن كان هناك بعض التفاوت الزمني بين حالة وأخرى.

إن ضعف الإنتاج الزراعي متعدد المستويات، فإذا قارنا بين الدرجات التي بلغها هذا الضعف يمكن أن نعتبر أزمة 1762 - 1764 أزمة متوسطة لم تبلغ حدة بعض الأزمات التي سبقتها أو تلتها. مع ذلك وصفها الملاحظون الفرنسيون[1] الذين كانوا يتابعون عن قرب حالة المحاصيل، باعتبارهم مستوردين دائمين للحبوب الجزائرية، بأنها حادث لا نظير له».

في جويلية 1762، كانت تغذية البحارة الفرنسيين المتواجدين في مدينة الجزائر قد كلفت يوميا القنصلية الفرنسية ثلاثة أثمان ردص عن كل بحار « ولم يكن ممكنا أقل من ذلك نظرا لغلاء القمح الذي صار سعره الدائم 5,00ردص للصاع»[2].

بعد سنة تذكر القنصلية في رسالة لها أن المجاعة تتزايد وتنتشر في كل القطر وأن بعض السفن غادرت الجزائر للبحث عن الحبوب في عنابة وسلا وغيرهما[3].

والحقيقة أن الوضع كان متباينا بين منطقة وأخرى. ففي الشرق الجزائري يصف مسئول الشركة الفرنسية[4] في القالة أوضاع المنطقة بعد جفاف وقلة

---

1. ANP, AE, B III 309, l.. du Dr de la Compagnie au ministre français, 16 sept. 1765

2. ANP, AE, B III 309 et 369 Mi 3, art. 1365 bis, juill. 1762

3. ANP, 447 Mi 3, art. 75, sept.- oct. 1763

4. *Ibid.*, l.. de la Calle, 36 mars 1764 et août 1764

Scanné avec CamScanner

محاصيل سنة 1763 هكذا: « عندي كميات من القمح لكن ينقصني الشعير لأنه كان علينا أن نغذي ثلاثة آلاف حصان مدة أربعة عشر يوما حين كان معسكر الباي بيننا فقضى على كل العلف الذي كان عندي. وقد اضطررت أن أغذي الخيل وثيران عجلات النقل بما عندي من القمح لأن نقص الحبوب عام في كل القطر». وهذا لم يمنعه من تصدير صندلين محملين شعيرا من القالة في أوت 1764. مبدئيا كان مركز القالة التجاري الفرنسي مغلقا بأمر رسمي من الداي. بل إن أخبارا نشرت في الصحافة الفرنسية لهذه السنين بأن مركز القالة قد هدم تماما. والحقيقة أنه بعد منع التصدير رسميا ومجيء باي قسنطينة إلى القالة لوضع حد لهذا النشاط التجاري، استطاع الفرنسيون إقناع الباي بأن حالة القحط حالة ظرفية مؤقتة لا يجوز أن تقضي على الفوائد المرجوة من تصدير الحبوب في الظروف العادية. وفي النهاية لم يغلق المركز؛ وقد ترافقت أزمة 1764 الغذائية باندلاع حركة واسعة من الانتفاضات المسلحة تحدث عنها جيمس بروس[1] الذي جاء إلى الجزائر كقنصل انكليزي ولقي اعتراضات مختلفة على تعيينه وفي إحدى رسائله المؤرخة في جوان 1764 إلى كاتب الدولة للشئون الخارجية لورد هاليفاكس يشير على الوزير الانكليزي بمهاجمة الجزائر «لأن الظرف مناسب. فعلى مسافة مسيرة ثلاثة أيام من الجزائر، احتشد جيش من الثوار يبلغ عدده أكثر من 22 ألف مقاتل مسلح».

في الجزائر صعد سعر صاع القمح في أكتوبر-نوفمبر 1762 إلى 6,81ردص ثم إلى 8,81ردص في 1178هـ (جويلية -1764جوان 1765). وبعد صيف 1765 هبط سعر الشعير إلى 1,79ردص، أي أن سعر القمح في نفس الفترة كان حوالي 3,50ردص. وسيستمر هبوط الأسعار في سنوات اليسر التي تلت الأزمة. لكن قبل دراستها لنلق نظرة ختامية على هذه الأزمة. لقد بدت

---

1. James Bruce, *Travels to discover the Source of the Nile*, London, 1805, t. I, p. C C IV

Scanné avec CamScanner

لنا من درجة متوسطة رغم طابعها العام الذي شمل قطري الجزائر وتونس، وذلك للأسباب الآتية:

- لم يولها كتاب الحوليات من الجزائريين الاهتمام الذي يخصصونه عادة للأزمات الغذائية ذات التأثير الكبير.

- إن وصف تتابع ثلاث سنوات من الجفاف «بأنها حادث لا نظير له» في المراسلات الفرنسية قد يكون مؤشرا مفيدا عن السنوات التي سبقت هذه الأزمة وعن كون هذه السنوات لم تعرف الجفاف والأزمات الغذائية والديموغرافية لمدة طويلة نسبيا.

- إن هذه الأزمة القصيرة والمتوسطة نسبيا قد تلاها عقد من السنين بلغ فيه الخصب والرخاء مستوى استثنائيا حتى بالمقارنة مع مجموع القرن الثامن عشر الذي كانت ظروفه أفضل من القرن السابق وبالأخص من القرن اللاحق.

عقد الرخاء: 1765-1776

تبين مراسلات الشركة الملكية لافريقيا[1] أن سلسلة سنوات الخصب الممتدة من 1765 إلى 1776 قد وفرت رخاء عاما في البلاد وسمحت بتصدير كميات كبيرة من الحبوب. ومن الطبيعي أن هذه السنوات لم تكن متساوية. فهناك سنوات خصب استثنائي مثل سنة 1770 حيث كانت الحبوب تصل بكثرة من كل الجهات إلى مركز القالة رغم القرار الذي اتخذه مدير المركز بتخفيض أسعار مشترياته. وزادت محاصيل سنة 1771 عن السنة السابقة ليس فقط بسبب الخصب بل كذلك لأن الأرباح الناتجة عن تصدير الحبوب دفعت الكثير إلى الزيادة في مزروعاتهم. كذلك كانت سنة 1772 وفيرة. أما سنة 1773 فكانت

1. ANP, B III 309, Corresp. 1765-1776

Scanné avec CamScanner

أقل جودة. ففي المناطق المحيطة بعنابة والقالة كانت المحاصيل جيدة لكن في أكثر مناطق الجزائر وتونس كان الإنتاج ضعيفا. ويبدو أن الخصب الذي شمل المناطق الساحلية في الشرق الجزائري سنة 1775 لم يكن عاما في كل القطر. وكانت سنة 1776 أفضل وتميزت بأهمية الكميات المصدرة من الحبوب.

إن هذه الحقبة من الرخاء التي امتدت 12 سنة جديرة بأن نوليها بعض العناية. فهي رغم أزمة 1762 - 1764 التي سبقتها وأزمة 1777-1779 التي تلتها قد كان لها دور كبير في تشكيل الطابع العام لفترة 1740-1805. وهي بصورة ما تعبر عن ميزات مجموع نصف القرن هذا. وينبغي هنا أن نذكر بأنه من سنة 1742 إلى 1786، لم يحل الطاعون في البلاد إلا فيما بين 1752-1753 وبشكل خفيف نسبيا. من جهة أخرى فإن سنوات القحط الوحيدة التي كان لها تأثير كبير على المعاصرين هي سنوات 1777-1779. والمعطيات المستمرة من مراسلات الشركة الملكية لافريقيا توحي بأن مجاعة 1777-1779 وطاعون 1752-1753 وحتى بدايات الطاعون في سنة 1786 لم تغير من الطابع العام الذي تميز به النصف الثاني من القرن الثامن عشر. فقد عرف توسيع الأراضي المزروعة وتنمية الصادرات من الحبوب في العقد الأخير من القرن المذكور أعلى المستويات. فإلى جانب الظروف المناخية الملائمة على مدى طويل، تضافرت عدة عوامل بنسب متباينة على ترسيخ وتعميم حالة الرخاء والازدهار. وسنبحث هذا الموضوع في فصول لاحقة. ونكتفي هنا بتلخيص أهم عناصره :

ساهم نمو الصادرات في إثراء بعض الفئات وبالأخص كثير من المسئولين ابتداء بشيوخ القبائل و« القياد» المحليين إلى أعلى المسئولين في البلاد. وقد دفعهم ذلك إلى استصلاح أراضي جديدة، وتحسين الإنتاج بتطوير الأدوات والمناهج الزراعية. إن الإيرادات العالية التي وفرتها التصديرات وتزايد

Scanné avec CamScanner

مداخيل الدولة من الضرائب وغيرها قد كان لها دور في ترسيخ الاستقرار السياسي في عهد محمد بن عثمان باشا الذي أجمع شهود العصر في الداخل والخارج على ما كان يتصف به من التقشف والعدل والإخلاص وعلى مزاياه كرجل دولة.

وقد اقترن هذا الاستقرار السياسي باستقرار في الأسعار الغذائية طوال سنوات 1765-1776. إن الأسعار المستقاة من نفس المصدر تبين ذلك، فبين 1765 و1772 تراوح سعر صاع القمح بين 2,50 و3,42ردص أي بفارق 32% بين الحد الأدنى والحد الأعلى لعدة سنوات. أما سعر صاع الشعير فكان يتراوح بين 1,00 ردص و1,79 ردص. لكن متوسط أغلب الأسعار يعطي سعرا نموذجيا هو 1,25 ردص وهذه نبذة عن أسعار هذه السنوات.

سعر صاع القمح في مدينة الجزائر (ردص)

1766 - 1765	3,42
سبتمبر-أكتوبر 1767	2,50
1770-1769	3,40
1772-1771	2,50

سعر صاع الشعير في مدينة الجزائر (ردص):

جوان -1765 جوان 1766	1,70 ؛1,63
ماي -1769 أفريل 1770	1,47 ؛1,25
أفريل -1771 أفريل 1772	1,20؛ 1,26؛ 1,27؛ 1,29؛ 1,25؛ 1,05 ؛1,16

(المصدر: 228 *Mi 18* vol. 67)

إن هذا الرخص النسبي والاستقرار الطويل لأسعار الحبوب هما من مميزات فترات الرخاء. وهي ظروف ملائمة عموما للأجراء. ويمكن القول

Scanné avec CamScanner

أن أكثر فئات المجتمع استفادت من سنوات الرخاء. لكن يجب أن نلاحظ أيضا أن قطاعا واسعا من المجتمع لا تتوفر عنه معلومات مباشرة. فالإنتاج الزراعي في تلك العهود كان معظمه يبقى في إطار الاستهلاك الذاتي. لكن يمكن أن نستنتج أنه في فترات الرخاء يكون الفلاحون أقل عرضة للتعديات من طرف الحكام لأن هؤلاء يجدون في قطاع التصدير وسائل للإثراء أسهل وأسرع. فقد كان كبار الملاك وكبار المسئولين (وهم غالبا نفس الأشخاص) يستثمرون أراضيهم أو أراضي الدولة قصد التصدير وكانوا يشترون من الفلاحين فائض إنتاجهم لتوجيهه نحو التصدير. وكان التنافس يدفع أكثر فأكثر إلى ارتفاع أسعار الحبوب. وهكذا كان الملاكون الصغار يستفيدون أيضا كما أن «الخماسة» ينالون كميات من الحبوب تتزايد بنسبة تزايد المحاصيل.

وإذا لاحظنا أن الفترة المعنية لم تعرف أزمة غذائية خطيرة ولا وباء ولا حروبا داخلية أو خارجية مدمرة، فيمكن القول أن تضافر هذه العوامل يساعد على النمو الديموغرافي في بأشكاله المعروفة في المجتمعات السابقة للعصر الرأسمالي.

1777-1782 : أزمة القرن الكبرى؟

الذاكرة الجماعية كما يمثلها كتاب الحوليات والتقاليد الشفهية، تعتبر مجاعة 1777-1779 من أشد المجاعات خطورة في القرن الثامن عشر في كامل الأقطار المغربية. يذكر مسلم بن عبد القادر أنه في بداية تولية محمد بن عثمان باي الغرب وقعت مسغبة عظيمة حتى أكل الناس «الميتة والدم ولحوم بعضهم بعضا»[1].

أما نقيب الأشراف[2] فيتحدث عن سنوات غلاء غطت منتصف السبعينيات من القرن الثامن عشر فيقول عنها: «وقع الغلاء في القمح مدة ست سنوات

---

1. مسلم بن عبد القادر، أنيس الغريب والمسافر...، الجزائر، 1974، ص 64.
2. أحمد توفيق المدني، مذكرات... زهار، ص 31

Scanné avec CamScanner

وأعطى الله القحط وهو الجوع في الناس حتى صارت قيمة الصاع الجزائري أربع بوجو والناس يموتون جوعا في الأسواق».

ويصف ابن أبي الضياف[1] المجاعة في تونس وموقف الباي منها: « ولما وقعت المسغبة في سنة إحدى وتسعين ومائة وألف (1778-1779) والتي بعدها، وهلك فيها الخف والكراع وانتشر الفناء في الماشية، ووقع الموتان في الناس من أهل المدن والقرى والبوادي، وهم أشد الناس ضررا وانثالوا إلى الحاضرة يتكففون، فعل في ذلك من الجميل ما بعد العهد بمثله من جلب الميرة وحمل الكل وكسب المعدم».

إن مراسلات الشركة الفرنسية في القالة، هي شهادات مباشرة وتعطي وصفا عن الحالة في الشرق الجزائري. وبما أن مراسلي الشركة كانوا يراقبون الوضع عن قرب ويتحدثون كشاهدي عيان فإن شهاداتهم جديرة أن تدرس بإمعان:

محتوى رسالة[2] بتاريخ جوان 1777 أن السنة جيدة في منطقة القالة، لكن هطلت أمطار عنيفة في شهر جوان أتلفت جزءا من الزرع كما أن جيش باي قسنطينة هاجم المنطقة لمعاقبة بعض القبائل الثائرة على شيوخها المحليين وأتلف العسكر كثيرا من الزرع. وفيما يخص مجموع الناحية الشرقية تصف المحاصيل بأنها ضعيفة وبأنها منعدمة[3] تماما في 1777 و1778.

وفي رسالة[4] بعثها مدير الشركة إلى وزير البحرية الفرنسي في جويلية 1779 يخبره فيها «بأن الخصب عام في القطر الجزائري والمحاصيل

---

1. ابن أبي الضياف، إتحاف الزمان...، II، ص 174

2. ANP, B III 307, l. de juin 1777

3. *Ibid.*, juin 1777 et B III 312, 16 mai 1778

4. *Ibid.*, B III, 312, l. du 3 juin. 1779

Scanné avec CamScanner

جيدة. لكن انعدام الحبوب في السنة السابقة أدى إلى قلة الزرع». - دائما حسب مراسلات الشركة[1] كانت محاصيل 1780 جيدة وسنة 1781 أكثر وفرة. وسنة 1782 رديئة وكذلك 1783 لم تكن محاصيلها وفيرة «لأن السنة السابقة عم فيها القحط من جيجل إلى تونس فيما عدا نواحي قسنطينة. ولهذا لم يزرع الناس كثيرا في هذه السنة وتأخر الزرع بسبب شدة الأمطار التي لم تتوقف من أكتوبر إلى ديسمبر» حسب رسالة[2] موظف الشركة الذي يتوقع نقصا في المحاصيل بسبب عسكر الباي الذين غزوا المنطقة «واستولوا بقسوة على حيوانات الحرث وعلى كل وسائل المعيشة وهذا لم يكن يحدث في الماضي».

في الواقع أن هذه التوقعات المتشائمة لم تكن صحيحة. فمحاصيل 1783 كانت جيدة على العموم في مقاطعة قسنطينة لكثرة الأمطار وشمولها كل المناطق ولأن ما أتلفه جيش الباي كان محدودا في ناحية معزولة.

وهنا ينبغي التذكير بأن عبارات مثل «القحط العام» و«المجاعة الشاملة»، هي تعميمات في حاجة إلى الضبط والتدقيق. فهذه الظواهر لا تحدث في وقت واحد في كل مكان إلا نادرا. وفيما يخص القطر الجزائري بدأ الجفاف في الشرق والوسط ثم أصاب المناطق الغربية بشدة لا نظير لها لكن بعد سنتين أو أكثر. مثلا في 1778 كانت المسغبة قوية في مدينة الجزائر وأدت إلى ارتفاع هائل في الأسعار حسب مراسلات القنصل الفرنسي[3].

وتذكر إحدى وثائق المحاكم الشرعية (ع.85) في أكتوبر- نوفمبر 1779 أن أحد الملاك باع أراضيه اضطرارا لأنه أفلس تماما في هذا العام الذي هو «عام

---

1. *Ibid.*, l. du 16 mai 1780 et 13 juin 1781

2. *Ibid.*, B III 307, mars 1783

3. *Ibid.*, B III 307, mai 1778

Scanné avec CamScanner

مسغبة شديدة وقحط عظيم». لكن في منطقة شرشال وهي على بعد 100كم من العاصمة كان صاع القمح في أفريل-ماي 1778 يساوي 2,50ردص وصاع الفول أو الجلبان يباع بريال واحد في حين كانت الأسعار بعد فوات الأزمة على الشكل التالي[1]:

في الجزائر صاع القمح في جانفي 1781 يساوي 6,00ردص وفي جانفي 1782 6,00 و6,25ردص. وفي منطقة بني خليل[2] (وصاعها تقريبا ضعف صاع الجزائر) في مارس -أفريل 1782 كان صاع القمح بـ 17,00ردص وصاع الشعير بـ 8,50ردص وفي نفس الشهر بيع صاع القمح في المنطقة بـ 24,00ردص وبيع في ديسمبر 1782 القمح بـ 9,00ردص والشعير بـ 4,00ردص.

إن الظروف التي سجلت فيها الأسعار الأخيرة جديرة بالذكر. وهي مستمدة من رسم مخلفات قايد في نواحي الجزائر. وكان مجموع التركة يبلغ 2525ردص. ومن بين المخلفات 48 صاع شعير و36 صاع قمح، و40 رأس غنم و20 صاع زريعة كتان، وعشرة محاريث وخمسة أحصنة الخ. والملاحظ أن قيمة كل رأس غنم قدرت بـ 2,25ردص أي أن قيمة صاع القمح تقابل قيمة أربعة رءوس من الغنم، وهذا مؤشر على شدة المسغبة حيث يدفع الجفاف بملاك الماشية إلى بيعها بأرخص ثمن لصعوبة تغذيتها. والملاحظ كذلك أن عائلة هذا القايد في عز الشتاء أي في أصعب فصول السنة المجدبة كان لديها فوق الضروري من الحبوب والمواد الغذائية. أي أن المجاعة «العامة» لا تشمل كل فئات المجتمع. إذن كانت المجاعة مستمرة في شتاء 1782 لكن في الشرق الجزائري لم يبق أثر للأزمة حسب مراسلات الشركة الفرنسية. فقفيز قمح التصدير في عنابة بلغ 19,50 ريالا عنابيا في 1780-1781 وهبط إلى 12 ريال

1. أ. و. ج، س. ب.، س 377 وس 384

2. أ. و.ج، و. م. ش، ع 14 وع 28

Scanné avec CamScanner

في 1782. وتكاثر القمح المخزون دفع باي قسنطينة إلى إجبار الشركة على احترام التزاماتها وشراء هذه الحبوب.

وكانت حركة القرصان الانكليز في البحر المتوسط تعرقل كثيرا نقل حبوب الشركة إلى فرنسا مما اضطرها إلى الحد من مشترياتها. وهذا بالتالي يؤثر على مداخيل الباي وشركائه لكنه من جهة أخرى أدى إلى توفير كميات من الحبوب ووسقها بأسعار مناسبة إلى مدينة الجزائر التي كانت في حاجة ماسة إليها.

إن انعدام الوحدة الاقتصادية بالمعنى الحديث وصعوبة وغلاء نقل البضائع على مسافات طويلة وتعدد المناطق المنعزلة نسبيا بعضها عن بعض والتي لها حكام محليون لهم اهتمامات محلية ضيقة، قد أدى إلى تباين الأوضاع المحلية وتنوع ردود الفعل إزاء ظاهرة مثل الجفاف. فمثلا من التقاليد العتيقة في هذه المناطق تخزين الحبوب في سنوات الخصب لمواجهة سنوات الجدب. لكن الأرباح الطائلة التي جلبها تصدير الحبوب للحكام والفئات المهيمنة دفعت أكثر فأكثر إلى التخلي عن هذه التقاليد الحكيمة والسعي وراء الربح السريع على المدى القصير.

فالسياسة التصديرية التي لعبت دورا مهما في رخاء القرن الثامن عشر كان لها دورها السلبي في فترات الأزمات الغذائية التي تلت فترات الرخاء.

1783-1803 : من الانتعاش الزراعي إلى التدهور الديموغرافي

إن حركة أسعار الحبوب في العقدين الأخيرين من القرن الثامن عشر لها ظروف تكتسي مظاهر متناقضة. فمن جهة تبدو هذه الفترة كفترة رخاء سادت فيها سنوات الخصب ولم تعرف محاصيل ضعيفة إلا في النادر. وأدى تزايد الكميات المصدرة من الحبوب وارتفاع أسعارها إلى اكتساب مقادير كبيرة من القروش الاسبانية. وفي المناطق الشرقية والغربية توسعت المساحات

Scanné avec CamScanner

المحروثة وتحسنت التقنيات الفلاحية لكن هذا في حاجة إلى بحث متعمق لمعرفة المستوى الذي بلغه هذا التحسن والمساحات التي أدخلت فيها هذه التجديدات. وكان المستفيدون من هذه الأوضاع هم المسئولين من أعضاء الحكومة والبايات وموظفيهم وشيوخ القبائل وزبائنهم من التجار وملاك الأراضي، الخ. وصارت هذه الفئات تتطلع إلى منتجات الترف المستوردة من أوروبا.

ومن جهة أخرى ظهر الطاعون في تونس في 1783 وبلغ مناطق قسنطينة في 1784 وامتدت أضراره إلى كثير من أنحاء البلاد. والغريب أنه في أثناء انتشار الوباء تزايدت مشتريات الشركة الفرنسية من الحبوب في المناطق الشرقية. وهي تفسر هذا التزايد بتخوف منافسيها الأوروبيين من الوباء.

اشترت هذه الشركة أكثر من 300 ألف قنطار من الحبوب في 1786 و1787 أي على إثر طاعون وصفه رحالة فرنسي هو القس بواري[1] بهذه العبارات:

«إن الخراب الذي أحدثه الطاعون في هذه البلاد بلغ درجة أني لم أصادف بين أرجائها الخالية غير القبور». وهذه المبالغة تميز أسلوب هذا الكاتب وميله إلى التصوير المثير والحكايات المدهشة. في الحقيقة أن الوباء كان قويا في منطقة عنابة لكنه لم ينتشر كثيرا في نواحي القالة التي زارها هذا المؤلف والتي تزايد فيها جلب الحبوب إلى المركز التجاري الفرنسي مما يؤكد ما تقوله مراسلات الشركة عن القالة من أن الوباء في هذه النواحي كان له تأثير خفيف على حالة السكان.

والملاحظ أنه رغم الزيادة الكبيرة في الكميات المصدرة من الحبوب ورغم ارتفاع أسعارها بسبب ازدياد الحاجة إليها في أوروبا، فقد بقيت الأسعار الداخلية منخفضة نسبيا:

1. Abbé Poiret, *Lettres de Barbarie, 1785-1786*, Paris, le Sycomore, 1980, Lettres XVII et XVIII

Scanné avec CamScanner

المتوسط السنوي لسعر صاع القمح في مدينة الجزائر (ردص)[1]:

السنة	السعر	السنة	السعر
1784	3,75	1788	2,25
1785	2,15	1791	2,00
1786	2,80	1795	2,00
1787	2,13	1800	2,38

إن هذه المتوسطات السنوية ليست مبنية على عينات كافية من الأرقام. لكن تقارب الأسعار في كل فصول السنة ومن سنة لأخرى يجعلها تعطي صورة مقبولة عن تطور الأسعار في هذه السنوات (مثلا 2,15ردص هو متوسط أسعار تتراوح بين 2,00 و2,25 في فترات مختلفة من نفس السنة.و 2,38 يمثل أسعارا تتراوح بين 2,25 و2,50ردص).

أما المعلومات الواردة في مصادر أخرى فهي ذات قيمة متباينة حسب مصداقية المصادر وكونها مشاهدات عيانية أو نقل غير مباشرة.

فحسب القنصلية الأمريكية[2] في الجزائر كان سعر صاع القمح في المدينة يتراوح بين 2,00 و2,25ردص في 1799 وسعر صاع الشعير بين 1,50 و1,67ردص.

ويذكر فونتير دي بارادي[3] أسعارا مختلفة باختلاف الصياغات المتوالية التي أدخلها على مخطوطه. وقد يكون هذا الاختلاف مرتبطا بتنوع الشهادات التي سجلها في أوقات متباينة أو أماكن مختلفة. فهو يذكر قيمة صاع القمح في الجزائر بـ 3,40ردص و3,83ردص. وفي حالات أخرى يتحدث عن نصف سلطاني أي 4,50ردص وكذلك عن 6,00ردص للصاع.

1. أ.و.ج. ؛ س.ب؛ س 377 وس 384

2. ANP, 253 Mi 4 vol.9

3. Venture de Paradis, *Alger…op. cit.*, p. 147 sq

Scanné avec CamScanner

عن المناطق الوهرانية تعطينا الوثائق الاسبانية التي درسها أكيلا[1] السعر العمومي المحلي للحبوب في 1790: 7 ريالات لصاع القمح و4 ريالات لصاع الشعير. وإذا قارناها بأسعار الجزائر في نفس السنة فهي تنقص عنها قليلا. لأن أسعار القمح بالجزائر هي بين 2,00ردص و2,25 أي من 8,00 إلى 9,00 ريالات اسبانية محلية وعشرون من هذه الريالات المحلية يساوي القرش الاسباني الدولي المكون من 8 ريالات فضية.

في عنابة كان متوسط سعر قفيز القمح في سوق الرحبة في الثمانينات والتسعينات يتغير قليلا في حدود 14 قرش عنابي للقفيز. وبما أن القفيز هو حوالي 10,50 صاع جزائري والقرش العنابي يعادل 3,67ردص، فإن سعر القمح بالصاع الجزائري في عنابة في هذه السنوات هو حوالي 4,90ردص وهذا الغلاء في عنابة ناتج عن شدة التنافس بين تجار الحبوب ولأن التصدير وفر عملة فضية متزايدة في المدنية.

يذكر عنتري[2] أن صاع القمح بلغ 10,00 ريالات في قسنطينة سنة 1804 وهي سنة مجاعة وكان قبل ذلك لا يتجاوز ريالا واحدا أو ريالا ونصف ريال (ما يقابل 1,11ردص إلى 1,67 لصاع الجزائر) لكن عنتري لم يكن شاهد عيان وإنما ينقل أقوال المسنين على أحداث مرت عليها عشرات السنين.

إن هذه المعطيات على تنوعها تعكس ظاهرة استثنائية، ظاهرة رخص الحبوب واستقرارها لمدة طويلة نسبيا بفضل طقس ملائم على مدى طويل. ومراسلات الشركة الفرنسية تبين انه من 1783 إلى 1791 توالت محاصيل جيدة باستمرار تبعتها سنة 1792 عموما رديئة لكن مناطق الشرق وخاصة

1. Louis Cara del Aguila, *Les Espagnols en Afrique du Nord. Les relations politiques et commerciales avec la Régence d'Alger de 1786 à 1830*. Thèse de Doctorat en Histoire, Bordeaux III, 1974, dactylo, p. 263 sq

2. عنتري، مجاعات قسنطينة...، ص 35-34

عنابة أعطت محاصيل وفيرة وتلتها 1793 و1794 و1795 بمحاصيل جيدة في عموم القطر ثم سنة متوسطة أو ضعيفة في بعض المناطق تلتها سنة جيدة وكانت 1798 قليلة المحاصيل في جميع القطر والسنوات التالية متوسطة أو أدنى من ذلك لكن دورة الخصوبة لم تتوقف حقيقة إلا بعد 1803.

1803-1807: خصائص أزمة

إن المعلومات التي سجلتها القنصلية الأمريكية عن أزمة 1803-1807 لها قيمة كبيرة. فأسعار مختلف المواد مسجلة بالتتابع. وهي عموما تتفق مع المعطيات التي زودتنا بها المصادر الأخرى.

أسعار الحبوب (ردص) في مدينة الجزائر[1]

السنة	صاع القمح	صاع الشعير	نسبة سعر القمح إلى سعر الشعير
1799	2,25 إلى 2,50	1,50	1,50 إلى 1,67
1803	3,75	2,50	1,50
جانفي 1804	6,88	4,13	1,67
جويلية 1804	8,75	3,75	2,33
مارس 1805	35,00	25,00	1,40
جانفي 1806	30,00	12,50	2,40
1807 -	10,50	3,75	2,80

1. ANP, 253 Mi 3, vol. 7, part. I et II, l. 1804-1807

Scanné avec CamScanner

توضيحات:

- أسعار 1799 و1803 وردت في رسالة تعود إلى 1804. وفي مكان آخر يعطي نفس المراسل أسعارا أخرى عن 1799 وهي 3,00 ردص للقمح و1,50 ردص للشعير.

- النسبة بين أسعار القمح وأسعار الشعير تتغير كثيرا. وهي تبلغ حدها الأدنى في أوج الأزمة (سنة 1805) حيث يقترب سعر الشعير من سعر القمح لأن غلاء القمح يدفع الناس إلى الاكتفاء بخبز الشعير. (صاع القمح في مارس 1805 بـ 35 ردص وصاع الشعير بـ 25 ردص والنسبة بينهما 1,40)

يصف زهار[1] الأزمة بهذه الكلمات: «وقد حضرت أنا سنوات الغلاء فوصل القمح عندنا في الجزائر سنة 1219، وكنت صغيرا دون البلوغ، بخمسة عشر بجة، وهي خمسة دورو للصاع الجزائري فلم يعده الناس غلاء، ولم يمت أحد وذلك لكثرة وجود الدراهم بأيدي الناس».

سنة 1219هـ (1804-1805) كان البوجو يساوي 3 ردص والدورو الجزائري يساوي 5 ردص. فيبدو انه يتحدث عن الدورو الاسباني أو الدورو الفرنسي (5 فرنكات) القريب منه في القيمة. وبعد 1830 صارت قيمة الدورو الاسباني هي فعلا حوالي 3 بوجو لتدهور العملة الجزائرية المتزايد بعد 1817 كما رأينا ذلك سابقا.

أما كثرة الدراهم بأيدي الناس في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر فهي حقيقة يؤكدها كل المعاصرين وقد أشرنا إليها آنفا. لكن هذه الأموال المتراكمة لم تكن تملأ جيوب كل الناس. مثلا في الأوساط الشعبية بقيت أجرة عمال البناء في سنتي 1805-1806 كما كانت في السابق أي نصف ردص في اليوم. كان صاع القمح قبل الأزمة يكلف العامل 5 أو 6 أيام عمل. وفي عامي

1. أحمد توفيق المدني، مذكرات...زهار، ص 31

1806-1805 بلغ صاع القمح قيمة أجرة 60 أو 70 يوم عمل. وفي أوج الأزمة كانت الأجرة اليومية تجلب للعامل ما بين 0,86 لتر ولتر واحد من القمح أي ما بين 0,66 و0,77كغ ويمكن أن نتصور العواقب إذا كان على العامل أن يعول خمسة أو ستة أفراد. ونفس الحال تنطبق على الفئات الأخرى الضعيفة الدخل والتي كانت تلجأ إلى الشعير لأنه أرخص فيزداد الطلب عليه ويرتفع سعره.

إنها حالة عسيرة على الفئات الشعبية لكن حالة الغلاء لم تبلغ درجة المجاعة القاتلة. فلو كان الناس يموتون جوعا لأشارت التقارير القنصلية إلى ذلك. وكانت هذه التقارير، تصف مظاهر الأزمة ومسيرتها وتدابير السلطات الجزائرية للحد منها وردود الفعل الشعبية إزاءها.

كانت 1803 دون المتوسط. وقلت الأمطار في الخريف والشتاء منذرة بمحصول رديء في السنة الزراعية الجارية. في 31 جانفي 1804 يذكر نائب القنصل الأمريكي في الجزائر بأنه «نتيجة لهذا الوضع ارتفع سعر الحبوب في مدينة الجزائر ارتفاعا باهظا»[1] ويضيف بأنه يبدو أن الحالة أفضل في مناطق وهران وقسنطينة.

في العاصمة استوردت السلطات الحبوب والبطاطا. وفي نفس السنة سجل تاجر[2] هو مالك عقاري في نفس الوقت. أنه باع 100 قنطار بطاطا أنتجها جنانه وذكر أيضا أنه تبقى له 500 دورو من مدخول بيع البطاطا. ورأينا آنفا أن سعر البطاطا كان في سنة 1781 يبلغ 3ردص للحمولة. وهي تقارب وقد تزيد على القنطار.

في ماي 1804 باع الأمريكيون للجزائر 6763 قنطار قمح بسعر 3,00 دولار للصاع وهو الحد الأقصى الذي عينه الداي لسعر القمح المستورد.

1. ANP, 253 Mi 3, vol. 7, corresp. 1803-1804

2. ا. و. ج، مش، ع 53 زمام تاجر سنة 1219هـ.

Scanné avec CamScanner

كانت محاصيل 1804 ضعيفة جدا. وازداد صعود سعر القمح. وأقامت السلطات رقابة على تجارة القمح داخل البلاد وحاولت أن تجتذب بعضها إلى العاصمة. ولكن الحالة في الداخل تفاقمت بسبب انتشار الاضطرابات. ففي الشرق أدى انتصار الثوار على باي قسنطينة الذي قتل مع قسم كبير من جيشه في معركة وادي الزهور، إلى اتساع مجال الثورة الشعبية. واتخذت هذه الثورة طابعا طرقيا على عادة الثورات الشعبية في ذلك العهد. وأدى انتشار الثورة إلى تناقص في الحرث في بعض الجهات. وحسب العنتري[1] كانت المجاعة في الشرق الجزائري على أشدها في سنة 1804 وأصابت خصوصا سكان الجنوب الشرقي الذين ارتحلوا إلى الشمال بحثا عن القوت. ودامت سنة كاملة وسميت مسغبة عام خمسطاش أي 15 ريال لصاع القمح بدل ريال أو ريالين ونصف للصاع عادة. وهناك شاهد عيان[2] يؤكد قول العنتري وهو يحدد تاريخ بداية الثورة في جوان 1804 ويتحدث عن انتشار المجاعة ويوضح أنه منذ ذلك التاريخ إلى سنة 1121هـ (مارس-1806مارس 1807) كان صاع القمح يساوي 15 ريالا وصاع الشعير 8 ريالات.

في مناطق الوسط الجزائري ترجم فيرو[3] نصا يبدو أنه يعود إلى 1219هـ وليس 1209هـ كما قرأ خطأ وهو يسجل أن« الجدب وغلاء الحبوب قد بلغ أقصى الحدود بحيث أن صاع القمح في بليدة يباع بسبعة سلطاني وكذلك في المدية. وفي الجزائر صاع القمح بأربعة سلطاني وصاع الشعير بثلاثة». ومصدر الخطأ في قراءة فيرو أن المخطوطات تتعرض لعوامل الطبيعة مما يؤدي إلى الالتباس في قراءتها. فالمعروف أن 1209هـ(1794) كانت سنة خصبة جيدة المحاصيل رخيصة الأسعار.

1. عنتري، مصدر سابق، 134-135

2. م و ج، مخ رقم 1807

3. L-C Féraud, « Ephémérides… », *RA*, 1874, p. 308

Scanné avec CamScanner

يلاحظ كذلك أن فيرو اتهم من طرف زملائه المستشرقين أنه كان يختلق النصوص في بعض الأحيان وإن كانت خدماته في نشر وترجمة نصوص العهد العثماني لا تنكر.

ولنعد إلى مصدر وثيق هو تقارير وسجلات القنصلية الأمريكية. في ماي 1805 وصلت إلى الجزائر سفينة محملة بالقمح استوردتها القنصلية. وصرح الداي لنائب القنصل «هذه الحمولة من القمح هي في نظرنا أثمن من حمولة فضة»[1]. وبسرعة تم إفراغ الشحنة وصنع منها الخبز الذي وزع على الجنود الذين كانوا في حالة اضطراب وكادوا يقتلون الداي لقلة الخبز الموزع عليهم.

1805 كانت سنة قحط في كامل الأقطار المغربية. وانتقلت الثورة من شرق الجزائر إلى غربها حيث سجل الثوار انتصارات أولية على باي وهران. وفي مدينة الجزائر، بلغ القحط درجة لم يعرفها الناس منذ زمن طويل حسب يوميات شاهد عيان ذكرناه آنفا. وفي آخر جوان 1805 وقعت انتفاضة عامة بالمدينة بدأت بمهاجمة اليهود ومقتل بوجناح تاجر الحبوب الكبير على النطاق الدولي. وكانت تصديراته للحبوب في هذه الفترة بلغت درجة واسعة قبيل الأزمة واعتبرها الناس مسئولة عن ندرة الحبوب في البلاد وتحولت الانتفاضة إلى مذبحة ضد اليهود ونهبت حارتهم. وحسب زهار[2] قتل نحو 200 يهودي. أما أيزنبت[3]، استنادا إلى وثائق الحاخامية بالجزائر فيذكر أن عدد القتلى كان حوالي المائة.

وحسبما ذكر زهار أمر الداي بمعاقبة كل من شاركوا في نهب وتقتيل اليهود وذلك بصلب عشرة منهم كل يوم. وكان مصطفى باشا معروفا

---

1. ANP, 253 *Mi 3*, vol. 7, op. cit.

2. مذكرات زهار، مصدر سابق، ص 88

3. M. Eisenbeth, Les juifs en Algérie et en Tunisie à l'époque turque, 1520-1830 » *RA*, 1952

Scanné avec CamScanner

بصلاته الوثيقة بكبار تجار اليهود وتوجد عقود شرعية كثيرة تبين أن هؤلاء كانوا يشترون الدور والحوانيت داخل الجزائر ثم يبيعونها للداي. وسنفصل هذا الموضوع فيما بعد. والمعروف كذلك كما يؤكده زهار أن الخزنجي بالأخص كان صديقا حميما لهؤلاء التجار وكان قوي الشخصية وله تأثير كبير على مصطفى باشا. وفي سبتمبر 1805 ثار الجنود وقتلوا الداي والخزنجي وبعض أعوانهم. لكن تغيير الحاكم بآخر لا يكفي لحل المشاكل الجوهرية. فمع القحط تضافرت عدة عوامل زادت في خطورة الأزمة الغذائية. فاشتداد الثورات في الداخل والاضطرابات في العاصمة كذلك وضع حد أقصى لسعر استيراد القمح دفع التجار إلى الامتناع عن جلب القمح إلى الجزائر. وقد استطاع الداي الجديد في 1806 أن يسجل انتصارات على الثوار ويحد من نشاطاتهم في المناطق الشرقية والغربية وأخمد الاضطرابات داخل العاصمة. لكن رغم عنفه وشراسته لم يستطع أن يحتفظ بالحكم وقتل سنة 1808.

أما عن استيراد القمح فيذكر القنصل الأمريكي[1] الذي طلب منه الداي جلب سفن محملة بالقمح بأنه أجابه بأن المصدرين سيأتون بكثرة وسيهبط سعر القمح إذا قرر الداي إلغاء التسعير. واتبع الداي نصيحته فتوالت السفن المشحونة بالقمح إلى الجزائر سنة 1806 وبذلك هبط سعر القمح من 6 دولارات إلى دولارين. ويضيف القنصل أن الداي صار بعد ذلك يستدعيه كثيرا ويسأله عن أساليب سير التجارة الأمريكية.

1808-1814: سنوات العافية

بعد أزمة 1804-1806 وسنة 1807 التي كانت متوسطة أو دون المتوسط حسب الجهات، جاءت سنوات جيدة. وهبط سعر القمح إلى متوسطات معقولة وإن كانت مرتفعة بالنسبة للأسعار التي سبقت الأزمة. فبعد أن وصل سعر

---

1. ANP, 253 Mi3, vol. 7, part II, l. du 6 avr. 1807

Scanné avec CamScanner

القمح إلى 35ردص في مارس 1805 هبط إلى 10,50ردص في 1807 وإلى 6ردص في 1808. وقبل الأزمة كان السعر في 1803 حوالي 3,75ردص وأقل من ذلك فيما سبق.

يبدو أننا الآن أمام ظاهرة جديدة. فلننظر إلى حركة الأسعار في الأزمة الأخيرة: ارتفع سعر صاع القمح من 3,75ردص إلى 35ردص في مدة سنتين، أي أنه تضاعف 9,33مرات. وهو تضاعف ليس له مثيل في الأزمات الماضية. إنها أرقام يصعب تصديقها. ولكنها موثوقة أكدتها مصادر مباشرة متعددة ومتجانسة ولها طابع وثائقي غير مشبوه. إن الكومندان الفرنسي بوتان[1] وهو ضابط كفء دقيق الملاحظة أرسله نابليون في 1808 لدراسة أفضل إمكانيات إنزال الجيش في حالة الهجوم على الجزائر وهو الذي عين سيدي فرج كأفضل مكان للإرساء، يعطي تفسيرا مقبولا لهذه الظاهرة: « كل الأسعار تضاعفت ثلاث مرات منذ 1790، بسبب الصلح مع اسبانيا في 1785 حيث تدفقت العملة الاسبانية على الجزائر، وبسبب الإدارة السيئة للبلاد التي أدت إلى شلل الفلاحة وبسبب القحط طيلة ثلاث سنوات متوالية. أما هذه السنة فيبدو أنها ستكون جيدة».

ويمكن أن نضيف أن تدفق الأموال على الجزائر كان أيضا نتيجة لارتفاع أسعار التصدير وانتعاش القرصنة الجزائرية أثناء الحروب النابليونية التي شملت كامل أروبا بين 1793 و1815

غير أن هذه الظاهرة الجديدة التي تبدو أولا كظاهرة رخاء وإثراء، أدت إلى مضاعفات خطيرة سنعود إليها فيما بعد. إن سنوات 1808-1814 لم تكن سوى مهلة، سنوات نقاهة بين أزمتين. حول هذه السنوات ليس لدينا سوى معلومات قليلة عن أسعار القمح. والأسعار الواردة في الوثائق الجزائرية

---

1. Boutin, Reconnaissance…, *op. cit.*, p. 8.

Scanné avec CamScanner

تتراوح بين 6 و8ردص لصاع القمح بمدينة الجزائر. لكن دوقو[1] ينقل عن سجل الغنائم البحرية بيع القمح في جانفي 1813 بـ 15ردص للموزورة. فهل المقصود هنا موزورة القالة التي تكال بها الحبوب المصدرة وهي نحو 160 لترا أي ما يزيد قليلا عن صاعين ونصف صاع، فيكون سعر الصاع نحو 5,20ردص. وفي مارس 1814، بيع القمح في الجزائر بـ 6,00ردص للصاع[2]. وقلة الأرقام عن الأسعار لا تسمح بإعطاء صورة واضحة عن الأوضاع في هذه السنوات لكن معلومات أخرى تساعد على توضيح الصورة.

هناك أولا مستوى تصدير الحبوب إلى أسبانيا كما درسه أكيلا[3]:

عدد الفنيقات (fanègues) المصدرة:

1811	50.000
1812	30.000
1813	5.000

وهناك معطيات جزئية[4] يقدمها لنا إحصاء الأراضي الخاضعة للعشور وغيره من الضرائب في منطقة تابعة لمدينة مليانة. واللوحة تبين لنا عدد الزويجات المحروثة فيها سنويا:

السنة	عدد الزويجات
1809	327
1810	316
1811	403
1812	494
1813	566
1814	577

1. A. Devoulx, « Le registre des prises maritimes » *RA*, 1872, p. 236

2. او ج، س ب م، س 5

3. L. Cara del Aguila, *Les Espagnols en Afrique*..., *op. cit.*, p. 258 sq

4. او ج، س ب، س 59

Scanné avec CamScanner

1815 - 1817: أزمة متضاعفة

«نحن الآن في حالة مجاعة وطاعون وثورة». هكذا كتب القائم[1] بأعمال القنصلية الأمريكية في الجزائر في 8 نوفمبر 1817 يصف تدهور الأوضاع في الجزائر.

وسنعود بعد قليل إلى وصف مختلف جوانب هذه الأزمة الشاملة. ونكتفي هنا بأن نبحث كيف كانت أسعار الحبوب تعبر عن حالة الأزمة هذه.

يذكر زهار[2] أنه في سنة 1230هـ (1814) «جاء الجراد وأكل الزرع والأشجار والثمار ووقع الغلاء في تلك السنة وأعطى الأمير القمح لجميع الخبازين وجعل له سعرا على سعر أيام الرخاء وأمر الخبازين أن يقوموا بعمل ما يلزم للبلاد لكن صار الناس يقتتلون على ذلك الخبز».

وحسب تقارير القنصلية الأمريكية أصدر الداي قرارا بمنع بيع القمح بأكثر من 2 دولار للصاع وبيع الزيت بأكثر من 20 ردص للقلة. ونتيجة لهذا القرار اختفت هاتان المادتان من السوق تماما. وكانت الآلاف من الناس تائهة في الأسواق تبحث عن الخبز أو الحبوب. وقبل هذا القرار كان سعر القمح قد صعد إلى 5 دولار (37,50ردص) للصاع. وتفاقمت الحالة نتيجة للطاعون الذي جعل الناس تتجنب القدوم إلى العاصمة. وأخيرا في خريف 1817، اقتنعت السلطات بأن حرية الأسعار أكثر فعالية في محاربة الغلاء.

ومهما يكن من صحة دعوى الجهات القنصلية وغيرها في اتباع الحكام لنصائحها الاقتصادية أو الصحية بإطلاق حرية الأسعار وتطبيق قواعد الحجر الصحي الخ؛ فإن هذا الانفتاح النسبي نحو النظرة الحديثة في تسيير الحكم كان مقصورا على جوانب معينة مثل اعتماد بعض التقنيات العسكرية.

---

1. ANP, 253 Mi 4, vol. 9, l. du 8 nov. 1817

2. مصدر سابق، ص 117

Scanné avec CamScanner

لكن في هذا الميدان وغيره كانت الاستعارات التقنية التي تفرضها ضرورات الساعة لا تؤدي إلى نظرة تجديدية أو إلى إرادة تحديث واسع على طريقة محمد علي في مصر. إنها مشكلة بنية ذهنية وكذلك مشكلة بنية السلطة وبنية المجتمع.

مثلا في الوقت الذي كانت فيه سلطات الجزائر تحاول بكل الوسائل أن تواجه المجاعة في العاصمة، كان عند باي قسنطينة في مخازن عنابة 5000 قفيز قمح (حوالي 30 ألف هكتولتر) معدة للتصدير. ورغم أنه لم يجد من يشتري هذه الكمية بالسعر الذي حدده فقد استمر في تخزين القمح المعد للتصدير وكان مكدسا إلى السقف مما يعرضه للتلف حسب تعبير المسئول المحلي[1] عن الشركة الفرنسية المدعوة «وكالة افريقيا». وكانت إستراتيجية هذه الشركة الانتظار لدفع الأسعار نحو الهبوط خصوصا بعد تدفق قمح البحر الأسود على أسواق البحر المتوسط. ففي أروبا واسطنبول هبط سعر القمح إلى 17,75 فرنك للهكتولتر. أما في رحبة عنابة فكان القفيز يساوي 28 قرشا اسبانيا أي ما يعادل حوالي 19,25 فرنك للهكتولتر. لكن في مدينة الجزائر في نفس الوقت كان سعر الهكتولتر من القمح يساوي 40 فرنك حسب نفس المراسل، أي 24 فرنك للصاع، أو 32,64ردص.

ويبدو أن حركة الأسعار في الجزائر زاد في تعقيدها اتساع واشتداد الوباء. مثلا في العادة كان سعر الغنم يهبط في سنوات الجدب. لكن حسب رسائل القنصلية الأمريكية، صعدت كل أسعار المواد المجلوبة من الداخل إلى المدينة. فانتقل سعر الفحم من 2,50 إلى 8 ردص وطابق لحم الضأن من 2,50 إلى 3,00 دولار. وكل المواد ارتفع سعرها بهذا الشكل. إن السفن التي أرسلت إلى الموانئ القسنطينية والوهرانية بحثا عن الحبوب، عطلها الوباء المنتشر في

1. ANP, AE, B III 302. l. du D^r des concessions au Ministre des Affaires étrangères, 13 août 1817

هذه المناطق. وكانت النتيجة المباشرة هي ارتفاع الأسعار بسبب الوباء لا بسبب القحط لأن انخفاض المحاصيل سنة 1817 لم يكن عاما.

صحيح أن المعطيات المتوفرة عن الأسعار في مدينة الجزائر عن سنوات 1819-1814 آتية غالبا من مصادر أخرى غير المصادر التي سمحت لنا بتكوين جداول الأسعار المتقدمة. لكن مع كل التحفظات اللازمة، جمعنا هذه المعطيات رغم تباينها في جدول واحد بقصد المقارنة. فهي تعطي صورة جزئية وتقريبية عن تقلبات الأسعار في سنوات الأزمة بالقياس إلى السنوات التي سبقتها أو تلتها.

جدول أسعار صاع القمح في مدينة الجزائر1 (ردص)

التاريخ	السعر
مارس 1814	6,00
1814	15,00
1815	22,50
1816	25,00
1817	37,50
جويلية 1817	32,64
نوفمبر 1818	22,50
جوان- جويلية 1819	18,00
سبتمبر- أكتوبر 1819	16,00؛ 20,00؛ 24,00

1. مصادر الجدول: ا و ج، س ب م،س 5؛ و م ش، ع 65 و ع 67؛ س ب، س 378؛
.A. Devoulx, *Le registre...*, *op. cit*, p. 101
ANP, A E, B III 300 et B III 302 ; 253 Mi 4, vol. 9.

Scanné avec CamScanner

ويجب أن نلاحظ في هذا المجال أن الأزمة الغذائية كانت جزءا من وضعية عامة سنبحثها في مكان آخر وهي جديرة بأن تسمى أزمة عامة. فإلى جانب العواقب الوخيمة للوباء الذي كان يتكرر بوتائر متقاربة على مدى عشرات السنين توالت دورة طويلة من الجفاف وغزو الجراد وتوالت سنوات القحط التي زاد من حدتها شدة القمع التي واجه بها الحكام الثورات الشعبية التي عمت وكذلك محاولات الحكام في مختلف المستويات أن يعوضوا تناقص مداخيلهم بتوسيع النهب وتشديد استغلالهم للفلاحين.

يبدو أن هذا الوضع كان عاما في كامل الأقطار المغربية. في 1820 بعث المدير المحلي للشركة الفرنسية برسالة إلى وزير الشئون الخارجية الفرنسي يصف الحالة هكذا: «أما القمح، يا سيدي، فإن حالة التدهور الزراعي التي بلغتها الأقطار المغربية تجعلها عاجزة عن إنتاج أي حبوب للتصدير. فمنذ أكثر من عشرين سنة توقف تصدير الحبوب تماما من تونس والجزائر ومراكش، وإذا حدث ذلك في بعض الأحيان النادرة، فهو مجرد استثناء»[1].

ومن الصعب أن نقدر تأثير هذه الأوضاع العامة على حركة الأسعار. فلنلاحظ أولا أنه عادة كان تموين مدينة الجزائر تقوم بأكثره منطقة متيجة ويأتي الباقي من الضرائب العينية المفروضة على الحبوب وغيرها من المنتجات الزراعية. من جهة أخرى يظهر أن الشرق القسنطيني هو الذي تعرض لأكبر ضرر بطول مدة الجفاف وباشتداد ابتزازات العسكر والحرب مع تونس التي صارت تجري بالأرض القسنطينية، باتصال مع الثورات المحلية التي صارت شبه مستمرة. ومهما كان الأمر فإن تعدد هذه العوامل لم يكن له تأثير متماثل على حركة الأسعار. وقد جمعنا في جدول واحد أسعارا مختلفة مستقاة من سجلات البايلك وبيت المال والمحاكم الشرعية، وسنرى بعد ذلك إذا كانت المصادر الأروبية تؤكدها أم لا.

1. ANP, AE, B III 302, corresp. de 1820

Scanné avec CamScanner

سعر الحبوب في مدينة الجزائر[1] (مقدرا بالر. د. ص. للصاع)

التاريخ	القمح	الشعير
ديسمبر 1821	12,00	4,33
أكتوبر 1821 –سبتمبر 1822	4,13	-
ماي 1822	15,00	5,23
جويلية 1822	10,00	5,00
سبتمبر –1822 أوت 1823	4,63	-
أكتوبر 1823	4,50	2,50
جانفي 1824	-	2,63
فيفري 1824	6,00؛ 6,75	3,00
سبتمبر-أكتوبر 1824	6,00؛ 7,00	-
أكتوبر-نوفمبر 1824	6,00	3,00
أكتوبر-نوفمبر 1825	8,00	3,75
أوت 1825 –أوت 1826	10,00؛ 13؛ 13	-
مارس 1826	13,50	-
فيفري 1827	7,63؛ 8,13؛ 8,63؛ 10,63	-
جوان 1827	6,00	3,13
جانفي-فيفري 1828	3,13	-
أفريل- ماي 1828	6,00	3,38
جويلية- أوت 1828	10,00	-
جانفي- فيفري 1829	7,50؛ 10؛ 12	-
أوت 1829	13,50	-
أكتوبر 1829	7,50	-
نوفمبر 1829	4,35	-

1. المصادر

228 Mi 49 vol. 377 et 378 ; 228 Mi 3 vol. 9 et 228 Mi 5 vol. 12 ; Z 46 ; Z 59 ; Z 65-67

Scanné avec CamScanner

ملاحظات على هذا الجدول:

- بعض الفوارق في أسعار نفس الشهر بلغت درجة غير معهودة (فارق 60%) في رجب 1244 هـ (7 جانفي-5 فيفري 1829). ولأنها مستقاة من نفس المصدر، فهي إما تعود إلى ظروف استثنائية أو أن هناك خطأ في التسجيل. وكان الفرنسيون قد أقاموا حصارا بحريا حول الموانئ الجزائرية وبالأخص ميناء الجزائر لكن الحصار لم يكن متينا في الحقيقة.

- أما فارق 39% الذي يخص شهر فيفري 1827 فأسبابه واضحة. إنها حسابات مصاريف على طفل يتيم من طرف الوصي عليه والتاريخ هو تاريخ تسجيل مصاريف تمت في شهور متعددة وجمعت في تاريخ التسجيل.

- ليس لدينا معلومات عن المحاصيل. إن مراسلات وكالة افريقيا تحدثت عن محصول وافر في 1817 ثم صححت فيما بعد خبرها وذكرت أن الجراد قد أحدث أضرارا كثيرة في الزرع. وتتحدث نفس الرسائل عن ضعف المحاصيل في 1818 بينما تذكر القنصلية الأمريكية أن سعر القمح هبط في مدينة الجزائر إلى 0,75 دولار للصاع. لكن الأولى تتحدث عن الحالة في مقاطعة قسنطينة والأخيرة عن الحالة في مدينة الجزائر. وأحوال الطقس وغيرها قد تختلف بين الجهتين.

- بعد ارتفاع هام في 1822، انخفضت أسعار الحبوب في 1823 حيث بلغت أدنى مستوى لها في القرن التاسع عشر.

- وحسب الشهادات التي جمعها الفرنسيون بعد جويلية 1833، كانت أسعار القمح في أواخر العهد العثماني تتراوح بين 3,25 فرنك و7,00 فرنك. أما سعر الشعير فهو بين ثلث ونصف سعر القمح. ونكتفي هنا بذكر الأسعار الواردة في المصادر الفرنسية الأكثر وثوقا:

- حسب محاضر وتقارير اللجنة[1] التي عينها ملك فرنسا في 7 جويلية 1833:

---

1. *Procès-verbaux et rapports de la commission nommée par le Roi le 7 juill.* 1833, Paris, Impr. Royal, 1834, p. 459 sq

في الجزائر في السابق كان القمح نادرا ما يصل إلى 3 بوجو للصاع (5,58 فرنك أو 9,00ردص) وفي الغالب كان بين 1,50 و 2,00 بوجو. أما في مقاطعة وهران فكان بين 1,25 و1,50 بوجو للصاع.

- جنتي دي بوسي[1]:

صاع القمح 3,75 فرنك

صاع الشعير 1,20 فرنك

- بوديكور[2]:

هكتولتر القمح 6,00 فرنكات (أي 3,61 فرنك للصاع)

هكتولتر الشعير 3,00 فرنكات (أي 1,80 فرنك للصاع)

- في مناطق قسنطينة في عهد البايات كانت الأسعار حسب تقرير رسمي فرنسي[3]:

صاع قسنطينة من القمح (وهو ضعف صاع الجزائر): 7,00 فرنك

صاع قسنطينة من الشعير 3,50 فرنك

- جاء في تحقيق قام به أوكابتان وفدرمان[4] في التيتري، أن صاع القمح (140 لتر) في هذه المنطقة قبل 1830 كان يساوي بين 4,00 و5,00 بوجو، فيكون سعر صاع الجزائر بين 5,14ردص و6,43ردص.

- وهذه الشهادات تتقارب بصفة عامة مع الأسعار التي وردت في جدولنا السابق.

---

1. Genty de Bussy, *De l'établissement des Français dans la Régence d'Alger et des moyens d'en assurer la prospérité*, Alger, 1834, t II, p. 214 sq

2. L. de Baudicour, *La colonisation de l'Algérie*, Paris, 1856, p. 22

3. *Rapport de M. Fabre sur les ressources financières de Constantine*, 26 mai 1838 AOM, F80 933

4. Aucapitaine et Henri Federman, « Notice sur l'histoire de l'administration du Titeri», *RA*, 1867, p. 217

Scanné avec CamScanner

أسعار الحبوب المصدرة

سنقدم في الجزء المخصص للتصديرات كل المعلومات المفصلة عن الأسعار التي نوردها هنا كتذكير فقط بقصد المقارنة بينها وبين الأسعار الداخلية.

في الجداول التي تلخص الأسعار في مناطق قسنطينة، هناك ثلاثة أنواع من الأسعار:

1. سعر الرحبة أو السعر المحلي في سوق الحبوب بعنابة. إن الشركات الفرنسية، مقابل الإتاوات التي تدفعها للجزائر وللمسئولين المحليين، كان لها الحق في شراء 500 قفيز من القمح بالسعر المحلي (قفيز عنابة يقدره الفرنسيون بين 7,20 و8,00 هكتولتر. وهو بالكيل الطافح). والمفروض أن هذه المشتريات لتموين موظفي الشركة وعائلاتهم.

2. في القالة، وهي المقر التجاري للشركة الفرنسية، كان شراء الحبوب يتم بالتفاوض مع الوسطاء المحليين. وكانت ميزورة القالة (هكذا تدعى في الوثائق الجزائرية الرسمية) تعادل (أو تقل قليلا عن حمل مرسيليا (والأخير 160 لترا) أو 2,66 صاع الجزائر).

3. إن تصاعد تصدير الحبوب في القرن الثامن عشر أدى بالسلطات الجزائرية إلى تركيز أكبر كمية من حبوب التصدير بين أيديها وإلى خلق المنافسة بين المستوردين الأوروبيين للحصول على أسعار أفضل. وهذا ما تدعوه المصادر الفرنسية «سعر البايلك». وكان قفيز البايلك يقدر بحوالي 640 لترا.

إن الإشراف على التصديرات أصبح مصدرا هاما للعملة الصعبة بين أيدي البايات أي جعلهم قادرين كل سنة على كسب ثقة الدايات والاحتفاظ بمنصبهم. لكن من جهة أخرى كان بعض القياد والشيوخ المحليين يفضلون التعامل مباشرة مع وكالة القالة لأنها تقدم لهم أسعارا أفضل وتجعلهم يتفادون رقابة رجال الباي.

Scanné avec CamScanner

وفي هذه الظروف كانت حركة تباين هذه الأنماط الثلاثة من الأسعار تترجم عن توازن القوى المختلف بين هؤلاء المتعاملين. وهو توازن تحدده عوامل وثيقة الصلة بتنامي التصديرات.

ومن هذه الزاوية هناك فترتان متمايزتان

1. قبل 1765:

في نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر، لم تعرف أسعار التصدير تحولات هامة رغم التصديرات الضخمة التي تمت في سنوات 1698-1699 و1708-1711. وخلال النصف الأول من القرن الثامن عشر كانت الشركة الفرنسية المستقرة بالقالة يمكنها أن تشتري بالسعر الذي تحدده تبعا لتقلبات السوق، في مختلف مراكز الساحل القسنطيني، لاسيما في عنابة والقالة، في مقابل شراء كمية معينة (عموما حوالي 200 قفيز) من قمح الباي بعشرة قروش للقفيز أو دفع عمولة قدرها قرش واحد عن كل قفيز قمح ونصف قرش عن كل قفيز شعير.

سعر ميزورة القمح في القالة (بالليرة الفرنسية)

السنة	السعر	السنة	السعر
1698 - 1700	7,50	1755	11,00
1702	8,78	1760	18,50
1709	12,00	1761	10,00؛ 18,50
1710	8,33	1762	9,75
1730 - 1735	10,00	1763	13,75
1742	12,50	1764	8,27
1746	من 12,00 إلى 13,00		

Scanné avec CamScanner

ليس من الضروري تكرار الشروح المقدمة سابقا. يكفي بعض التذكير:

- القرش الاسباني ارتفعت قيمته من 3,75 ليرات فرنسية في سنة 1700 وما حولها إلى 5,00 ليرات فرنسية في 1730 وما بعدها. وبقي معدل الصرف هذا مستقرا بصفة رسمية في الجزائر إلى قيام الثورة الفرنسية.

- الأسعار الواردة في الجدول لا تعبر عن متوسط مجموع مشتريات السنة. لكنها أسعار كميات كبيرة من الحبوب المصدرة في السنة المعينة. فهي تعطي صورة تقريبية فقط.

- حسب تقديراتنا كان السعر المتوسط الأكثر شيوعا في هذه السنوات هو ما بين 11,00 و12,00 ليرة فرنسية لميزورة القمح في القالة.

2. بعد 1765:

تعرف الأسعار صعودا وهبوطا حسب السنوات وكذلك أحيانا حسب جودة الحبوب أو رداءتها. لكن الأنواع الثلاثة من أسعار التصدير في الموانئ القسنطينية دخلت بعد 1765 في مرحلة صعود بحيث تتدرج في كل مرة إلى مستويات لا تنزل بعدها.

والجداول التالية تبين مراحل تطور هذه الأسعار:

أ. سعر الرحبة في عنابة (بالقرش الاسباني لقفيز القمح)

السنوات	السعر	المؤشر
1773-1769	8,86	100
1794-1790	17,00	192
1798-1795	18,72	211

Scanné avec CamScanner

ب- سعر البايلك في عنابة (بالقرش الاسباني لقفيز القمح)

السنوات	السعر	المؤشر
1773-1769	18,33	100
1789-1785	22,40	122
1794-1790	23,99	131
1799-1795	32,50	177

ج. سعر القالة (بالليرة الفرنسية للحمل المرسيلي من القمح)

السنوات	السعر	المؤشر
1773-1769	13,69	100
1794-1790	18,17	133
1799-1795	20,90	153

أقام پول ماسون[1] من جهته متوسطات خمسية لأسعار الحبوب التي كانت الشركة الفرنسية تشتريها في الموانئ القسنطينية. وبمراعاة ما لاحظناه سابقا من فوارق بين الأسعار التي تسجلها هذه الشركة في بياناتها والأسعار المطبقة فعلا في عين المكان من جهة، ومن جهة أخرى نظرا للنمو المتزايد الذي كانت تتميز به مبيعات البايلك بالنسبة للقالة وللرحبة في عنابة، يمكن أن نعتبر حسابات پول ماسون المبنية على بيانات الشركة كحسابات تقريبية ونلخصها في الجدول الآتي:

1. Paul Masson, *A la veille de la conquête. Concessions et compagnies d'Afrique (1800-1830)*, Paris, 1909, p. 52

Scanné avec CamScanner

السنوات	سعر القمح بالليرة الفرنسية للحمل المرسيلي	المؤشر
1765 - 1761	19,90	100
1775 - 1771	24,90	129
1789 - 1785	35,90	180

- يلاحظ نفس الاتجاه الدائم نحو صعود أسعار التصدير مهما اختلفت الدرجات والمراحل. وكذلك صعود الأسعار المحلية (سعر الرحبة في عنابة). ذلك أن باي قسنطينة كان يمنع دخول الحبوب إلى رحبة قسنطينة لكي يستطيع أن يؤثر في الأسعار باتجاه الصعود وأن يفاوض شركات التصدير في ظروف ملائمة له.

ولنذكر أنه ابتداء من 1795 ارتفعت الأسعار إلى مستوى لم يسبق له مثيل بتأثير الأوضاع الدولية ولأن الحكام الجزائريين تمكنوا من التحكم في آليات التجارة الخارجية. وفي المناطق الوهرانية عرفت الأسعار التي كانت الشركات الاسبانية تشتري بها القمح نفس التطور:

السنوات	الأسعار (بالقرش الاسباني لفنيقة القمح)
1789 - 1792	1,50
1793	2,40
1794	2,40
1809	2,50
1811	4,00

Scanné avec CamScanner

إن التحكم في آليات التجارة الخارجية هو نتيجة للدور التقني الذي كان يقوم به التجار اليهود الذين لهم شبكات وعيون في الموانئ الأوروبية. ولم يكن منبثقا عن عقليات ومؤسسات حكومية حديثة في الجزائر. إن عدم نضج التحديث الاقتصادي عند حكام الجزائر يبرزه المثال الآتي: بينما كانت المجاعة سائدة في مدينة الجزائر في جويلية 1817، أخبر مدير الشركة الفرنسية في القالة وزير الشئون الخارجية الفرنسي أن الحبوب متوفرة في مناطق قسنطينة وأنه يتفاوض هناك لشراء 20 ألف حمل مرسيلي من القمح. وقد تفاقمت المجاعة في الجزائر لكن في عنابة كانت آلاف القناطير معدة للتصدير وكان التجار الأوروبيون مستمرين في شراء الحبوب وتصديرها من هذه المناطق.

هذا التنوع الإقليمي لم تكن السلطة الجزائرية تتحكم فيه لأنها كانت أبعد ما تكون عن السلطة المركزية الحديثة. وكذلك لأن مصالحها متناقضة. فهي بفضل تصدير الحبوب بسعر عال تضمن دخول القروش اللازمة لدفع مرتبات الجنود، لكن تجويع سكان العاصمة والمدن الكبرى حيث يقيم الجنود، كان له مخاطر كبيرة.

حركة أسعار الحبوب على المدى الطويل

هل يمكن تقدير حركة أسعار الحبوب في الجزائر على المدى الطويل انطلاقا من المصادر المتوفرة؟ هنا يجب التذكير بالتحفظات والملاحظات التي أبديناها وكذلك بما قدمناه من وسائل وطرق تسمح باستخلاص نتائج محدودة ومؤقتة لكنها أيضا خطوة معرفية أفضل من الشلل الذي ينتجه التردد أمام صعوبة المناهج وقلة المردود.

لكي نقدر الحركة على المدى الطويل، شكلنا مجموعات من السنوات يمكن أن نقارن فيما بينها لأنها تشمل في كل مرة سنوات غالية ومتوسطة ورخيصة. وهذه الشروط لا تتوفر إلا ابتداء بسنة 1691. لكن ربما من المفيد أن نذكر بعض معطيات الفترات السابقة:

Scanné avec CamScanner

الفترة الأولى تخص عقد 1660 وهي فترة غالية جدا:

المتوسطات السنوية لسعر صاع القمح في مدينة الجزائر (دخ)

السنة	المتوسط السنوي
1661-1660	9,25
1665	7,74
1666	6,84
1667	11,60

متوسط الفترة هو 8,86دخ لصاع القمح أي ما يقابل 1,91 ق أ.

وتلتها فترة أسعار رخيصة بالأخص كان متوسط الخمس سنوات 1684-1680 هو 1,92دخ لصاع الشعير، أي 0,41 ق أ، فإذا قدرنا سعر القمح بضعف سعر الشعير يكون صاع القمح بحوالي 3,84 دخ (0,82 ق أ).

ولنقارن الآن مجموعات متكونة من متوسطات سنوية:

1. المتوسطات السنوية لسعر صاع الشعير بالجزائر (دخ)

في 1695-1691:

السنة	المتوسط السنوي
1691	2,24
1692	2,72
1693	3,45
1694	3,06
1695	1,95

ومتوسط الخمس سنوات هو 2,82دخ لصاع الشعير (0,29 ق أ) بمدينة الجزائر. بالمقارنة يكون القمح بـ 5,37دخ (0,58 ق أ).

Scanné avec CamScanner

2. المتوسطات السنوية في 1709-1713 لصاع الشعير في الجزائر (دخ)

السنوات	المتوسط السنوي
1709	4,31
1710	3,89
1711	4,25
1712	4,73
1713	3,67

متوسط الخمس سنوات هو 4,17دخ. وبتحويل دنانير 1712 و1713 إلى قيمة الدنانير الخمسينية في السنوات السابقة يكون متوسط 1712 هو 3,79دخ (0,27 ق أ) ويكون متوسط القمح هو 7,58دخ (0,54 ق أ).

3. متوسطات سنوية تقريبية لفترة 1765-1772 لسعر صاع القمح بالجزائر (ردص).

السنة	السعر	السنة	السعر
1765-1764	8,81	1770 - 1769	3,40
1766-1765	3,42	1772 - 1771	2,50
1767	2,50		

متوسط مجموع السنوات هو 4,13ردص لصاع القمح (0,83 ق أ) لكن متوسط 1764-1765 هو سعر غلاء استثنائي بسبب الأزمة الغذائية الشديدة في 1764 ومخلفاتها. أما متوسط باقي السنوات فهو 2,94ردص (0,59 ق أ)

Scanné avec CamScanner

4. المتوسطات السنوية لصاع القمح بمدينة الجزائر (ردص) في 1784-1788:

السنة	السعر المتوسط	السنة	السعر المتوسط
1784	3,75	1787	2,13
1785	2,15	1788	2,25
1786	2,80		

متوسط الخمس سنوات هو 2,62ردص (0,52 ق أ)

5. المتوسطات السنوية لصاع القمح بمدينة الجزائر (ردص) في 1825-1829:

السنة	السعر المتوسط	السنة	السعر المتوسط
1825	6,90	1828	8,60
1826	10,58	1829	8,25
1827	6,00		

متوسط الخمس سنوات هو 8,07ردص (0,95 ق أ). وبالمقارنة مع القرن الثامن عشر، فباستثناء فترة 1765-1772 التي شملت سنوات أزمة فادحة، فإن ارتفاع الأسعار يتراوح بين 70% و90% حسب الفترات. هذا مع أن عقد 1820 لم يعرف أية أزمة غذائية بل يندرج في الحالات العادية المتوسطة. إذن فإن الارتفاع المقدر بالعملة الفضية القارة هو ارتفاع طويل المدى، أي ارتفاع ذو طابع بنيوي يعبر عن التحولات التي مست المجتمع بتأثير نمو المبادلات بين الجزائر وأوروبا الغربية. إن هذا الصعود في الأسعار بالجزائر جعلها تتقارب مع الأسعار الأوروبية كما يتبين من الجدول الآتي الذي وضعناه انطلاقا من

Scanné avec CamScanner

الأسعار الأوروبية الواردة في دراسة الأستاذ وليم آبيل[1] وبتحويل العملة الفضية إلى مقابلها من غرامات الفضة على أساس 5,56غ للرايخ مارك و23,36غ للقرش الإسباني:

سعر قنطار القمح بالغرامات الفضية في 1825 في الموانئ الأروبية:

الموانئ الفرنسية	101,19غ
الموانئ الإيطالية	59,49غ
موانئ ألمانيا الشمالية	47,53غ
الموانئ الروسية	47,26غ
ميناء كوپنهاجن	41,70غ

إن السعر المتوسط لقنطار القمح في مدينة الجزائر في سنوات 1825-1829 يساوي 49,34 غرام فضية خالصة. ومع أنها متوسطات تقريبية فيما يخص الجزائر، فإن أسعار هذه السنوات قريبة من الصحة لأنها متقاربة فيما بينها بين سنة وأخرى مما يشير إلى نوع من الاستقرار في الأسعار يجعل متوسطاتها غير بعيدة عن الواقع. لكن يجب التذكير بالفقر الكبير في معطياتنا بالمقارنة مع المعطيات الأروبية التي استعملها الأستاذ آبيل عن هذه السنوات.

جـ. سعر الحيوانات

الاقتصاد الرعوي له أهمية كبرى في الجزائر العثمانية ويتطلب جمع أقصى ما يمكن من المعلومات الكفيلة بتوضيح المسار العام لحركة الأسعار في هذا القطاع. لكن الوثائق المتوفرة تخلق صعوبات لابد من ذكرها.

أولا نقص المعلومات وهو ناتج جزئيا عن طبيعة المصاريف الجارية المسجلة في سجلات البايلك والأحباس. ففيما عدا نفقات التسيير، كانت هذه المصاريف

1. William Abel, *Crises agraires en Europe (XIII^{e}- XX^{e} siècles)*, Paris, 1973, p. 315

Scanné avec CamScanner

تخص أشغال بناء وصيانة المباني والتجهيزات التابعة لهذه المؤسسات. وفي هذه الأشغال كانت الحاجة تدعو إلى استعمال خدمات ملاك حيوانات النقل (بغال، حمير، الخ).

من جهة أخرى كانت أكثر الدواب التي تملكها هذه المؤسسات تبقى في الخدمة طول حياتها وهي آتية من أجهزة الدولة أو من الهبات والمصادرات، الخ.

وهذا يفسر ندرة المعطيات عن أسعار الحيوانات في هذه الوثائق. لكن المعطيات الواردة في الرسوم الشرعية وفي دفاتر التجار وسجلات بيت المال تقدم لنا إضافات لها أهميتها.

وإلى جانب القلة في المعلومات التي لم تبدأ تتوفر بكثرة نسبية إلا بعد 1760، هناك صعوبة أخرى تجعل إقامة سلاسل بيانية على المدى الطويل، شديدة التعقيد. ذلك أن أسعار الحيوانات كثيرة التنوع. وهي ترتبط بخصائص لم توضح إلا نادرا في هذه الوثائق مثل السن والقوة والحجم وغيرها من الصفات التي تدخل في تكوين السعر. فكل ما يرد ذكره هو اللون الذي كان في الغالب يستعمل كمظهر لتعيين وتشخيص الحيوان المقصود. وأحيانا تذكر بعض العيوب التي لها أهمية مثل أعور، أعرج، ضعيف التنفس، مسن، الخ. وستتمحور دراستنا هنا على فترة 1760 - 1830 حيث تتوفر المعلومات الكافية التي تسمح بتحليل متعمق لحركة أسعار الماشية.

أما الفترة السابقة (1660 - 1759) فنقدمها فقط كمدخل وكعنصر توضيح وإبانة بالمثل للمشاكل التي يطرحها هذا الموضوع حتى تنجلي الحدود والتحفظات التي تفرض نفسها في هذا القطاع.

1. 1660-1759 :

الجدول التالي محصور في سنوات العملة المستقرة حين كان القرش الاسباني (ق أ) يساوي دائما 4,64 دينار خمسيني (دخ).

Scanné avec CamScanner

سعر الماشية[1] في مدينة الجزائر في 1660-1681 (دخ)

النوع	عدد المعطيات	السعر الأدنى	السعر الأعلى	المتوسط
بغال	14	34,00	127,00	70,12
بقرات	7	14,00	33,00	24,34
ثيران	3	22,00	28,00	25,67
غنم	6	2,33	11,00	6,20
خيل	4	24,00	69,60	41,36
حمير	3	9,28	18,56	14,28

سنعلق على هذا الجدول فيما بعد. ونذكر بعض المشاكل الخاصة بدراسة أسعار الماشية.

التباين في الأسعار

سنوات 1699-1701 غنية نسبيا بمعلوماتها عن الأسعار. ونستعملها هنا كمثال لإظهار بعض المسائل الأولية فيما يخص تنوع العوامل التي تؤثر في التباين الكبير في أسعار الماشية.

- في 1700 أمر الداي مسئولي مدينة الجزائر أن يشتروا على الأقل ألف حصان يدفع ثمنها سكان المدينة كمساهمة منهم في الحملة التي يهيئها الداي ضد تونس. وهذه بعض الحسابات التي قيدها أمين أمناء الحرف[2] في العاصمة:

440 حصانا بلغ ثمنها 9567ردص (بمتوسط 20,79ردص)

73 حصانا بلغ ثمنها 1623ردص (بمتوسط 22,23ردص).

---

1. اوج، س ب، س67؛ س 68؛ س 325

2. قانون الأسواق، ص 88-86

Scanné avec CamScanner

- وفي اجتماع عام لمسئولي المدينة تم تسجيل شراء 618 حصانا دفع ثمنها الحرفيون وكانت جملة المبلغ 17731ردص أي بمتوسط 28,69ردص للحصان.

- شراء151 حصانا من خارج المدينة بمبلغ 3473ردص أي بمتوسط 23,00ردص للحصان.

- وفي الحساب النهائي المسجل في أفريل-ماي 1701، كان شراء 764 حصانا على نفقة أهل المدينة من جهة. ومن جهة أخرى مساهمة يهود المدينة بربع المجموع أي شراء 254 حصانا بثمن 7398ردص أي بمتوسط 29,13ردص للحصان.

ولا ضرورة للدخول في تفاصيل كثيرة يكفي أن نذكر أن متوسط سعر هذه الخيل كان يتراوح بين 20,00ردص و30,00ردص للحصان. وأن هذا السعر يخص خيلا لها ميزات مؤكدة لأن المقصود بها استعمالها في حملة عسكرية طويلة المدى فهي خيل جيدة صالحة لركوب الفرسان والضباط وقطع مسافات طويلة والمشاركة في معارك عسكرية تستعمل فيها المدافع وغيرها من الأسلحة الحديثة.

- في سنة 1111هـ (29 جوان 1699 - 17 جوان 1700) قام بيت المال[1] ببيع خيل مجلوبة من دار الإمارة. وهذه أسعارها على التوالي بتسلسل تصاعدي (ردص): 36,00؛ 40,00؛ 50,00؛ 50,00؛ 56,00؛ 56,00؛ 65,00؛ 70,00. فالمتوسط هو 52,88ردص للحصان أي 26,44 ق أ. ويذكر نفس السجل أسعار بيع خيل دون تحديد صفاتها ما عدا اللون. والتباين في الأسعار كبير وهو كالآتي (ردص): 8,00؛ 11,00؛ 14,00؛ 18,00؛ 20,00؛ 21,00؛ 22,00؛ 25,00؛ 25,00؛ 25,00؛ 25,00؛ 27,63؛ 30,00؛ 40,00؛ 45,00؛ 46,98؛ 50,00؛ 55,00؛ 62,00.

---

1. أوج، س ب م، س1

التباين في الأسعار من 1 إلى 8,75. والمتوسط هو 33,45ردص للحصان. فهل نستنتج أن البايلك يشتري بسعر أدنى ويبيع بسعر أعلى لأنه يفرض أسعارا إجبارية؟ الأسعار الإجبارية أمر كان معتادا في ذلك العهد. لكن يبدو أن الحالة تختلف هنا وتعود إلى اختلاف في الجودة.

السعر والجودة

الخيل التي كانت ملك (دار الإمارة) من الطبيعي أن تكون من الطراز العالي ذات السعر المرتفع. والخيل المخصصة لحملة عسكرية على مسافة طويلة هي من النوع المتوسط الذي يتراوح سعره بين 20,00 و30,00ردص. وكذلك الحال فيما يخص 9 من الخيل المذكورة آنفا والتي يتراوح سعرها بين 20,00 و30,00ردص. أما الخيل التي يقل سعرها عن 15,00ردص فهي من النوع المريض أو المسن. يبقى أن الفارق بين السعر الأدنى والسعر الأعلى بلغ نسبة 1 إلى 8,75. وهي نسبة عالية جدا قلما نصادف مثلها في مصادرنا.

إن هذه الفروق الشاسعة تعبر من جهة عن قيمة حصان رديء وهزيل ومن جهة أخرى عن قيمة جواد نبيل أو فرس سباق من الطراز الممتاز وعن جو الفروسية السائد آنذاك حيث كانت قوة التعلق بالخيل لها سمات عاطفية واجتماعية متأصلة.

أما الفرق الكبير الذي نلاحظه بين أسعار البغال فهو يطرح مشكلة خاصة. مثلا في وثيقة سنة 1111هـ المذكورة قيدت أسعار بغال هكذا (ردص):

6,00؛ 11,50؛ 12,50، 16,00؛ 16,00؛ 24,50؛ 25,00؛ 25,00؛ 29,50؛ 43,00.

من 6,00 إلى 43,00: نسبة 1 إلى 7,16.

ونص عقد بيع بغلة بمبلغ 11,50ردص بأنها دابة هزيلة ومصدورة. فكيف حال ما بيع بـ 6,00ردص؟

من جهة أخرى لا شك أن 43,00ردص هو ثمن غال جدا. ولنذكر أنه في 1699-1700 كان 1اردص يساوي 0,50 ق أ. وقيمة 21,50 ق أ هي قيمة أعلى بكثير من المتوسط المعهود في سعر البغال. لكن سنصادف فيما بعد قيمة بغال أعلى من قيمة الخيل المتوسطة. وهذا يختص فيما يظهر بنوع من البغال لها قيمة كبرى في مدينة الجزائر لأنها أكثر تلاؤما مع التضاريس الجبلية المحيطة بالمدينة وكان كثير من السكان الميسورين يملكون منازل ريفية وجنانات ومزارع في هذه الضواحي.

ومن هذا القبيل ما نلاحظه من ارتفاع قيمة جنس خاص من الحمير التي لها حجم كبير وكان يختار منها بعض الفحول لإنجاب البغال الجيدة.

ظروف البيع ومستوى الأسعار

مستوى الأسعار يتأثر بتباين ظروف البيع، خصوصا بيع الجملة أو بالتفصيل. وعبارة بيع الجملة مستعملة هنا لوصف حالات كان البيع يتم فيها بصورة إجمالية أي أن مجموعة من الماشية كانت تباع بسعر إجمالي وإن كان هذا النوع من الصفقة الإجمالية يختلف عما نسميه في عهدنا تجارة الجملة.

وفي هذه الحالات كانت المصادر المستعملة تكتفي بذكر كلمات مثل بقر، غنم، الخ، دون تخصيص. والمعروف أن تقلبات أسعار الغنم مرتبطة بتقلب الطقس وهي على العموم أقوى من التغيرات التي تعرفها أسعار الدواب لأن تربية الغنم كان لها آنذاك طابع تجاري في حين كان امتلاك دواب النقل والحرث الخ. يقصد به عادة الاستعمال المباشر لا المتاجرة.

Scanné avec CamScanner

إن الأسعار الآتية تبين كيف كان اختلاف الأسعار يتأثر بهذه العوامل:

1. سعر البقر (ردص) في 1699-1700:

سعر 10 بقرات	100,00
سعر 3 بقرات وثورين	51,00
سعر 9 بقرات	72,00
سعر 18 (بقر)	75,00
سعر 16 (بقر)	76,00
سعر 23 (بقر) و4 ثيران	150,00
سعر 96 (بقر)	600,00
سعر 36 (بقر)	140,00

فبينما كان ثمن البقرات بالجملة أو بالتفصيل يتراوح في المتوسط بين 8,00 و11,00ردص وثمن الثيران بين 7,17 و16,67ردص، كان سعر البقر بالجملة دون تخصيص يهبط إلى متوسط يتراوح بين 3,89 و6,50ردص.

2. سعر الغنم (ردص) (من نفس المصدر في نفس السنة):

العدد	المبلغ	المتوسط
548 (غنم)	575,40	1,05
106 (غنم)	90,00	0,85
58 (غنم) و24 ماعز	110,00	1,34
90 (غنم)	76,50	0,85
10 (غنم)	15,00	1,50

Scanné avec CamScanner

الطقس وتقلبات الأسعار:

في سنوات الجفاف، كان مربو الأغنام يبحثون عموما عن التخلص من جزء من أغنامهم لأن من الصعب تغذيتها، فتهبط الأسعار. وإذا استمر الجفاف عدة سنوات، فإنه يؤدي إلى موات جزء كبير من الماشية خصوصا إذا ارتبط بتفشي الأمراض بينها. وفي هذه الحال يقل العرض وترتفع الأسعار إلى أن يتحسن الطقس وتتزايد الماشية.

ولنذكر هنا أهم سنوات الجفاف المعروفة في هذه الفترة:

1661-1662؛ 1700-1703؛ 1722-1724؛ وحوالي 1736

إن المصادر المتوفرة عن 1661-1662 هي وحدها التي تسمح برؤية تقلبات الأسعار وقت الجفاف وبعده. لكن التحليل المقارن يبقى هنا هشا بسبب فقر المعطيات وتأثير العامل الذي ذكرناه آنفا حول فارق الأسعار بين الجملة والتفصيل.

ونظرة خاطفة على الجدول تبين تداخل هذه العوامل والأسعار بالدنانير الخمسينية:

السنة	العدد	السعر الإجمالي	المتوسط
1661	58 غنم بالجملة	202,50	3,50
1661	58 غنم بالجملة	206,00	3,55
1662	قطيع غنم «	-	2,33
1665	كبش		9,28
1666	كبش		7,54
1669	كبش		11,00

Scanné avec CamScanner

النسبة بين الحد الأدنى والأعلى هي نسبة 1 إلى 4,72. وكل هذه الأسعار تمت في فترة استقرار العملة. من جهة أخرى يمكن تفسير التباين الكبير الوارد بين أسعار الغنم بالجملة (كبارا وصغارا، الخ) وأسعار الأكباش إلى فارق النوع بين قيمة كبش مثلا وقيمة جملة من الخرفان الصغار. وتأثير الطقس قد يكون له دور في هبوط الأسعار في سنة 1662 وهي سنة جفاف كما هو معروف.

ولإعطاء فكرة تقريبية تسمح بالمقارنة بين فترات مختلفة، نذكر هنا بعض الأرقام على أساس توفر ثلاثة أسعار على الأقل لبناء متوسط لها.

1. سعر البغال (بالقرش الاسباني)

السنة	عدد الأسعار	السعر المتوسط
1700 - 1699	12	12,84
1717 - 1716	3	13,04
1752 - 1751	3	14,74

2. سعر الثيران:

السنة	عدد الأسعار	السعر المتوسط
1705 - 1704	3	8,42
1730 - 1729	3	6,67

Scanné avec CamScanner

وهذه معطيات من مصادر أروبية:

مشتريات في الباستيون[1] (ردص):

1. أوت 1693:

10 ثيران	بـ 6,50 للثور
15 ثورا	بـ 14,50 للثور
132 ثورا	بـ 11,00 للثور
648 (غنم)	بـ 2,50 للضأن
596 (غنم)	بـ 3,00 للضأن

2. أوت 1694:

23 (غنم) بـ 23,67ردص أي بمتوسط 1,97ردص للضأن. وهنا طبعا يجب اعتبار الفوارق الإقليمية بين ساحل قسنطينة ومدينة الجزائر. ودائما في منطقة قسنطينة يقدر پيسونيل[2] قيمة بغل أو حصان بمبلغ 30 قرشا. أما الدكتور شو[3] فيذكر أن الأسعار الجارية في مدينة الجزائر حوالي سنة 1730 هي 3 شلن و6 پنس أي بالضبط قرش اسباني واحد للضأن وجنيه للبقرة (حوالي 4,50 ق أ).

2. 1760 - 1830

معطيات هذه الفترة كثيرة نسبيا لكن لا تبلغ المستوى الذي يتطلبه التنوع الكبير في أسعار الماشية للوصول إلى سلاسل بيانية قائمة على متوسطات

1. ANP, AE, BIII 126 et BIII 129

2. J. A. Peyssonnel, *Voyage*..., *op. cit*., p. 210

3. Shaw, *Voyage*..., *op. cit*., t.I, p. 383-384.

Scanné avec CamScanner

مرضية. وهناك فراغ في المعطيات يخص سنوات طويلة ويخلق تقطعا يحد من إمكانيات التقييم لحركة الأسعار على المدى الطويل. وهذه الثغرات هي التي تفرض أن نبدأ هذه الفترة بسنة 1760 لا بسنة 1740 مثلا.

ويجب أن نضيف أن السلاسل المتواصلة لعدد كاف من السنوات لا تبدأ بنفس السنة لمختلف المعطيات. فسلسلة أسعار البغال والثريان والغنم هي فقط التي تنطلق من 1760. أما ما يخص البقر والحمير فلا يبدأ إلا في أواسط عقد 1780. ولا يوجد عن الخيل سلاسل متوالية على مدد كاف من السنين إلا في أواخر القرن الثامن عشر. وكل هذا يجعل السلاسل مشكلة بطرق غير متساوية فهي تمثل تقييمات تقريبية فقط.

وللتمكين من تقدير مستوى التقريب المستعمل، سنذكر في الجداول عدد المعطيات التي بنيت عليها المتوسطات وكذلك الحدود القصوى للأسعار. وقد استبعدنا من جداولنا كل الأسعار التي تبتعد كثيرا عن السعر الأكثر تداولا لأنها تمثل حالات استثنائية وإدخالها في متوسطات مبنية على عدد محدود من المعطيات قد يعطيها مظهرا بعيدا عن الواقع المعتاد. وهكذا يبقى الفارق بين الحدود القصوى لا يتعدى المعامل 3.

أسعار البغال:

للتوصل إلى معرفة حركة الأسعار على المدى الطويل بين 1760 و1830. قسمنا هذه الفترة إلى خمسة أقسام متباينة في طولها تمشيا مع مقتضيات المعطيات المتوفرة. وكل قسم يشمل بشكل متوازن قدر الإمكان سنوات غالية ومتوسطة ورخيصة. وهذه هي الأقسام الخمسة:

1. 1778-1762
2. 1793-1783
3. 1810-1799

Scanné avec CamScanner

4. 1819-1811
5. 1830-1820

وقد استبعدنا من حساب المتوسطات أسعار البغال ذوي تميز خاص يجعل القيمة عالية جدا من جهة والأسعار الهابطة جدا من جهة أخرى وهي تخص دواب مريضة، مسنة أو لها عيوب خطيرة.

إن أسعار البغال الغالية جدا نلاقيها بالأخص في سنوات 1810-1819. ويمكن أن نتساءل هل هي فترة خاصة تزايدت فيها مشتريات الفئات الميسورة أم هي إحدى النتائج الاجتماعية لفترة اضطرابات عامة. ففي هذه السنوات وبالأخص سنة 1814 تكاثرت الإعدامات والمصادرات التي أصابت أعلى المسئولين. وكان بيت المال يقوم ببيع الممتلكات المصادرة.

متوسط سعر البغال بعد استبعاد الأسعار القصوى

السنوات	عدد المعطيات	المتوسط (ردص)	المتوسط (ق أ)	المؤشر (ق أ)
1778-1762	22	41,99	8,40	100
1793-1783	37	118,53	23,71	282
1810-1799	49	153,93	30,79	367
1819-1811	39	178,45	26,02	310
1830-1820	81	190,86	19,91	235

ومهما كان المنهج المتبع (استبعاد الأسعار القصوى أم لا)، حساب المتوسطات السنوية أو متوسط كل الأسعار في كل من الأقسام الخمسة، فالنتيجة مع تنوع خفيف لا يغير من الجوهر، تبقى دائما في نفس الاتجاه العام التالي:

Scanné avec CamScanner

1. 1762-1778: الأسعار هابطة كثيرا بالمقارنة مع الفترات التالية. لكن هذه الفترة تحدها من جهة أزمة 1762 - 1764 ومن جهة أخرى أزمة 1778-1779 الفلاحية.

2. 1783-1793: الأسعار في صعود. ومهما كانت الطريقة المتبعة في بناء المتوسطات، يبقى المؤشر في كل الحالات يزيد عن 250 بالنسبة للفترة السابقة. (مثلا مؤشر كل الأسعار دون استبعاد الحدود القصوى هو 293 ومؤشر المتوسطات السنوية كأساس للمتوسط العام هو 257 والمؤشر المذكور في الجدول هو 282). فالقوة التقريبية لاتجاه صعود الأسعار لا شك فيها.

3. 1799-1810: الصعود مستمر ويمكن ربطه بحركة صعود الأسعار على المدى الطويل والتي توالت مدة نصف قرن تقريبا نتيجة لتنامي كمية وأسعار تصدير الحبوب التي جلبت وفرة نقدية كبيرة تغطي تقريبا نفس الفترة المعالجة هنا.

4. بعد 1810 تبدأ حركة هبوط تستمر إلى 1830. وهي حركة تلت نهاية فترة التصديرات. وهذه الحركة واضحة إذا راعينا الأسعار بالعملة الثابتة (القرش الاسباني) بينما ما تبديه الأسعار الجارية من ارتفاع ليس سوى نتيجة لانخفاض العملة الاسمية (ردص).

5. في سنوات 1820-1830، تشتد ظاهرة الهبوط بأسعار العملة الثابتة، ورغم التدهور الكبير الذي عرفته العملة الجزائرية، فإن الأسعار الجارية هي أيضا في هبوط إذا اعتبرنا مجموع الأسعار دون استبعاد الأسعار القصوى.

إن الحركة في تقلباتها الأساسية، تؤكدها جداول أسعار الثيران حيث الفارق بين أسعار نفس السنة ضعيف نسبيا، مما يعطي متانة أقوى لهذه السلاسل.

Scanné avec CamScanner

أسعار الثيران

رغم عدم توفر معطيات وافية لنا، فإن ندرة الأسعار القصوى تجعل بناء الجداول أكثر سهولة وأصح متانة. وقد احتفظنا بنفس التقسيم الزمني الذي طبقناه على أسعار البغال مما يجعل المقارنة بينهما ممكنة. ولما كان استبعاد الأسعار القصوى له دور هامشي هنا فقد فضلنا تقديم نتائج حساباتنا في جدولين مختلفين، جدول مماثل للجدول السابق، أي بعد استبعاد الأسعار القصوى، وجدول مبني على متوسطات كل أسعار السلسلة المعالجة.

متوسط أسعار الثيران بعد استبعاد الأسعار القصوى

السنوات	عدد المعطيات	المتوسط (ردص)	المتوسط (ق أ)	المؤشر (ق أ)
1778 - 1762	34	25,85	5,17	100
1793 - 1783	21	31,05	6,21	120
1810 - 1799	5	(31,12)	(6,24)	(121)
1819 - 1811	33	45,47	6,61	128
1830 - 1820	56	50,23	6,24	121

هذا الجدول يؤكد ويصحح في نفس الوقت نتائج الجدول السابق. فهو فعلا يؤكد الاتجاه العام لصعود الأسعار ثم هبوطها كما في الجدول السابق. لكنه يبين أن وتيرة هذا الاتجاه أكثر اعتدالا. ولما كانت سلسلة أسعار الثيران تتوفر فيها شروط المتانة نظرا للتفاوت المحدود بين الأسعار وهو ناجم عن التقارب الكبير بين أنواع الثيران فإن نتائج الجدول تعتبر أكثر تعبيرا عن الواقع المعتاد. والتحفظ الوحيد في هذا الجدول يخص فترة 1799-1810 لندرة معطياتها. ولهذا وضعناها بين قوسين.

Scanné avec CamScanner

ولننظر الآن إلى متوسطات أسعار نفس السنوات بدون استبعاد الأسعار القصوى:

متوسط أسعار الثيران دون استبعاد الأسعار القصوى

السنة	عدد المعطيات	المتوسط (ردص)	المتوسط (ق أ)	المؤشر (ق أ)
1778-1762	34	25,85	5,17	100
1793-1783	28	30,78	6,16	119
1810-1799	6	(42,66)	(8,53)	(165)
1819-1811	47	53,96	7,19	139
1830-1820	66	49,45	6,11	118

إن ظاهرة هبوط الأسعار لم تؤكد في فترة 1811-1819 التي هي فترة انتقال. والبداية الفعلية لحركة الهبوط تنطلق مع أزمة 1817.

سعر البقرات

إذا طبقنا نفس الأسلوب في تحليل حركة أسعار الأبقار، نصل إلى نتائج متقاربة سنعالجها فيما بعد.

سعر البقرات بعد استبعاد الأسعار القصوى

السنوات	عدد المعطيات	المتوسط (ردص)	المتوسط (ق أ)	المؤشر (ق أ)
1793 - 1784	66	20,71	4,14	100
1810 - 1799	8	(33,81)	(6,76)	(163)
1819 - 1811	77	36,53	5,67	137
1830 - 1820	96	35,84	4,40	106

Scanné avec CamScanner

نظرا لالتباس كلمة بقر التي تطلق في الوثائق المستعملة على جنسي البقر وكذلك على البقر الإناث، استبعدنا من قوائمنا كل المعطيات التي أطلق عليها كلمة بقر والتي قد تخص الجنسين كبارا وصغارا. من جهة أخرى في سنوات 1811-1819 كانت المعطيات غير كافية. أما بقية السنوات فمعطياتها وافرة نسبيا. ولما كان التباين في الأسعار قلما يتجاوز الضعف في نفس المجموعة السنوية فالنتيجة أن الأسعار القصوى المستبعدة نادرة وقد أعطى ذلك متانة إضافية لجدولنا.

ويمكن أن نلاحظ هنا نفس الاتجاه نحو صعود الأسعار على المدى الطويل في فترة 1784-1810 ثم اتجاهها نحو الهبوط في عقد 1820-1830. لكن ضخامة التحولات تختلف بين أسعار البغال وأسعار البقر. وصعوبة المقارنة بينها ناجمة عن الاختلاف في درجات التباين بين الأسعار داخل كل نوع.

الأغنام والأكباش

كنا أشرنا إلى التعارض القوي بين أهمية الأغنام في الحياة الاقتصادية في ذلك العهد والحيز الصغير الذي تحتله في مصادرنا. وهذا راجع إلى فئة سكان المدن التي تخصها مصادرنا، وهي فئة تستهلك لحم الغنم كنتاج نهائي عند الجزارين ولا تهمها العمليات المختلفة التي تسبق ذلك. ولهذا تكثر الثغرات والتقطعات في سلاسل الأرقام المقدمة هنا مما يجعل النتائج لها قيمة تقريبية محدودة في الجدولين التاليين.

والجدول الأول خاص بعمليات بيع مجموعات من الغنم كبيرة وصغيرة دون تحديد. وعمليات البيع كانت في بعض الأحيان تشمل مئات من الأغنام وفي أحيان أخرى لا تتجاوز العشرات أو أقل. ويجب أن نوضح أن الفترة الأولى (1767-1778) لم تشمل سوى عمليتي بيع لستة أغنام في كل مرة. وهي قاعدة ضعيفة نقدمها على علاتها. أما عدا ذلك فإن عدد الأغنام في كل فترة كان يعد

بالمئات. وكما اتبعنا ذلك في الجداول السابقة فإن العدد المذكور في الجدول هو عدد عمليات البيع لا عدد الأغنام.

سعر الغنم:

السنوات	العدد	المتوسط (ردص)	المتوسط (ق أ)	المؤشر (ق أ)
1778-1767	2	(2,50)	(0,50)	(100)
1791-1783	5	3,54	0,71	149
1819-1811	5	5,23	0,74	154
1830-1820	8	5,38	0,68	142

وجدول سعر الأكباش مقدم على سبيل البيان ولا يمكن استخلاص نتائج منه لأن العدد في كل مجموعة من السنوات قليل جدا.

السنوات	العدد	المتوسط (ردص)	المتوسط (ق أ)	المؤشر (ق أ)
1773-1772	3	4,31	0,86	100
1785-1781	10	5,44	1,09	127
1819-1811	8	8,40	1,12	130
1827-1820	8	9,38	1,16	135

سعر الخيل:

نظرا لعدم توفر المعطيات الكافية الكفيلة بالحد من تأثير ضخامة التباين بين الأسعار فإن المتوسطات السنوية التي هي في أساس جدولنا لا تعطي سوى صورة تقريبية تساهم في بيان الاتجاه العام لحركة الأسعار. إن احتفاظنا بنفس

Scanné avec CamScanner

النسبة من 1 إلى 3 بين الحدود القصوى جعلنا نستبعد عددا كبيرا من المعطيات التي تخص نوعا من الجياد كانت لها قيمة عالية جدا. ولنعطي فكرة عن تباين الأسعار فهذه أزواج من الأسعار القصوى عن نفس السنة (ردص):

41 و402؛ 42 و156؛ 54 و222؛ 100 و400؛ 101 و500. التباين بين الأسعار القصوى يصل نسبة 1 إلى 12. وإذا رتبنا أسعار الخيل بترتيب تصاعدي لسنوات 1810-1820 نصل إلى هذه النتيجة (ردص):

10 خيل من 60 إلى 80؛ 9 من 81 إلى 100؛ 8 من 101 إلى 120؛ 4 من 141 إلى 160؛ 2 من 181 إلى 200؛ 6 تجاوزت 200 منها 4 بين 300 و500.

متوسط أسعار الخيل باستبعاد الأسعار القصوى

السنوات	العدد	المتوسط (ردص)	المتوسط (ق أ)	المؤشر (ق أ)
1766-1762	3	(85,25)	(17,05)	
1794-1783	11	78,67	15,73	100
1810-1799	24	98,97	19,79	126
1819-1811	36	112,94	17,50	111
1830-1820	20	129,53	16,36	104

أسعار الحمير

التنوع الكبير الذي ذكرناه في أصناف الحمير أدى إلى تفاوت في الأسعار يبلغ درجات غير معهودة. مثلا في نفس السنة نجد أسعارا بين 3,83ردص و108، أي بنسبة 1 إلى 28 وفي مجموعة من السنوات يصل التباين من 2,25 إلى 108ردص (بنسبة 1 إلى 48). إن هذه الأصناف مختلفة إلى درجة قصوى. فهناك نوع «الحمار المصري» كبير الحجم مثل البغال. وهناك صنف

Scanné avec CamScanner

من الحمير الصغيرة الحجم والكثيرة التنوع، والواسعة الانتشار والتي تختلف أسعارها حسب العمر والصحة والقوة والخلو من العيوب، الخ... والأسعار تتفاوت من نصف قرش اسباني أي قيمة نعجة إلى أسعار تساوي قيمة بغل من أجود الأصناف. وبما أننا اتبعنا قاعدة إقصاء الأسعار القصوى التي تزيد عن نسبة 1 إلى 3، فسنطبقها هنا أيضا للتمكين من المقارنة بين حركات الأسعار التي تخص مختلف الحيوانات والتي بنيت متوسطاتها في ظروف مماثلة.

متوسط أسعار الحمير باستبعاد الأسعار القصوى:

السنوات	العدد	المتوسط (ردص)	المتوسط (ق أ)	المؤشر (ق أ)
1782-1777	3	(14,83)	(2,97)	-
1792-1785	17	16,07	3,21	100
1810-1799	17	18,10	3,62	113
1819-1811	17	16,53	2,43	75
1830-1820	21	18,09	2,38	74

وإذا كان من الضروري تطبيق نفس المنهج على مجموع الأسعار بقصد المقارنة بينها، فإنه ينبغي كذلك أن ننظر في النتائج المترتبة على تطبيق معايير أخرى للتعرف على مدى توافقها مع الواقع الذي نحاول مقاربته. وفي هذا المجال ليس من اليسير إقامة حد مقبول للتفاوت بين الأسعار في قوائمنا. لكن يبدو أن هناك ثلاث فئات من أسعار الحمير كما تبينها هذه الأرقام.

1. 1810-1790: 14 سعرا بين 10 و30ردص؛ 7 أسعار بين 50 و70ردص؛ 2 فوق 100ردص.

Scanné avec CamScanner

2. **1811-1819**: 13 سعرا بين 10 و30ردص؛ 5 بين 40 و50ردص؛ 2 فوق 80ردص.

3. **1820-1830**: 19 سعرا بين 10 و30ردص؛ 9 من 30 إلى 50ردص؛ 2 فوق 70ردص.

فإذا استبعدنا الأسعار القصوى الاستثنائية، نصل إلى هذه النتائج في الفترتين الأخيرتين:

1811 - 1819: متوسط 25,84ردص (3,80 ق أ)

1820 - 1830: متوسط 26,91ردص (3,34 ق أ)

وإذا احتفظنا بكل الأسعار تكون النتيجة هكذا:

السنوات	العدد	المتوسط (ردص)	المتوسط (ق أ)	المؤشر (ق أ)
1772 - 1782	3	(14,83)	(2,97)	-
1785 - 1792	39	20,68	4,14	100
1799 - 1810	29	36,70	7,43	179
1811 - 1819	29	39,79	6,42	155
1820 - 1830	34	36,53	4,53	110

وكما سنرى في مجموع الأرقام، مهما اختلف منهج بناء متوسطاتها، ففي كل الحالات يبقى مسار حركة الأسعار في نفس الاتجاه: صعود ملموس ومنتظم في أسعار كل المواشي من عقد إلى آخر فيما بين 1760 و1810. ومن 1810 إلى 1830 نلاحظ أن أسعار الدواب المستخدمة في الفلاحة تتجه نحو الهبوط إذا قدرت بالعملة الثابتة وهذا الهبوط هو نتيجة لانهيار الإنتاج الزراعي الموجه نحو التصدير.

Scanné avec CamScanner

د. أسعار غذائية أخرى

إن المعطيات المجموعة هنا عن أسعار بعض المواد الغذائية هي معلومات متقطعة لا تسمح بتحليل إحصائي. ونقدمها بالترتيب الزمني في قسمين حسب أصول المنتجات، محلية أو أجنبية.

1. منتجات محلية

الخبز:

كانت أنواع الخبز مختلفة في مدينة الجزائر. فيجب تعيينها بوضوح إذا أردنا أن نتابع حركة أسعار الخبز في الفترات المختلفة. يصف ڤونتير دي پارادي[1] نوعين من الخبز في مدينة الجزائر «خبز الذخيرة الموزع على العساكر العزاب بنسبة 4 خبزات في اليوم. وهو خليط نصفه من دقيق القمح والنصف الآخر من دقيق الشعير. ويزن حوالي 10 أوقيات. ويبيعه الجندي ليشتري خبز بوزاي الذي هو خبز أبيض قليل النضج على طريقة كامل المشرق. وخبز ذخيرة العسكر يباع في الأسواق لأهل الريف عشر خبزات بصوردي. وكثير يغذون به الدواجن أو البقر أو الخنازير» (هكذا قرأ الناشر فإما سهو من المؤلف أو خطأ من الناشر والمقصود الغنم) كما هو واضح من السياق. ولأن المؤلف مستشرق يعرف العالم الإسلامي معرفة جيدة)

ويعطي قانون الأسواق[2] عن هذين النوعين من الخبز توضيحات تخص نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر. وفي هذه الفترة كان نوع من الخبز مسعرا من طرف سلطات المدينة ويبدو أنه الخبز المسمى بوزاي فيما سبق. وتبعا لتقلبات سعر القمح، كانت السلطات تزيد أو تنقص من وزن

---

1. Venture de Paradis, *Alger*..., *op. cit.*, p. 26

2. قانون الأسواق، ص 25-24

Scanné avec CamScanner

الخبز المسعر كما ذكرنا ذلك آنفا. مثلا حدد وزن الخبز مطهيا بمقدار 9 أوقيات أو 10 أوقيات عجينا في محرم 1106هـ (أوت- سبتمبر 1695) وحدد بـ 13 أوقية بعد الطهو في محرم 1109هـ (جويلية- أوت 1697). أما خبز الرضوم المذكور في قانون الأسواق فقد حدد وزنه بـ 7 أواق (حوالي 240غ) بقرار رسمي نهائي اتخذ في سنة 1606. وفي كل الفترات كان البايلك والأحباس والخواص يشترون خبز الرضوم لغذاء العمال والعبيد الذين يعملون في مبانيهم أو مزارعهم، الخ.

وهناك نوع ثالث من الخبز مخبوز في المنازل ويباع في الأسواق بأسعار حرة بالمساومة مع «خبازات الشوارع» حسب تعبير قانون الأسواق.

أما خبز البشماط وهو خبز مطهي مرتين لتجفيفه قصد الدوام أثناء الحملات الطويلة المدى أو العمليات البحرية لكن في بعض الحالات كان يوزع على عمال البايلك وعمال الخواص. إن الجنود والبحريين والعمال البرانية والعبيد وغيرهم من العابرين والمقيمين مؤقتا في المدينة كانوا يشكلون فئات واسعة تشتري خبز الخبازين الحرفيين أو خبازات الشوارع. أما الحضريون فكانوا يصنعون خبزهم في بيوتهم وبعضهم يأتي لطهيه عند الفرانين. ونظرا لانعدام التعيين لنوع الخبز المقصود في كل الحالات، فلا يمكننا أن نقدم سوى معطيات منعزلة نعرضها كما هي عن أسعار الخبز في فترات متعددة بمدينة الجزائر.

متوسط سعر الخبز (مقدرا بالدراهم لكل خبزة وكل عملية تخص شراء عدة مئات من الخبزات):

1667-1671: يبدو أن الأسعار ثابتة لكنها في كل مرة تخص صنفا معينا من الخبز. ولهذا هناك حسب السنوات أسعار بـ 1,25 درهم للخبزة وأخرى

بـ 1,58 أو 1,59 درهم للخبزة. وفي نفس الفترة ونفس المصدر[1] كان قنطار البشماط يساوي بين 6,85دخ و8,00دخ أي بين 1,48 ق أ و1,72 ق أ. وحسب القنصلية الفرنسية[2] في الجزائر كان قنطار البشماط يساوي 2,25 ق وقنطار الكسكسي 5 ق أ بين سنوات 1675 و1683.

1725-1750: في فيفري-مارس 1727 اشترت القنصلية الفرنسية[3] الخبز بـ 1,29ردص للمائة أي بـ 3 دراهم للخبزة وقنطار بشماط بـ 6,12 ردص (2,04 ق أ).

ويذكر الدكتور شو[4] أنه بدرهم واحد «يمكن أن نحصل على قطعة كبيرة من الخبز وكمية صغيرة من الفواكه، الخ».

وفي 1750 اشترت القنصلية الفرنسية[5] 4,50 قنطار من البشماط بمبلغ 51 ردص أي بسعر 11,33ردص (2,27 ق أ) للقنطار.

1780-1787: لمجموع هذه الفترة لدينا سعران مختلفان، سعر يتراوح بين 2,00 و3,50 درهم للخبزة من خبز الرضوم، والآخر بين 5,00 درهم و8,00 درهم للخبزة. وقائمة هذه الأسعار لها مصدر واحد هو دفتر حسابات تاجر كان ينفق على غذاء العمال الذين استخدمهم في أراضيه كحراثين وحصادين وبحارين. وقوائم شراء الخبز كثيرة في هذا الدفتر ونقدم هنا أمثلة عنها بالترتيب الزمني. وهي مقدرة بالدراهم عن كل خبزة ومقسمة حسب صنفي الخبز.

---

1. او ج، س ب، س 67

2. ANP, 369 Mi1, art. 1351

3. *Ibid*., art. 1358

4. Shaw, *Voyage*..., *op. cit*., p. 296

5. ANP, 369 Mi 2, art. 1364

Scanné avec CamScanner

الخبز الغالي		الخبز الرخيص	
1782	8,70	1783	3,00
1785	5,00؛ 6,00؛ 7,73	1786	3,50
1786	6,96؛ 7,00؛ 8,00	1788	2,00؛ 3,00
1788	7,00؛ 8,00		

وعن نفس السنوات تقريبا يعطي پارادي الأسعار الآتية:

خبز الذخيرة: 10 بصولدي (أي حوالي 10,40 درهم)

الخبز الأبيض: 10 دراهم للخبزة.

1810 - 1830: يبدو أن مشتريات البايلك[1] وبيت المال والخواص في هذه السنوات كانت تخص الخبز الأبيض. وهي في الجملة 8 مشتريات مجموعها 617 خبزة. والأسعار بالعملة الاسمية كانت طبعا تتبع تدهور هذه العملة وتتبع كذلك الأحوال الجوية.

السعر الأول تصعب قراءة التاريخ (1226هـ (1812) أو 1229 (1814) ويتعلق بشراء 50 خبزة بثلاثة ريالات وربع ريال أو ثلاثة ريالات وثلاثة أرباع الريال (بعض الكلمات فيها محو جزئي) أي ما يساوي 15 أو 18 درهما للخبزة. والباقي مقدر بالدراهم للخبزة الواحدة.

1820: 11 درهما للخبزة

1820-1825: 20 درهما للخبزة

1827-1828: 20 درهما للخبزة

---

1. او ج، س ب، س 146

Scanné avec CamScanner

اللحم:

حسب پيسونيل[1] كان للأتراك امتيازا شراء اللحم بسعر أقل من السعر العام الجاري بنحو الثلث. وهو زعم ردده مؤلفون آخرون منهم پارادي. لكن هذا الامتياز لم تؤكده أية وثيقة رسمية. وما نقدمه هي أسعار التقطت من مصادر مختلفة ورتبناها زمنيا لإظهار تطور الأسعار في هذا القطاع.

ولنذكر أولا أنه بين 1667 و1675، كان متوسط سعر قنطار اللحم الذي يشتريه البايلك مقدرا حسب 12 سعرا تتراوح بين 10,00دخ و 19,60دخ للقنطار[2]. وكان هذا السعر المتوسط هو 14,45دخ (3,12 ق أ). وفي نفس الفترة كان سعر طابق الضأن يساوي 1,00دخ أي تقريبا كان قنطار اللحم يقابل سعر 14,45 طابقا (والطابق في عرف الجزائر هو حوالي ربع الشاة).

وفي 1741 في القالة كانت الشركة الفرنسية[3] تشتري اللحم بثمن 16 دونيي فرنسي للرطل الفرنسي القديم أي بحوالي 8,32 درهما للرطل الفرنسي ووزنه أقل من وزن الرطل الجزائري.

وحسب پارادي[4] كان قنطار لحم البقر في مدينة الجزائر يساوي بين 12 و14 ليرة فرنسية (بين 2,18 ق أ و2,55 ق أ) وطابق لحم الضأن بين 0,18 ق أ و0,20 ق أ (فالنسبة بين وزن طابق لحم الضأن وقنطار لحم البقر هي هنا إذن من 1 إلى 12,50 ومن 1 إلى 15,00).

وفي سجلات البايلك[5] كثير من مشتريات طوابق لحم الضأن بين سنتي 1785-1788. والأسعار هي على التوالي (ردص): 1,125؛ 1,250؛ 1,375؛ 1,500. فالمتوسط هو 1,310ردص أي 0,260 ق أ.

---

1. J. A. Peyssonnel, *Voyage..*, *op.cit.*, p. 372.

2. او ج، س ب، س 67 و68

3. P. Masson, *les Etablissements*..., *op.cit.*, p. 438

4. او ج، س ب، س 59

5. Venture de Paradis, *Alger*..., *op.cit.*, p. 23-26

Scanné avec CamScanner

وفي نفس السجل وردت عن سنتي 1826-1827 أسعار تتراوح بين 1,30 و2,25ردص لطابق اللحم. والسعر المتوسط هو 1,85ردص (0,22 ق أ).

ورد في تقارير القنصلية الأمريكية[1] في الجزائر أن قنطار لحم البقر في 1803 كان يساوي 2,50ق أ وارتفع إلى 8,00 ق أ في 1807 على إثر الأزمة الغذائية العنيفة التي عرفتها سنوات 1804-1806. أما الأسعار التي سجلها بوتان[2] في 1808 فهي لحم البقر 40ردص للقنطار (8 ق أ) ولحم الضأن 44,44ردص (8,89 ق أ) للقنطار.

البيض والدواجن

هذه أيضا أسعار منعزلة نقدمها على سبيل الإعلام فقط.

في 1700، مشتريات مختلفة من الدواجن منها دجاج بسعر 0,22 إلى 0,35ردص للدجاجة، أي من 0,11 إلى 0,18 ق أ. وحمام بسعر 0,15ردص أي 0,075 ق أ للحمامة وبط بسعر 0,24 إلى 0,29ردص وإوز بـ 0,47 إلى 0,52ردص وديك رومي بـ 3,58ردص وطاووس بـ 3,02ردص. وهذه الأسعار سجلها بيت المال[3].

وبالمقارنة، فإن الأسعار التي قدمها شو[4] عن الدواجن هي أرخص من الأسعار المسجلة في سجل بيت المال المذكور.

ومن مشتريات القنصلية الفرنسية[5] في الجزائر في 1752، نجد مجموع ديكين روميين وإوزتين بـ 15,00ردص و12 دجاج مسمن و10 أزواج من الحمام بـ 9,50ردص.

---

1. ANP, 253 Mi3, vol. VII, Part II, corresp. 1807
2. Boutin, *Reconnaissance*..., *op.cit.*, p. 8
3. او ج، س ب م، س 1
4. Shaw, *Voyage*, *op.cit.*, p. 296
5. ANP, 359 Mi 2, art. 1364

وفي 1788 كانت أسعار الدواجن كما يذكرها پارادي[1] هي زوج من الدجاج الكبير الحجم ما بين 0,11 ق أ و0,12 ق أ وزوج من الحمام 0,08 ق أ ومائة بيضة 0,32 ق أ.

أما في 1794-1795 فكان زوج من الدجاج بـ 0,23 ق أ. وآخر بـ 1,25ردص (0,25 ق أ) و100 بيضة بـ 1,50ردص (0,30 ق أ)[2].

والأسعار التي يذكرها بوتان[3] عن 1808 هي إثنان من الحمام بـ 10 صولدي أو نصف ليرة فرنسية (0,10 ق أ) والدجاج يساوي 1,40 ليرة فرنسية (0,28 ق أ) والبيضة الواحدة 1,50 صولدي.

وفي فيفري[4] 1827، كانت دجاجتان بـ 2,00ردص (0,24 ق أ) وكذلك بـ 3,00ردص (0,36 ق أ).

أما الأسعار قبيل 1830 بالفرنكات الفرنسية لتلك الفترة فهي كما نقلها جنتي دي بوسي[5] عن الأهالي:

النوع	السعر في الجزائر	السعر في وهران
زوج دجاج	0,50 .	0,25
زوج حمام	0,30	-
100 بيضة	1,20	0,50

1. Venture de Paradis, *Alger*..., *op.cit.*, p.26

2. او ج، س ب، س 59

3. Boutin, *Reconnaissance*..., *op.cit.*, p. 8

4. او ج، س ب، س 59

5. Genty de Bussy, *De l'établissent*..., *op.cit.*, t. II Annexes

Scanné avec CamScanner

منتجات محلية أخرى

الحطب

سعر حمل من الحطب في مدينة الجزائر في 1666-1667 كان بـ 0,75دخ (0,16 ق أ) إلى 1,63دخ (0,35 ق أ)[1].

وحمل من أعواد الحطب الميت في 1786 كان يساوي نحو 0,38ردص (0,08 ق أ)[2] وفي 1826 - 1827 كان سعر حمل الحطب يتراوح بين 2,00 و2,25ردص وحمل الفحم بين 4,13ردص و4,38ردص[3]. أما القنصلية الأمريكية[4] فتذكر أن الفحم قبل أزمة 1817 كان يساوي 2,50ردص للحمل وارتفع في الأزمة إلى 8,00ردص. وتعطي كذلك هذه الأسعار عن السنوات السابقة:

النوع	السعر سنة 1803	السعر 1807
حمل الحطب	12,00 سنت	30,00 سنت
حمل الفحم	36,00 سنت	130,00 سنت

الرز: سعر قنطار رز[5]

السنة	السعر بالعملة المحلية	السعر بالعملة الثابتة (ق أ)
1662	15,25دخ	3,29
1690	6,42ردص	3,21
1727	9,00ردص	2,00
1787	من 11,00 إلى 12,00ردص	من 2,25 إلى 2,48
1827	من 30,00 إلى 31,00ردص	من 3,58 إلى 3,70

1. او ج، م ش، ع 14
2. او ج، ب، س 68
3. او ج، م ش، ع 59
4. ANP, 253 Mi 4, vol. 9
5. ANP, 369 Mi 2, art. 1350 et Venture de Paradis, *Alger...*, *op.cit.*, p. 23 sq

Scanné avec CamScanner

ولنذكر ما أسلفناه من أن البطاطا كانت من الإنتاج الزراعي المحلي في منطقة العاصمة. ففي 1781 يذكر تاجر في دفتره ثلاث مرات أنه باع بطاطا من بحيرته بسعر 1,50ردص للشواري (خرج) وفي 1804-1805 بيعت 100 قنطار بطاطا بسعر 5,00ردص للقنطار[1]. وفي 1827 في قائمة من المشتريات نجد كميات من البطاطا[2].

أما الفول والحمص والجلبان فكانت تساوي تقريبا مرة ونصفا إلى مرتين سعر الشعير أي أن سعرها قريب من سعر القمح.

2. المنتجات المستوردة

نقدم هنا بعض المنتجات الشائعة الاستهلاك وفي مقدمتها: البن والسكر والفلفل الأسود. ورغم الاستقرار النسبي لهذه المواد مقدرة بالعملة القارة، فإننا فضلنا تقديمها مع توضيحات عن الصنف أو الصفقة التي قد تؤثر في تفاوت الأسعار.

القهوة

مشروب شعبي شائع، نما استهلاكه مع نمو المداخيل من العملة القوية في القرن الثامن عشر. إن دفاتر التجار ومراسلات القناصل تذكر هذا الانتشار الواسع للقهوة التي يعتبر بعض الملاحظين الأجانب أنها الترف الوحيد الذي تتمتع به الجماهير الفقيرة في مدينة الجزائر.

---

1. او ج، س ب، س 377
2. او ج، و م ش، ع 59

سعر رطل القهوة في مدينة الجزائر[1]

التاريخ	السعر (ردص)	السعر (ق أ)	ملاحظات
1691	0,70	0,35	السعر بالقنطار
1722	1,10	-	–
1724	1,50	0,38	السعر بالقنطار
1759	1,38	0,28	–
1782	2,50	0,50	
1792	1,26	0,25	بيع بالجملة
1802	2,68	0,54	–
1802	-	0,40	بيع بالجملة
1811	2,63	0,53	–
1814	2,00	0,27	بيع بالتفصيل
1824	2,48	0,31	بيع بالتفصيل
1826	2,50	0,30	بيع بالجملة

السكر:

ليس دائما موصوفا بأنه سكر مصفى أم لا وأحيانا لا تذكر الكمية لكن يذكر السعر بالقنطار أو بالرطل مما يسمح بالتمييز بين بيع الجملة وبيع التفصيل:

1. او ج، س ب م، س أو س 3، ب، س 14 وس 375 وس 382؛ ANP, 369 Mi 4 art. 1376.

سعر رطل السكر في مدينة الجزائر[1]

التاريخ	السعر	السعر (ق أ)	ملاحظات
1690	11,00 صولدي	0,15	
1700	1,70 دخ	0,18	
1753	0,50 ردص	0,10	
1759	0,52 ردص	0,10	سعر الجملة
1768	1,00 ردص	0,20	سعر التفصيل
1792	1,40 ردص	0,29	سعر الجملة سكر أبيض
1792	0,90 ردص	0,18	سعر الجملة سكر خام
1800	1,63 ردص	0,33	
1801	0,88 ردص	0,18	
1803	1,00 ردص	0,20	
1814	1,50 ردص	0,20	
1815	1,58 ردص	0,21	بيع بالجملة
1815	0,98 ردص	0,13	سكر أحمر
1825	1,08 ردص	0,13	سكر أبيض
1825	0,82 ردص	0,10	سكر أحمر
1826	1,09 ردص	0,13	سكر أبيض
1826	0,80 ردص	1,10	سكر أحمر
1826	1,13 ردص	0,14	بالتفصيل
1829	1,00 ردص	0,12	بالتفصيل

1. نفس المصادر المذكورة في الصفحة السابقة و Genty de Bussy. *op.cit.*, t2. Annexes

Scanné avec CamScanner

توابل:

بعض الأسعار تخص الفلفل الأسود بين 1815 و1827. كان سعر الجملة 63,00ردص للقنطار أي 0,63ردص للرطل. أما بالتفصيل فالسعر يتراوح بين 1,50ردص و3,00ردص (0,19 إلى 0,38 ق أ). أما التوابل الأخرى (كمون، قرفة، كروية) فهي عموما لها أسعار قريبة من أسعار الفلفل. وللمقارنة كان سعر الفلفل الأسود بقيمة 0,34 ق أ للرطل في سنوات 1671-1672.

3. بعض الأسعار من مصادر أروبية:

إن المعلومات الإضافية التي تقدمها المصادر الأروبية متقطعة جدا لكنها تضيف بعض المعالم التكميلية التي تساهم في إبراز صورة عامة تقريبية عن الأسعار.

في حسابات القنصلية الفرنسية[1] بالجزائر في 1752 سجلت المشتريات الآتية (ردص):

عجل ونصف ثور وضأن 30,57؛ ديكان روميان وإوزتان 15,00؛ خروفان 4,25؛ 12 دجاجة مسمنة و10 أزواج حمام 9,50.

وفي 1762 سجلت هذه الحسابات (ردص): شراء 4 ثيران بـ 142,00 (بسعر 35,50 ردص للثور) «لإطعام المسيحيين الموجودين في سجن الأسرى المسيحيين أثناء الأعياد». وفي جويلية من نفس السنة كان إطعام رجال السفينة الفرنسية الراسية في الجزائر يكلف يوميا 0,38ردص للشخص. ويضيف المراسل أن الوقت وقت خصاصة كبيرة في الجزائر جعلت سعر القمح يرتفع إلى 5,00ردص للصاع في حين هبط سعر الضأن إلى 2,25ردص لكل واحد لأن الناس « كانوا يتخلصون من ماشيتهم بسبب الجفاف».

1. A. Devoulx, *Les Archives du consulat général de France en Algérie*, Alger, 1865, p. 57.

Scanné avec CamScanner

ودون ذكر الأسباب يشير نفس المصدر أنه في 1769 في الجزائر كانت الثيران نادرة في السوق وغالية.

ويلاحظ ڤنتير دي پارادي[1] في 1788 أن اليهود والنصارى هم وحدهم الذين يأكلون لحم البقر ويعطي الأسعار التي ذكرناها آنفا.

وفي المناطق الوهرانية[2] كان الاسبان في 1792 يشترون بالجملة ثيران المجزرة على اختلاف أوزانها بسعر 6,50 ق أ للثور والغنم بسعر 1,80 للضأن.

وفي 1795-1796 كان الفرنسيون في القالة يشترون من شيخ المعزولة «كل الثيران المعدة للاستهلاك بـ 8 قروش محلية للثور على اختلاف الأوزان عموما وذلك منذ عشرين سنة وهو ضعف السعر الذي كان قبل ذلك».

وقد أسلفنا أن بوتان يؤكد إلى حد ما ما ذكرته القنصلية الأمريكية في الجزائر عن ارتفاع الأسعار، بعد أزمة 1804-1806 ثلاث مرات عما كانت عليه سنة 1803. وحسب هذه القنصلية[3] أن سعر الضأن ارتفع من 0,80 دولار إلى 3,10 دولار خلال هذه السنوات كما ارتفعت نفس الأسعار في أزمة 1817.

ويذكر مارسيل إيمريت[4] في دراسته عن الوضع الاقتصادي في الجزائر قبيل 1830 أن مجموع التقارير الفرنسية عن هذه الفترة تشير إلى انخفاض في الأسعار في عقد 1820 بعد الصعود الذي عرفته في العقود السابقة. وهذه المعلومات تسير في نفس الاتجاه الذي استخلصناه من دراسة الوثائق العثمانية.

1. Venture de Paradis, *Alger…, op.cit.*, p. 26

2. L. Cara del Aguila, *Les Espagnols…, p.cit.*, p. 67

3. ANP, 253 *Mi 3* vol. VII, part II, 6 avr. 1807

4. M. Emerit, « La situation économique de l'Algérie à la veille de 1830», *L'Information historique, op.cit.*, p. 171

Scanné avec CamScanner

4. أسعار المنتجات الصناعية:

كلمة «صناعية» مستعملة هنا بالمعنى القديم أي أنها تطلق على المنتجات اليدوية غير الفلاحية. والكلمة لا تحمل أي لبس لأن المجتمع موضوع الدراسة كان يعيش في الفترة التي سبقت قيام النظام الصناعي الحديث.

إن الثغرات التوثيقية والمتطلبات المرتبطة بأهداف دراستنا جعلتنا نقتصر على عدد قليل من المنتجات الصناعية الكفيلة بالدراسة في هذا الباب.

وقصد التناسق، اخترنا المواد انطلاقا من وفرة المعطيات عنها في نفس السجلات التي استعملناها في دراسة أسعار المنتجات الزراعية. وثمة سبب آخر لهذا الاختيار هو التماثل في نوعية المنتجات أو على الأقل الانتظام النسبي لها وللإطار الذي يحصر تفاوت الأسعار في حدود مقبولة تسمح بالمقارنة بين فترة وأخرى.

والمنتجات المقدمة هنا على نوعين:

1. مواد البناء
2. المنسوجات

وهذه المنتجات لا تتعرض لتقلبات قوية موسمية ودورية في الأسعار على عكس المنتجات الزراعية وبالأخص الحبوب.

وهذا الاستقرار النسبي للأسعار الصناعية من المفروض فيه مبدئيا أن يسهل دراسة حركة الأسعار على المدى الطويل ويجعلها أكثر مصداقية إذا توفر فيها عدد كاف من المعطيات لكل مجموعة معينة من السنوات. لكن الثغرات الملاحظة في الوثائق لا تلبي دائما هذا الهدف. وسنذكرها في حينها.

Scanné avec CamScanner

أسعار مواد البناء:

ندرس هنا مادتين تتوفر فيهما صفات التماثل والاتساق والانتظام، هما الجير والآجر. وقد استبعدنا القرميد لأن أسعاره تتفاوت كثيرا بسبب نوعياته المختلفة في الجودة واللون والبرنقة، الخ.

يباع الجير بالثمنة وهي مقدار ما يحمله بغل، ثم في القرن التاسع عشر بالثلثية وهي ثلاث ثمنات. والجير يستخدم في الجزائر لصنع الاسمنت ولتبييض الجدران، وهي عملية كانت تكرر تقريبا كل سنة حسب المؤلفين الأوروبيين الذين يتفقون على أن المدينة كانت تستحق وصفها بأنها «الجزائر البيضاء».

أما الآجر فكان يباع بالمائة. وهو آجر غير مرصع يسمى في الجزائر ياجور ويميز عن الآجر المزخرف بألوان متعددة أو الزليج هذا الأخير كان لا يستعمل في البناء الأساسي وإنما للتزيين المعماري.

إن الاستقرار الكبير في أسعار الآجر المعد للبناء، هو إشارة إلى النوعية المتماثلة التي كان يتصف بها. وفعلا في السنة الواحدة وأحيانا لعدة سنوات متوالية كان سعر الجير والآجر لا يتغير كثيرا. وفي هذا الإطار الزمني الضيق، إذا ظهر فارق صغير في السعر فهو غالبا يعود لسبب آخر مثل نفقات النقل وغيرها. إن نفقات النقل حين تسجل منفصلة تبلغ تقريبا عشر ثمن الآجر. وكانت أفران الجير والآجر قريبة من المدينة وهي على العموم في ناحية باب الواد.

إن الجدولين التاليين عن حركات أسعار الجير والآجر مستخلصان من المعطيات الآتية من نفس المصدر وهو سجلات البايلك[1]. ولتيسير قراءة حركة

1. س 67؛ س 68؛ س 26 مكرر؛ س 144؛ س 325؛ س 326؛ س 367؛ س 370

الأسعار بالعملة الجارية، استعملنا الدرهم كوحدة نقدية قاعدية. وتحويل الدراهم إلى عملة قارة (ق أ) في فترات الاضطراب النقدي قد تم سنة بسنة حسب البيانات الواردة في القسم الخاص بالعملة.

سعر ثمنة الجير

السنوات	عدد المعطيات	السعر المتوسط (د)	المؤشر	السعر القار المتوسط (ق أ)	المؤشر
1674-1662	13	31,63	100	0,14	100
1693-1680	6	31,53	100	0,14	100
1713-1701	6	59,35	188	0,09	66
1741-1724	11	90,33	286	0,10	71
1772-1761	4	139,49	441	0,13	93
1796-1776	4	106,72	337	0,10	71
1813-1803	5	140,04	442	0,12	86
1830-1829	1	261,00	825	0,13	93

وهذه بعض المعطيات الإضافية لتوضيح معطيات الجدول:

1 - سنوات 1662-1674 الغنية نسبيا بالمعطيات هي سنوات كانت العملة فيها مستقرة لكن الأسعار عرفت تقلبات قوية بلغت فيها النسبة بين الحدود القصوى 1 إلى 2,50 (من 20د. إلى 50د.) ولم تكن تقلبات ذات طابع موسمي وإنما هناك سنوات هبوط في الأسعار (1669-1670 مثلا) وسنوات ارتفاع كبير (1671-1674 بالأخص). وفيما بعد كانت سنوات تصاعد الأسعار هي أولا 1682-1684 تلتها ثلاث فترات صعود قوي يتفق مع غلاء الحبوب

Scanné avec CamScanner

بسبب الجفاف: 1723-1724؛1761-1762؛ 1805-1807. وهذا التوافق لا يعني بالضرورة وجود تلازم بين الظاهرتين. مثلا كانت سنوات 1778-1779 سنوات أزمة غذائية حادة لكن أسعار الجير كانت منخفضة جدا.

إن عوامل أخرى لها تأثير في هذه الأسعار منها تزايد ضرورات البناء بعد الهزات الأرضية وغيرها ومنها حركة الرساميل الناجمة عن تنامي الدخل بالعملة القوية، الخ.

2 - تلاحظ ظاهرة تناوب بعض الأسعار مقدرة بالعملة القارة في القرن الثامن عشر كما تشير إليها بعض المؤشرات ليس لها مدلول مؤكد نظرا للثغرات في الوثائق. لكن تواتر نفس السعر في فترات مثل 1729-1772 (تكرر سعر 3,00 موزونات للثمنة أي 87د. لكن هذه الأسعار المكررة لا تستمر طويلا وتخلفها أسعار أخرى في نفس المدة مما يجعلها لا تظهر في المتوسط العام للفترة المعنية). والملاحظة تنطبق على سعر الآجر كذلك.

سعر 100 آجرة(ياجورة)

السنوات	عدد المعطيات	متوسط السعر (د)	المؤشر	متوسط السعر (ق أ)	المؤشر
1671-1656	5	69,92	100	0,30	100
1694-1682	4	103,43	148	0,26	88
1715-1712	4	139,20	199	0,20	67
1738-1724	3	172,84	247	0,17	56
1770-1744	4	198,07	283	0,19	63
1796-1792	5	191,40	273	0,18	60
1812-1803	2	261,00	373	0,23	75
1825-1824	1	464,00	663	0,23	75

Scanné avec CamScanner

في كل الفترات يلاحظ أن الفارق بين الحدود القصوى أضعف مما لاحظناه في حركة أسعار الجير. وأنه بعد أسعار مرتفعة (إذا قدرت بالعملة الثابتة) تغطي تقريبا النصف الثاني من القرن السابع عشر، جاءت فترة هبوط نسبي للأسعار في القرن الثامن عشر ثم فترة ارتفاع في القرن التاسع عشر. وكثرة الثغرات في المعطيات وكذلك تناوب أسعار مختلفة في نفس الوقت تدعو إلى التحفظ.

أسعار الحديد والمسامير

معطيات قليلة نقدمها كمعلومات إضافية.

سعر رطل الحديد (ق أ)

السنوات	عدد المعطيات	المتوسط	المؤشر
1667 - 1660	3	0,11	100
1767 - 1762	3	0,10	91
1818 - 1814	3	0,15	136

سعر رطل المسمار (ق أ)

السنوات	عدد المعطيات	المتوسط	المؤشر
1680 - 1668	4	0,17	100
1728-1716	2	0,12	71
1780-1760	2	0,11	65
1830-1815	3	0,23	131

Scanné avec CamScanner

5. أسعار المنسوجات

المصادر الرئيسية عن أسعار المنسوجات هي أولا دفاتر التجار ثم قوائم المخلفات خصوصا منها تركات التجار. والمعطيات لا تتوفر بكثرة وكثيرا ما تخص فقط السلع الترفية التي تميز الفئات الثرية. ويضاف إلى ندرة المعطيات التفاوت الكبير في الأسعار حسب أصناف المنسوجات.

وبعض الأمثلة تعطي صورة عن هذا الوضع:

في 1700 كانت أسعار الملف في مدينة الجزائر تتراوح بين 23,00 و37,70دخ لذراع الملف، أي بفارق 64% بين الحدود القصوى. وهذا الفارق يرتفع إلى 67% في 1790-1791 وإلى 130% في 1818-1819.

إجمالا نجد تقريبا نفس الفوارق في أسعار الحرير الخام والقطيفة والطلاس، الخ. ومن الطبيعي أن هذه الفوارق تعود إلى اختلاف في الجودة.

وبالنسبة لكل فترة معتبرة، فإن كثرة المعطيات التي تغطي كل فئات الأسعار هي التي تسمح ببعض التوازن الذي يصحح التجاوزات ويجعل من الممكن بناء سعر متوسط تقريبي مقبول. وكما يبينه عدد المعطيات في الجداول التالية، فإن هذه الوفرة المنشودة نادرة. وتبقى المتوسطات مجرد صورة تقريبية تساهم في إظهار حركة الأسعار النسيجية على المدى الطويل.

ولنذكر أن رطل الحرير في الجزائر كان يزن نحو 500غ. والمنسوجات كان لها نوعان من الذراع، الذراع الكبير (نحو 64 سنتيمتر) لمنسوجات الصوف والقطن والكتان وما أشبهها والذراع الصغير (نحو 48 سنتيمتر) للمنسوجات الحريرية والترفية.

والجداول الآتية مشكلة من معطيات مستقاة من الرصيد العثماني بالجزائر (بعضها من سجلات بيت المال والبايلك وبعضها من رسوم المحاكم الشرعية) وسنقابلها فيما بعد بمعلومات واردة من مصادر أوروبية.

Scanné avec CamScanner

سعر ذراع الملف (الجوخ):

السنوات	عدد المعطيات	السعر المتوسط (د)	المؤشر	المؤشر (ق أ)
1700 - 1699	8	1550	100	100
1795-1786	7	2343	151	68
1818-1805	13	6134	396	117
1828-1820	11	4934	318	81

من الجدير بالملاحظة وجود نوع من التوازي في صعود وهبوط أسعار الملف وأسعار الحرير وكذلك هناك تقارب بين سعر ذراع الملف وسعر رطل الحرير كما يظهر ذلك في المقارنة بين الجدول المتقدم والجدول التالي وإن كان ثمة بعض التفاوت الزمني بين الحركتين:

سعر رطل الحرير

السنوات	عدد المعطيات	السعر المتوسط (د)	المؤشر	المؤشر (ق أ)
1700 - 1699	7	1488	100	100
1753	1	2789	187	75
1791 - 1790	1	4988	335	134
1829	3	6109	411	94

- المعلومات الخاصة بالقطيفة والكمخة محدودة بالفترة 1788-1820. وإذا قابلناها مع المعلومات المستقاة من مصادر أروبية عن أواخر القرن السابع عشر، فإنها تظهر أن اتجاه حركة هذه الأسعار على المدى الطويل قريبة بوجه عام من حركة أسعار المنسوجات الأخرى.

Scanné avec CamScanner

سعر ذراع الكمخة

السنوات	عدد المعطيات	السعر المتوسط (د)	المؤشر (ق أ)	المؤشر (ق ا)
1795 - 1787	7	1835	100	100
1815 - 1805	3	3767	277	173
1826 - 1822	5	2592	141	86

سعر ذراع القطيفة

السنوات	عدد المعطيات	السعر المتوسط (د)	المؤشر (ق أ)	المؤشر (ق ا)
1791 - 1787	3	2378	100	100
1823 - 1822	2	3526	149	75

لننظر أولا ما إذا كانت الأسعار الواردة في المصادر الأروبية[1] قريبة من مستوى الأسعار المتوسطة لهذه الجداول وهل فيها تأكيد للإشارات السابقة حول الاتجاه العام لحركة الأسعار. وقد حولنا هذه الأسعار إلى قيمتها بالقرش الاسباني. والعمود الأول يقدم الأسعار المتوسطة المستقاة من مصادر أروبية والعمود الثاني أسعار الرصيد العثماني:

1. سعر ذراع الملف

1693 - 1691	3,10	3,34
1790	3,80	3,00
1800-1804	4,00	3,91

1. أهم المصادر الأروبية هي: ANP, AE, BIII 115; BIII 129. 253 Mi 1 et 2, vol. 1 à 7 et Venture de Paradis, *Alger.., op. cit*.

Scanné avec CamScanner

2. سعر ذراع الكمخة

2,73 2,00 1803

3. سعر ذراع القطيفة :

1,38 1695

3,00 1803

4. سعر رطل الحرير

2,40 1693

إن متوسط أسعار رطل الحرير (3,20 ق أ) في الرصيد العثماني يخص أسعار بيع بالتفصيل في 1699-1700 أما سعر 1693 فهو سعر الجملة لعشرة قناطير من الحرير. وسعر ذراع الملف عن 1790 في المصدر العثماني هو سعر منفرد من السنة المذكورة وهو أعلى من السعر المتوسط لفترة 1786-1795 المذكور في جدول أسعار الرصيد العثماني.

إن الأسعار الأروبية هي في أغلبها تخص سلع ترف موجهة لأعلى المسئولين في الجزائر. وإذا راعينا هذه الفروق، تظهر الأسعار المتقاربة في حدود معقولة. إجمالا في المصدرين تعطي الأسعار اتجاها متقاربا لحركة الأسعار على المدى الطويل. ويمكن تلخيصها هكذا:

- أسعار عالية للمنسوجات في نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر
- أسعار منخفضة نسبيا حتى نهاية القرن الثامن عشر.
- ارتفاع في العقدين الأولين من القرن التاسع عشر
- انخفاض جديد في عقد 1820.

وفي الخطوط الكبرى نلاحظ نفس الاتجاه على المدى الطويل الذي ارتسم

Scanné avec CamScanner

في حركة أسعار مواد البناء. غير أن هناك بعض الفروق التي تستحق التحليل. ولنذكر أن هذه المنسوجات في معظمها مستوردة من الخارج خاصة من أروبا. ويمكن أن نتساءل عما إذا كان سبب ارتفاع الأسعار في القرن السابع عشر هو صعوبة الوصول إلى المصادر الأروبية للإنتاج نظرا للنزاعات القائمة بين ضفتي البحر المتوسط ولقلة المبادلات التجارية بينهما. وهذه المبادلات كما راينا فيما سبق، عرفت نموا كبيرا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر وساهمت مع مداخيل القرصنة الجزائرية أثناء الحروب الأروبية في إثراء الجزائر بالعملة الصعبة بشكل واسع. وتكاثر العملة الفضية في الجزائر أدى إلى ارتفاع الأسعار في القرن التاسع عشر مقدرا بالعملة الثابتة. وانخفاض أسعار هذه المواد الأروبية في عقد 1820 قد يعود إلى السهولة الكبيرة التي أصبح التجار الجزائريون يحصلون عليها بالسفر مباشرة إلى المراكز الأروبية (مثل لندن ومرسيليا) التي كانت شبه مغلقة أمامهم في السابق. نحن هنا على أبواب مرحلة جديدة من تكوين عالم اقتصادي جديد سيأخذ في الجزائر صورة السيطرة الاستعمارية المباشرة.

خاتمة

من العناصر التي سبقت يمكن أن نستخلص النتائج الآتية:

ارتفاع طويل الأمد في الأسعار الاسمية

إن سلسلة أسعار زيت الزيتون- وهي أمتن السلاسل نسبيا وأكثرها انتظاما، ستكون بمثابة الخيط الموجه الذي يعبر في خطوطه العامة عن اتجاه حركة الأسعار الاسمية.

- بالمقارنة مع بداية الحركة أي سنوات 1669-1682، نلاحظ أن الأسعار في سنوات 1720-1725 ارتفعت بنسبة 1 إلى 2 ودائما بالنسبة إلى حلقة

Scanné avec CamScanner

السنوات الأولى ارتفعت الأسعار بنسبة 1 إلى 3 في عقد 1790 وبنسبة 1 إلى 5 في سنوات 1802-1819.

- وارتفاع الأسعار الاسمية هو ظاهرة عامة مست كل الأسعار. لكن مع تنوعات وفروق ملموسة:

- عرفت أسعار الحبوب تقلبات قوية تبعا للدورات الزراعية. ولنذكر أن هذه الأسعار كانت بعد كل أزمة زراعية تنتقل إلى مستوى لا تنزل عنه بعد ذلك. ونفس الاتجاه يلاحظ في أسعار الزيت. ولما كانت المداخيل الثابتة (وبالأخص الأجور) لا تتبع آليا هذا الارتفاع، فإن حركة صعود الأسعار الاسمية لها تأثير كبير على مستوى معيشة فئات عديدة من الحضر.

- إن الصعود شبه المستمر للأسعار الاسمية لا يمس فقط كل المنتجات الزراعية. إنه ملموس أيضا (بدرجة أخف ووتيرة كبيرة البطء في بعض الأحيان) في أسعار مواد البناء والنسجيات وغيرها من منتجات الصناعة الحرفية.

- وهذا الصعود للأسعار الاسمية لا يتبع بالضرورة تدهور قيمة الدرهم الذي هو العملة القاعدية في الحياة اليومية. مثلا ارتفعت الأسعار ارتفاعا كبيرا بين 1790 و1815 في إطار فترة طويلة من استقرار هذه العملة.

حركة الأسعار بالعملة القارة:

هذه الحركة لها أهمية خاصة عندنا لأنها تمكن من التعرف على التأثير الممكن للعلاقات مع الخارج في الحياة الاقتصادية للجزائر العثمانية.

وإذا قدرنا بالعملة القارة حركة أسعار زيت الزيتون نجد أنها مرت بهذه الفترات:

فترة أسعار عالية: 1669-1692

Scanné avec CamScanner

فترة انخفاض في الأسعار: 1700-1765

فترة ارتفاع في الأسعار: 1771-1819

فترة انخفاض نسبي: 1820-1830

وبمراعاة الفروق في مدى الحركة والتفاوت الزمني للأسعار بين مادة وأخرى، يمكن أن نعتبر أن مجموعة حركة الأسعار بالعملة القارة مرت بالمراحل الآتية:

1. أسعار عالية في معظم النصف الثاني من القرن السابع عشر
2. مرحلة هبوط أو استقرار طويل مدة ثلثي القرن الثامن عشر أو ثلاثة أرباعه فيما يخص بعض المنتجات.
3. ارتفاع قوي بين 1790 و1815
4. اتجاه إلى الانخفاض في سنوات 1820.

ولنذكر بأن الملاحظين المحليين والأجانب يتفقون على ظاهرة ارتفاع الأسعار في الجزائر ابتداء من 1790 ويرجعونها إلى الوفرة النقدية الناتجة عن ازدهار القرصنة وعن النمو الكبير لكميات وأسعار الحبوب المصدرة وكذلك نتيجة للمداخيل الكبرى بالعملة الفضية التي نتجت عن الصلح مع اسبانيا.

ودراستنا تؤكد هذه الشهادات المتنوعة. لكن سنرى فيما بعد أن هذه الثروة النقدية لا تعني حتما الرخاء والاستقرار.

Scanné avec CamScanner

III

حركة المداخيل

مشكلة المصادر

في مجال الثروة والمداخيل، تطرح النتائج المستخلصة من دراسة الوثائق العثمانية في الجزائر مشكلة جدية. إن ما يلفت الانتباه بالأخص هو الفارق بين أعلى مستويات الثروة كما تسجلها هذه المصادر وما نعرفه عن الموضوع من جهات أخرى.

إن وثائق المخلفات التي تتجاوز 100 ألف ردص قليلة جدا. بينما إلى جانب الشهادات المحلية والأجنبية الكثيرة، يكفي إلقاء نظرة على القصور وجنانات الترف في الجزائر ونواحيها للتأكد من أن مستوى هذه الثروات الكبرى كان يتجاوز بكثير ما نجده اليوم في هذه المصادر.

كذلك من الغريب ما نلاحظه من غياب أسماء أشهر الحكام والقراصنة الذين كانت ثرواتهم مضرب الأمثال، غياب هؤلاء شبه تام عن قوائمنا. وحتى إذا سجلت مخلفاتهم كما هو حال علي بتشنين الشهير، فإن مستوى الثروة المسجل ليس بالدرجة التي تتفق مع ما هو معروف عن هذا الرجل.

لهذا الوضع عدة أسباب. أولا ضياع الجزء الأكبر من الوثائق العثمانية في الجزائر. والقسم الذي نجا من الضياع يخص غالبا الأوقاف. وهي باعتبارها غير قابلة للبيع أو القسمة أو التداول كانت لا تعتبر جزءا من الممتلكات الموقوفة. فهي غير مدرجة في المخلفات.

Scanné avec CamScanner

وسبب آخر يبدو أنه كان حاسما في تأثيره على غياب أو ندرة تسجيل الثروات الكبرى، بالمقارنة مع الكثرة النسبية للثروات الصغيرة. وهو احتمال اغتصاب الأموال من طرف رجال السلطة، والاحتمال يزيد كلما كانت الثروة عالية. والأمثلة كثيرة على ذلك سنذكر بعضها فيما بعد.

إن كبار القادة والقراصنة كانوا عندما تكون السلطة بأيديهم يظهرون فخامة ثروتهم وبذخهم. لكن عندما يزولون يحاول ورثتهم بكل الوسائل أن يخفوا ميراثهم عن الأعين الشرهة والخطيرة[1].

وهناك عوامل أخرى تحد من كمال المعلومات الواردة في مثل هذه الوثائق. فالجزء المتبقي من الأرشيف الجزائري المتعلق بالمخلفات هو في أكثره من وثائق بيت المال. ومهمة بيت المال كانت رصد مخلفات الموتى أو الغائبين الذين ليس لهم ورثة راشدون أو الذين للبايلك نصيب في تركاتهم. وكانت بعض مخلفات الجنود ورجال البحر مثلا تحتاج إلى التسجيل العاجل دون أن توضح الوثائق دائما ما إذا كان هذا التسجيل يخص فقط الأملاك المنقولة المسجلة على عجل للمحافظة عليها مؤقتا بانتظار التسجيل الكامل للمخلفات. ومن هذا القبيل مثلا التعرية وهي تسجيل ما يحمله الشخص المتوفى (ملابس، سلاح، حلي، عملة، الخ.)

ومما يزيد الأمور تعقيدا أن تصوير المكروفلمات للوثائق العثمانية قبل إعادتها إلى الجزائر قد تم في فرنسا دون إشراك باحثين يعرفون اللغة العربية جيدا. وكانت النتيجة كارثة. فأجزاء من السجلات صورت بدءا من اليسار على طريقة اللغة الفرنسية تبعا لترقيم صفحات السجل الذي قام به

---

1. يذكر بيير ڤوبير Pierre Goubert في كتاب *L'histoire sociale, sources et méthodes* الصادر في باريس، سنة 1967، ص 100، حالة تنطبق تماما على الوضع المعني هنا. والأمر يتعلق بوثيقة تشهد بقسمة أملاك عائلة نبيلة فرنسية في القرن الثامن عشر وهي تحمل هذا التوضيح: « إن هذه هي القسمة الحقيقية، أما ما هو مسجل عند الموثق فهو فقط شكلي».

Scanné avec CamScanner

بعض الفرنسيين. والمؤسف أن المكروفلمات التي وضعت لهذه السجلات في الجزائر صورت بنفس الطريقة المعكوسة بحيث يصعب اتباع التسلسل الزمني للسجلات. وتصوير وثائق المحاكم الشرعية تم أيضا بطريقة غير منتظمة. فمثلا في تسجيل تركة القبطان الشهير الرايس حميدو نجد قائمة مخلفات تنتهي في نهاية الصفحة. وكما هي العادة وضع مجموع قيمة المخلفات في آخر الصفحة. وهي قيمة زهيدة لا تتفق مع أهمية هذا القبطان الشهير. وتتلوها في الفلم تسجيلات لتركات أخرى. ثم تظهر من جديد قائمة ثانية من مخلفات حميدو تتلوها قوائم مخلفات أخرى. وبعد مدة نعثر على قائمة ثالثة من مخلفات حميدو وهي غير كاملة. أما البقية فمنعدمة. وفي هذه القوائم لا ذكر لأملاك عقارية. بينما نجد في أماكن أخرى من هذه الأرشيفات تسجيل شراء دكان من طرف حميدو وتسجيل حبس دكان أوقفه الرايس حميدو على أخواته وأبنائهم. وتشير المصادر الأروبية أن حميدو كان يملك دارا فخمة في الجزائر وجنانا كبيرا في الضاحية، الخ.

ونفس الشيء يتكرر في مخلفات والدته. فهناك قائمة مسجلة في صفحة متبعة بوثائق تخص مخلفات آخرين، ثم قائمة جديدة غير كاملة، تتلوها عناصر متفرقة تخص حليا أو أموالا دفعتها أم حميدو قراضا لبعض التجار الخ.

من جهة أخرى لاحظنا أن بعض الوثائق المصورة في الأرشيف الفرنسي غير موجودة في الجزائر. مثلا عثرنا على وثيقة مسجلة في مليانة سنة 1597، والمدهش أن الأسعار مسجلة فيها بالريال دراهم. وهي عملة لا دليل على وجودها قبل 1650. ولهذا اعتبرنا أن الوثيقة مزورة وأردنا أن نبحث الوثيقة الأصلية لا المصورة للتأكد من صحتها. وبحثنا في كل علبات المحاكم الشرعية ولم نجد لها أثرا.

Scanné avec CamScanner

مشاكل أخرى تجعل من الصعب والمعقد القيام بعمل يغطي ثلاثة قرون من التاريخ. فسجلات بيت المال تتركز في سنوات 1699 - 1701 إلى 1706-1708 من جهة، وفي العقود الأخيرة من الفترة العثمانية من جهة أخرى. والفراغ بين هاتين الفترتين يمكن سده جزئيا باستعمال وثائق المحاكم الشرعية. لكن إلى جانب النوعية غير المتساوية لهذه الوثائق، فهي لا تخص سوى الفئات المتوسطة في أغلب الأحيان. ورغم الكثرة النسبية للوثائق الخاصة بالتركات (عدة آلاف) فإن تقديم بيانات إحصائية عن متوسط المداخيل والثروات لمختلف الفئات، دون الإلحاح على التحفظات التي ذكرناها سابقا ودون محاولة تفادي الثغرات والنقائص بمختلف الوسائل، قد يعطي عن هذه العمليات الإحصائية صورة بعيدة عن الواقع.

ولتفادي ذلك، لا بد من ذكر معلومات مستقاة من مصادر أخرى والمقابلة بين المعطيات، والمقارنة بين حدود وإمكانيات المصادر المختلفة.

ومن هذه المقارنة بين المصادر نستخلص قطاعين متعارضين:

1. قطاع يمكن أن نسميه «القطاع المرئي»

وهو قطاع أجور العمال، مرتبات الانكشارية، رواتب وغيرها من مداخيل الخوجات ورجال الدين والكتاب وغيرهم من الموظفين الذين لهم أجور ومكافآت مسجلة بشكل منتظم في سجلات البايلك ودفاتر التجار وغيرها. إن المصادر عن مداخيل الحرفيين والتجار وبعض الفئات الوسطى ليس لها نفس الدرجة من الوضوح ولكن يمكن ربطها بهذا القطاع لأنها تختلف تماما عن المشكل الذي يطرحه موضوع مداخيل الأكابر.

2. قطاع الثروات المخفية

إن المصادر الرسمية (سجلات البايلك، وبيت المال وغيرها) لا تسمح، بإزاحة القناع عن هذه الثروات المخفية. فالمعطيات التي تقدمها، معطيات

Scanné avec CamScanner

فقيرة ومبتورة غالبا، وهي عموما بعيدة عن الواقع الذي تشهد عليه القصور والجنان والأحواش في الجزائر ونواحيها وفي غيرها من المدن الكبرى كما تبرزه المصادر الأخرى مباشرة كانت أم لا. في هذه الحالة ينعكس دور الوثائق. ففي القطاع «المرئي» تشكل المعلومات المستقاة من المصادر قاعدة متينة لها مصداقية كبرى نحكم بها على قيمة غيرها من المصادر. أما في قطاع الثروات المخفية، فشهادات الأجانب وكتابات المؤلفين الجزائريين والمغاربة هي التي تعطي صورة عن هذه الثروات أقرب إلى الواقع مما نجده في الوثائق الرسمية. وهذه الشهادات حتى عندما تصدر من جهات رسمية غربية (مذكرات، مراسلات قنصلية، تقارير رسمية الخ.) لا يمكن اعتبار معلوماتها أكثر من شهادات تقابل بغيرها. صحيح أن بعض المصادر وبعض المؤلفات مثل كتب هاييدو وشو وڤنتير دي پارادي وشالر، تبدو أن لها كثيرا من المصداقية. وتبدو تقديرات أخرى كمجرد مقولات تقريبية. وهناك أيضا ما يعتبر من نوع الدعاية والتهويش.

ونحن إذ نقدم هذه المعطيات غير المتساوية في القيمة، لا نحاول أن نعطي أرقاما مضبوطة عن مستوى ثروات الكبار، بل نرمي إلى تقديم صورة عامة أقرب إلى الواقع مما هو مستخلص من المصادر الرسمية الجزائرية. ويبقى أن نذكّر بالفراغ الوثائقي الكبير الذي يشمل كل القرن السادس عشر والعشريات الأولى من القرن السابع عشر. والمعطيات المستقاة من مصادر غربية أولية هي كذلك نادرة جدا. ونرجو أن يسد هذا النقص باللجوء إلى المصادر التي لم تستغل بعد (أرشيفات اسطنبول، اسبانيا، إيطاليا، الخ.)

أما المعلومات عن النصف الثاني من القرن الثامن عشر والعشريات الأولى من القرن التاسع عشر فهي متوفرة بكثرة عن المواضيع المدروسة هنا. وقد اكتفينا هنا بتقديم بعض الأمثلة المستقاة من مختلف المصادر لإعطاء صورة

Scanné avec CamScanner

عن ثروات الأكابر واستعمالها بقصد المقارنة كمدخل لدراسة الوثائق الرسمية الجزائرية.

ثروات الأكابر

1.الشهادات الأجنبية

الثروات التي جمعها عروج وخير الدين صورها كثير من المؤلفين بشكل رومنسي فيه كثير من الخيال البعيد عن نوع الدراسة التي نحن بصددها. لكن نعلم من مصادر أكثر جدية وأحيانا مباشرة1 أن خير الدين في اسطنبول كانت له أملاك واسعة: قصور، فنادق، حمامات، جنان الخ. وكان يملك شخصيا عشرات القوادس ومئات العبيد الذين يجدّفون فيها. وكنوزه من الذهب والفضة والمواد الثمينة كانت تقدر بمئات الآلاف من الدنانير السلطانية.

الجزائر ليست اسطنبول. وكل شيء فيها إقليمي وصغير إذا قورن بالعاصمة الإمبراطورية الكبرى لكن خير الدين كان الحاكم المطلق في الجزائر. وانطلاقا من الجزائر كوّن مملكة وحطم التوسع الاسباني في المغرب وبنى لشخصه مجدا مؤثلا أوصله إلى أن يكون على رأس الأسطول العثماني الذي جعل منه أكبر أسطول في البحر المتوسط.

كان خير الدين هذا الرجل المتشبع بحب السلطة والثروة والعظمة، قد جمع بدون شك ثروة كبيرة في كل الحملات التي قادها في البر والبحر وغنم فيها الكثير. ولا تهمنا هنا قصص وحكايات المؤلفين الأوربيين عن «الكنوز الخارقة للعادة» التي استولى عليها «القرصان الأسطوري». فهي حكايات قد تهم مؤرخ الخيال الاجتماعي أو قد تفيد في تصوير جوانب من الشخصية المدروسة في إطار سير الزعماء.

---

1. Corresp. des ambassades de France dans E. Charrière, *Négociations de la France dans le Levant*, Paris, 1848-1860, 4 vol.

Scanné avec CamScanner

إن مقصدنا هو إبراز الفوارق الضخمة التي نلاحظها بين تقدير ثروات كبار المسئولين من طرف المصادر الغربية وما نجده عن هذه الثروات في الوثائق العثمانية الرسمية بالجزائر. وفيما يخص بدايات العهد العثماني قد لا نعثر على شيء في أي مصدر أجنبي أو محلي ولكن كما لاحظنا سابقا فإن المصادر الغربية الخاصة بالجزائر مازال أكثرها غير مدروس.

القصور والجنان

جاء في «مذكرة اسبانية عن شئون الجزائر»[1] مؤرخة في 1533 أنه في إطار التحضيرات التي تمت في الجزائر استعدادا لمواجهة هجوم اسباني مرتقب، «ففي كل أسبوع تأتي قوافل جمال وبغال إلى الجزائر محملة بالبشماط الذي يودع في دور يملكها باربروسة».

إحدى الدور التي يملكها خير الدين بقيت معروفة باسم دار خير الدين، وهي في أعالي القصبة وقد صمدت أمام الزلازل العديدة التي عرفتها مدينة الجزائر. وهي محبسة على الحرمين وكان كراؤها يبلغ 86ردص سنويا في النصف الأول من القرن الثامن عشر. ويزعم هايدو[2] أن أملاك خير الدين في الجزائر ورثها ابنه حسن باشا الذي أتم بناء حمام فاخر في 1550 مزين بالمرمر على طراز الحمام الذي بناه أبوه خير الدين في اسطنبول. وحين ترك حسن باشا الجزائر أوصى به لخلفائه.

ومن بين المباني الجديرة بالذكر في الجزائر، يتحدث هايدو عن الحمام الذي بناه محمد باشا وعن دور رمضان باشا والحاج مراد والقايد داود والقايد مامي والقايد حميدة والقايد مصطفى والقايد حسن والقايد محمد الخ[3].

---

1. Elie de la Primaudaie, « Documents inédits sur l'histoire de l'occupation espagnole en Afrique (1506-1574)», *RA*, 1875, p. 268

2. Haëdo, Histoire…, *RA*, 1880, p. 267

3. Haëdo, Topographie…, *RA*, 1871, p. 391-392.

Scanné avec CamScanner

المنور مروش

دراسات عن الجزائر في العهد العثماني

العملة، الأسعار والمداخيل

الجزء الأول

دار القصبة للنشر

Scanné avec CamScanner

III

حركة المداخيل

مشكلة المصادر

في مجال الثروة والمداخيل، تطرح النتائج المستخلصة من دراسة الوثائق العثمانية في الجزائر مشكلة جدية. إن ما يلفت الانتباه بالأخص هو الفارق بين أعلى مستويات الثروة كما تسجلها هذه المصادر وما نعرفه عن الموضوع من جهات أخرى.

إن وثائق المخلفات التي تتجاوز 100 ألف ردص قليلة جدا. بينما إلى جانب الشهادات المحلية والأجنبية الكثيرة، يكفي إلقاء نظرة على القصور وجنانات الترف في الجزائر ونواحيها للتأكد من أن مستوى هذه الثروات الكبرى كان يتجاوز بكثير ما نجده اليوم في هذه المصادر.

كذلك من الغريب ما نلاحظه من غياب أسماء أشهر الحكام والقراصنة الذين كانت ثرواتهم مضرب الأمثال، غياب هؤلاء شبه تام عن قوائمنا. وحتى إذا سجلت مخلفاتهم كما هو حال علي بتشنين الشهير، فإن مستوى الثروة المسجل ليس بالدرجة التي تتفق مع ما هو معروف عن هذا الرجل.

لهذا الوضع عدة أسباب. أولا ضياع الجزء الأكبر من الوثائق العثمانية في الجزائر. والقسم الذي نجا من الضياع يخص غالبا الأوقاف. وهي باعتبارها غير قابلة للبيع أو القسمة أو التداول كانت لا تعتبر جزءا من الممتلكات الموقوفة. فهي غير مدرجة في المخلفات.

Scanné avec CamScanner

وسبب آخر يبدو أنه كان حاسما في تأثيره على غياب أو ندرة تسجيل الثروات الكبرى، بالمقارنة مع الكثرة النسبية للثروات الصغيرة. وهو احتمال اغتصاب الأموال من طرف رجال السلطة، والاحتمال يزيد كلما كانت الثروة عالية. والأمثلة كثيرة على ذلك سنذكر بعضها فيما بعد.

إن كبار القادة والقراصنة كانوا عندما تكون السلطة بأيديهم يظهرون فخامة ثروتهم وبذخهم. لكن عندما يزولون يحاول ورثتهم بكل الوسائل أن يخفوا ميراثهم عن الأعين الشرهة والخطيرة[1].

وهناك عوامل أخرى تحد من كمال المعلومات الواردة في مثل هذه الوثائق. فالجزء المتبقي من الأرشيف الجزائري المتعلق بالمخلفات هو في أكثره من وثائق بيت المال. ومهمة بيت المال كانت رصد مخلفات الموتى أو الغائبين الذين ليس لهم ورثة راشدون أو الذين للبايلك نصيب في تركاتهم. وكانت بعض مخلفات الجنود ورجال البحر مثلا تحتاج إلى التسجيل العاجل دون أن توضح الوثائق دائما ما إذا كان هذا التسجيل يخص فقط الأملاك المنقولة المسجلة على عجل للمحافظة عليها مؤقتا بانتظار التسجيل الكامل للمخلفات. ومن هذا القبيل مثلا التعرية وهي تسجيل ما يحمله الشخص المتوفى (ملابس، سلاح، حلي، عملة، الخ.)

ومما يزيد الأمور تعقيدا أن تصوير المكروفلمات للوثائق العثمانية قبل إعادتها إلى الجزائر قد تم في فرنسا دون إشراك باحثين يعرفون اللغة العربية جيدا. وكانت النتيجة كارثة. فأجزاء من السجلات صورت بدءا من اليسار على طريقة اللغة الفرنسية تبعا لترقيم صفحات السجل الذي قام به

---

1. يذكر بيير ڤوبير Pierre Goubert في كتاب *L'histoire sociale, sources et méthodes* الصادر في باريس، سنة 1967، ص 100، حالة تنطبق تماما على الوضع المعني هنا. والأمر يتعلق بوثيقة تشهد بقسمة أملاك عائلة نبيلة فرنسية في القرن الثامن عشر وهي تحمل هذا التوضيح: «إن هذه هي القسمة الحقيقية، أما ما هو مسجل عند الموثق فهو فقط شكلي».

Scanné avec CamScanner

بعض الفرنسيين. والمؤسف أن المكروفلمات التي وضعت لهذه السجلات في الجزائر صورت بنفس الطريقة المعكوسة بحيث يصعب اتباع التسلسل الزمني للسجلات. وتصوير وثائق المحاكم الشرعية تم أيضا بطريقة غير منتظمة. فمثلا في تسجيل تركة القبطان الشهير الرايس حميدو نجد قائمة مخلفات تنتهي في نهاية الصفحة. وكما هي العادة وضع مجموع قيمة المخلفات في آخر الصفحة. وهي قيمة زهيدة لا تتفق مع أهمية هذا القبطان الشهير. وتتلوها في الفلم تسجيلات لتركات أخرى. ثم تظهر من جديد قائمة ثانية من مخلفات حميدو تتلوها قوائم مخلفات أخرى. وبعد مدة نعثر على قائمة ثالثة من مخلفات حميدو وهي غير كاملة. أما البقية فمنعدمة. وفي هذه القوائم لا ذكر لأملاك عقارية. بينما نجد في أماكن أخرى من هذه الأرشيفات تسجيل شراء دكان من طرف حميدو وتسجيل حبس دكان أوقفه الرايس حميدو على أخواته وأبنائهم. وتشير المصادر الأروبية أن حميدو كان يملك دارا فخمة في الجزائر وجنانا كبيرا في الضاحية، الخ.

ونفس الشيء يتكرر في مخلفات والدته. فهناك قائمة مسجلة في صفحة متبعة بوثائق تخص مخلفات آخرين، ثم قائمة جديدة غير كاملة، تتلوها عناصر متفرقة تخص حليا أو أموالا دفعتها أم حميدو قراضا لبعض التجار الخ.

من جهة أخرى لاحظنا أن بعض الوثائق المصورة في الأرشيف الفرنسي غير موجودة في الجزائر. مثلا عثرنا على وثيقة مسجلة في مليانة سنة 1597، والمدهش أن الأسعار مسجلة فيها بالريال دراهم. وهي عملة لا دليل على وجودها قبل 1650. ولهذا اعتبرنا أن الوثيقة مزورة وأردنا أن نبحث الوثيقة الأصلية لا المصورة للتأكد من صحتها. وبحثنا في كل علبات المحاكم الشرعية ولم نجد لها أثرا.

Scanné avec CamScanner

مشاكل أخرى تجعل من الصعب والمعقد القيام بعمل يغطي ثلاثة قرون من التاريخ. فسجلات بيت المال تتركز في سنوات 1699 - 1701 إلى 1706-1708 من جهة، وفي العقود الأخيرة من الفترة العثمانية من جهة أخرى. والفراغ بين هاتين الفترتين يمكن سده جزئيا باستعمال وثائق المحاكم الشرعية. لكن إلى جانب النوعية غير المتساوية لهذه الوثائق، فهي لا تخص سوى الفئات المتوسطة في أغلب الأحيان. ورغم الكثرة النسبية للوثائق الخاصة بالتركات (عدة آلاف) فإن تقديم بيانات إحصائية عن متوسط المداخيل والثروات لمختلف الفئات، دون الإلحاح على التحفظات التي ذكرناها سابقا ودون محاولة تفادي الثغرات والنقائص بمختلف الوسائل، قد يعطي عن هذه العمليات الإحصائية صورة بعيدة عن الواقع.

ولتفادي ذلك، لا بد من ذكر معلومات مستقاة من مصادر أخرى والمقابلة بين المعطيات، والمقارنة بين حدود وإمكانيات المصادر المختلفة.

ومن هذه المقارنة بين المصادر نستخلص قطاعين متعارضين:

1. قطاع يمكن أن نسميه «القطاع المرئي»

وهو قطاع أجور العمال، مرتبات الانكشارية، رواتب وغيرها من مداخيل الخوجات ورجال الدين والكتاب وغيرهم من الموظفين الذين لهم أجور ومكافآت مسجلة بشكل منتظم في سجلات البايلك ودفاتر التجار وغيرها. إن المصادر عن مداخيل الحرفيين والتجار وبعض الفئات الوسطى ليس لها نفس الدرجة من الوضوح ولكن يمكن ربطها بهذا القطاع لأنها تختلف تماما عن المشكل الذي يطرحه موضوع مداخيل الأكابر.

2. قطاع الثروات المخفية

إن المصادر الرسمية (سجلات البايلك، وبيت المال وغيرها) لا تسمح، بإزاحة القناع عن هذه الثروات المخفية. فالمعطيات التي تقدمها، معطيات

Scanné avec CamScanner

فقيرة ومبتورة غالبا، وهي عموما بعيدة عن الواقع الذي تشهد عليه القصور والجنان والأحواش في الجزائر ونواحيها وفي غيرها من المدن الكبرى كما تبرزه المصادر الأخرى مباشرة كانت أم لا. في هذه الحالة ينعكس دور الوثائق. ففي القطاع «المرئي» تشكل المعلومات المستقاة من المصادر قاعدة متينة لها مصداقية كبرى نحكم بها على قيمة غيرها من المصادر. أما في قطاع الثروات المخفية، فشهادات الأجانب وكتابات المؤلفين الجزائريين والمغاربة هي التي تعطي صورة عن هذه الثروات أقرب إلى الواقع مما نجده في الوثائق الرسمية. وهذه الشهادات حتى عندما تصدر من جهات رسمية غربية(مذكرات، مراسلات قنصلية، تقارير رسمية الخ.) لا يمكن اعتبار معلوماتها أكثر من شهادات تقابل بغيرها. صحيح أن بعض المصادر وبعض المؤلفات مثل كتب هاييدو وشو ڤنتير دي پارادي وشالر، تبدو أن لها كثيرا من المصداقية. وتبدو تقديرات أخرى كمجرد مقولات تقريبية. وهناك أيضا ما يعتبر من نوع الدعاية والتهويش.

ونحن إذ نقدم هذه المعطيات غير المتساوية في القيمة، لا نحاول أن نعطي أرقاما مضبوطة عن مستوى ثروات الكبار، بل نرمي إلى تقديم صورة عامة أقرب إلى الواقع مما هو مستخلص من المصادر الرسمية الجزائرية. ويبقى أن نذكّر بالفراغ الوثائقي الكبير الذي يشمل كل القرن السادس عشر والعشريات الأولى من القرن السابع عشر. والمعطيات المستقاة من مصادر غربية أولية هي كذلك نادرة جدا. ونرجو أن يسد هذا النقص باللجوء إلى المصادر التي لم تستغل بعد (أرشيفات اسطنبول، اسبانيا، إيطاليا، الخ.)

أما المعلومات عن النصف الثاني من القرن الثامن عشر والعشريات الأولى من القرن التاسع عشر فهي متوفرة بكثرة عن المواضيع المدروسة هنا. وقد اكتفينا هنا بتقديم بعض الأمثلة المستقاة من مختلف المصادر لإعطاء صورة

Scanné avec CamScanner

عن ثروات الأكابر واستعمالها بقصد المقارنة كمدخل لدراسة الوثائق الرسمية الجزائرية.

ثروات الأكابر

1.الشهادات الأجنبية

الثروات التي جمعها عروج وخير الدين صورها كثير من المؤلفين بشكل رومنسي فيه كثير من الخيال البعيد عن نوع الدراسة التي نحن بصددها. لكن نعلم من مصادر أكثر جدية وأحيانا مباشرة1 أن خير الدين في اسطنبول كانت له أملاك واسعة: قصور، فنادق، حمامات، جنان الخ. وكان يملك شخصيا عشرات القوادس ومئات العبيد الذين يجدّفون فيها. وكنوزه من الذهب والفضة والمواد الثمينة كانت تقدر بمئات الآلاف من الدنانير السلطانية.

الجزائر ليست اسطنبول. وكل شيء فيها إقليمي وصغير إذا قورن بالعاصمة الإمبراطورية الكبرى لكن خير الدين كان الحاكم المطلق في الجزائر. وانطلاقا من الجزائر كوّن مملكة وحطم التوسع الاسباني في المغرب وبنى لشخصه مجدا مؤثلا أوصله إلى أن يكون على رأس الأسطول العثماني الذي جعل منه أكبر أسطول في البحر المتوسط.

كان خير الدين هذا الرجل المتشبع بحب السلطة والثروة والعظمة، قد جمع بدون شك ثروة كبيرة في كل الحملات التي قادها في البر والبحر وغنم فيها الكثير. ولا تهمنا هنا قصص وحكايات المؤلفين الأوربيين عن «الكنوز الخارقة للعادة» التي استولى عليها «القرصان الأسطوري». فهي حكايات قد تهم مؤرخ الخيال الاجتماعي أو قد تفيد في تصوير جوانب من الشخصية المدروسة في إطار سير الزعماء.

1. Corresp. des ambassades de France dans E. Charrière, *Négociations de la France dans le Levant*, Paris, 1848-1860, 4 vol.

Scanné avec CamScanner

إن مقصدنا هو إبراز الفوارق الضخمة التي نلاحظها بين تقدير ثروات كبار المسئولين من طرف المصادر الغربية وما نجده عن هذه الثروات في الوثائق العثمانية الرسمية بالجزائر. وفيما يخص بدايات العهد العثماني قد لا نعثر على شيء في أي مصدر أجنبي أو محلي ولكن كما لاحظنا سابقا فإن المصادر الغربية الخاصة بالجزائر مازال أكثرها غير مدروس.

القصور والجنان

جاء في «مذكرة اسبانية عن شئون الجزائر»1 مؤرخة في 1533 أنه في إطار التحضيرات التي تمت في الجزائر استعدادا لمواجهة هجوم اسباني مرتقب، «ففي كل أسبوع تأتي قوافل جمال وبغال إلى الجزائر محملة بالبشماط الذي يودع في دور يملكها باربروسة».

إحدى الدور التي يملكها خير الدين بقيت معروفة باسم دار خير الدين، وهي في أعالي القصبة وقد صمدت أمام الزلازل العديدة التي عرفتها مدينة الجزائر. وهي محبسة على الحرمين وكان كراؤها يبلغ 86ردص سنويا في النصف الأول من القرن الثامن عشر. ويزعم هايدو2 أن أملاك خير الدين في الجزائر ورثها ابنه حسن باشا الذي أتم بناء حمام فاخر في 1550 مزين بالمرمر على طراز الحمام الذي بناه أبوه خير الدين في اسطنبول. وحين ترك حسن باشا الجزائر أوصى به لخلفائه.

ومن بين المباني الجديرة بالذكر في الجزائر، يتحدث هايدو عن الحمام الذي بناه محمد باشا وعن دور رمضان باشا والحاج مراد والقايد داود والقايد مامي والقايد حميدة والقايد مصطفى والقايد حسن والقايد محمد الخ[3].

---

1. Elie de la Primaudaie, « Documents inédits sur l'histoire de l'occupation espagnole en Afrique (1506-1574)», *RA*, 1875, p. 268

2. Haëdo, Histoire…, *RA*, 1880, p. 267

3. Haëdo, Topographie…, *RA*, 1871, p. 391-392.

Scanné avec CamScanner

إن الباشوات وقادة الأسطول وبعض كبار الرياس يملكون أيضا قصورا وجنانات (الجنان في الجزائر هو منزل استراحة محاط ببساتين في ضواحي الجزائر) وأحواشا (مزارع) يفلحها العبيد. وعموما كان الأثرياء يستثمرون أموالهم في بناء وصيانة سفن القرصنة. مثلا كان الباشا أحمد عرب يملك 3 قوادس في 1574. وكان ابنه الذي ورث ممتلكاته الكبرى يملك قادسين جيدي التسليح[1]. وحين ترك حسن البندقي باشا الجزائر سنة 1580 كان «معه 11 سفينة، أربع ملك له ولكاهيته، وكلها مسلحة وتحمل عبيده وعتقاءه العلوج»[2] وحين مر القايد رمضان بالجزائر في 1580 حيث كان يأمل في تعيينه بيلرباي الجزائر من جديد « لم يقم في المدينة سوى ثلاثة أيام رغم أنه كان يملك داخلها قصورا جميلة جدا، إنما ذهب على عجل إلى إحدى مزارعه البعيدة بقدر أربعة أميال عن الجزائر، حيث استقر مع كثير من عتقائه وخدامه وحاشيته»[3].

وعين حسن ڤنزيانو من جديد ووصل إلى الجزائر حسب هايدو في 1582 ومعه 11 قادسا منها سبعة ملك له وأربعة ملك لعلج علي. وذهب للقرصنة على رأس 22 قادسا وغليوطة في مدة الصيف وعاد إلى الجزائر «بغنائم كبيرة وكثير من العبيد. وعندئذ اهتم بمزارعه كما هي عادته طول الوقت الذي تتركه له مشاغل الحكم»[4]. ولما ترك الجزائر في 1583 كان معه « 12 سفينة، 8 ملك له و4 ملك لمن رافقوا مامي»[5]. ويذكر Lanfreducci وBosio من بين أغنى أثرياء الجزائر في 1587 الحاج مراد، صهر عبد الملك ملك فاس

1. *Ibid*., p. 270

2. Haëdo, Histoire…, *RA*, 1880, p. 417.

3. Ibid., *RA*, 1881, p. 18.

4. Ibid., *RA*, 1880, p.430

5. Ibid., *RA*, 1881, p. 31.

Scanné avec CamScanner

سابقا ومن بين كبار الرياس في الجزائر مامي أرنووط الذي يملك قادسا له 24 دكة تجديف وغليوطة من 22 دكة ومراد رايس له قادس من 24 دكة ومامي له قادسان[1]».

وحول ثروة مراد رايس تختلف الشهادات. إن هاييدو[2] يسميه مراد الكبير لتمييزه عمن لهم نفس الاسم وهم مثله قرصان علوج، ويذكر كثيرا من غنائمه التي جعلته واسع الثراء. وبالأخص استيلاءه على سفينتين من منطقة بريطانيا الفرنسية وعليها أكثر من مليون قطعة من الريالات الرباعية والثمانية.

وفي 1586، كان مراد رايس «يملك حسب قول جوان پيريز وهو بحري من لاس پالماس، أربعة قوادس في ميناء سلا واثنين في طور التشييد وأسطولا أكبر في الجزائر»[3].

ثروات كبرى في القرن السابع عشر

كان سليمان قطانية يملك في 1617-1618 قادسا وأربعة سفن قرصنة4. وكان بعض الحكام وكبار التجار يملكون «100 ألف وحتى 200 ألف ريال فضي» حسب داڤيتي D'Avity[5].

في 1658-1659 بعد أن وصل إلى إبراهيم باشا خبر استبداله على رأس الجزائر، قام بإرسال 200 ألف قرش إلى اسطنبول وحاول أن يقتطع له العشر من المال الذي بعثته اسطنبول لتعويض الرياس الجزائريين على مساهمتهم

---

1. Rapport au gouvernement espagnol, 1587, in *RA*, 1925, 540 sq

2. Haëdo, Histoire..., *RA*, 1881, p. 25

3. Bartolomé et Lucile Bennassar, *Les Chrétiens d'Allah*, Paris, 1989, p. 385.

4. Abdel-Hadi Benmansour, *Alger, XVII^e siècle, Journal de Jean- Baptiste Gramaye*, évêque d'Afrique, Paris, 1998.

5. D'Avity, Le Père, *Description générale de l'Afrique...*, Paris, 1637, p. 179.

Scanné avec CamScanner

في معارك الأسطول العثماني. وحسب دي غرامون De Grammont[1] كان هذا الحادث هو السبب في ثورة الأغوات في نفس السنة.

ويصف مبعوث هولندي[2] ثروة القبطان إبراهيم كولغلي في 1675-1676 هكذا: «إنه يملك 280 عبدا، وجنانا بديعا وكمية كبيرة من النقود... فقد قام أحد الهولنديين من أمستردام مع ثلاثة من العبيد يعد نقوده مدة ثلاث ليال، وجملتها 180 ألف قطعة من قروش 8 ريالات».

في 1688 توفي القبطان علي بن عبد الله المدعو كاناري. ووجد عنده قيمة 500 ألف قرش نقودا وسلعا[3].

1694: دفع باي تونس 500 ألف قرش للجزائر (100 ألف للداي و400 ألف للخزينة)[4].

الثروات الكبرى في عهد الدايات-الباشوات (1710-1830)

1710-1711: حول الأحداث التي أدت إلى قيام النظام الجديد الذي أصبح فيه الداي هو في نفس الوقت باشا-بيلرباي يقال أن «الباشا الأخير أراد أن يخفي أموالا ويحملها معه فوضع الدنانير السلطانية في بعض الجرات مغطاة بالسمن، وكان أحد البساكرة الذين ينقلونها إلى السفينة التي سيسافر الباشا عليها، قد وقعت الجرة من يده فانكسرت وانكشف المال المدفون فقبض على الباشا وأعدم»[5].

---

1. H. de Grammont, Relations…., *RA*, 1884, p. 283-284.
2. *Journal de voyage de M. de Hees* (1675-1676), RA, 1957, p. 103.
3. ANP, *AEB1* 116, mémoire de 12 mars 1688.
4. A. Rousseau, *Annales tunisiennes*, P., 1864, p. 75- 76
5. V. de Paradis, Alger…, op. cit., *RA*, 1896, p. 258

Scanné avec CamScanner

1748-1749: محمد بن بكير، المدعو ترتو «عندما وصل إلى الحكم كان يملك مليون (ليرة؟) أهداها إلى الدولة. كما تخلى عن ملكية سفنه لصالح الدولة»[1].

1766-1791: محمد بن عثمان باشا «بنى من ماله الخاص مسجدا بديعا، مقابلا لدار الإمارة، وحصنين جديدين، ومسبكة لصهر الحديد. كذلك أثناء قنبلة الجزائر، وضع في الخزينة 200 ألف دينار سلطاني ولم يسترجعها»[2].

وبالفعل سجل دفتر تشريفات أن الداي وضع في الخزينة أكثر من 200 ألف سلطاني بين 1777 و1787.

1773: إن الآغا الذي أرسل إلى قسنطينة لمصادرة أموال الباي السابق أحمد عاد إلى الجزائر ومعه قيمة 300 ألف سلطاني احتفظ منها بـ 100 ألف سلطاني لنفسه[3].

1778: أعدم الخزنجي حسن بأمر الداي. ووجد في غرفته قيمة 16 ألف سلطاني من النقود والحلي وكذلك من المواد الثمينة ما قيمته مائة ألف سلطاني[4] .

1792: عزل صالح باي وأعدم. وحسبما ذكره أحد كبار موظفيه، كانت قيمة ما حجز عنده من نقود الذهب والفضة ومن الأشياء الثمينة التي نقلت إلى الجزائر ما يساوي مليون قرش فضي و650 ألف سلطاني[5].

1792-1793: محمد بن كشك علي، اعتقل بعد وفاة صالح باي وحجز الباي الجديد الأموال التي وجدت عنده وقيمتها 100 ألف محبوب و60 ألف ريال[6].

---

1. ANP, 6 X 3, *Mémoire sur l'Etat d'Alger*, 20 janv. 1751.

2. V. de Paradis, *op. cit.*, p. 260

3. *Ibid.*, p. 65.

4. *Ibid.*, p. 64.

5. Charles Féraud, Ephémérides,.. *RA*, 1874 p. 303.

6. رحلة الزياني، نشر م. بلحميسي، رحلات المغاربة..، ص 179 - 180.

Scanné avec CamScanner

1798: اعتقل باي قسنطينة خليفته وفرض عليه غرامة قدرها 220 ألف ريال[1].

1796-1798: إن المعادن الثمينة التي وضعها الداي حسن في غرفته تقدر بـ 200 ألف سلطاني[2].

1801: اعتقل حسن باي التيتري. وقدرت قيمة المواد الثمينة التي وجدت في بيته بنحو 102 ألف سلطاني[3].

1805-1820: إن أيّم أحمد باشا تركت أموالا قدرت بعدة ملايين من الدولارات. وكان ورثة مصطفى باشا لهم ثروة تقدر بنصف مليون دولار[4].

1820-1830: حسب القنصلية الأمريكية في الجزائر، أخذ حسين داي معه قيمة مليونين من الفرنكات الذهبية. أما كلوزيل[5] Clauzel فيقدر مداخيل الداي بمليون و600 ألف فرنك وثروة حمدان خوجة بعدة ملايين من الفرنكات. وفي نفس الفترة كانت ثروة أحمد باي قسنطينة تقدر أيضا بعدة ملايين من الفرنكات حسب مارسيل إيمريت Marcel Emerit[6].

أما آخر بايات وهران، ففي رسالة وجهها إلى برتوزان Berthezène غير مؤرخة لكن يحتمل أنها في سنة 1831، يعدد فيها الباي الأموال التي كانت له والتي بقيت بيد الجنرال بورمون Bourmont، وقيمتها تبلغ عدة ملايين من الفرنكات. ويضيف الباي أنه أعار الجنرال بورمون 4000 بوجو وأنفق من أجل

1. Ch. Féraud, *op.cit.*, p. 313.
2. J. M. Cathcart, *The Captives…*, La Porte, s. d., p. 102.
3. Ch. Féraud, *op.cit* ; p. 306.
4. W. Shaler, Esquisse…, *op.cit.*, p 73.
5. ANP, 253 *Mi* 5, vol. 12, l. d'Alger, 1830 et Clauzel, *Réfutation de l'ouvrage de Hamdan Khodja*, P., 1834 p. 34 sq.
6. M. Emerit, *L'Algérie à l'époque D'Abd- el- Kader*, A, 1951, p. 257

Scanné avec CamScanner

الجنود الفرنسيين 120 ألف بوجو[1].

إن الأرقام التي ذكرناها غير متساوية في المصداقية. فبعضها مستقى من وثائق رسمية أو من شهادات موثوقة. والبعض الآخر مثل أرقام فيرو تحتاج إلى تأكيد. أما كون الدايات والخزنجيات والبايات وغيرهم من كبار الحكام كانوا يجمعون ثروات تبلغ الملايين من فرنكات ذلك العهد، فهو أمر لا شك فيه. والأمر الذي له دلالة كبيرة هو أن الوثائق الرسمية الجزائرية لا يوجد فيها أبدا تسجيل لمخلفات بهذه القيمة.

وهذه أكبر الثروات المسجلة في دفاتر بيت المال مرتبة حسب قيمتها بالريالات دراهم صغار من أعلاها إلى أدناها على التوالي:

		ردص
1829-1828	ثروة عائشة بنت حسن باشا	730428
1829-1828	أملاك منقولة لحسين باشا القادم من تركيا والمتوفى بتونس	591.159
1821-1820	أملاك منقولة لعبد الرحمن صايجي المعدم	166.820
1804-1803	أملاك منقولة لسليمان كريتلي	150.440
1804-1803	أملاك منقولة لتل حسين	145.962
1821	أملاك منقولة للحاج حسين الطرابلسي	143.069
1805	ميراث أغا الصبايحية	130.000
1823-1822	ميراث حسين بيت المالجي	106.510

إن هذه الثروات التي تتجاوز 100 ألف ريال دراهم صغار تخص كلها كبار الحكام ما عدا حالة واحدة تتعلق بالطرابلسي، وهو تاجر مشرقي، توفي في أحد أسفاره إلى الجزائر.

---

1. *BSGO*, 1892, Lettre du dernier bey d' Oran, Hasan Bey, p. 544-545.

Scanné avec CamScanner

2. موارد الإثراء

إن فقر المصادر والإخفاء الرسمي للثروات الكبرى من العوامل التي تجعل من الصعب تحليل تطور الثروات العليا مقسمة إلى فترات معينة. غير أن بعض الفروق بين الفترات، مرتبطة بالتحولات التي مست هذا المورد أو ذاك من موارد الإثراء.

ويمكن أن نرسم من جهة فترتين ساد فيهما الرخاء العام أو على الأقل كان فيهما الكبراء يجمعون ثروات كبرى ومن جهة أخرى فترات ركود أو إفقار مس كذلك كبار الأغنياء. وسنطلق على الفترة الأولى «قرن القرصنة» وعلى الفترة الثانية «قرن القمح».

ومن الأسهل تحديد التواريخ المضبوطة التي نما فيها تصدير الحبوب. فهي فيما عدا فترات قصيرة لتصديرات كبرى (1698-1701 و1709-1712) فإن زمن ازدهار التصديرات قد بدأ في 1766 وبلغ الذروة في وقت الحروب الثورية والنابليونية وقد تضافر مع قوة التصديرات ابتداء من 1792 انتعاش القرصنة الذي بلغ كذلك درجة عالية جدا بسبب الحروب الأوروبية العامة واستمر طيلة هذه الحروب حتى سنة 1815.

في قرن القرصنة

في الواقع أن قرن القرصنة يتركب من فترتين مختلفتين، يمكن توسيعهما حسب المعايير المعتمدة.

إن الفترة الأولى التي تبدأ مع مجيء الأخوة بربروسة إلى الجزائر كانت فترة تأسيس وفتح وحروب داخلية وخارجية متشابكة في أكثرها. فمنذ سنوات 1520، كانت الحرب بين العثمانيين والاسبان، والقرصنة جزء لا يتجزأ من هذه الحرب في المجال البحري، وكان آلاف الأسرى الذين جلبوا إلى الجزائر في النصف الثاني من القرن السادس عشر قد أسر معظمهم في المعارك البرية

Scanné avec CamScanner

الكبرى بين الطرفين. وكانت أساطير خير الدين ورفقائه ومن أتوا بعده لها كذلك دور مهم في الهجوم على الأعداء وجلب الغنائم والعبيد.

أما الفترة الثانية التي هي بحق فترة القرصنة، فقد أخذت صيغتها المستقلة وتطورت على مدى واسع ابتداء من سنوات 1580. وعرفت ازدهارا كبيرا استمر إلى حوالي 1640. ثم كان لها بعض الانتعاشات المؤقتة أحيانا إلى نهاية القرن السابع عشر.

في القرصنة، كعملية ترمي إلى الإثراء، كان أقوى الحكام وأغنى الناس (وهم غالبا نفس الأشخاص) هم أكبر المولين لمختلف المراحل التي تمر بها هذه المغامرة المربحة. فالباشا وأغا الانكشارية وقائد الأسطول وغيرهم من الحكام كانوا يملكون سفن القرصنة ويقودونها بأنفسهم في كثير من الأحيان. وهم كملاك سفن لهم الحق في نصف قيمة الغنيمة بعد اقتطاع حقوق البايلك والحقوق التقليدية الأخرى (كانت الخزينة تأخذ ثمن الغنيمة بحق التخميس، وكانت هناك أداءات أخرى ذات نسبة محدودة).

إن كثيرا من المؤلفين (هاييدو، دي بريف، غراماي، دان، الخ). كذلك المراسلات القنصلية وغيرها من المذكرات الرسمية الأوروبية كانت تذكر في هذه الفترة غنائم جزائرية تقدر بمليون من القروش الاشبيلية وأكثر.

إن القوة والثروة والجاه والمكانة العالية التي تمتع بها بعض كبار القراصنة كانت تجعل منهم أصحاب السلطة الحقيقة كما كانت الحال في عهد مامي أرنووط ومراد رايس وعلي بتشنين.

وبتشنين كان له وضع نموذجي سنعود إليه فيما بعد. ويذكر نايت[1] Knight أنه كان له دخل سنوي يقدر بـ 40 ألف شلن. ويضيف أن قياد المحال الأربعة كانوا واسعي الثراء لأنهم يحتفظون بجزء كبير من الضرائب التي يجمعونها. وهذا

1. Knight, *op.cit.*, p. 477

Scanné avec CamScanner

السلوك الذي استمر طوال الفترة العثمانية والذي سنذكر أمثلة عنه فيما بعد كان جزءا من العناصر التي تؤدي إلى الإثراء السريع عن طريق استعمال السلطة في كل المستويات. وهذه الأشكال من الابتزاز والاختلاس هي التي تفسر الفارق الكبير بين المرتبات الرسمية لرجال السلطة ومداخيلهم الحقيقية.

تفصل مذكرة نشرتها الجريدة الفرنسية le Mercure Galant في جويلية 1684 (ص 202-206) مداخيل الداي الحاج محمد تريك: فراتبه السنوي هو 106 ريالات وكل واحد من البايات الثلاثة يقدم له سنويا 3000 ريالا ومئونة (زيت، سمن، لحم، الخ) وكان له مدخول سنوي مقداره 2000 ريال من ممتلكاته العقارية. وتضيف المذكرة أن صهره الذي كان بيده السلطة الحقيقية كان أغنى منه.

وفي رسالة بعث بها إلى سكرتير الدولة الفرنسية للبحرية من الجزائر في ديسمبر 1691، يقول محمد الأمين «كاتب الدولة» بالجزائر أنه حاليا يكسب من مسئوليته كدفتر دار مكلف بسجلات الديوان.. ما يبلغ 10.000 إيكي (écus) في السنة[1].

إن أعلى راتب سنوي يكسبه رسميا هذا الخوجة كعضو سام بالأوجاق هو 106 ريال فكيف كان يستطيع أن يضاعف مدخوله السنوي مائة مرة؟

هناك بعض الجوانب الغامضة التي نلاحظها طوال فترات العهد العثماني. إن الحكام الشرهين –وعددهم كبير بدون شك- كانت لهم وسائل متعددة لتجاوز القوانين والقواعد الجارية وخلق سوابق مربحة ستصير هي أيضا مع التكرار والاستمرار قواعد جديدة.

وفيما عدا الاجتهادات الفقهية وغيرها من النوازل ذات الطابع الشرعي، فالواقع أن الحدود بين ما هو جائز وما هو غير جائز كانت ضبابية، متحولة، سهلة التطويع. فلنأخذ كمثال حالة «الهدايا» التي يقدمها القناصل والمبعوثون

---

1. E. Plantet, *Corresp*..., I, p. 362.

Scanné avec CamScanner

الأجانب بمناسبة إبرام معاهدة صلح أو عقد علاقة تجارية مع الجزائر وما يلزم ذلك من المساعي. إن هذه الهدايا كانت تتماشى مع روح العصر وكانت مثل العمولات التي تصاحب بعض الصفقات الدولية اليوم.

لكن بعض المبادرات تبدو أحيانا كنوع من الرشوة بينما كانت أنواع من الهدايا تندرج في إطار العلاقات الدبلوماسية العادية في ذلك العهد. مثلا قدم الاسبان للداي محمد بن عثمان عند توقيع معاهدة الصلح مع الجزائر كمية كبرى من النقود كهدية له شخصيا لكن الداي وضعها في الخزينة العامة.

وهذه قائمة من العمولات والهدايا يمكن استكمالها بسهولة بالرجوع إلى المراسلات القنصلية وغيرها من التقارير الرسمية والتجارية:

في 1594-1595 حمل التاجر الفرنسي لانش في إحدى السفن خيلا مغربية اشتراها في منطقة عنابة وكان تصدير هذه الخيل للخارج ممنوعا فحجزها في البحر قائد الأسطول مامي رايس. ولحل المشكل، قدم لانش 4000 قرشا لباشا الجزائر مقابل استرجاع خيله[1].

1628: وزع سنسون نابلون[2]، مدير الباستيون، هدايا على قادة الأوجاق ليعملوا لصالح عقد اتفاق مع فرنسا. ومن بين أصحاب النفوذ دفتردار الأوجاق الذي أخذ 11000 ريالا وأحمد آغا الذي تسلم 2000ريالا.

1682: «لكسب الجزائر إلى جانب فرنسا ضد الانكليز، يجب دفع 15000 ريالا إلى الداي، وهدايا إلى زوجته وإلى محمد خوجة الذي هو الشخصية الثانية في الديوان»[3].

---

1. P. Girard, *Les Lenche à Marseille et en Barbarie*, Marseille, 1937, p. 98-99 et Paul Masson, *Les compagnies de corail*, P., 1908, p. 102.

2. E. Plantet, op. cit., I, p. 41-43.

3. ANP, *AE* B1 115, corresp. consulaire fr., 1682

Scanné avec CamScanner

1695: تلقى القنصل الفرنسي من حكومته إذنا بأن يتعهد للداي بدفع 6000ريالا وللدفتر دار 1000 ريالا وألف ريال لكل واحد من كبار الضباط الذين لهم نفوذ في الديوان[1].

1728: للحصول على معاهدة الصلح، وزع السويديون[2] هدايا على الداي وكبار الحكام والرياس. وقدر مجموع هذه الهدايا بين 25.000 و30.000 ريال.

1738: وزع مبعوثو هولندة قيمة آلاف القروش على كل واحد من المسئولين الذين كانوا راضين بهداياهم إلا خوجة الخيل الذي وجد أن 5.215 ريالا ليست مبلغا كافيا[3].

1739: احتجزت4 سفينة انكليزية في الجزائر وتم تسريحها بعد تقديم هدايا للمسئولين بلغت 12.000 ريالا.

إن حالات اختلاس أموال عامة من طرف المسئولين سجلت في الوثائق الرسمية سنذكر بعضها فيما بعد. ويبدو أن هذه الحالات كانت أسهل في القرن السادس عشر وفي بداية القرن السابع عشر وذلك تبعا لتطور النظام السياسي وآليات اتخاذ القرارات في قمة السلطة ومؤسسات الإشراف والمراقبة المتوفرة.

ففي العهود الأولى كان البيلربايات لهم التصرف المطلق ولا يحاسبون من أحد. لكن أحيانا كانت اسطنبول تتدخل حسب المناورات والدسائس التي تحاك في دهاليز القصر. وكانت فعالية هذه التدخلات مرتبطة بتغير الظروف. مثلا في سنة 1576 أعلمت اسطنبول أن رمضان باشا وآلي الجزائر سابقا

1. E. Plantet, *op.cit.*, I, p. 458
2. De Grammont, Relations…, *RA*, 1888, p. 148-150
3. *Ibid.*, *RA* 1889, p. 137-138.
4. *Ibid.*, p. 139.

Scanné avec CamScanner

قد استولى على أموال عامة تقدر بعدة آلاف من الدنانير السلطانية فطلب الباب العالي من موظفيه في تركيا وفي أقطار المغرب أن يتدخلوا لاسترجاع هذه المبالغ مع تفادي أي نزاع وإبلاغ الباب العالي بذلك[1].

وقد بدأت سلطة الباشوات تفقد سيطرتها المطلقة في أوائل القرن السابع عشر مع صعود سلطة ديوان الأوجاق ودور المجلس العام للانكشارية. وبلغ هذا التطور أوجه في منتصف القرن السابع عشر مع استيلاء الأغوات على الحكم. وقد ذكر ابن المفتي طريقة هذا التغيير وأسباب انتزاع السلطة من الباشا وبالأخص تحكمه في رواتب الجند لأنه كان يختلس جزءا كبيرا من الأموال التي تدخل دار الإمارة لتغطية النفقات ومنها توزيع رواتب الجند[2].

كان حكم الأغوات قصير الأمد لأنه اتصف بالصراع على السلطة والتدخل المتواصل من طرف فئات الجنود في سير الحكم. وكانت هذه الفترة تشبه – مع اختلاف الظروف- فترات الانقلابات العسكرية المتوالية التي عرفها العالم الثالث في عصرنا. وبعد نزاعات دموية كثيرة سئم الجنود من هذه الاضطرابات وسلموا بالسلطة لأحد الرياس الذي كان قائد الأسطول فيما سبق والذي ابتعد عن ميدان السلطة منذ مدة. وهكذا ظهر نظام سياسي جديد كفيل بضمان شيء من الاستقرار.

إن تطور نظام الدايات نحو تركيز السلطة بيد الحكم التنفيذي قد طبع بمراحل متوالية من تنظيم قواعد ثابتة لنظام الحكم.

ونتيجة لهذه التدابير، أصبحت الخزينة العامة –على الأقل من الناحية المبدئية- في مأمن من الاختلاسات.

---

1. Documents M. D. présentés par A. Temimi, *AHROS*, oct. 1995, p. 179 sq

2. Ms de Ben Rjab cité par Delphin, *Journal Asiatique*, 1922

Scanné avec CamScanner

ويلخص فنتير دي پارادي جيدا هذا الوضع:

«طالما كانت الجزائر يحكمها الباشوات، كانت الضرائب ومداخيل القرصنة لا تفي بالنفقات، لأن الباشا كانت له حقوق واسعة جدا وكان يستغلها لجمع الأموال ويأخذها معه عند مغادرة البلاد. إن حقوق الباشا انتقلت إلى البايلك. وليس من المبالغة أن نقول إن الخزينة فيها ربما 100 مليون سواء من العملة ومن الحلي والأسلحة الثمينة، أو من المرجان»[1].

100 مليون من الفرنكات، هي فعلا قيمة ما وجد في خزينة الجزائر، كما أثبت ذلك مارسيل إيمريت في دراسة ذكرناها فيما سبق.

قرن القمح

إن تصدير الحبوب ليس شيئا جديدا في الجزائر العثمانية. فقد كانت كميات كبيرة تصدر منذ العصر القديم. واستمر تصدير الحبوب في فترات مختلفة. وقد سبق لنا ذكر ما كان يصدر في نهاية القرن السادس عشر والعشرية الأولى من القرن السابع عشر. إن ما هو جديد ويميز «قرن القمح» (من 1741 إلى 1815 وبالأخص من 1766 إلى 1803) هو باستثناء سنوات 1777-1779، الصعود المنتظم للأرباح المجنية من طرف قمة السلطة ووسائطها وزبائنها السياسيين والاجتماعيين، بفضل تصدير الحبوب.

إن هذه الظاهرة التي سندرسها بالتفصيل في جزء آخر هي ظاهرة مهمة وغير معروفة بما فيه الكفاية، وقد كانت لها نتائج مهمة على فئات من السكان. وكان لها تأثير حاسم في المجال السياسي.

1. أحداث سياسية

ولنذكر بعض الأحداث السياسية التي تأثرت بشكل ما بتجارة الحبوب:

---

1. V. de Paradis, op. cit., *RA*, 1896, p. 267

Scanné avec CamScanner

- إن فترة الاستقرار السياسي والرخاء الطويلة (1766-1791) التي ميزت عهد الداي محمد بن عثمان ومساعديه باي الشرق وباي الغرب، قد استفادت، إلى جانب الخصال الحميدة لهؤلاء المسئولين، بالصعود المنتظم لمداخيل الخزينة والثروة المتراكمة التي جمعها هؤلاء الحكام.

- إن الخزنجي حسن قد أعدم في 1786 لأنه كان يتدخل مباشرة لدى باي قسنطينة لمساعدة بعض الوسطاء الأجانب، دون علم الداي. وهذا الإعدام كانت له عواقب فاجعة على صالح باي الذي اتهم من طرف أسرة الخزنجي بأنه كان السبب في إعدامه. ذلك أن الداي الذي خلف محمد بن عثمان باشا، هو حسن باشا الذي كان متزوجا من أخت زوجة الخزنجي المعدم. وقامت هذه المرأة مع عصبتها بالتدخل لدى الداي الجديد للانتقام من صالح باي، ونجحوا في دسائسهم[1].

- في 1805 كان مقتل مصطفى باشا ووسيطه التجاري بوجناح ومائة من يهود الجزائر مرتبطا بالمجاعة السائدة في الجزائر في حين كان هؤلاء الوسطاء مستمرين في تصدير الحبوب من شرقي وغربي الجزائر.

- في 1806 اعتقل[2] الوسيط التجاري اليهودي الكبير دافيد بكري وأجبر على دفع 100 ألف ردص سنويا مدة ثماني سنوات، لأنه كان يشتبه فيه بأنه هو وأخوه كسبا أرباحا طائلة بفضل الدور الهام الذي كان لهما في تصدير الحبوب منذ 1792.

- من المعروف الدور المشبوه والاستفزازي الذي قام به القنصل الفرنسي في الجزائر ديفال Deval في قضية الديون الفرنسية إزاء كبار المسئولين والتجار

1. إن زهار هو الذي أورد هذه المعلومات، ونجد تأكيدا لها في وثيقة قنصلية فرنسية بعنوان: *Journal des recettes et des dépenses à Alger*, AN, P, B III, 307.

2. ANP, 253 Mi 3, Vol. 7, Part II, corresp. 4 mai 1806.

Scanné avec CamScanner

الجزائريين الذين أقرضوهم مبالغ كبيرة لشراء كميات هامة من القمح في فترة الحروب الأوروبية فيما بين 1793 و1815. وقد انتهى الأمر بضربة المروحة، التي كانت ذريعة للهجوم الفرنسي على الجزائر في جويلية 1830.

2. المصالح المالية

يمكن تقدير المصالح المالية المرتبطة بتصدير الحبوب استنادا إلى هذه الأحداث:

- في 1751، اشتكت الشركة الفرنسية المدعوة الشركة الملكية لإفريقيا (ش. م. أ) لدى الداي من موقف باي قسنطينة، مستندة إلى الاتفاقات التجارية المعقودة بين الطرفين، بينما كان الباي يفضل تجارا آخرين عليها. وأجاب الداي بأن باي قسنطينة قد أنفق كثيرا من الأموال في استصلاح الأراضي التي كانت غير مهيئة للفلاحة ولذلك فهو مجبر على أن يبيع لمن يدفعون له ثمنا أعلى. وأضاف الداي بأن الشركة الفرنسية ليس لها من الحقوق سوى حق شراء حمولتين من القمح في عنابة حسبما تنص عليه الاتفاقات التجارية[1].

1766: أذن مدير ش. م. أ لممثله في القالة أن يشتري الحبوب بالسعر الذي يدفعه التجار الأوروبيون الآخرون وأن يعطي لباي قسنطينة «مكافأة» قدرها قرش واحد عن كل حمل قمح يشتريه ونصف قرش عن كل حمل شعير[2].

1767: كان ممثل الباي في عنابة يعمل بمساعدة تاجر جنوي اعتنق الإسلام لتصدير الحبوب إلى إيطاليا مباشرة دون استعمال الوسطاء[3].

جوان 1768: وفى باي قسنطينة بوعوده لـ ش م أ بفضل العمولة التي قررت دفعها له في 1766. إن هذه العمولة كانت مخصصة للباي كشخص، زيادة عن

1. ANP, AE, BIII 303, lettre du 17 août 1751

2. *Ibid.*, BIII 309

3. *Ibid.*

Scanné avec CamScanner

اللزمة التي تدفعها الشركة للخزينة وغيرها من الرسوم التي تدفعها للباي وخليفته، وقايد عنابة الخ. وبفضل هذه العمولة، تلقى باي قسنطينة ما لا يقل عن 200 ألف قرش بين 1766 و1771. فالمشتريات الفرنسية تجاوزت فعلا 200 ألف حمل قمح في هذه الفترة.

وكانت بعض العمولات تقدم للموظفين المقربين من الباي وللشخصيات المحلية. وهذان مثالان على ذلك.

الحاج عمر

في صيف 1768-1769 قام الحاج عمر صهر باي قسنطينة أحمد باي، بزيارة لفرنسا وايطاليا. وكان «بالغ التأثر» من الاستقبال الهام الذي أعدته له ش م أ في فرنسا. ففي رسالة موجهة إلى وزير البحرية الفرنسي في جانفي 1769، يقول مدير الشركة[1] حرفيا «إننا نقدم له الرشوة» وكانت الشركة تدفع للحاج عمر قرشا عن كل قفيز قمح ونصف قرش عن كل قفيز شعير تشتريه، لكي يتدخل لصالحها لدى الباي. وكان الحاج عمر يطلب أن يبقى ما يدفع له في طي الكتمان وبالأخص أن يدفع له من اليد لليد، بدون كتابة ودون إعلام ممثل الباي في عنابة. وهذا أمر يدفع إلى الافتراض بأن رجل ثقة الباي كان غير وفي لحاميه.

ويبدو أن هذا السلوك كان شائعا في هذه الأوساط. وقد عثرنا على رسالة[2] من الممثل التجاري للباي في عنابة إلى باش كاتب باي قسنطينة يعرض عليه أن يدفع له مبلغا من المال كمكافأة إذا تدخل لدى الباي للسماح لأحد أعضاء أسرة بوعكاز الشهيرة أن يعود إلى منزله. وتضيف الرسالة أن هذا الأمر يجب أن يبقى سرا وأن تحرق الرسالة فورا بعد قراءتها. إن الباش كاتب المعني هو

---

1. *Ibid.*, lettre de janv. 1769

2. ANA, ..., Z 64, lettre du mercanti de Bône au Bâch Kâtib du bey, s.d.

Scanné avec CamScanner

محمد بن كشك علي الذي رأينا فيما سبق المبالغ الكبيرة التي حجزت عنده بعد مقتل صالح باي.

وبعد أن باع 3000 حمل قمح في مرسيليا وحمولة شعير في طولون، ذهب الحاج عمر إلى جنوة لاستلام ثمن 18000 حمل قمح بيعت هناك لحسابه. إن هذه المبيعات تعطي أرباحا طائلة للباي وشركائه، لأنهم يبيعون في أروبا بنفس أسعار ش م أ وغيرها من المستوردين ولكنهم في مناطق قسنطينة لا يدفعون عمولات ولا رسوما ولا غيرها من المكافآت والحقوق المفروضة على التجار الأروبيين. وفوق ذلك فهم يشترون مباشرة من الفلاحين بأسعار هي في الغالب أرخص من التي يدفعها التجار الأروبيون. مثلا في 1769 كان قفيز القمح في السوق المحلي بعنابة يتراوح بين 7 و8 قروش. أما التجار الأروبيون الذين يتسوقون في مخازن الباي فكانوا يدفعون من 19 إلى 20 قرشا وأحيانا إلى 23 قرشا للقفيز. وحسب رسالة1 من وكيل الشركة الفرنسية في القالة إلى مدير الشركة في 8 أفريل 1780، كانت الأرباح التي جناها الباي في تجارة الحبوب وغيرها من المنتجات الزراعية تبلغ نسبة 100 %.

وحسب الاتفاقات التجارية كان لشركة(ش م أ) الحق في شراء 500 قفيز من القمح سنويا بالسعر المحلي. ومافوق ذلك تدفع نفس الثمن الذي تدفعه الشركات الأخرى. ومع ذلك فبسبب الفارق الكبير في الأسعار بين ضفتي البحر المتوسط، فقد كانت هذه الشركة تحقق أرباحا كبيرة. فمثلا في سنة 1769 كانت أرباحها تبلغ تقريبا 50 % من سعر الشراء. وفي 1773 فاقت أرباح الشركة مليون ليرة فرنسية.

بعد موت أحمد باي في 1771، خلفه صهره وخليفته صالح باي. وكان صالح باي كخليفة للباي على صلة بعنابة والقالة وبخال زوجته الحاج عمر.

---

1. ANP, B III 314, Bilans et dépouillements

Scanné avec CamScanner

إن قوة الشخصية والكفاءة الإدارية والمقدرة التجارية التي كان يتصف بها الباي الجديد جعلته يرمي بكل ثقله إزاء كل المتعاملين بسوق القمح. وكان يتدخل مباشرة لتعيين الأراضي التي يجب حرثها، والبذور التي يجب شراؤها أو حفظها، ويعطي الإذن للشخصيات المحلية في الدخول في هذه الحلبة الجديدة الكثيرة الأرباح، إنتاج الحبوب والمتاجرة فيها، كما تبين ذلك رسائله[1] إلى وكيله التجاري في عنابة وإلى وكيل الشركة الخ.

هناك حالة أخرى تصور الجو المحموم في التسابق على الربح الطائل المتمثل في هذه السنوات من تصدير الحبوب.

الشيخ عبد الله

في سنوات 1760 كان الشيخ عبد الله يسيطر منذ عشرات السنين على منطقة المعزولة، وهي منطقة قريبة من الحدود الشرقية للجزائر، حيث كانت الشركة الفرنسية قد أقامت مركزها التجاري الأساسي في شبه جزيرة القالة. ويصفه القس پواري Poiret[2] كشخص قاس، بلا ضمير، متعطش للسلطة وللثروة. وكان يعيش مثل الأمراء، محاطا بجماعة من الفرسان والموسيقيين، اقتداء بالبايات والدايات. والجدير بالملاحظة أنه سمى ابنه البكر «علي باي» وابنه الأصغر «الباي». فكان يريد أن يظهرهما كبايات في منطقته. هذا الطموح تولد لديه من العظمة التي منحتها له الثروة الكبيرة المقدرة بعشرات الآلاف من القروش التي كانت تدفعها له الشركة الفرنسية.

ولا يمكن أن نعزل جنون العظمة أو نشوة الحكم عن هذه المقدرة المالية الكبرى التي أصبحت له. إنه أصبح إنسانا آخر محاطا بمئات الرجال التابعين له والذين ينفذون أوامره ويعيشون على حسابه. إن الجواري والعبيد والخدم

1. مخطوط م. و. ج، رقم 1641، رسائل باي قسنطينة إلى الباستيون

2. Abbé Poiret, *Lettres de Barbarie*, Paris, 1980, p. 182-183.

Scanné avec CamScanner

والكتاب والحرس والوكلاء والفرسان والموسيقيين الذين كان الشيخ عبد الله ينفق عليهم يجعلونه يشعر أنه باي في منطقته. لكن كل هذه النفقات كانت تكلف أثمانا كبيرة.

في 1768 اقترض الشيخ عبد الله من الشركة الملكية لإفريقيا 19.425,50 قرشا. ولكي تدفعه إلى مضاعفة جلب الحبوب إلى مركزها في القالة، قررت الشركة أن تدفع له نصف قرش مكافأة عن كل ميزورة قمح يجلبها للمركز. وكانت الشركة تحتفظ بهذه العمولة لتسديد قرضها. وأدت الظروف السياسية والعسكرية إلى نجاح عمليتها. ففي سنتي 1772 و1773 كان ميناء عنابة محاصرا من طرف الأسطول الروسي أثناء الحرب الروسية العثمانية التي شاركت فيها الجزائر. وفي هذه الفترة كانت المحصولات في منتهى الجودة والوفرة في مناطق قسنطينة حيث زاد الإنتاج من أجل التصدير نتيجة لارتفاع الأسعار في الصادرات الزراعية. وهكذا استطاعت الشركة الفرنسية أن تشتري أكثر من 100 ألف ميزورة. وسدد الشيخ عبد الله دينه وكسب فوق ذلك أكثر من 30 ألف قرش، دون المداخيل التي كان يجنيها مباشرة من فلاحة ممتلكاته الواسعة[1].

وفي 1774، انتهى حصار عنابة، ومنع صالح باي المنتجين والتجار من جلب الحبوب إلى القالة وأجبر الشيخ عبد الله أن يدفع له 20 ألف قرش حالا. فطلب الشيخ من الشركة أن تقدم له 8000 قرش. وبعد مدة قليلة، عين الشيخ ابنه الأصغر «الباي» ليخلفه على رأس المنطقة التي كان يحكمها منذ نصف قرن. ورفض الابن البكر علي باي هذا التعيين. فسجن في قسنطينة ومن سجنه تدخل لدى صالح باي ووعده بدفع 30 ألف قرش ورسوم سنوية أكثر بكثير من الرسوم الحالية إذا عينه الباي على المنطقة. وفي 1785، بمساعدة

1. ANP, AE, BII 300, Mémoire touchant à la situation actuelle de la Compagnie, s. d.

Scanné avec CamScanner

جيش الباي، نجح في طرد أخيه وتولى حكم المنطقة لمدة طويلة. وفي رسالة بعثها إلى إدارة الشركة الفرنسية سنة 1792، اتهم علي باي الشركة بأنها تغالطه في حساباتها وطلب أن تقدم له كل الحسابات وإلا فإن الحبوب ستباع إلى مستوردين آخرين. لكن ابتداء من 1792، تطورت الحالة وأفلتت الأمور من أيدي الشخصيات المحلية. فالأرباح كانت أكبر من أن تترك بأيديهم ولا تجتذب قناصين أقوى.

وضع جديد

كان الوضع الجديد في طريق الإعداد منذ مدة طويلة. فالمنافسون الأوروبيون كانوا غير راضين عما تجنيه الشركة الفرنسية من الأرباح. وهي أرباح ضخمة كما تظهر من حسابات الشركة نفسها[1]:

أرباح الشركة في:

1771	643.843 ل.ت. و5ص. و10د
1772	1.313.167 ل. ت. و16 ص. و8د
1773	1.515.735 ل.ت و19 ص. و7د

ويمكن أن نتابع في مراسلات الشركة تطور الوضع الجديد الذي بدأ يرتسم في السبعينات وبلغ طور التحول الجذري في العشرية الأخيرة من القرن الثامن عشر وفي العشرية التالية[2].

- رسالة مؤرخة بـ 18 أكتوبر 1775: إن التجار الآخرين شحنوا سفن قمح بترخيص من الجزائر.

1. *Ibid.*, B III 305

2. *Ibid.*, B III 310 et B III 312 lettres des directeurs de la CRA au Ministre

Scanné avec CamScanner

- رسالة مؤرخة بـ 14 فيفري 1774: إن باي قسنطينة سمح للسفن الانكليزية والماهونية أن تشحن الحبوب في عنابة ومنع الشركة الفرنسية من ذلك.

- رسالة 18 سبتمبر 1775: 8000 حمل قمح شحنت بقصد إرسالها إلى أزمير لصالح الداي.

- رسالة 15 أكتوبر 1775: «إن الباي مفاوض جشع. وهو يستفسر عن الحالة في أوربا قبل تحديد الأسعار..»

- رسالة من موثق العقود في القنصلية الفرنسية بالجزائر[1]. بتاريخ 4 مارس 1782: إنه يخبر الشركة بأن باي قسنطينة يتفاوض مع يهود الجزائر ليبيع لهم كل القمح المخزون في عنابة وأنه بصدد الاتفاق معهم على أساس 35 قرشا للقفيز. ويضيف الموثق أنه يبذل الجهود لمنع هذا الاتفاق وأنه اتفق مع الباي على أساس 32 قرشا للقفيز. واكتشف مدراء الشركة أن الموثق قد تحايل الباي عليه، فالأسعار قد هبطت في مرسيليا ولهذا فهم يطلبون من وكيلهم في عنابة أن يحاول تخفيض الكميات الواجب شراؤها على أساس هذا السعر. لكن باي قسنطينة أجبر الشركة أن تنفذ تماما بنود الاتفاق. ورغم ارتفاع الأسعار من جديد في مرسيليا، فإن الشركة عرفت خسارة وعجزا في حساباتها لسنة 1782. وردت هذا العجز إلى الخسائر المترتبة عن بيع جزء من القمح المشترى بمقتضى الاتفاق بأسعار أقل من السعر الذي اشترته به.

واحتد التنافس بين المستوردين الأوروبيين في السنوات التالية، لكن عاملا جديدا كان مساعدا للشركة ومركزها في القالة في 1785-1786. فقد ساد الطاعون في عنابة ومنطقتها فغادر الأوروبيون المدينة. بينما اتخذت احتياطات في القالة وكان باعة القمح مؤطرين من طرف رجال شيخ المعزولة ومجبرين على اتباع قواعد الصيانة والحجر الصحي التي قررتها الشركة.

---

1. *Ibid.*, B III 375

Scanné avec CamScanner

وبعد أن زال الطاعون، اشتد التنافس بين المستوردين. وبلغت أسعار تصدير الحبوب في 1789 قمة لم تعرفها من قبل ولكن ستتجاوزها في السنوات الآتية.

ابتداء من 1791 كان للأحداث السياسية المتوالية أثر كبير على سير التجارة الخارجية للجزائر:

- إبرام معاهدة الصلح مع اسبانيا أدخل في الساحة الجزائرية منافسا له دور مهم.

- في جويلية 1791 توفي محمد بن عثمان وتبع ذلك نهاية صالح باي.

- في نفس الشهر أصدر المجلس التأسيسي الفرنسي قانونا يلغي امتيازات مرسيليا في تجارة المشرق والمغرب. وتبعا لهذا القرار ستلغى ش م أ في 1793.

- ابتداء من 1792، فضل الداي الجديد، حسن باشا، سياسة تصدير موجهة من العاصمة بتعاون وثيق مع اثنين من كبار التجار اليهود هما بكري وبوجناح.

- إن هذا التمركز جعل من السلطة في الجزائر ومن بايات الشرق والغرب الذين يعملون تحت إشرافها المباشر، المتعامل المباشر مع المستوردين الأروبيين في سوق الحبوب. وبفضل المعرفة المباشرة السريعة والمتقنة للأسواق الدولية، عن طريق الشبكات الأروبية المرتبطة بشركات بكري وبوجناح فإن السلطة الجزائرية ستستغل على أفضل ما يمكن الظروف الجديدة الملائمة التي يمكن تلخيصها هكذا:

- إن عقد الصلح مع اسبانيا والدور المتزايد للانكليز في الحروب الأروبية وانعكاساتها على البحر المتوسط والدورة الطقسية المساعدة في الجزائر وتنامي الحاجات الغذائية في أروبا في فترة حرب عامة؛ كل هذه العناصر

Scanné avec CamScanner

ستقوي من دور الظروف المساعدة على الزيادة في قيمة المنتجات الزراعية الجزائرية.

هذا الوضع الجديد تصوره رسالة بعثها القنصل الفرنسي في الجزائر في 8 ماي 1793. وهذا تلخيص لمحتواها1: إن المحصولات جيدة في الجزائر هذه السنة. وقد ارتفعت أسعار القمح إلى درجة لا نظير لها في أروبا. وسيتنافس المستوردون على حبوب الجزائر. والداي يعمل لاشتداد التنافس بين الأروبيين. والطريقة الوحيدة للحصول على الحبوب هو دفع ثمن أكبر من الآخرين.

إن مراسلات المفاوضين الفرنسيين كانت تسجل بالتتابع صعود الأسعار:

3 جانفي 1792: باع لنا الداي الجديد قمح العشور بـ 30 قرش للقفيز. وقد أمر باي قسنطينة أن يبيع لنا 20 ألف حمل على أساس 31 قرش للقفيز.

19 مارس 1793: إن الداي والباي لم يفيا بوعدهما فيما يخص 32 ألف حمل وعدانا بها. إنهما يفضلان اليهود والاسبان.

29 سبتمبر 1793: القمح في عنابة بـ 40 قرشا للقفيز. وقد دفع الاسبان مسبقا ثمن 2000 قفيز. والباي له التزامات بلغت الآن 11000 قفيز. وهو يشتريه في الرحبة بعنابة[2] بـ 16 قرشا للقفيز. ولكي يفي بالتزاماته يجب عليه أن يرفع سعر مشترياته إلى 20 قرشا وحتى إلى 24 قرشا.

21 ديسمبر 1796: سعر الرحبة في عنابة 24 قرشا. والعرب لا يجلبونه لأن الباي يشتريه منهم في مزارعهم بـ 28 قرشا[3].

وهكذا فإن الارتفاع المتزايد فيه فائدة كبيرة للمنتجين كذلك. وكما تبينه مراسلات باي قسنطينة والشركة الفرنسية ووكالة افريقيا التي حلت

1. ANP, 369 Mi 4, art. 137

2. ANP, B III 312.

3. *Ibid.*, B III 304.

Scanné avec CamScanner

محلها في 1793، فإن جزءا من هؤلاء المنتجين كان متكونا من الشخصيات المحلية وبالأخص شيوخ القبائل والتجار الحضريين الذين لهم صلات وثيقة بالحكام.

في 1795 بعثت وكالة افريقيا 584000 قرش لشراء الحبوب في الجزائر. وظهر سريعا أن هذا المبلغ لا يكفي الحاجة. فاقترضت الوكالة من الداي ومن التاجرين اليهوديين الكبيرين. وكان دينها إزاء الداي في 1796 بلغ 200 ألف قرش. وكانت المبالغ التي اقرضها بكري وبوجناح للوكالة أكثر من ذلك. وفي 1797 أقرض تاجر محلي جزائري في عنابة الوكالة بـ 4000 سلطاني و2000 قرش قسنطيني بفائدة معدلها السنوي 3 %.

وحسب پيير ماسون[1] فإن الفرنسيين قد اشتروا من الداي ومن الوسطاء اليهود 100.000 حمل قمح بـ 100 فرنك للحمل في 1795 و100000 حمل بـ 120 فرنك للحمل في 1796. وإذا كانت هذه الأرقام صحيحة فإن حمل القمح بلغ سعره 10 مرات ما كان في القالة وعنابة في سنوات 1760. وهذه الأسعار مقدرة بعملة قارة هي الفرنك جيرمنال الذي له قيمة الليرة تورنوا.

إن الأرقام التي استقيناها من حسابات الشركة ثم الوكالة ومن شراءات الاسبان التي درسها آغيلا بدقة، لا تبلغ هذه الذروة. ولكنها تظهر بوضوح أن أسعار عشرية 1790 وعشرية 1800 قد تضاعفت مرتين أو ثلاث مرت عما كانت عليه في السابق.

إن صعود الإنتاج السلعي قد تابع ارتفاع الأسعار. وقد صاحبته ظاهرة استثنائية زادت من تقوية واتساع الرخاء في هذه الفترة. ذلك هو الانتعاش الكبير للقرصنة الجزائرية بين 1792 و1815. إن الرياس الجريئين بقيادة

---

1. *A la veille*..., p. 13.

Scanné avec CamScanner

القبطان الشهير الرايس حميدو قد استفادوا من اشتداد الحروب التي عمت كل أوروبا لفتح طريق نحو أضعف الحلقات الأوروبية التي يمكن مهاجمتها ولإنعاش قرصنة كانت في ركود أو في انتكاس منذ أكثر من قرن، إنعاش دام بالضبط مدة هذه الحروب الأوروبية الشاملة.

وهذه الفترة القصيرة من ازدهار القرصنة في ظروف دولية ملائمة استثنائية، هي تأكيد لحقيقة كون القرصنة صارت في أساسها عملية تجارية. تستثمر فيها أموال على طريق المضاربة التي فيها أحيانا خطر ولكن قد تكون مربحة جدا.

3. عناصر التهافت في النظام

الشرعية المعلنة

إن النزاع القانوني والسياسي الذي عرفته قضية معينة بعد احتلال الفرنسيين للجزائر في 1830، يعبر جيدا عن هذه الشرعية المعلنة. ونحن نقدمه باختصار حسب ما سجلته مذكرة[1] رسمية فرنسية في 1831.

في 1797 حجزت السلطات دار قدزي عمر وقدزي حميدو وبيعت بالمزاد العلني للخزنجي قارة مصطفى بـ 18 ألف محبوب ذهب. وباعها هو بـ 20 ألف محبوب ذهب لمصطفى باشا الذي وهبها لابنته وأبنائها. وفي 1831 ألغى قاضي الجزائر قرار الحجز وأرجع الدار إلى أبناء قدزي عمر.

وفيما بعد، اتخذ قرار تصفه المذكرة الفرنسية هكذا:

«نظرا لأن حلول السلطة الفرنسية محل حكومة الجزائر السابقة هي ثورة سياسية لا يمكن أبدا أن تمس الملكية الخاصة ولا أن تبدل في علاقات سكان الإيالة، مهما كانت ديانتهم، مع الحكم القائم... ونظرا لأن مصادرة الدار..

1. ANP, 18 Mi 17, Biens de Hussein Pacha et d'autres

Scanné avec CamScanner

هي قرار سيادة قامت به السلطة الحاكمة وتم بشكل قانوني بالبيع بالمزاد...
ولأن مجالس القضاء لا يمكن أن تتدخل في ممارسة السيادة...»

وتبعا لهذه الحيثيات، نقضت العدالة الفرنسية حكم قاضي الجزائر. وفي هذه الحالة، فإن حرفية القانون كما طبقتها الإدارة الفرنسية تبدو في تناقض صارخ مع روح العدالة ومع حقوق الإنسان. ذلك أنه بغض النظر عن بعض الاعتبارات الأخرى الممكنة، كان في حكم القاضي الجزائري احترام لروح العدالة لا لشكلها ذلك أنه كان يعلم جيدا ما معنى المصادرة قبل 1830 وكيف بقيت تطبق مع تغير شكلها بعد 1830. طبعا كانت هناك قبل 1830 قرارات حجز ومصادرة، لها أساس شرعي متين (مثلا من أجل تسديد ديون). لكن عندما يتعلق الأمر بملك يتطلع أحد الدايات إلى الاستيلاء عليه فإن الاستبداد ليس بعيدا عن الميدان وإن كانت الشكليات القانونية مطبقة. وفي الغالب لا يمكن الاستدلال على أعمال الغصب والابتزاز وإنما افتراضها انطلاقا من بعض القرائن. وأحيانا نجد التعابير نفسها تترجم مثلا عن كون عملية البيع كانت إجبارية فرضها الحكام كما نلاحظه في هذه الحالة التي مرت بمراحل قضائية مختلفة:

في نهاية أكتوبر 1791، نازع بن تيفور[1] البايلك أمام المجلس العلمي الشرعي لمدينة الجزائر مطالبا باسترجاع 100 زويجة حرث كانت تملكها أسرته واستولى عليها البايلك بالقوة. واعتبر المجلس العلمي أن الوثيقة حبس قدمها بن تيفور وكانت قد سجلت في محكمة مليانة في 1577 تخص 8 زويجات فقط من هذه الأراضي، هي أحباس موقوفة على أسرة بن تيفور. وقرر المجلس المصادقة على عمليات الشراء التي قام بها البايلك لبقية الأراضي مستندا إلى عقود البيع التي تمت في 1749 وفي بداية 1750. وكانت هذه العقود محفوظة

1. AOM, Aix 1 Mi 8 Z 18

Scanné avec CamScanner

في الأرشيفات القضائية. وهي تثبت أن البايلك اشترى 106 زويجة في باحلوان بمبادرة من الآغا علي، آغا الصبايحية، لكي تستعمل هذه الأراضي لإقامة معسكر لمحلة الجزائر. وقد سجل شراء كل زويجة بعشرين ردص وبعضها سلمت للآغا مجانا « بلا إجبار». لكن قرار الجبر يظهره أحد العقود الذي سجل فيه مثلا أن الآغا، مراعاة لبن بحرية قد ترك له عشر زويجات اقتطعها من عملية الشراء وردها للبائع. إن هذا الإعفاء من عملية البيع لجزء من الأراضي هو بشكل صريح وارد في كثير من العقود كعملية إكرام من طرف الآغا.

إن المصادرة للمنفعة العامة مبدأ قانوني من مبادئ الفقه الإسلامي لكن المجلس العلمي الشرعي في الجزائر لم يستند إلى هذا المبدأ، لأن واقع المنفعة العامة قد زال. فهذه الأراضي التي لم تعد المحلة تستقر فيها قد استعادها عمليا ملاكها السابقون وصاروا يحرثونها من جديد.. وكل مطلبهم المقدم إلى المجلس العلمي الشرعي هو إضفاء صفة شرعية على إعادة تملك فعلية.

ولنلاحظ لأية دراسات قادمة أكثر تخصصا وتعمقا في هذا الميدان، أن كثيرا من عقود البيع التي تمت لصالح البايلك والمصلحة العامة ظاهرة فيها، كانت تسجل كعقود شراء عادية دون ذكر هذا المبدأ لكن مع ذكر القصد العام من الشراء. مثلا شراء الداي محمد بن عثمان أراضي لتوسيع ملحقات مسجد جامع بالجزائر أو شراء آغا الصبايحية أراضي بباب عزون أقام فيها حصنا به 6 مدافع و29 من مدافع الهاون في 1826 [1].

إن أمثلة من هذا النوع ليست نادرة. وفي كل الفترة العثمانية هناك عقود يكون البايلك فيها بائعا أو مشتريا عاديا. وقد يبيع ممتلكات لمؤسسات الحبس التي كانت بالتالي تمتلك عقارات غير محبسة. ومن بين من يشترون من

---

1. *Ibid.*, Z 16 et suite

Scanné avec CamScanner

البايلك، كبار المسئولين من الباشا إلى الأغوات إلى القياد الخ. وفي كل هذه الحالات كانت الصيغة الشرعية محترمة، أي أن كل بيع لمال عام كان يتم بالمزاد العلني، حسبما تقضيه الإجراءات الجارية في ذلك العهد. ولكن يمكن أن نتساءل أيضا عما إذا كانت هذه الصيغة مجرد قناع صوري. وللتقدم قليلا نحو الجواب، ربما من الواجب مضاعفة منطلقات النظر.

مشتريات مصطفى باشا

كثير من العقود المحفوظة في أرشيف المحاكم الشرعية تخص مشتريات أو تبادل عقارات قام بها مصطفى باشا[1]. وكمثل كثير من الباشوات، كان مصطفى باشا يتعامل بالدنانير السلطانية. اشترى من يهود الجزائر دارا بـ 4000 سلطاني، ودكان حلي بـ 192 سلطاني ونصف سلطاني وثلاثة أثمان ودكان بسوق العطارين بـ 695 سلطاني، ودكان عقاقير بـ 340 سلطاني. واشترى دكاكين أخرى على التوالي بـ 2700ردص، 900ردص و1320ردص. ومن مشترياته دار بـ 435 سلطاني وأخرى بـ 500 سلطاني وربع دار بـ 500 سلطاني، ونصف دار بـ 1200 سلطاني.

مصطفى باشا كان فيه شيء من الغرابة. والشهادات حوله متناقضة ولكنها تتفق في نقطتين. سذاجته وثروته الواسعة. حول سذاجته وتراخيه وكونه إنسانا يسيطر عليه غيره وبالأخص الخزنجي قارة مصطفى الذي كان محبا لليهود كما يقول زهار[2].

والواقع أنه على ما يوصف به من التراخي والإهمال والكسل فقد جمع ثروة طائلة خلال حكمه الذي استمر من 1797 إلى 1805. وقد كانت الظروف

1. AOM , Aix 1 *Mi 1 et 2*, Z 9. 10. 22. 23. 24 et 28 pour des achats entre juill. 1797 et juin 1799.

2. مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار... ص 71

Scanné avec CamScanner

مساعدة له في هذا الإثراء الواسع السريع. فهي ظروف حرب عامة في أوروبا كان من نتائجها فيما يخص الجزائر، ارتفاع هائل في أسعار الحبوب المصدرة وازدهار لا مثيل له منذ القرن السابع عشر في عمليات القرصنة الجزائرية كما ذكرنا ذلك من قبل. إن رجال الحكم وشركاءهم كانوا أول المستفيدين من صعود هذه المداخيل وأول مستفيد هو الباشا نفسه. وكان مصطفى باشا يستثمر أمواله عن طريق شركائه كبار التجار اليهود الذين كانت لهم شبكات واسعة من الأقارب والشركاء في مختلف موانئ البحر المتوسط. وقد رأينا فيما سبق دورهم في تجارة القمح. وكان لهم دور كذلك في تسويق منتجات القرصنة كما تبينه مستندات بحرية تخص سفينة يقودها جنوي وهي مشحونة بسلع باسم جوزيف كوهين بكري ولحساب مصطفى باشا. والسلع هي «1362 برميل من ماء الحياة (كحول قوي) منها 52 برميل خمر من مالقة». وهي مبعوثة إلى ليڤورن في 1799 وهناك «ستشحن السفينة بسلع لحسابنا وتعود بها إلى هنا» (الشهادة تحمل توقيع وطابع الداي مصطفى باشا) 1.

إن إحدى دور مصطفى باشا كانت في الفترة الاستعمارية مقر المكتبة الوطنية ثم تحولت إلى متحف للفنون الشعبية. إن قاعاتها المزينة بـ 500 ألف قطعة من الخزف العتيق. وكانت طبعا قيمتها تزيد بكثير عن الأرقام المذكورة أعلاه.

أما جنان مصطفى باشا الشهير الذي أصبح قصر الحكومة الصيفي (والآن يسمى قصر الشعب) فهو أكثر أهمية. وفي 1832 وصفه پيشون هكذا: «إنها من ممتلكات مصطفى باشا الجميلة، وتحتوي على قصر وعدة دور و60 أرپنت من الأراضي (الأرپنت كانت من مقاييس المساحات ما بين خمس ونصف هكتار)... وفيها كثير من الكروم»[2].

1. ANP, 253 Mi 2 vol. 4 (1799)

2. ANP, 18 Mi 29, Pichon, 12 mars 1832.

Scanné avec CamScanner

ولتوسيع هذا الجنان وضمان ريه جيدا، قام مصطفى باشا بعدة عمليات شراء مسجلة في عقود المحاكم الشرعية[1] ومنها:

- في سبتمبر 1801، اشترى من البايلك 8 جعبات ماء آتية من فحص حيدرة بمبلغ 2933 محبوبا.

- اشترى قطعة أرض عرضها 8 ذراع مجاورة لجنانه وكانت ملك وكيل الحرج وجندي، دفع لهما 300 محبوب وذلك بقصد حفر قناة لجلب الماء إلى الجنان. ولنفس الغاية اشترى قطعة أرض بـ 30 محبوبا وحصل من خليل خوجة على ترخيص دائم بتمرير هذه القناة في أرضه مقابل 100 محبوب دفعها له.

- وكان في السابق قد اشترى من بنت الرايس محمد غليونجي ساقية ماء بمبلغ 100 محبوب.

ولتقدير كمية المياه التي تمر في هذه القنوات، كلف خوجة العيون ومعلم الماء و«المسيحي اليوناني» بمعاينتها وتسجيل تقديراتهم الرسمية.

واستمر مصطفى باشا يشتري ويبادل ويعوّض من أجل تنمية جنانه وتقوية وسائل ريه. إن هذا الرجل «المتراخي» في المجال السياسي، كان فيما يبدو يهتم كثيرا بممتلكاته التي هي إلى اليوم من أبدع ما تبقى من قصور وجنانات ذلك العهد.

جانب آخر من جوانب هذا الرجل فيه بعض الغرابة. لتفادي دفع الضريبة السنوية عن بعض قطع الأرض التابعة لجنانه، اقترح على الخزينة العامة أن يضع تحت تصرفها مداخيل كراء حانوت حلي اشتراه بـ 192،50 دينارا سلطانيا. كما تخلى عن كراء حانوت اشتراه بـ 300 قرش إشبيلي وكان كراؤه ينتج سنويا

---

1. AOM, Aix 1 Mi 29, Z 59

Scanné avec CamScanner

3 دنانير سلطانية لصالح الخزينة العامة مقابل تخليها عن ضريبة قطع أخرى كانت اشتراها وألحقها بجنانه. وكان ناتج الكراء أعلى من قيمة الضريبة ولكن الداي كان يرى من غير اللائق بشخصه أن يدفع ضرائب عن جنانه. وفي النهاية إذا جمعنا المبالغ التي دفعها مصطفى باشا لشراء ممتلكاته فهي لا تتجاوز 10.000 سلطاني أو 20.000 قرش اشبيلي أو 20000 دولار ذلك الوقت.

إن زيارة سريعة لقصر الشعب أو لمتحف الفنون الشعبية تبين أن قيمة ممتلكات مصطفى باشا تفوق أضعافا مضاعفة هذه المبالغ المسجلة رسميا في العقود الشرعية. ويمكن أن نلاحظ نفس الظاهرة عن ممتلكات بايات ورياس «قرن القمح».

وهذا يؤدي بنا إلى استكشاف بعض المظاهر المسكوت عنها في النظام القائم في ذلك العهد.

المسكوت عنه في النظام

أفضل ما يبين الفارق الكبير بين الممارسة الفعلية للحكام وبين التعبير الرسمي عنها هو أسلوب الغصب الذي ساد طوال الفترة العثمانية. إن الشهادات كثيرة عند المؤلفين الأروبيين والمغاربة حول نهب ثروات الحكام بعد عزلهم أو موتهم من طرف من عزلوهم أو خلفوهم. وقد كان هذا النوع من النهب من التكرار والدوام على مدى زمن طويل مما جعله يظهر كشيء طبيعي يتحدث المؤلفون عنه دون أن يظهر منهم أي تأثر. لكن مثل الزنى وغيره من الأفعال المخجلة، فإن هذا السلوك الجاري ليس له ذكر في الوثائق الرسمية. وإذا حدث أن ذكره أحد الكتاب والخوجات فذلك كمجرد خطأ لم ينتبه إليه.

وهكذا ففي أوت 1805، وسط قائمة طويلة من أموال مسئولين سابقين حجزت ووضعت للبيع بالمزاد العلني، لصالح الخزينة العامة، ذكر أن أحد

Scanné avec CamScanner

أصهار مصطفى باشا الذي ذهب إلى تركيا كان يملك «حوانيت أخذها أحمد باشا»[1].

من المؤكد أن هذا الخبر الاستثنائي ذكر سهوا من طرف الخوجة الذي سجل قوائم الحجز. فالواقع أن أعمال المصادرة، سواء كانت مبررة أم لا، هي مسجلة بدقة وبالتفصيل إذا كانت لصالح بيت المال أو الخزينة العامة أو من أجل رواتب الجند أو غير ذلك من المنافع العامة. لكن عندما يستولي الحكام على الأموال المصادرة، فلا يبقى له أي أثر رسمي. ومن الطبيعي أن نشك في بعض الشهادات المتراكمة عن أعمال النهب التي كان يقترفها الحكام. وقد ذكرنا أمثلة عنها مستقاة من بعض الكتابات الأروبية. وهذه أمثلة أخرى ذكرها مؤلفون مغاربة معاصرون للأحداث، ولهم معرفة مباشرة بالأوساط الحاكمة ولم يكونوا طرفا في النزاعات التي كانت تدور بين الحكام. وهم يتحدثون عن وقائع محددة يذكرونها في إطار معين دون التعليق عليها سلبا أو إيجابا وإنما لذكر ما أصاب شخصا أو عائلة أو لوصف أحد الحكام أو ظروف حكمه. والحياد الذي يظهره هؤلاء المؤلفون حول هذه الأحداث، له دلالة معينة.

والشاهد الأول هو أحمد برناز[2]، وهو كولوغلي تونسي زار الجزائر والتقى بالداي الحاج شعبان (1689-1695) وكان يكره شحه وطبيعته العدوانية. وفي كتابه «الشهب المحرقة» يروي قصة الثورة ضد شعبان واعتقاله وتعذيبه لإجباره على بيان الأماكن التي أخفى فيها أمواله. ورغم التعذيب لم يصلوا إلى نتيجة. وكما يصفه شاهد فرنسي فإن شعبان مات بنفس البسالة التي أظهرها طول حياته[3].

---

1. 228 Mi 1 vol. 3

2. ذكره أبو القاسم سعد الله في مقال «من أخبار شعبان» مجلة التاريخ 1985، ص 107 - 119.

3. شهادة قس مسيحي كان في الجزائر وقت الأحداث ذكره H. de Grammont, *Histoire*..., p. 265

والشهادة الثانية تخص كشك علي، باش كاتب صالح باي. وقد اعتقل بعد مقتل صالح باي وسلب من معظم ثروته من طرف الباي الجديد. وهو الذي روى الحادث للرحالة المغربي الزياني[1]، المذكور فيما سبق. وبعد أن جرد كشك علي من ثروته، أطلق الباي سراحه وطلب منه أن يستأنف عمله كباش كاتب. لكن رغم رفضه ورغم النهب الذي تعرض له فقد بقيت أسرته تتمتع بمكانة اجتماعية عالية في قسنطينة طيلة الفترة المتبقية من العهد العثماني.

أما الشهادة الثالثة فهي من زهار[2]، شاهد عصره الكبير. وهو يذكر حادثي تعذيب لنفس القصد. أما الحادثة الأولى فتتعلق بإعدام عبد الله باي قسنطينة من طرف أحمد باشا. وكان هذا الباي قد سحق ثورة بن الأحرش بفضل مساندة القبائل العربية التي جندها بن قانة. وكان الباي متزوجا من إحدى بنات بن قانة، المسماة الدايخة وكانت مشهورة بجمالها وشجاعتها. وقد عذبها أحمد باشا حتى ماتت تحت العذاب وذلك لتظهر لهم أموال عبد الله باي.

والواقعة الثانية حدثت في بداية تولي الداي حسين آخر دايات الجزائر. وحسب زهار كان هذا الداي رجل عدل وتقى، قوي الشخصية، ذكيا لكنه يؤمن بالخرافات. ورغم ما اتصف به من العدل والنزاهة، مما يتفق فيه كل معاصريه، فإنه في بداية حكمه لم يستطع أن يمنع التصرفات التعسفية التي ارتكبها بعض وزرائه. فمثلا كان للعالم الكبير ابن مالك دور رئيسي في تولي حسين داي الحكم. وقد قام بعض الضباط الأتراك بتعذيب ابن مالك صهر الداي السابق علي خوجة الذي كانوا يكرهونه لأنه لم يكن من الأتراك وإنما من منطقة جورجيا في القوقاز وكان أعمل التقتيل في الانكشارية وضباطهم

---

1. الزياني، في رحلات المغاربة...، ص 179 - 180
2. مذكرات...، ص 87 وما بعدها

Scanné avec CamScanner

واستولى على أموالهم. عذب هؤلاء الضباط ابن مالك ليقر لهم بالمكان الذي أخفى فيه علي خوجة كنوزه.

ثلاثة دايات كلهم رجال قانون وعلم ودراية. فأحمد باشا كان الكاتب الأول للدولة (مقاطعجي) وعلي خوجة يصفه شالر بأنه عالم كبير وحسين داي الذي كان خوجة الخيل سابقا، هو رجل متعلم وتقي وهو متخرج من كلية عسكرية يعترف له الجميع بالنزاهة والعدالة. ومع ذلك، كل هؤلاء المسئولين ارتكبوا أعمال نهب أو تعذيب من أجل النهب. صحيح أن مختلف الشهادات تتفق على وصف أحمد باشا بأنه مستبد طاغية وغير أمين. أما ما تم في عهد علي خوجة وحسين داي وما نعرفه عنهما فإنما هو دليل على أن هذا السلوك الذي يتصف بالسلب والنهب كان من الأمور العادية في ذلك العهد.

التباسات

إلى جانب ما هو مسكوت عنه، هناك التباسات اللغة الإدارية، وما توحي به من استفهامات تبقى بدون جواب مرض. مثلا هذه الأموال التي تذكر السجلات أنها نقلت إلى دار الإمارة. فلنلق نظرة من جديد على مصادرات أحمد باشا (1805-1808) بعد مصرع مصطفى باشا. إنها قائمة طويلة من كبار المسئولين الذين حجزت أموالهم: الخزنجي، خوجة الخيل، آغا الصبايحية، الخزندار، المقاطعجي، كاتب الداي، بايات الشرق والغرب، قايد العرب، حاكم مليانة، علي رايس، الخ ... كلهم أعدموا. إن هذه الضراوة في ضرب رءوس الحكم تعني أن السلطة قد انتقلت من يد فئة كانت لها روابط قوية تجمعها ويسميها بعض المؤلفين الفرنسيين جماعة أزمير، إلى فئة أخرى ليس لها نفس عناصر الاستقرار والثبات، بل هي تحالف مؤقت غير متجانس ستفتح الصراعات داخله فترة دموية من الانقلابات المتوالية ومن الحرب بين الزمر (فترة 1805-1817)

Scanné avec CamScanner

إن كل هذه الجوانب سندرسها في الجزء الخاص بتطور النظام السياسي. وفي الميدان الذي يعنينا هنا، يبدو لنا، أنه في هذه الفترة من الصراعات الدموية، ظهرت سوابق سياسية وقانونية جديدة. فللمرة الأولى نشاهد بيع أموال مصادرة دون اتباع إجراءات المزاد العلني. والأموال المجموعة من هذه المصادرة لا تصب في الخزينة أو تخصص لرواتب الجند بل تذهب لدار الإمارة مباشرة وذلك ابتداء من سنة 1805.

وكانت القيمة الأولى من الأموال التي أرسلت إلى دار الإمارة وصل مبلغها إلى 170.625 ردص ناتجة عن بيع أملاك أرباب الدولة. وتبعتها قوائم أخرى تجاوز مجموعها المؤقت 300.000 ردص.

وكالعادة فكل سابقة تفتح الطريق لسلوك يتكرر. إن مصادرة أموال الحكام المعزولين صارت تتجدد على وتيرة الانقلابات المتوالية. وكانت المبالغ الناجمة عن هذه المصادرات تتبع نفس الطريق إلى دار الإمارة.

فبعد ثلاث سنوات من الحكم لقى أحمد باشا نفس المصير الذي أعده لسلفه. فقتل وصودرت أمواله وأموال أصهاره الذين حصلوا على ثروة طائلة مدة حكمه ومن بينهم أسرة البربري التي كانت تمارس التجارة الدولية منذ أجيال وكذلك أسرة الترجمان.

حتى علي خوجة، وهو كما يصفه كل المعاصرين كان متبحرا في العلوم الدينية، وكان يطبق أحكام الشريعة بصرامة ويعاقب الناس على السرقة والزنا وشرب الخمر الخ لكنه يجد من الطبيعي أن يستولي على أموال من كانوا في الحكم قبله. وخلفه حسين داي، وهو ضابط ابن ضابط تكون في المدارس العسكرية التركية، وحاول أن يفرض تطبيق الإجراءات القانونية المتبعة في بيع الأملاك العامة وغيرها من الميادين. لكن في بداية حكمه، استمرت الأموال المصادرة توضع في دار الإمارة. والحق أن الكلمة فيها التباس لأن الخزينة

Scanné avec CamScanner

العامة سواء قبل تولي علي خوجة الحكم أو بعده، كان مقرها من جملة المباني الحكومية المجاورة لدار الإمارة وقد تطلق كلمة دار الإمارة على مجموعها.

ومن هنا غموض التعبير، فليس من الواضح إذا كانت هذه الأموال تصب في الخزينة العامة التي كان يشرف عليها الخزنجي وإدارته أم في الخزينة الخاصة بالداي والتي يشرف عليها الخزندار. ولنذكر بأنه حتى في سنوات الصراع الدامي بين الزمر العسكرية، كانت الأموال المدخرة في الخزينة العامة بمنجى عن أي تصرف فردي خاص من طرف الحكام. لكن وسائل الاحتيال على القانون متوفرة دائما في أعلى مستويات السلطة والنصوص قابلة لتفسيرات متعددة.

لكن لا يعني هذا أن العسف والنهب والاحتيال لا حدود لها. فحتى في هذه السنوات الدامية كانت هناك حدود شرعية وغيرها تحد من عسف الحكام، فالأملاك العقارية كانت على العموم غير معرضة للنهب المطلق سواء كانت محبسة أم لا. والظاهر أنه وجد نوع من التقليد غير المكتوب المتمثل في مصادرة الأموال المنقولة وخاصة المواد الثمينة التي كانت في حوزة الحكام عند عزلهم أو موتهم. ويظهر أن أحمد باشا كان أول من استولى على أملاك عقارية للحكام السابقين بدون أي قرار من الديوان. وهو الداي الذي فتح فترة الصراعات الدموية وأعطاها منذ البداية طابع حالة طوارئ مساعدة على كل التصرفات التعسفية إذا كان الحاكم شخصية استبدادية.

إن فترات التأزم هي الفرصة المناسبة لظهور جوانب من الحكم كانت مخفية أو غامضة. وفي غيرها من الأوقات تبرز جوانب أكثر إيجابية. ولهذا فإن إطلاق الأحكام الشاملة المطلقة على كل العهد العثماني دون التمييز بين الفترات هو أمر فيه تعسف وقلة توازن. إن الاختلاف الكبير بين أساليب الحكم قد يعود إلى اختلاف الأشخاص أو إلى طرق الوصول للحكم وكذلك هو راجع

Scanné avec CamScanner

إلى خصائص نظام الحكم التي تغيرت من فترة إلى أخرى. فمن المعروف أن فترة التأسيس منذ عروج وخير الدين إلى علج علي (1518-1585) عرفت تعاقب الحكم بطرق سلمية فيما عدا حالة واحدة أو ربما حالتين. وكان بين هؤلاء الحكام نوع من القرابة الناشئة عن العتق وما يتصل به من صلة الموالي بمعتقيهم إلى جانب صلة النسب الفعلي بين بعض الحكام. وقد أدى هذا إلى فترة طويلة من الاستقرار السياسي. كذلك فإن الدايات الذين تعاقبوا على الحكم منذ منتصف القرن الثامن عشر إلى 1805 كانت لهم صلات قرابة أو انتماء إلى منطقة واحدة وكانوا يشكلون فئة متحدة لها عصبية قوية أعطت للحكم كثيرا من الاستقرار والطابع السلمي. ومن البديهي أنه لم يكن هناك أية تصرفات نهب لأملاك الحكام السابقين من طرف خلفائهم في هاتين الفترتين. بل انحصرت فترات النهب في وقت الأزمات والانقلابات العسكرية.

إن الأرقام التي يذكرها مختلف المؤلفين والشهود عن ثروات هؤلاء الحكام وطرق اكتسابها التي يغلب عليها النهب المكشوف أو المتستر، وإن كان في بعضها مبالغة، تبين أن أهم طرق اكتساب الثروات الطائلة هو حيازة أحد المناصب العليا التي تتمتع بنوع من الاستقلال التنفيذي: باشا، داي، آغا، خزنجي، باي، حاكم مدينة كبرى أو قايد وطن أو شيخ قبيلة كبرى الخ... وكذلك تولي مسئولية قطاع معين (الجيش، البحرية، الضرائب، التموين، الخ.) هو وسيلة للإثراء قد تساوي أحيانا إمكانياتها ما تتمتع به المناصب العليا.

إن التمعن في دراسة الوثائق قد يؤدي إلى إضاءة بعض الجوانب الغامضة. نلاحظ مثلا أن بعض الأموال تتعرض لاختلاس مزدوج. فجزء منها يختفي قبل أن تصل إلى بيت المال. وأحيانا حين توضع في المزاد العلني لا تجد مشترين. إن استغلال السلطة، والتزوير والاختلاسات قد تبقى إلى حد ما مخفية وقد تكون في بعض الأحيان صريحة معلنة. والأمثلة على ذلك كثيرة. فلنذكر منها:

Scanné avec CamScanner

- في 1581 وضع بيت المال أراضي وسواقيها وماشيتها (86 بقرة) وأدوات الفلاحة الخ، للمزاد العلني. وقد بيعت للقايد المشهور بثروته الكبرى، القايد داود بمبلغ 5.175 دينار خمسيني. « وامتنع كل الناس عن المشاركة في المزاد العلني» كما تقول الوثيقة[1].

- في رسالة موجهة إلى قاضي بيت المال بالجزائر من قاضي بني سليمان (متيجة) في 1826-1827 يشرح القاضي المحلي أنه طلب من قايد الوطن أن يبعث ممثلا عنه ليشرف على إجراءات بيع قطعة من الأرض. لكن القايد لم يعمل شيئا وامتنع الناس عن الشراء ما عدا شخص واحد اقترح 70 بوجو. وبعد أسبوعين من الإعلان، لم يزايد عليه أحد ويقول القاضي المحلي أنه زاد في القيمة 13 بوجو وعقد صفقة البيع معه. ويضيف أنه أعطى منها 3 بوجو لرسول القايد و2 بوجو للدلال وأخذ هو 8 بوجو، ويضيف «فإن صدقتمونا وإلا فابعثوا دلال من عندكم... وناس البلاد بهم مجاعة لا غبطة لهم بالشراء بل يريدون البيع للمعيشة»[2].

- في رسالة إلى بيت المالجي بالجزائر سنة 1238هـ(1822-1823) شكوى من أن أمانة المرحوم بن الآغا القلعي أحضرت لدى حاكم البليدة والقاضي وفتح ختمها فوجدوا داخل الشكارة (الكيس) كمية كبيرة من النقود الذهبية والفضية أخذ الحاكم منها لنفسه 66 دورو و33 ذهب قديم و9 ذهب جديد ومحبوب واحد وأخذ مما بيع 17 بوجو... « فإن شئتم فجوزوا فعله وإلا خذوا ما لبيت المسلمين»[3].

- في رسالة أخرى إلى بيت المالجي بالجزائر في أوائل قعدة 1244 هـ (من 5 إلى 14 ماي 1828) شكوى من حاكم البليدة الذي أخذ متروك رجل من

1. AOM, Aix 1 Mi 64 Z 124.

2. *Ibid*... Z 36

3. ANP, 228 Mi 3 vol. 8

Scanné avec CamScanner

البليدة توفي في تونس فأحضر الحاكم أخويه وأخذ متروكه وتصرف فيه وباعه على يده بقيمة تزيد عن 200 ريال صحيحة، ويقول المراسل «خديم الشرع في البليدة، لبيت المالجي، «أمر الغائب على أيديكم.. من كريم فضلكم أن تكتموا عنا ذلك مخافة من مكره»[1].

- لا ندري موقف بيت المالجي من هذه الشكاوى. لكن قضية من نفس النوع طرحت أمام المجلس العلمي الشرعي بالجزائر. وهي شكوى[2] المنتفعين بحبس في مليانة من قرار إلغاء الحبس أصدره قاضي مليانة. واستدعى القاضي أمام المجلس العلمي واعترف أنه لم يطبق القواعد الشرعية بإصداره هذا القرار وإنما خضع لضغط كبار المسئولين خوفا على حياته وعلى أملاكه. فنقض حكمه وأعيد الحبس إلى المنتفعين بحكم جديد أصدره المجلس العلمي في 1746.

إن القضاة ووكلاء بيت المال كانوا يتعرضون لضغوط المسئولين ويعملون تحت إشرافهم وليس من السهل معرفة وتمييز الحالات الخاصة من السلوك العام في هذه المسائل.

وهذه أمثلة تعطي صورة عن الوضع:

- بصفة عامة كان وكيل أحباس الحرمين مسئولا عن سير هذه الأحباس له نوع من الاستقلال الإداري في مسئوليته. لكن مثلا في فيفري 1815 قرر إصلاح دار فيها بعض العطب وكانت النفقات فيها كبيرة إذ بلغت 1440ردص. وقد سجل في دفتره أنها «نفقات رخص بها الحاج علي باشا»[3].

- في أفريل 1817 عين بيت مالجي جديد. وقد قام بالإشراف على عد وتسجيل المبالغ الموجودة في مكتبه بحضور الخزنجي.

---

1. *Ibid.*

2. AOM, Aix 1 Mi 7 Z 16

3. ANP, 228 Mi 46 Vol. 344

Scanné avec CamScanner

- من القصص المتوارثة من العهد العثماني أن قاضي أحد الأوطان في السهوب الداخلية بالجزائر عين فوجا من الناس ليقوموا بنقل رافدة مركزية إلى المنزل الجديد الذي كان يبنى له. وفي منتصف الطريق علم الرجال المسخرون أن قايد الوطن عزل القاضي فتركوا الرافدة على جانب الطريق ورجعوا إلى بيوتهم.

4. القسم المرئي من هذه الثروات

في قرن القرصنة

السكوت الرسمي والغموض وندرة المعلومات وجزئيتها والنقص في قوائم المخلفات، وتقدير الممتلكات بأقل من قيمتها الحقيقية، واختلاف الأسعار بين فترة وأخرى، خصوصا في الميدان العقاري حيث يزيد هذا الاختلاف كثيرا عن تقلبات العملة، هذه جملة من العناصر لها تأثيرها الملموس في دراسة المداخيل العليا.

ومع مراعاة هذه العناصر في تحديد المعايير التي ننظر من خلالها إلى هذه المداخيل العليا، فإننا ننطلق من الأرقام المسجلة في الوثائق الرسمية ونقابلها بمعلومات أخرى كلما أمكن ذلك، لاستكمالها أو لتقديرها بطريقة أكثر واقعية.

ورغم الصعوبات التي تعترض طريق التقدير الكمي، فلنجعل منطلق المداخيل العليا مرتفعا أي حوالي 10.000 قرش اشبيلي، أو قيمة 16كغ من الذهب الخالص.

إن الأشخاص الذين تزيد ثروتهم عن 10.000 قرش اشبيلي عددهم قليل. لكن هناك منذ البداية، مشكلة الأملاك المحبسة، أو التي بقيت مشاعا بين الورثة ولا يمكن تقدير قيمتها. وهكذا فإن بعض المخلفات كانت تجد مكانها في الصف الأول لو أدخلت في حسابها هذه الممتلكات.

Scanné avec CamScanner

ولننطلق أولا من الأرقام الواردة في وثائق المحاكم الشرعية.

إن الجدول الآتي يمثل المخلفات التي تتجاوز قيمتها 10.000 قرش اشبيلي، أي أننا حولنا كل المبالغ إلى قيمتها بهذه العملة الثابتة على الأسس التي شرحناها في القسم الأول من هذا الجزء. ولنذكّر أن الدينار الخمسيني عرف تدهورا سريعا بين 1580 و1620، ثم فترة استقرار دامت إلى 1685. وهذا ما يفسر الفوارق في قيمته مقدرة بالعملة الثابتة (ق. أ)

الاسم	الوضعية	المبلغ (دخ)	المبلغ (ق. أ.)	التاريخ
صالح خوجة بن رضوان التركي	خوجة	84.517 ريال	42.251	1690
الأمير علي	أمير	104.000	26.000	1618
صفير بن عبد الله	قايد	-	حوالي + 21.000	-
سعيد بن ابراهيم قدورة	عالم وتاجر	89.196	18.576	1661
رجب آغا بن مامي بوقندورة	آغا	+84.000	18.103	1640
القايد علي بتشنين	قايد	27.000	16.875	1583
الطاهر بن محمد	فقيه	72.300	15.582	1617
الزهرة بنت الفهري	بنت فقيه	60.715	15.179	1619
محمد شلبي بن القبطان رجب	رايس	63.800	14.722	1640
منصور بن عمر	فقيه وتاجر	50.000 +	12.500	1598

إن هذا الجدول في حاجة إلى تكملة تبين ظروفه وتوضح أسباب بعض الثغرات فيه.

Scanné avec CamScanner

الأحباس

وفي البداية تطرح مشكلة الملكيات غير المقدرة. والقائمة هنا طويلة جدا. وهي تشمل بالأخص الممتلكات المحبسة. وأحيانا كانت الممتلكات مشاعا باتفاق بين الورثة. هكذا كانت حال تركة محمد الروشو، صهر رمضان رايس. فقد اقتسم الورثة مبيع الأموال المنقولة بقيمة 15.287دخ ومبيع دار بـ 6.000دخ. وبعد ست سنوات بيعت دار أخرى بـ 6.900دخ. أما الممتلكات المشاع فيظهر أنها كانت أكثر أهمية، منها دار بالبطحة (حي إقامة الأكابر) قرب دار الإمارة، ودار أخرى في حي بيالة، وحوش في بني خليل وأقسام في حمامين كبيرين بالجزائر الخ.

وفي 1679 خلف الحاج مصطفى جراد ميراثا قدر بـ 43.837دخ منها دار قدرت بـ22.000دخ و24 خروبة (قسمة) في سفن قرصنة متعددة وحانوت الخ. من جهة أخرى كان حبس دارا اشتراها بـ 6000دخ لصالح ورثته. وعلى العموم كانت الممتلكات المحبسة لا تسجل في التركات وإن كان الورثة يبقون منتفعين بها. وكان التحبيس غالبا ما يقصد به توقي المصادرات والاغتصابات من طرف الحكام. لكن الإجراءات القانونية، وإن كان لها طابع ديني، مثل الأحباس، كان يمكن التلاعب بنصوصها وتفسيرها حسب المقتضيات السياسية. وهذه قصة حبس كأنها مسرحية من ثلاث فصول:

الفصل الأول: في نهاية 1644، حبس العلج شعبان بن عبد الله الجنويز وزوجته سلطانة بنت مراد دارا هي في الواقع مثل قصور الأمراء، وعلويا وحانوتين ودويرة.

الفصل الثاني: إبطال جزء من التحبيسات في فيفري 1657.

الفصل الثالث: في بداية أفريل 1663، صدر حكم شرعي بنقض حكم الإبطال لأنه تم بالخوف من بطش الحاكم الذي أمر بفسخ التحبيس حتى يصبح من الممكن الاستيلاء على هذه الممتلكات.

Scanné avec CamScanner

حالة أخرى لها طابع مختلف. في 1659 و1661 كان التاجر الكبير سليمان ابن الرايس الشهير سعيد الشويهد الأنصاري الأندلسي، قد حبس أراضي، وحماما شهيرا هو حمام خضر باشا، وعلويا، وفرن جير وفرن خبز. وبعد ربع قرن، قام ابنه يوسف، أمين أمناء الحرف (وهو منصب سيبقى مع منصب المحتسب بنوع من التناوب في يد أعقابه في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر). وفي هذا المنصب السامي، باع يوسف سدس الحمام وثلث الدار وثلثي فرن الجير وفرن الخبز. والمفروض أن هذه الأملاك محبسة لا يجوز بيعها ولكن في مستوى من كان رسميا يشرف على قانون الأسواق في المدينة وسجلاتها، ليس من الصعب العثور على مبرر شرعي يبطل الحبس ويسمح ببيعه.

علي بتشنين

هو القايد علي بتشنين، ويجب التذكير بأن اسم علي بتشنين حمله شخصان مختلفان وربما ثلاثة أشخاص على التوالي. فالأول، كان قايد عنابة، وكان عتيق خوجة بيري أو ابنه فتح الله. وهو أصلا من كورسيكا، حسب هاييدو الذي يذكر أنه كان من أغنى القياد في الجزائر في سنة 1581. وكان ما يزال قايدا لعنابة حين اشترى البادستان وأروقته. وكان فيها 27 حانوتا كبيرا لكل منها مخزن وعلوي. وهو نفس الشخص الذي يذكر مرارا في رسائل لانش كصديق شخصي لهذا التاجر الفرنسي الكبير الذي كان مدير الباستيون. وكان علي بتشنين من أكبر زبائنه. وقد اشترى منه بين 1590 و1593 ما يزيد عن 3000 قروش من السلع[1].

وهذا القايد علي بتشنين توفي قبل 1599، كما تبينه الشهادات التي سجلت في عقد شرعي في أواخر رجب 1007/ نهاية جانفي 1599.

1. P. Girard, *Les Lenche*..., p. 97 et P. Masson, *Les Compagnies*..., p. 153

Scanné avec CamScanner

وعلي بتشنين الآخر، كان تاجرا كبيرا، وهو عتيق الحاج مصطفى بن قارة علي، كما ورد ذلك في وثيقة مخلفات التاجر الأندلسي الحاج منصور بن عمر. بتاريخ 1008/1599-1600. وكان متزوجا من نفيسة بنت هذا التاجر. وفي جويلية 1622، حبس ممتلكات لصالح زوجته نفيسة بنت الحاج منصور، وابنته وغيرها من الأعقاب. وتطلق عليه هذه الوثيقة صفة المعظم وهي صفة عادة محتكرة من الأكابر. ومن بين أحباسه «داره الشهير قرب دار الإمارة» وهذا يعني أنها من قصور تلك الفترة. كما تذكر الوثيقة أنه حبس فندقا بأكمله و17 حانوتا بمخازنها ذات قيمة. وهي دلائل على الثروة الطائلة التي كان يملكها[1].

إن فندق بتشنين (ويكتب أحيانا بتشين) هو من أهم مباني المدينة ومعالمها لأن مباني الحي كانت توصف مثلا بأنها على مسافة كذا شمالي أو غربي.. الخ... فندق بتشنين. كذلك كان جامع بتشنين الذي بناه بأمواله وحبس له عدة ممتلكات والذي ما يزال قائما إلى الآن يعد من معالم المدينة[2].

هذه الشخصية الكبيرة هل هي نفس الشخصية العظمى التي تتحدث عنها المصادر الأروبية كثيرا، أي القرصان الشهير علي بتشنين؟ يذكر كراماي[3] علي بتشنين من بين قرصان الجزائر في 1619. والقنصل الفرنسي Chaix4 يذكر في 20 جويلية 1620 أن بتشنين استولى على سفينة فرنسية. كذلك جاء في مراسلة5 من القنصلية الفرنسية في الجزائر بتاريخ 7 ماي 1630 أن قادس شلبي بتشنين قد استولى على سفينة فرنسية. وتحدث دان طويلا عن علي بتشنين في الطبعة الثانية لكتابه الصادرة في 1647. كما عرفه عن قرب

1. AOM, Aix 1 Mi 22, Z 45

2. A. Devoulx, «Les édifices…», *R. A.*, 1864, pp. 33-37.

3. A-H. Ben Mansour, *Alger…, op. cit.*

4. H. de Grammont, «Relations…» *RA*, 1879, p. 95-96

5. *Ibid.*

Scanné avec CamScanner

دارندا ونايت وتحدثا عن ثروته الطائلة. وكذلك كتب رجال الدين المسيحيون المكلفون بافتداء الأسرى كتبوا كثيرا عن بتشنين بما عرف عنهم من الجمع بين الوصف الواقعي والتصوير المليء بالاختلاقات عن أوضاع العبيد المسيحيين في الجزائر.

وكما رأينا من قبل، فإن ما تبقى من أرشيف الجزائر عن بتشين لا يسمح بأن نقطع بكل تأكيد إذا كان علي بتشنين الذي توفي في 1645 هو نفس الشخص الذي تذكره هذه الوثائق كتاجر كبير وثري كان متزوجا في 1599.

ثغرات وصعوبات التقدير

إن الأرقام الواردة في الجدول السابق ليست تقديرات بل هي المبالغ المسجلة في الوثائق ما عدا الأرقام الخاصة بتركة القايد صفير بن عبد الله، عتيق القايد جعفر قطانية (وهو غير القايد الشهير صفير بن عبد الله عتيق ورفيق خير الدين برباروسة، الذي بنى جامع صفير المعروف في الجزائر).

إن تقييم ثروة القايد صفير المذكورة في الجدول مبني على أساس أن أملاكه المحبسة كانت تثمر ريعا سنويا قدره 326 دينار زياني حين كان هذا الدينار يساوي قرشين اشبيليين. والقيم التي تصحبها علامة + معناها أن قائمة الممتلكات غير كاملة وأنها تتوقف عند الرقم المذكور.

وأحيانا كان تسجيل المخلفات في الرسم المعني كاملا ولكن المشكلة قائمة بسبب الغموض في العبارات المستعملة لتعيين العملة أو أن قيمة الأموال كما هي مسجلة تتجاوز المقاييس العادية لقيم الممتلكات العقارية كما هي معروفة في نفس الفترة.

مثلا ترك الفقيه التاجر أحمد يحي البوناتيرو (بوناتيرو صار لقب الأسرة المتوارث وهو أصلا كلمة أندلسية مشتقة من اللغة الاسبانية ومعناها صانع

Scanné avec CamScanner

الشواشي) أملاكا منها فندق صغير، ونصف فندق كبير، وأربعة حوانيت ونصف حانوت، وثلثا جنان وعدة بساتين وأثاث ومواد ثمينة الخ. والمجموع قيمته 4.889 دخ في سنة 1594-1595، أي حوالي 2500 قرش اشبيلي. وفي هذا المجموع، سجلت قيمة الفندق الكبير وقيمة حانوتين كبيرين بألف دخ. وهذا أمر لا يمكن تصوره في فترة كانت فيها قيمة العقارات في ارتفاع كبير في الجزائر وضواحيها يمكن وصفه بأنه ثورة في الأسعار العقارية.

وهذه الحالة لم تكن منعزلة. فهناك حالات كثيرة مشابهة سواء في نفس الفترة أو بعدها. هل هو تقييم منقوص قصدا في فترة اضطراب سياسي تدعو إلى الحذر والتستر؟

5. الثروات الكبرى في قرن القمح

المخلفات الواردة فيما يأتي، هي كلها من بدايات القرن التاسع عشر. وكما ذكرنا سابقا كانت فترة الحروب الأوروبية في العشرية الأخيرة من القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر قد ساهمت في ازدهار الصادرات الزراعية وانتعاش القرصنة في الجزائر. ومن البديهي أن الثروات الكبرى لهذه السنوات الخصبة هي أوسع بكثير مما نجده في وثائقنا. كذلك لم تكن هذه الثروات مقصورة على الفترة التي لدينا معلومات عنها.

إن المصادفات لها دورها في بقاء أو اندثار الوثائق. وقد تضافرت عوامل أخرى في فرض الصمت والتستر عن الثروات. وليس من الغريب في هذه الظروف أن تكون أعلى الثروات مسجلة في عهد حسين باشا آخر دايات الجزائر. فقد عرف عنه بشهادات الجزائريين والأجانب أنه كان تقيا ورجل عدل وإنصاف ونزاهة. وهذه الصفات تجعل أصحاب الثروات الكبرى في مأمن من نهب الحكام. في حين أن فترة الاضطرابات الدموية في الصراع على السلطة بين 1805 و1817 كانت تملي على أرباب الثروات التحفظ والحذر. كذلك فإن

Scanné avec CamScanner

فترة الاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي والحكم المنتظم التي شملت النصف الثاني من القرن الثامن عشر وبعض العشريات في النصف الأول من نفس القرن، كانت فترة أمن لكن الوثائق الخاصة بها ضاع أكثرها.

على رأس القائمة في مخلفات الجدول الآتي، تأتي تركة عائشة بنت حسن باشا. إنها قائمة تخص فقط حلي وجواهر هذه المرأة. ولتقييم هذه المخلفات كلف خبراء يشرف عليهم أمين السكة بحضور وكيل معين رسميا من طرف زوج بنت الداي السابق. وقيمة هذه المخلفات هي 243.476 ريال بوجو أي ما يقرب من 100.000 قرش اشبيلي.

ولتحويل المبالغ المسجلة بـ ردص إلى قيمة عملة ثابتة متساوية تقريبا وهي القرش الاشبيلي أوالدولار، فإننا بسطنا نوعا ما تقلبات العملة الجزائرية التي فصلناها في القسم الأول من هذا الجزء، بسطناها بالشكل التالي:

1 قرش اشبيلي أو 1 دولار = 4,5 ردص قبل 1805

1 قرش اشبيلي أو 1 دولار = 5 ردص من 1805 إلى 1817

1 قرش اشبيلي أو 1 دولار = 7,5 ردص بعد 1817

وكما هو حال الجدول السابق، فقد يحدث أن تكون الممتلكات العقارية غير مدرجة في قائمة المخلفات أو أن القائمة غير كاملة. وقد ذكرنا هذه الحالات إذا كانت الوثائق تسمح بذلك. لكن نظرا لأن الأملاك العقارية كانت تشكل القسم الأهم في هذه الثروات الكبرى، فإن مستويات الثروة كما يعبر عنها الجدول لا تشمل الأملاك العقارية المحبسة ولا الأموال المخفية التي لا يرد ذكرها في المخلفات.

وهذه بعض المعلومات الإضافية:

- لا نعرف هوية الحاج حسين باشا الذي توفي في تونس قادما من تركيا. وكانت أمواله كلها مواد ثمينة ونقودا وضعت في بيت المال بالجزائر وقومت.

Scanné avec CamScanner

- التاجر سليمان كرتيلي هو من أسرة كبيرة في الجزائر من أعضائها آغا ورايسان.

- طل سليمان كانت له أملاك في الجزائر وفي تلمسان، غير مدرجة في قائمة المخلفات التي سجلها بيت المال.

- أما عبد الرحمن صهر حسن باشا، الذي ذهب إلى تركيا، فلم يذكر من مخلفاته في الجزائر إلا دار استولى عليها أحمد باشا. وكان عبد الرحمن اشتراها بـ 5.000 سلطاني أي قيمة 10.000 ق. أ.

الشخص	المكانة	المبلغ(ردص)	المبلغ (ق.أ)	التاريخ
عائشة بنت حسن باشا	بنت داي	730.428	97.390	1828 - 1829
حاج حسين باشا	باشا	591.159	78.821	-
سليمان الكرتيلي	تاجر	150.440	33.431	1803 - 1804
طل سليمان	تاجر	147.792	32.880	1802 - 1803
الحاج محمد الطرابلسي	تاجر	143.069	31.793	1801-1802
آغا الصبايحية	مسئول كبير	130.000	28.889	1805 - 1806
عبد الرحمن صايجي الإمارة	مسئول كبير	166.821	22.133	1821
حسين بيت المالجي	مسئول كبير	106.510	14.201	1822
عبد الرحمن صهر حسن باشا	مسئول كبير	45.000	10.000	1805

Scanné avec CamScanner

الواقع أن قيمة أعلى الثروات الحقيقية هي أكبر بكثير من الأرقام الواردة في الجدول، لكن من المستحيل حاليا أن نقدم عنها أرقاما ولو تقريبية فقط. ولتوضيح الأمر فلنأخذ بعض الأمثلة. ولنبدأ بأشهر الشخصيات المذكورة في الجدول التالي، وهو يحي آغا. تذكر الرسوم من بين مخلفاته التي حبسها على عقبه، داره في الجزائر. وهي قصر حقيقي لا مجرد دار بالمعنى الشائع. وكان له أيضا دور في البليدة، كان يقيم في إحداها حتى وفاته. وله كذلك جنانات وأحواش أشهرها حوش الحراش المدعو بالفرنسية Maison Carrée (الدار المربعة وهو الاسم الذي أطلق فيما بعد على ضاحية الحراش) وهو عبارة عن مزرعة نموذجية فيها مشاتل ومغارس متعددة، وتتبعها أراضي حرث واسعة مسقية ومفلوحة باهتمام ودراية.

كذلك إحدى الثروات الكبرى هي ثروة محمد خوجة المقاطعجي. بقي هذا الخوجة عشرات السنين في منصبه كسكرتير أول للدولة وكان حبس فندقا وعلويا وحوانيت لصالح المسجد والزاوية والمدرسة التي أنشأها بأمواله الخاصة. وكانت زوجته بنت مصطفى خوجة المعروف كواحد من أكبر أثرياء الجزائر.

وعبد الرحمن البربري، صهر أحمد باشا، هو من عائلة علماء وتجار لهم قرابة بأحفاد عبد الرحمن الثعالبي، وكانت أحباس هؤلاء يرجع بعضها إلى القرن السادس عشر. والبربري كان تاجرا كبيرا مثل أبيه قدور وأخيه حسن. إن دفتر حسابات الأخير يبين أن التجارة الدولية التي كانت تتعاطاها هذه الأسرة تبلغ في كل مرة آلاف القروش الاشبيلية.

وفيما يخص التاجر مصطفى بن المرابط، فإن المبلغ المذكور في الجدول هو ثمن دار باعها. وليس لدينا معلومات أخرى عنه.

وفي كل هذه الحالات، لم يرد في الجدول التالي إلا قسم ضئيل من ثروة هؤلاء الناس، وفي مجموع الجدولين اللذين نحن بصددهما، نلاحظ في

Scanné avec CamScanner

المخلفات المذكورة فيها أن 18 منها تعود إلى كبار المسئولين، وستة تخص كبار التجار منهم تاجر أجنبي واثنان لهما صلة وثيقة بالحكام سواء عن طريق المصاهرة أو الشراكة في العمليات التجارية.

الشخص	المهنة	الثروة (ردص)	الثروة (ق.أ)	التاريخ
عبد الرحمن البربري	تاجر	47.764	9.153	1812
محمد خوجة مقاطعجي	مسئول كبير	45.025	9.005	1805
بكير خوجة	مسئول كبير	66.459	8.861	1823
حاكم مليانة	مسئول كبير	42.000	8.500	1805
الحاج محمد بيت المالجي	مسئول كبير	55.972	7.463	1825
الحاج محمد بوشمايم	تاجر	51.657	6.888	1818
سعدي المزوار	مسئول كبير	50.762	6.769	1829
مصطفى خوجة	مسئول كبير	30.762	6.152	1811
الحاج حسن القبطان	مسئول كبير	40.373	5.383	1817
يحي آغا	مسئول كبير	40.100	5.347	1823
محمد الشاوش	مسئول كبير	32.120	4.283	1820
مصطفى بن المرابط	تاجر	30.000	4.000	1826
أحمد خوجة	مسئول كبير	24.773	3.300	1826
حسن حاكم البليدة	مسئول كبير	23.759	3,168	1827
مصطفى آغا	مسئول كبير	22.385	2.985	1818

مصادر الجدولين: سجلات بيت المال رقم 1؛ 2؛ 3؛ 5 ورسوم المحاكم الشرعية علبة 84-86.

Scanné avec CamScanner

وإذا جعلنا مبالغ المخلفات ومستوى الثروة بين 20.000 و40.000ردص، يدخل في القائمة بعض العلماء والرياس وتجار وصناع الحرير وملابس الترف، وبعض أمناء الحرف. لكن فئة كبار المسئولين تبقى في رأس القائمة تتلوها فئة التجار الذين يبدو أنهم استفادوا من نمو التجارة الخارجية ومن انتعاش القرصنة. وتحت هذه المستويات تندرج الفئات الوسطى.

6. تغير الوضعيات

وقبل أن ندرس هذه المسألة بتفصيل، لنلق نظرة سريعة على التغييرات التي طرأت على مواقع بعض الفئات الحاكمة، من زاوية مستويات الثروة.

لا يمكن في هذا المجال أيضا القيام بتحليلات إحصائية دقيقة نظرا لندرة المعطيات والغموض والاستنقاص المتعمد في تقدير الثروات، التي ذكرناها سابقا، ولكن بمقابلة المعطيات المتوفرة بمعلومات مستقاة من مصادر أخرى، يمكن بصورة عامة استخلاص بعض الاتجاهات العامة.

في داخل الأوساط الحاكمة، ما زالت أعلى المداخيل وأكبر الثروات هي بشكل عام ودائم، في أيدي الحائزين على مناصب مسئولية سياسية أو عسكرية وفي أيدي مسئولي الإدارات المركزية الأساسية. وهذا التفوق الثابت لم يمنع بعض التحولات في مواقع المسئولين في قمة السلطة.

– ففي قرن القرصنة، وبالأخص في نصفه الأول كانت الثروة بأيدي العلوج والأندلسيين. مثلا في 42 تركة لأغنى أغنياء الجزائر في هذه الفترة، 16 كانوا من العلوج و15 من أصل أندلسي. ومن بين 16 علجا، 9 كانوا قيادا و3 تجار (ولنلاحظ هنا تطور معنى كلمة «قايد» له بعض الدلالة. ففي القرن السادس عشر وفي النصف الأول من القرن السابع عشر كانت هذه الكلمة صفة يحملها صاحبها على الدوام مهما كان المنصب الذي يحتله (باشا، قبطان، مسئول

Scanné avec CamScanner

المالية، وكيل بيت المال، الخ) وهذه الكلمة تختفي كنعت لكبار القادة وأصبحت الكلمة لا تعني سوى منصب أقل أهمية، قايد وطن، أو قايد مدينة. في الفترة الأولى كان القايد هو قائد الجيش، قائد مقاطعة الخ. وبالمعنى الأول ذي الأهمية حلت كلمة آغا التركية محل قايد وان كانت لا تستعمل إلا في قيادة الجيش أو بعض فصائله لكن صارت الكلمة مثل كلمة قايد سابقا، نعتا دائما يحمله صاحبه طول الحياة. وقد يكون هذا التطور في الألفاظ عنوانا على أحد مظاهر الحياة العامة، وهو انطباع بعض أشكال الحكم بطابع عثماني عام.

وقد حدثت تغييرات أخرى طبعت هذا التطور. ففي قرن القمح صعدت فئات جديدة في السلم الاجتماعي كما ستبينه الصفحات التالية.

العلـوج

كانت كلمة علوج تطلق على الأوروبيين المسيحيين الذين اعتنقوا الإسلام ولا تعني مثلا كل من كانوا من أصل أروبي. فمثلا الألبان والبوشناقية وغيرهم من مسلمي الولايات الأروبية الداخلة في الإمبراطورية العثمانية لم تكن لفظة العلوج تطلق عليهم.

لقد كتب الأوربيون كثيرا بطرق تغلب عليها الرومنسية عن مآثر علج علي ومراد رايس وحسن ڤنزيانو(البندقي) وعلي بتشنين الخ الذين كانت مسيرتهم تترجم عن هذه المغامرة الكبرى التي عاشها هؤلاء المهاجرون من نوع خاص، سواء كانت هجرتهم قهرية أو طوعية، والذين يجدون أنفسهم في آخر المطاف، حكام الجزائر أو قادة الأسطول العثماني أو حتى صدر أعظم في الدولة العثمانية. كل هذا معروف ومتداول كثيرا ولا نتعرض له هنا. إنما نود أن نلح على جانب غير مدروس وهو الجهد الكبير والقدرة على التكيف التي تبرز من هذا النجاح الساطع داخل مجتمع إسلامي.

Scanné avec CamScanner

في رسم تحبيس لعقارات حبسها خير الدين بربروسة لصالح المسجد الذي بناه عتيقه القايد صفير وصف هذا القايد بأنه « التالي كتاب الله». وفي رسوم أخرى وصف علج علي بالحافظ (حافظ كتاب الله). وبغض النظر عن التملق الذي قد يظهره كتاب الرسوم إزاء حاكم قوي، فإن هذه الإشارة لها دلالة كبيرة لأنها لا يمكن أن تختلق من طرف الكتبة دون أن يكون لها بعض الأساس في الواقع. وهي تظهر الجهد الكبير الذي أظهره مثل هؤلاء الأشخاص في تغيير ما بأنفسهم للوصول إلى هذه الدرجة من التكيف مهما كانت مشاعرهم العميقة ونوع المعتقد الذي احتفظوا به أو تبنوه في أعماقهم.

وبصورة مخالفة، تقول بعض الشهادات الأروبية وحتى العربية المعاصرة، أن حسن آغا[1] كان مترددا في مقاومة حملة شارل كنت على الجزائر في 1541. ويزعم بعض الأروبيين أن علج علي احتفظ أو عاد في آخر حياته إلى عقيدته المسيحية. أما علي بتشنين، فإن المؤلفين الأروبيين الذين عرفوه يصفون عدم تدينه ولامبالاته الدينية. وهي أوصاف محتملة. وبالعكس فإن بعض العلوج الذي أسروا وقدموا لمحاكم التفتيش أظهروا صدق إيمانهم وقوة تعلقهم بعقيدتهم الإسلامية رغم قوة الضغط الهائلة التي كانت تملكها هذه الهيئة الرهيبة[2].

ومهما يكن الأمر، فمن هؤلاء العلوج من كان خوجة يتولى مناصب كتابية عليا، وهذا يتطلب معرفة باللغة العربية وبالقوانين والإجراءات الإدارية المطبقة في الجزائر. مثلا كان معظم وكلاء المواريث المخزنية (سميت بيت المال فيما بعد) من منتصف القرن السادس عشر إلى منتصف القرن السابع عشر من

---

1. حول حسن آغا انظر Ch. De La Véronne, *Oran*..., p. 193-196 ودراسة عن هذه الحملة في مجلة *RA*, 1891, p. 177-206 ودراسة عبد الجليل التميمي «رسالة من مسلمي غرناطة إلى السلطان سليمان القانوني سنة 1541» م. ت. م، عدد 3، جانفي 1975، ص 46-37.

2. أمثلة كثيرة عن هذه المواقف الثابتة في كتاب B.et L. Bennassar, *Les Chrétiens*...,

Scanné avec CamScanner

العلوج. وكان أبناؤهم يعتبرون كولغلية مثل أبناء الأتراك. ويذكر حسين بن رجب أن المفتي الحنفي في الجزائر في سنوات 1630 «كان العالم الفقيه مفتي الإسلام سيدي محمد بن سيدي رمضان بن يوسف العلج»[1].

عموما كان بن رجب يطلق كلمة سيدي على كبار علماء زمانه. فهذا إذن يوسف العلج، مسيحي اعتنق الإسلام في القرن السادس عشر، نجد ابنه وحفيده من العلماء الذين يوصفون بكلمة سيدي. إن الخصال الشخصية والكفاءة المكتسبة أو الموروثة التي تجعل العلوج يصلون إلى أعلى مناصب الدولة كانت من الأمور العادية الشائعة كثيرا في تلك الفترة. لكن الوصول بعد جيل واحد أو جيلين إلى أعلى درجات التبحر في العلوم الدينية واكتساب منصب «مفتي الإسلام» بفضلها، فهذه مأثرة جديرة بالاعتبار كمظهر من مظاهر الاندماج التام في المجتمع الإسلامي لذلك العهد.

وحول علج علي، تذكر بعض المصادر أنه قبل وقوعه في الأسر، كان طالبا في مدرسة دينية مسيحية. إن الدراسات الدينية تكون قد أهلته من الناحية التقنية لحفظ القرآن والتمكن من علوم دين له أصول ومعارف مشتركة مع المسيحية.

إن استيراتيجة الاندماج التي اتبعها العلوج كانت تعتمد أيضا على المصاهرات وعلى الصلات الخاصة التي كانت تربط العتقاء كموالي بمعتقيهم وأسر هؤلاء.

وفي قرن القرصنة، توفرت ظروف خاصة متنت من الصلات، بما فيها صلات المصاهرة، بين العلوج والأندلسيين. فقد كانوا في الغالب شركاء في شركات القرصنة والتجارة العالمية المرتبطة بها. وأكثر العلوج كانوا من أصل

1. نقلا عن A. Devoulx, «Les édifices…, *RA*, 1867, p. 386

Scanné avec CamScanner

اسباني فلغتهم الأصلية يعرفها الأندلسيون على العموم، أو على الأقل كانت تجمعهم هذه اللغة المشتركة الخليط من الاسبانية والايطالية المبسطة وبعض الكلمات المحلية الشائعة، والمسماة lingua franca . وربما ساعد على ذلك أيضا أن هاتين الفئتين قد وصلتا بطرق مختلفة إلى أعلى مستويات الثروة والجاه. وتواجدتا معا في قمة المجتمع بما تملكانه من ثروة ومن مهارة تقنية ومن مواقع خاصة بهما داخل الأوساط الحاكمة.

وهذه المواقع كان لها تاريخ مختلف تماما. فالحقيقة أن النجاح الكبير لجماعة قليلة من العلوج يجب ألا يغطي عنا كون أغلبيتهم الساحقة كانت في الفئات الدنيا والوسطى من المجتمع. صحيح أنه في بعض العشريات من السنين كانت الجزائر لها طابع إيطالي ساطع على حد قول بروديل. وكان هذا من تأثير العدد الكبير من الأسرى والعلوج الايطاليين فيما بين 1580 و1640، أي في أوج ازدهار القرصنة. وهذه الفترة هي التي تتوفر فيها معطيات كثيرة عن العلوج الأثرياء الذين كانوا باشوات، أغوات، قيادا، قادة أسطول، رياسا كبارا وتجارا كبارا، الخ. أما أكثرهم فكانوا مجرد جنود لهم بعض الثروة. ولنلاحظ أيضا أنهم كانوا مسجلين في رسوم التحبيس أكثر مما نجدهم في الرسوم الأخرى.

الأندلسيون

فترة ازدهار العلوج هي كذلك فترة ازدهار الأندلسيين. لكن هؤلاء استمروا مدة أطول في حين بدأ عدد العلوج يتناقص منذ النصف الثاني للقرن السابع عشر وكان أبناؤهم وأحفادهم يندمجون في فئة الكرغلية (كما تنطق في الجزائر تحريفا للكلمة التركية الأصل قول اوغلو أو كول اوغلى).

إن الأندلسيين استقروا في الجزائر قبل الفترة العثمانية. ووجد خير الدين وخلفاؤه فيهم أكبر سند إلى جانب الحركات الدينية التي عبأت الجماهير في

Scanné avec CamScanner

الجهاد ضد الاسبان. وقد تضاعف عددهم بعد عمليات الإجلاء الجماعية التي قررها الاسبان ضدهم في أواخر القرن السادس عشر وفي سنوات 1609-1611. وكانوا يأتون في جماعات متراصة منظمة متضامنة، لهم مشاعر عداء قوية نحو الاسبان.

إن إثراءهم وصعودهم السريع في السلم الاجتماعي جعل المؤلف الانكليزي نايت الذي كان أسيرا في الجزائر مدة سبع سنوات، في عشرية 1630 يقول إن الأتراك ليس لهم سوى حكم صوري، لأن ملكية الأراضي والسفن كانت بيد الأندلسيين. وكانوا طوروا في الجزائر تقنيات البناء، والمغارس (الكتان، التوت، القطن، الخ) وزينوا وحصنوا المدينة، وكثفوا شبكات الري وتصريف المياه الوسخة. الخ.

في هذه السنوات كان المعلمون الكبار المشرفون على بناء القصور والمساجد وغيرها من المباني الخاصة والعامة معظمهم من جماعة الأندلس وكذلك الأمر في بناء القنوات لجلب الماء للمدينة وصناع الشواشي والمنسوجات الحريرية. من بين الـ 15 أندلسيا من كبار الأثرياء المذكورين أعلاه كان خمسة من العلماء التجار واثنان من كبار الرياس. وكان الأندلسيون على العموم يلاقون ترحيبا وتضامنا في المجتمعات المغربية. وهذا لا ينفي وجود النزاعات على المناصب أو تعارض المصالح وتعدد المنافسات.

وكانت في الجزائر فئة توثقت الصلات بين أعضائها من الأندلسيين والبلدية وهي فئة عائلات العلماء والأشراف ذوي المكانة العالية في المجتمع. وكانت المصاهرات بينهم جعلت منهم طائفة مغلقة تمارس زواج الأقارب وتكاد تحتكر المناصب الدينية والحضرية العليا على مدى القرون. لكن زواج الأقارب بين هؤلاء العلماء والأشراف كان له استثناء قد يكون عن طريق الإكراه، هو تزويج بعض بناتهم للحكام وكبار رجال السلطة. وهكذا كانت

Scanné avec CamScanner

العائلات الكبرى، عائلات الفهري، وابن الصخري، وبن واضح وقراوش وغيرها من أحفاد الثعالبي، والزهار الشريف، الخ. تضم بين أقاربها أبناء العلوج والأتراك، وإن احتفظت رغم ذلك بطابعها العلمي، وباحتكار المناصب الدينية وتملك عقارات غنية حبست عليها وتزايدت من جيل إلى جيل. ومع مضي الزمن، حسبما توحي به الوثائق، كان اندماج أهل الأندلس في المجتمع الحضري يؤدي بهم إلى إغفال ذكر أصلهم، فيما عدا الأسر الكبرى التي احتفظت في نفس الوقت بمكانتها العالية وبانتسابها إلى الأندلس. فابتداء من القرن الثامن عشر كانت جماهير أصحاب الحرف مهما كان أصلها التي احتفظت بالانتساب إليه أم لا، تتجه نحو تشكيل طبقة حرفية تعتبر أن طابعها المميز الأساسي هي أنها من الحضر أي البلدية كما يقال في الجزائر.

ويجب هنا إدخال بعض التعديلات على اللوحة العامة تجنبا للتعميم التبسيطي.

مكانة الأتراك

أولى التعديلات تخص ما قاله نايت عن الحكم الصوري للأتراك. إن هذه النظرة فيها مبالغة تشوه الأبعاد الحقيقية للوضعية العامة. كان نايت يشاهد حوله كثيرا من الأثرياء الأندلسيين ذوي النفوذ. لكن ربما لا يرى جيدا ما هو فوق ذلك. ففي قمة السلطة كان الأتراك ومن ينسبون إليهم هم الذين يحتلون أعلى المناصب. إن قوائم الباشوات والأغوات والدايات والبايات والخزنجية وبقية الوزراء، قد تضم أسماء بعض العرب المشارقة أو العلوج أو الألبانيين والجيورجيين والكراغلة، لكنها في معظمها مكونة من الأتراك وليس فيها أبدا أشخاص من الأندلس أو من الأهالي. وكما بيناه سابقا، فإن كل المعطيات المتوفرة فيها إجماع على هذه الظاهرة المهمة: في كل الفترات، كان احتلال المناصب العليا السياسية والعسكرية هو المورد الأساسي للإثراء

Scanné avec CamScanner

الواسع السريع. والمكانة العليا في ميدان الإثراء، كانت للعلوج لأنهم كانوا مدة أربع أو خمس عشريات يحتلون المناصب المهمة التي تفتح باب الثراء. وفيما عدا هذه الفترة التي توافق أوج القرصنة، كان الأتراك هم الحكام المتنفذين وهم بالتالي أصحاب الثروات العليا وإن كانت الوثائق المتوفرة قلما توجد فيها رسوم تسجل الثروة الحقيقية لهؤلاء الحكام.

وهذا الغياب المتعمد يجب دائما مراعاته بشكل أو بآخر. مثلا عندما نأخذ قائمة الثروات العليا المسجلة في الرسوم نجد أنه بين 1630 و1680، من بين 14 ثروة كبرى، كانت 7 تخص أندلسيين و4 للأتراك و2 غير معينين و1 لعلج. لكن اللوحة تتغير تماما إذا أدرجنا فيها الأملاك المحبسة التي يبقى الانتفاع بها لصالح المحبس وعقبه. في هذه الحالة وفي نفس الفترة يحتل الأتراك المكان الأول. فمن جرد 313 رسوم مخلفات وتحبيس، كان 43% منها للأتراك، يتلوهم الأندلسيون بـ 28% وغير المعين أصلهم بـ 17% والبلدية بـ 8% والعلوج بـ 4%.

وفي الفترة التالية من جملة 1081 رسم ملكية وتحبيس بين سنوات 1688 و1785 كانت رسوم الأتراك 41%، وغير المحدد أصلهم 31% والبلدية 23% والأندلس 5%. وفي هذه المجموعة لا توجد سوى 6 رسوم تخص العلوج. ولنوضح أن كثيرا من الرسوم التي لا تذكر أصل المحبس تخص فئات البلدية الذين لم يعودوا يعتبرون أنفسهم من أحفاد الأتراك أو الأندلسيين أو العلوج الخ. وإنما هم بلدية فقط. ومن الجدير بالذكر أن هؤلاء البلدية غير المحددين هم الذين يحتلون المقام الأول فيما بين 1785 و1830. فمن جملة 276 رسم مخلفات كان الذين لا يذكرون أصلهم 49% والأتراك 33% والبلدية 18%. إن أبناء العلوج والأندلسيين قد اندمجوا بصورة شبه تامة في البلدية المحددين أو غير المحددين.

Scanné avec CamScanner

ونفس الظاهرة تلاحظ في رسوم بيع العقارات في الفترة الأخيرة: 55 % غير معينين، 24% أتراك، 21% بلدية.

والملاحظة الثانية تخص الحدود الإثنية. مثلا قلما يحتفظ أحفاد الأتراك والعلوج بالانتساب إلى أصلهم. وإن كان بعضهم يبقى محتفظا بصفة كرغلي أو صفة تركي فلا يكاد يوجد من أحفاد العلوج من احتفظوا بالانتساب إلى العلوج وكما ذكرناه سابقا بقيت النسبة إلى الأندلس تكاد تنحصر في العائلات الكبرى. والواقع أن البلدية في الجزائر ينحدرون من كل الأطراف وكانوا جميعا يتزاوجون فيما بينهم فيما عدا العائلات العلمية الكبرى والشرفاء الذين كانوا يشكلون فئة مغلقة لكن أبوابها تنفتح للحكام وقادة الجيش والضباط الأتراك. فبعض الرسوم مثلا تخص ضباطا من أصل تركي لكنهم عن طريق أمهاتهم ينتسبون إلى عبد الرحمن الثعالبي ومحمد الشريف الزهار وسيدي علي بن مبارك والشيخ محمد بن علي بن الطرابلسي الخروبي الخ[1]. وحتى الانتساب إلى الشرفاء أصبح محل نظر فعلى الأقل ثلاثة من الدايات الأتراك بالجزائر كانوا يدعون الشرف هم حسين خوجة الشريف، وبكداش خوجة والحاج علي خوجة الذي يذكر أحمد توفيق المدني[2] أنه كان يعتبر في أوساط العائلات الجزائرية العريقة من الأشراف الحقيقيين. وقد يكون من أصل عربي مثل حسين خوجة الشريف.

حدود بلا ممرات: خارج الأمة

ولنكون صورة كاملة، يجب أن نضيف عنصرين غير مسلمين ولهما دور اقتصادي واجتماعي مهم: اليهود والعبيد المسيحيون. ولأسباب مختلفة يندر ذكرهم في الوثائق العثمانية ما عدا من بلغوا مستوى اجتماعيا عاليا. أما

---

1. ا و ج، الرصيد العثماني، علب 16؛ 27؛ 101 و 136 - 137

2. أحمد توفيق المدني، مذكرات... و أ. سعد الله، التاريخ الثقافي، ج أول وجزء ثاني.

Scanné avec CamScanner

اليهود فعن طريق التجارة الدولية وأما النصارى فباعتناقهم الإسلام تنفتح أمامهم إمكانيات الصعود إلى المستويات العليا.

في نظر المسلمين في ذلك العهد، يعتبر الدين هو الفارق الكبير الذي يفصل بين مختلف الطوائف. وكان الخطاب الرسمي العام يعبر عن هذا التمييز بين المسلمين وغير المسلمين لكن في الحياة اليومية كانت الصلات متعددة بين ذوي الأديان المختلفة، ولا تخلو أحيانا من جوانب عاطفية. وكما يقول ماكسيم رودنسون[1]: «في العالم الإسلامي كذلك، بينت الدراسات الرائعة التي كتبها S.D. Goitein[2] أن اليهود كانوا لا يتميزون عن المسلمين والمسيحيين إلا بالدين والخصائص الثقافية التي ترتبط به».

يهود الجزائر

كان اليهود في الجزائر منظمين في طائفة تسير شؤونها الداخلية بنفسها، ولها أرشيفها الخاص، بما في ذلك العقود والرسوم القضائية والتوثيقية. وقد كتبت عنهم كثير من الدراسات في مختلف العهود لكن الفترة العثمانية لم تحظ إلا بالقليل منها. ومع أن دراسة Eisenbeth[3] لها جوانب بالية، لكن تقدم معلومات مفيدة عن هذه الفترة.

وسنقتصر هنا على ملاحظات عامة لا تفي بالموضوع ولكنها تحاول تحديد الوضع الخاص الذي كان لليهود في المجتمع آنذاك. حول عددهم، مثلما هو الأمر حول عدد سكان الجزائر في مختلف فترات العهد العثماني، تختلف التقديرات كثيرا ولكن يمكن الوصول إلى نظرة تقريبية غير بعيدة كثيرا عن الواقع. وإذا انطلقنا من الإحصائيات الفرنسية بعد 1830، كان اليهود في

1. Maxime Rodinson, *Peuple juif ou problème juif*, P., 1981, p. 91

2. V.S.D. Goitein, *Juifs et Arabes*, P., 1957

3. M. Eisenbeth, « Les Juifs en Algérie et en Tunisie à l'époque turque 1516- 1830», *RA*, 1952

Scanné avec CamScanner

العشريات التي سبقت الاحتلال الفرنسي مباشرة، يقدرون بحوالي 5000 نسمة في مدينة الجزائر أي تقريبا عشر سكان المدينة.

وهذا العدد يمثل حضورا مهما. ومن المعلوم أن الديانة اليهودية في المغرب تعود إلى العصر القديم وقد تبناها جزء من الأهالي في مختلف المناطق المغربية. وبقي لهم حضور دائم في مختلف العهود. لكن بالأخص كان للاضطهادات الدينية التي سلطها الاسبان على اليهود دور كبير في هجرتهم إلى بلاد المغرب المختلفة، ومنها الجزائر، في القرنين السادس عشر والسابع عشر.

ومنذ Laugier de Tassy [1] جرت العادة بالتمييز بين اليهود الأروبيين المقيمين في الجزائر واليهود الأهالي. وهذا التمييز لم يكن له في أغلب الأحوال أي أساس قانوني. فالمراسلات الرسمية وغيرها من وثائق الدولة الجزائرية كانت تعتبر اليهود المقيمين في الجزائر كرعية لدولة الجزائر مهما كان أصلهم مثلا بكري وبوجناح، وهما من أصل أروبي، معتبران في الوثائق الرسمية الجزائرية كرعايا جزائريين. غير أنه لا ينبغي أن ننظر إلى قوانين ذلك العصر بمنظار عصرنا وتحديده للمواطن وحقوق الجنسية. ومهما كان الأمر، فإن التمييز بين الفئتين كان أمرا لا شك فيه. فاليهود الأروبيون كانوا جماعة تتعاطى التجارة الدولية وكان لها بالتالي دور كبير في العلاقات الدبلوماسية.

ويمكن أن يقال عن يهود الجزائر ما يقول م. رودنسون2 عن اليهود عموما، فلا التجارة الدولية بالأخص ولا التجارة العامة كانت من خصائص اليهود. فقد كان عدد كبير من اليهود لا يتعاطون التجارة وكان عدد كبير من التجار من غير اليهود. وكان اليهود يمارسون أنواعا متعددة من الحرف.

1. Laugier de Tassy, *Histoire…*, p. 74-76

2. M. Rodinson, *op. cit.*, p. 112

Scanné avec CamScanner

وكانوا يوصفون عموما بالتخصص في استثمار أموالهم في القرض بفائدة. وقد عثرنا على حالة كانت فيها الأدوار معكوسة. فقد سجل تاجر جزائري في دفتره[1] في سنة 1191/1777-1778 أن «اليهودي» دفع له 12 ريالا فائدة عن 100 ريال أقرضها له. والحق أن كلمة فائدة قد تكون من نوع القراض الذي كان متداولا في ذلك الوقت.

أما عن أهمية دور اليهود في الاقتصاد الجزائري، فإن التحقيب الدقيق لذلك يتطلب دراسات معمقة. ويمكن فقط أن نلاحظ أن فتح الموانئ الأروبية للمسلمين لم يبدأ قبل القرن الثامن عشر. كذلك، فيما عدا الشركات الفرنسية المستقرة في موانئ الشرق الجزائري، لم يكن عدد التجار الأروبيين المقيمين بالجزائر يتجاوز الآحاد قبل القرن الثامن عشر. وفي هذه الظروف كان من الحتمي أن يكون اليهود هم الوسطاء التجاريين بين العالمين الأروبي والإسلامي. ورغم قدم واستقرار الشركات الفرنسية في الجزائر فقد كانت تعاني صعوبات كبيرة من جراء منافسة التجار اليهود. وتصف رسالة قنصلية فرنسية[2] في سنة 1694 هذا الوضع: « إن اليهود بيدهم كل تجارة الجلود والشمع وعموما كل السلع الأخرى. ويجب استعمال وساطتهم بسبب صعوبة التعرف على العملة الجارية».

في بعض العقود معلومات جزئية عن العلاقات بين التجار اليهود والمسلمين، وبين هاتين الفئتين وكبار المسئولين. سواء تعلق الأمر بعقود قراض أو بالشركة في تملك سفن القرصنة أو برسوم بيع عقارات بين هؤلاء التجار اليهود وبعض كبار المسئولين. لكن جماهير اليهود غير المثرية لا تذكر إلا نادرا في هذه الوثائق. ولنلاحظ مثلا أن ملابس الانكشارية كان يقوم الخياطون اليهود بصنعها بسعر ثابت مفروض رسميا.

---

1. ANP, 228 Mi 49/ 384. Carnet d'un marchand

2. ANP, 369 Mi 1, art. 1354

Scanné avec CamScanner

أما العلاقات بين قمة السلطة وكبار التجار اليهود فلم تبدأ في أواخر العهد العثماني بل كان لها جذور قديمة. مثلا لاحظ Guy Turbet-Delof[1] في جريدة La Gazette لسنة 1680 أن Pas Pompeo، من يهود الجزائر كان يتوسط لفائدة الهولنديين لدى الداي محمد تريك ولدى بابا حسن، وكانت له حظوة كبيرة عندهما.

وفي 1762 كان تاجر يهودي بالجزائر، جاكوب بوشارة وسيطا في مفاوضات الصلح بين الجزائر والبندقية[2].

وفي رسالة بعثها القنصل الفرنسي بالجزائر في 20 أوت 1799 يخبر حكومة باريس أن الخزنجي في الجزائر استدعى الممثلين الدبلوماسيين الفرنسيين وقال لهم إنه علم من باريس ومرسيليا أن الفرنسيين يعاملون بقسوة بكري وبوجناح... وأنه اندهش لهذا السلوك الذي لا يتفق مع مسلكه هو، أي الخزنجي، مع الفرنسيين منذ إعلان القطيعة حيث تركهم أحرارا... وأنه كلف هؤلاء الدبلوماسيين أن يكتبوا، كل واحد من جهته، إلى مسئوليهم ليعاملوا بالمثل، بكري وبوجناح[3].

وتذكر مراسلة فرنسية أخرى بتاريخ 26 جانفي 1801 أن « بكري وبوجناح، التاجرين الجزائريين، عندما طلبا أن تدفع لهما مستحقاتهما... فإن بونابرت كتب على هامش طلبهما: «يعاد الطلب إلى وزير الشئون الخارجية ليقدم لي هذا اليهودي في منزلي، حتى أشعره هكذا بأن استقباله من طرفي هو عنوان على مدى تقديري لداي الجزائر»»[4].

1. Guy Turbet-Delof, *La presse périodique française*, p. 39

2. A. Sacerdoti, « Venise et les Régences d'Alger, Tunis et Tripoli», *R A*, 1957, p. 294

3. A. Berbrugger, «La Régence d'Alger…» *R A*, 1872, p. 1

4. *Ibid.*, *R A*, 1875, p. 121

Scanné avec CamScanner

هذا النوع من الصلات الوثيقة مع أعلى المسئولين لم يكن يمنع أحيانا أن تسلط على نفس الأشخاص أعمال التقتيل والنهب. ولكن تقلبات الحظوة والنكبة قرب الأمراء هي من الأمور الشائعة التي لا تخص اليهود فقط.

العبيد في الجزائر:

إن التمييز الذي اقترحه C.Meillassoux [1] بين الوضع القانوني للعبيد وظروف معاشهم الفردية والجماعية المتنوعة، يسمح بالتعرف الأكثر تدقيقا على مختلف الحالات والظروف التي تعيشها هذه الفئة منذ أقدم العصور. ويبين مياسو ضعف التحديدات القانونية للرق وينتقد بشدة المناهج التي تكتفي بتفسير الظواهر العريقة في القدم بالعامل الاقتصادي وحده.

تنوع الظروف

إن تنوع ظروف الرق يقتضي تنويع المصطلحات لكن هذه ليست دائما متوفرة. فهل كلمة «عبد» تصلح لإطلاقها على الأسرى المسيحيين الذين تركوا بصمتهم على الطابع الخاص للدولة الجزائرية في العهد العثماني؟

ملاحظة أولية: كلمة عبد كانت لها مرادفات أخرى منها كلمة مملوك. وكان حكم المماليك في مصر بيد فئة من الفرسان كانوا في نفس الوقت سادة البلاد ومماليك. وقد استغل هذا التضارب في الوضع بشكل رائع، توفيق الحكيم في إحدى مسرحياته المستوحاة من وقائع تاريخية، والتي تصور وضع مملوك اختاره زملاؤه كسلطان لدولة مصر ولكنه كان في نفس الوقت مملوكا لامرأة لا ترغب في عتقه.

وفي وثائق الرصيد العثماني بالجزائر، لا تستعمل كلمة عبد إلا لوصف العبيد السود. أما الأوروبيون فينعتون إما بكلمة أسير أو نصراني أو علج. لكن

---

1. Claude Meillassoux, *Anthropologie de l'esclavage*, P., 1998, p. 9-22

Scanné avec CamScanner

كلمة أمة تطلق أحيانا على الإماء سواء كانت بيضاء أو سوداء، وهذا التمييز الاصطلاحي حسب الجنس قد يعود إلى كون الأسير الأروبي يشترى بقصد اكتساب ثمن افتدائه الذي كان دائما أعلى بكثير من ثمن الشراء. أما المرأة الأروبية فاسترقاقها كان غالبا بقصد الاستمتاع الجنسي الذي هو من حقوق رب الأمة حسب الشريعة الإسلامية. وهذا الاسترقاق للنساء يجعل أمر افتدائهن قليل الاحتمال.

وحول ظروف حياة العبيد الأروبيين، كان المؤلفون الأكثر جدية هم أيضا أكثر موضوعية وواقعية[1]. وهم يظهرون التنوع الكبير في ظروف حياة هؤلاء الرجال والنساء ويعطون أمثلة عديدة تكذب ما كتبه رجال الدين المسيحيون المكلفون بعمليات الافتداء والذين كانوا يختلقون حكايات رهيبة بقصد التأثير على الناس لجمع التبرعات من أجل خلاص الأسرى الأروبيين ومثل هذه القصص لا يعتد بها في مجال تحقيق الوقائع التاريخية ولكنها قد تكون في حد ذاتها موضوع دراسة انثروبولوجية تاريخية لها مناهجها الخاصة في تحليل مثل هذه النصوص. وقد تشكل أيضا مادة للتحليل السيميولوجي والسوسيولوجي المهتم بدراسة وسائل الدعاية السياسية والأيديولوجية. ولنترك هذه الأمور لأصحابها المتخصصين. ونكتفي هنا ببعض الملامح العامة عن موضوع يحتاج فعلا إلى دراسة علمية معمقة.

إن ظروف حياة العبيد كانت تتباين بين أقصى حالات العنف والاضطهاد الرهيبة التي لا تبعد عن أوصاف الدعاية المسيحية وحالات من كانوا يفضلون البقاء ويجمعون بأنفسهم أموال افتدائهم حتى يتسنى لهم الاستمرار في الإقامة في الجزائر. ومما يؤكد تباين الأوضاع وأن أكثرها كان بعيدا عن القسوة أن الجنود الاسبان كانوا يفرون بأعداد كبيرة من وهران والمرسى الكبير ويلجأون

1. انظر بالأخص Laugier de Tassy, op. cit., Venture de Paradis, *Alger*..., *op. cit.*, E. Shaler, Esquisse, *op. cit*

Scanné avec CamScanner

إلى الجزائر حيث كانوا يعتبرون من العبيد. وكان عدد الجنود الفارين يبلغ مائة جندي في السنة حسب المراسلات القنصلية الفرنسية. وكان القنصل الفرنسي ڤالبير Vallière يعلق على ذلك بأنهم «كانوا يعتقدون أنهم سيجدون وضعا أفضل من حالتهم في حاميتهم»[1].

ويضيف ڤالبير في مذكرة أرسلها إلى حكومته في 1781، «لو كانت الإيالة تسمح باعتناق الإسلام، لأصبحت كل سجون العبيد خالية ولفقدت بذلك كميات كبرى من النقود تكسبها في عمليات افتدائهم»[2].

والواقع أن ظروف معيشة الجنود الاسبان في وهران كانت في منتهى السوء. «فمن مجموع 5.555 جندي و1.635 معتقل، سخروا للعمل في تحصين الثكنات، مات 2.039 شخصا ما بين نوفمبر 1733 وأول مارس 1738»[3]. ورغم أن التقارير القنصلية بصورة عامة تصف أشغال العبيد في الترسانة وفي قطع الحجر وأعمال التحصينات بأنها شاقة جدا فقد كان الجنود الاسبان يفضلون هذا الوضع على حياتهم في معسكراتهم. كذلك كانت حالة العبيد الجدافين في سفن القرصنة من أسوء الحالات حسب أكثر المعاصرين، والمعروف أن الأشغال الكبرى في تحصين المدينة وبناء السفن وكذلك استعمال الجدافين بكثرة في سفن القرصنة، كل ذلك كان قبل منتصف القرن السابع عشر. وبعد ذلك تغير وضع العبيد الأروبيين وأصبح أفضل بكثير مما كان عليه في السابق.

عدد العبيد

إن الفترة التي كان فيها عدد العبيد ودورهم كبيرا في الجزائر هي أيضا الفترة التي يصعب تقدير عددهم بشيء من التحقيق. إن الأمر المؤكد الوحيد

---

1. M. Emerit, «Alger à la fin du XVIII e siècle», *RHM*, juillet 1975, p .226.

2. *Ibid.*

3. Rapport publié au *B. S.G.O*, 1926, p. 236 sq

Scanné avec CamScanner

هو أن الحروب البرية والبحرية بين الاسبان والعثمانيين كانت المورد الأول للأسرى الأروبيين في معظم القرن السادس عشر. وفي هذه الفترة، كانت القرصنة على أهميتها الكبرى عنصرا ثانويا داخل هذه الحروب. وبعد 1580 حلت القرصنة محل العمليات الحربية وبدأت في النمو إلى أن بلغت أوجها قبيل منتصف القرن السابع عشر. إن الأرقام المقدمة من مختلف المؤلفين المعاصرين وغيرهم من شهود العيان ليست سوى تقديرات تقريبية. والواقع أنه كلما قويل تقدير منها بأرقام واردة في وثائق رسمية، كانت الأرقام الرسمية أقل بكثير من تقديرات المؤلفين. مثلا يتحدث هاييدو عن 12.000 أسير اسباني أخذهم الجزائريون في معركة مستغانم بينما تثبت دراسة لكازناف J. Cazenave مبنية على الوثائق الرسمية الاسبانية أن هذا العدد كان بين 5000 و6000 أسير[1].

كذلك كانت بعض التقديرات الإجمالية في مراسلات رسمية تصحح عند إجراء تعداد أكثر دقة. مثلا تتحدث التعليمات المعطاة إلى السيد نابولون[2] S. Napollon بتاريخ 14 فيفري 1626 عن 4.500 أسير فرنسي في الجزائر. لكن المبعوث الفرنسي لم يجد سوى 800. وإن كان يضيف أن الوباء قتل عددا كبيرا منهم.

وفي عريضة بعثها الأسرى الانكليز في 3 أكتوبر 1640 يطلبون من حكومتهم فك أسر 3000 إنكليزي. وحين جاء المبعوث كاسون Cason لافتدائهم لم يجد سوى 650 في المدينة وحوالي المائة كانوا مستخدمين في العمليات البحرية[3]. ويمكن أن نستمر في تعداد الأمثلة. لكن الأفضل أن نقدم أرقاما تقريبية لإعطاء صورة عامة مع التحفظ المعتاد في مثل هذه الأرقام.

---

1. J. Cazenave, «Contribution à l'historique du vieux Oran», *RA*, 1925, p. 350
2. ANP, Marine, B7 49
3. G. Fisher, *Barbary Legend*, p. 207

Scanné avec CamScanner

تتحدث غزوات عروج وخير الدين عن 7.000 أسير مسيحي في الجزائر[1] في 1530. ويذكر تقرير Bosio و Lanfreducci [2] أن الأسرى المسحيين في الجزائر يقدر عددهم بـ 20 ألف.

ويلتقي كراماي ودان وغيرهما من المؤلفين في أنه في العشريات الأولى من القرن السابع عشر كان يجلب للجزائر سنويا حوالي ألف أسير مسيحي. أما العدد الإجمالي لهم فبعضهم يتحدث عن 35 ألف أسير وآخرون يقدمون أرقاما أقل. وإذا اعتبرنا كتقدير تقريبي عدد 20 ألف أسير في سنوات أوج القرصنة، فهو تقدير قد لا يكون فيه كثير من المبالغة.

وعن الفترة اللاحقة يكتب J.B. de la Faye في رسالة إلى عمه في 6 أوت 1700 يقول فيها «إن عدد الأسرى تضاءل كثيرا منذ سفرتك إلى هذه البلاد. ولذلك أصبح ثمن افتدائهم أغلى. فلا يوجد منهم سوى عدد يقدر فيما بين 8 آلاف إلى 10 آلاف بدل الثلاثين إلى أربعين ألف الذين وجدتهم»[3].

تضاؤل بدون شك لكن بالأخص واقعية في التقدير عند الحفيد أدق من عمه. وقد سار تطور عدد العبيد في القرن الثامن عشر نحو التضاؤل لكن مع تقلبات بين فترة وأخرى. كان شو[4] يقدر عددهم في 1727-1732 بنحو ألفين. بينما يتحدث آخرون عن تسعة أو عشرة آلاف أسير في نفس الفترة. ويذكر بونو S. Bono [5] اعتمادا على مصادر لم يذكرها أن هذا العدد كان يقدر بسبعة آلاف في 1749، وبـ 2.662 في 1767 وبنحو ألفين بعد عشرين سنة. ورغم

---

1. مخطوط م و باريس رقم 5754، ص 43 ب

2. Rapport..., *op. cit.*, *RA*, 1925, p. 539

3. J. B. de La Faye, *Etat des royaumes de Barbarie*, Rouen, 1703, p. 332

4. Shaw, *Travels...*, Oxford 1738, p. 68

5. S. Bono, *op.cit*, p. 220-221.

Scanné avec CamScanner

الانتعاش الكبير الذي عرفته القرصنة بين 1791 و 1815 فإن عدد العبيد في الجزائر لم يعرف ارتفاعا كبيرا. صحيح أن الأوبئة كان لها دور في حصد جماهير العبيد وأن عمليات الافتداء تصاعدت بالنسبة للماضي. لكن يجب أن نحتاط من الأرقام المطلقة من نوع «كان هناك ألفان من الأسرى الأوروبيين في قرنين 18 و19». وهذه أرقام تعطي صورة واضحة عن تطور عدد الأسرى الأوروبيين مستخلصة من كتاب ڤنتير دي پارادي1 ومن المراسلات القنصلية: 2.000 في 1786؛ 920 في 1787؛ عدد لا يزيد عن 500 في 1788؛ 1200 في 1802؛ أكثر من الضعف في السنة التالية؛ 1642 في 1816.

أسعار العبيد ومخلفاتهم

هناك تنوع كبير في أسعار العبيد الأوروبيين..

ففي 1656 تتراوح الأسعار بين 65 و397 ق. أ. وفي 1663-1664 من 38 إلى 172 ق. أ.

وفي 1665-1666 كانت بين 100 و255 ق. أ. وفي 1696-1697 من 102 إلى 324 ق. أ.

وفي 1699-1700 كانت من 110 إلى 496 ق. أ.

وفي نفس السنوات كانت أسعار العبيد السود تتراوح بين 140 و200 ق. أ.

في القرن السابع عشر كان تحديد سعر أسير أروبي ينطلق من تقدير وضعه الاجتماعي الأصلي الذي ينتظر منه كسب ثمن افتداء عال أم لا. وهناك عوامل أخرى تتدخل في تحديد السعر.

ويبدو أن تناقص عدد الأسرى أدى إلى ابتعاد الأهالي عن هذا النوع من المضاربة المالية المتمثل في شراء الأسرى قصد الربح في قبض ثمن الافتداء.

---

1. Venture de Paradis, *op. cit*; ANP, 369 Mi 4 (art. 1376) et 253 Mi2 vol. 6; Devoulx, *Le raïs Hamidou*, A., 1858, p. 67-68 et Playfair, «Episodes…» *RA*, 1880, p.32

Scanné avec CamScanner

وأصبح الأسرى قضية حكومية تستعملهم الدولة في أشغالها العامة وتستغل مشقة بعض الأشغال للضغط على الأسرى وأقاربهم ودولهم للإسراع في افتدائهم.

إن وثائق القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر تعطينا بالأخص أسعار العبيد السود. وهي تتباين فيما بين 228 و810ردص. والأكثر تداولا هي بين 250 و400ردص. عموما كانت أسعار الإماء أكثر ارتفاعا. كذلك كانت مخلفات الإماء في المتوسط أعلى قيمة من مخلفات العبيد السود. وتؤكد رسوم المخلفات ما ذكره ڤنتيردي ڀارادي وشو من أن مخلفات العبيد السود المملوكين لكبار المسئولين كانت أعلى بكثير من غيرها. وفي هذه الفئة العليا نجد مخلفات قيمتها 1500ردص و2.215 و4.448 و5.311. لكن عموما كانت مخلفات العبيد السود في المستويات الدنيا من مخلفات الفقراء. إحدى هذه المخلفات بلغت قيمتها الإجمالية 0,75ردص. و20 من هذه المخلفات كانت أقل من 20ردص. وأغلبها لا تصل إلى 100ردص. أي أن وضع العبيد السود يجعلهم في مرتبة أقل من مرتبة العمال والبرانية من الفئات الدنيا في المجتمع. ولا حاجة إلى التذكير أن العبيد السود كانوا مسلمين ولم تكن معاملتهم أفضل من معاملة العبيد النصارى ولم يكن لهم كذلك اعتبار أكثر من هؤلاء. وهذا عنصر يؤدي بنا إلى التخفيف من التعميم الأولي حول قوة وصرامة الحواجز الدينية.

الفئات المتوسطة

بين الفئات المتوسطة وغيرها من الفئات الاجتماعية لم تكن الحواجز مقفلة بل كانت الممرات متعددة. ومن خصائص النظام السياسي في الجزائر أن العناصر القيادية كانت تتجدد باستمرار وكانت تؤدي إلى أن السلم الاجتماعي في صعود وهبوط على الدوام. إلى هذا يضاف الدور الاجتماعي

Scanné avec CamScanner

والاقتصادي للقرصنة، وهي مفتوحة للجميع وتعطي فرص الإثراء السريع لمن هو أقدر وأجرأ. ومن زاوية حركة المداخيل في الجزائر، كانت هناك فئات ثلاث معرضة للأخطار وكذلك لها إمكانيات الكسب والصعود الاستثنائية: الرياس، والعسكر، والعلماء.

1. وضعية الرياس

يذكر القنصل الأمريكي شالر أنه في الصيف الأول من إقامته في الجزائر، جاء رايس مسن لزيارته وسأله عن أخبار قبطان أمريكي أصبح صديقا له إثر سفر مشترك من الجزائر إلى اسطنبول. وكان الرايس عضوا في وفد رسمي سافر على متن سفينة أمريكية إلى اسطنبول لحمل الهدية المرسلة من الجزائر إلى السلطان والحكام العثمانيين. وترك الرايس أثرا حسنا عند القنصل الأمريكي. وفي الأخير اعترف للقنصل أنه بلا عمل حاليا وبلا أموال وطلب منه أن يقرضه بعض النقود. وطيّب القنصل خاطره وأقرضه بعض النقود وأكد له أنه مستعد لمساعدته عند الحاجة. واستمر يلتقي به ويراه أيضا في المناسبات الرسمية حيث كان هذا الرايس يجلس بتواضع بعيدا عن صفوف كبار المسئولين.

وبعد سنوات قليلة عين هذا الرايس المسن خزنجيا، وهو منصب يوفر لصاحبه 50 ألف دولار سنويا حسب شالر. إن هذا الرايس هو أحمد رايس الزميرلي. ويذكره سجل الغنائم البحرية كرايس له شبك حصل على عدة غنائم في 1793 و1795 و1796. وفي 1816 عينه عمر باشا قائدا للأسطول. وفي جويلية 1818 عينه حسين باشا خزنجيا، وهو منصب بقي فيه إلى 1826 رغم تقدمه في السن كثيرا.

في ثلاث عشريات، جرب هذا الرايس حركية السلم الاجتماعي في اتجاهي الصعود والهبوط. ثراء نسبي ولكن حقيقي في عشرية 1790 بفضل الغنائم

Scanné avec CamScanner

التي اكتسبها، ثم افتقار فعلي مع وقار وكرامة في السنوات التالية. ثم فجأة وجد نفسه في قمة السلطة التي تفتح باب الثراء الواسع. ولن نناقش رقم الـ 50 ألف دولار سنويا، الذي ذكره شالر فهو مجرد رمز للمداخيل العالية في مثل هذا المنصب. ولم تكن حالة الزميرلي استثنائية في هذه الفترة التي عرفت كثيرا من حالات الصعود إلى أعلى المستويات ثم الانهيار.

وفي هذا الصدد يمكن التذكير بمسار الرايس حميدو، ابن الحرفي الصغير، الذي أصبح القبطان الشهير الثري والذي بلغ أعلى مستويات المجد كقائد للأسطول الجزائري إلى وفاته في 1815. إن صعوده وموته هما رمز لهذه الفترة. فبشجاعته وذكائه، عرف كيف يستغل الإمكانيات التي أتاحتها ظروف الحرب الأوروبية العامة لانتعاش القرصنة الجزائرية. إن مآثره ومكاسبه قوت روح القرصنة ودفعت الكثير إلى اقتحام هذه المغامرة التي قد تكون لها مخاطر ولكنها طريق قصير للمجد والإثراء. لكن فترة الحروب انتهت في 1815 وكان من آثار الظروف الجديدة اتفاق الدول الأوروبية على منع القرصنة وتحريم استعباد الأوروبيين. ورغم التحذيرات والإنذارات التي وجهتها اسطنبول للجزائر ظل الحكام مستمرين في ممارسة القرصنة مدعين أنها الوسيلة الوحيدة لتوفير الأموال لدفع مرتبات الانكشارية. والحقيقة أن رواتب الجند كان يتكفل بها تحصيل الضرائب وهي في كل الحالات مضمونة بفضل ما كنز من مال في الخزينة العامة. وهي أموال تكفي لسد رواتب الجند وغيرها من النفقات لعشرات السنين.

الحق أن وراء هذا التصلب والعناد مشكلة البنى الذهنية. فقد كان للقرصنة دور رمزي في بناء وطابع الدولة. فهي عنصر تأسيسي، ومبدأ تبريري رافق مسيرة الدولة الجزائرية العثمانية على الدوام وكان يشيد به كتاب الحوليات والأناشيد الحربية في تمجيد الجزائر «دار الجهاد». ومع سير الزمن أصبحت

Scanné avec CamScanner

عادة متجذرة لا يمكن تركها وإن كان كل شيء يدينها ويحكم عليها بالزوال في هذا العصر الجديد.

كذلك ظهر عنصر جديد ناتج عن انتعاش القرصنة. فقد تكاثرت آلاف الأشغال الجديدة المرتبطة بالقرصنة وترك القرصنة يعني البطالة والتعاسة لهذه الآلاف من العمال ويعني أيضا خسائر كبرى للأموال التي استثمرت في بناء وشراء السفن وما يتبعها من منشآت وأدوات. والجدير بالذكر أن هذه الأموال المستثمرة كانت معظمها ملكا لأرباب الدولة كما تثبته بالتفصيل وثائق وسجلات الغنائم البحرية. مثلا في 1793، كان من بين السفن التي جلبت غنائم بحرية، فيما عدا سفن البايلك 5 سفن يمتلكها حسن باشا شخصيا وسفينة ملك لباي الغرب. وفي السنوات التالية نجد من بين ملاك السفن، فيما عدا البايلك، الباشا والخزنجي ووكيل الحرج وباي الشرق وباي الغرب وبعض كبار المسئولين في قيادة الأسطول والإدارة العامة.

إن تصلب الجزائر بعد 1816 في الاحتفاظ بعمليات القرصنة رغم تحريمها دوليا لم يكن فيه أي ربح مادي من القرصنة ولم يمنع هذه من التهميش التي تعبر عنه وثائق ما بين 1816 و1830 بطرق مختلفة.

كبار الرياس وصغارهم

من خلال رسوم المخلفات، على ما فيها من ثغرات ونقص، تظهر بكل جلاء درجات التفاوت في الأوضاع وفي الثروة بين كبار الرياس وصغارهم.

فالكبار كثيرا ما ينتمون إلى الفئات العليا أو يصلون إلى الاندماج فيها. أما الآخرون فهم في درجات مختلفة من الفئات الوسطى.

عندما يكون الرايس ابن الداي (كما هي حال محمد رايس ابن الداي محمد تريك) أو ابن قبطان مثل أحمد رايس، ابن القبطان بكير، فإن له أفضل

Scanné avec CamScanner

الإمكانيات لقيادة سفينة من أحسن السفن وجهازا ونوتية مختارين من أفضل البحارة الخ. وفي هاتين الحالتين كانت السفن المعنية ملكا للأبوين المذكورين وبالطبع كان الرياس من الفئات العليا ينطلقون في أعمال القرصنة في فترات ازدهارها. وفي ظروف الركود أو الهبوط، تصبح القرصنة في معظمها مهنة رياس صغار متواضعين ومراكب صغيرة تبحث عن غنائم في مستواها.

وربما توجد أسباب أخرى للفروق الشاسعة بين الفئتين كما تظهر في رسوم المخلفات وغيرها من الوثائق. نلاحظ مثلا أن الوثائق الخاصة بالرياس، في القرن السابع عشر، وإن كانت غير وفيرة، تخص كلها ثروات عالية بدون أي استثناء. فمن بين 24 رسم مخلفات أو رسم بيع عقارات تخص الرياس فيما بين 1628 و1708، تسع (9) مخلفات تزيد عن 5.000دخ. و15 تزيد عن 3.000دخ.

أما الوثائق الكثيرة المتبقية، فأكثرها يتعلق بصفقات عقارية لرياس فيما بين 1720 و1789 حيث كانت القرصنة في تراجع كبير. وهذه الوثائق في معظمها هي رسوم لصفقات منعزلة لا تعطي فكرة عن كامل ثروة الرايس المعني. نجد مثلا أن القبطان بكير اشترى حوش أسطة والي بـ 5000ردص في سبتمبر 1725. واشترى دارا بنفس الثمن في نفس التاريخ[1] كما أن سجلات البايلك[2] تذكر في 1707-1708 أن السفينة الكبرى ملك بكير القبطان وسفينته الصغرى وسفينة ابنه أحمد رايس قد جاءت ببعض الغنائم التي تفصلها هذه الوثائق. أي أن القبطان وابنه كان لهما على الأقل 3 سفن قرصنة. وفي رسم تحبيس ذكر أن أحمد رايس ابن القبطان بكير حبس لصالح ولديه بكير ومريم حوشا كبيرا وحوشا آخر في بني يوسف، وأراضي فلاحية وجنانا ودارين[3].

1. Z 24

2. ANP, 228 Mi 27 vol. 121 et 228 Mi 29 vol. 159

3. *Ibid*, 228 Mi 20/73 et 22/82

Scanné avec CamScanner

وبكير قبطان هذا كان مبعوثا في سفارة رسمية إلى فرنسا من طرف الداي في 1711. ويصفه القنصل الفرنسي[1] بأنه أنزه الأشخاص في الأوساط الحاكمة بالجزائر.

وإلى جانب فقر المعطيات الخاصة بالقرن الثامن عشر فإن الغموض في بعضها وبالأخص كثرة الأسماء المتشابهة تجعل من الصعب تتبع المسارات والحظوظ الحسنة أو السيئة التي عرفها الرياس آنذاك. مثلا نجد أن مصطفى رايس اشترى قطعتي أرض في ماي 1715. هل هو نفس الشخص الذي اشترى جنانا صغيرا في ماي 1722؟ ثم نجد مصطفى رايس باشتراك أبيه علي رايس يشتري جنانا في مارس 1744.

في جانفي 1733، اشترى القبطان مصطفى رايس بن مراد جنانا. وفي مارس 1757 اشترى مصطفى رايس بن حسن جنانا. وبين التاريخين حبست أمينة زوجة يوسف رايس عقارات لصالح أبناء أخيها مصطفى رايس وغيرهم من المنتفعين.

وتتكاثر الأسماء المشتركة في القرن التاسع عشر بارتباط مع وفرة المصادر عن هذه الفترة. لكن هذه الوفرة النسبية لا تعني كمال تمثيليتها لواقع الفترة المعنية. وقد ذكرنا فيما سبق الثغرات الخاصة بمخلفات الرايس حميدو. ومما يماثلها أن رسم مخلفات الرايس أحمد الكريتلي يذكر بكل وضوح أن هذه المخلفات تخص فقط ما وجد بعلوييه، وهذا يعني على الأقل أن العلوي كان من ممتلكاته. كذلك لا يذكر رسم مخلفات الرايس قدور أي أملاك عقارية له. لكننا نعلم من وثائق أخرى أنه كان له أملاك حبسها. وبواسطة عقود القراض والشركة مع بعض التجار وغيرها نعثر على معطيات تبين لنا أن هذا الرايس أو ذاك كان أغنى مما تصوره لنا رسوم المخلفات.

1. E. Plantet, *Correspondance*…, II, p.80

Scanné avec CamScanner

فيما بين 1790 و1830، في قائمة 66 رايس ممن لهم رسوم مخلفات، وجدنا 16 منهم كانت لهم أملاك محبسة لم تذكرها هذه الرسوم. أي أن هذه الرسوم هي بيانات جزئية فقط عن ثروات الرياس.

وهذه أولا محاولة ترتيب لمخلفات الـ66 رايسا:

9 مخلفات تزيد عن 5.000ردص

8 مخلفات تتفاوت بين 3.000 و4.999

25 مخلفات تتفاوت بين 1.000 و2.999

24 مخلفات أقل من 1.000ردص

ملاحظة:

فيما عدا الرايس حميدو (متوفى في 1815) والقبطان حسن (متوفى في 1816). ليس هناك سوى تركة واحدة بعد 1815 تتجاوز 3.000ردص هي تركة الرايس قدور في 1821.

إن 23 من 24 تركة أقل من ألف ردص هي كلها بعد 1815. وهذه الظاهرة ليست من قبيل المصادفة.

من الأبهة الساطعة إلى الفاقة البائسة

بعد تدمير الأسطول الجزائري في 1816، لم تعد القرصنة فيما عدا سفن البايلك سوى عملية هامشية تمارسها فئات من الرياس الصغار. ومن مظاهر تدني مستوى معيشة هؤلاء الرياس أنهم كانوا غالبا لا يملكون محل سكناهم. فرسوم المخلفات تسجل أنهم يسكنون في غرف استأجروها في فندق، أو يبيتون في المقاهي مثل العمال البرانية، وبعضهم الذي له حظ أفضل وله زوجة وأطفال كانوا يستأجرون علويا أو دويرة. وأغناهم يستأجرون دارا أو يملكون دويرة أو علويا أو غرفة في فندق، وهذه حالات استثنائية في هذه الفترة التي توحي بنهاية القرصنة.

Scanné avec CamScanner

وحتى لو كانت رسوم المخلفات مجرد تسجيل للملابس وأدوات الحياة اليومية والأثاث الذي يحتفظ به الشخص في محل سكناه، فعندما تكون قيمة المخلفات المسجلة هي 66ردص (مخلفات قاسم العنابي رايس المتوفى في 1818) أو حتى 46،83ردص (مخلفات الرايس حمود الحوات المتوفى في 1825) فنحن هنا في أدنى درجات الثروة والمداخيل. ويمكن أن نضع في هذه الدرجة السفلى كل الرياس الذين لا تزيد مخلفاتهم عن 300ردص. وهم 10 من الـ 23 رايسا الذين سبق ذكرهم.

نحن هنا بعيدا جدا عن كبار الرياس ذوي الجاه والثروة والسلطة، حين كان القرصان يعيش في البذخ ويسكن القصور الفخمة(مراد رايس، بتشنين، قارة علي الخ.) التي كانت معالم المدينة ورموزا لمجدها.

وبغض النظر عن الظروف الدولية التي غيرت تماما دور ومكانة ومستوى القرصنة، فقد يتعلق الأمر، فيما يخص الجزائر، بتطور مدلول كلمة رايس. فقادة الصنادل والزوارق وغيرها من المراكب الصغيرة المستعملة في النقل الساحلي بين ميناء وآخر أو لصيد الأسماك أصبحوا بكثرة يحملون لقب رايس. وإن كان في الماضي رياس صغار يتعاطون القرصنة إلى جانب كبار الرياس، فإنه لا توجد أية وثائق سجلت فيها مخلفات بهذه الدرجة من الفقر، قبل الفترة المعنية هنا أي بالأساس بعد 1815. كذلك لا نعثر في وثائق الفترات السابقة عن القرن التاسع عشر على رياس يمارسون خارج عملياتهم البحرية مهنا متواضعة مثلما نجدها في الفترة الأخيرة (حلاق، خياط، عامل في مقهى، حوات، حداد، صانع أحذية، عامل نقل بالعربات، مؤذن، الخ.. وإن كان بعضهم من مستوى أعلى مثل قهوجي، صانع أو تاجر حرير، انكشاري، خوجة، أو حتى ساعاجي وهي حرفة جديدة في الجزائر تتطلب بعض الخصال التقنية من المهارة وتفتح الذهن للأشياء الجديدة).

Scanné avec CamScanner

في 1830 أحصى الفرنسيون، في مدينة الجزائر أكثر من 300 رايس. وأكثرهم استمروا في أعمال النقل البحري قرب السواحل أو صيد السمك. وبعضهم كانوا في نفس الوقت يمارسون المهن التي ذكرناها هنا قبل قليل.

ملاحظة أخيرة تؤكد ما سبق: أن أسماء ونسب هؤلاء الرياس (حميدو، قويدر، قدور، حمدان، دحمان، علواش، قدعوش، بطحوش، المستغانمي، الشرشالي، الدلسي، العنابي، البجاوي، الجيجيلي، الندرومي، البليدي، القسنطيني، التلمساني، الخ) تبين أن مهنة رايس أصبحت بيد الأهالي لأنها لم تعد تجتذب الفئات المهيمنة.

2. ثراوت العساكر

إن التفاوت الكبير في الأوضاع الاجتماعية التي يعبر عنها مستوى المداخيل والثروات نلاحظه أيضا بين مختلف درجات العساكر. والمقصود بهم هنا أعضاء الأوجاق، لأن الجنود «زواوة» والمخازنية العشائريين والصبايحية من الأهالي لا توجد عنهم سجلات مثل سجلات رواتب الأوجاق. والمصادر عن الرواتب العسكرية تخص فقط مدينة الجزائر.

وفيما يخص العساكر بالذات فإن مستوى الثروة ليس وحده هو الذي يحدد الوضع الاجتماعي لأعضاء الأوجاق. وكما تذكره بعض الحكايات الشعبية، كان شحاذ تركي يقول للمارة «حسنة وأنا سيدك». والحكاية فيها مبالغة ولكنها تعبر عن مظهر حقيقي من مظاهر ذلك العهد. فإن مجرد شاوش مصحوب ببعض الرجال المسلحين كان قادرا على إثارة الرعب لدى أكبر علماء الجزائر أو أغنى تجارها.

وإذا استعرنا بنوع من المفارقة التاريخية بعض مصطلحات العلوم السياسية الحالية، فيمكن القول بأن الأوجاق كان هو مصدر السيادة أو بعبارة أخرى هو الحاكم الجماعي المتولي للسيادة على المجتمع. وهذا يمنح أعضاءه

Scanné avec CamScanner

بعض الامتيازات الشرعية، وبالأخص اللاشرعية، مثل الواقع الذي سجله كل المعاصرين والمتمثل في أن العساكر كانوا يدخلون جنانات غيرهم ويأخذون منها ما يروق لهم.

وكان للانكشاري امتيازات رسمية يدافع عنها بقوة منها راتبه المقرر له طول حياته حتى حين يترك الجندية ويتعاطى مهنا أخرى. ومع الراتب كان يسكن مجانا في الثكنات وله الغذاء والملبس في كل الظروف حتى في فترات المجاعة فإن طعامه مضمون وإذا كان متزوجا وله أبناء ذكور فهؤلاء لهم الحق في الانخراط كأعضاء في الأوجاق الخ.

رواتب الانكشارية

منذ الدراسة القيمة والتي بقيت مع الأسف جزئية لـ Jean Deny [1] عن سجلات رواتب الانكشارية فإن هذا المصدر الثمين لم يسبره أحد. وإن كان Marcel Colombe في إقامة قصيرة بالجزائر في جويلية 1941، قد ألقى نظرة سريعة على بعض السجلات واستخلص منها معلومات مهمة عن طريقة تجنيد الانكشارية وعدد المجندين في كل سنة.

إن 28 سجلا محفوظة في المكتبة الوطنية بالجزائر تغطي، مع بعض الثغرات، الفترة بين 1688 و1830. إن دراستها تسمح بتتبع التدرج في المراتب العسكرية والسياسية لكثير من الانكشارية وتصنيف هؤلاء حسب المناطق التي أتوا منها وحسب دفعات التجنيد والترقية، وملاحظة الصعود السريع لبعضهم، والركود الطويل للآخرين والطرق المتبعة في الترقيات في صفوف الجيش الخ.

وبربط هذه العناصر بالأحداث السياسية المعروفة، يمكن أن نتتبع تشكيل الزمر السياسية-العسكرية والعوامل التي تؤدي إلى تمتينها أو تبعثرها. وبمقابلة هذه المعطيات بالمعلومات الواردة في مختلف المصادر العثمانية سواء المكتوبة باللغة التركية العثمانية مثل دفتر تشريفات أو بالعربية مثل

---

1. Jean Deny, «Le registre des soldes de janissaires, *RA*, 1920, p. 19-46 et 212-260.

Scanné avec CamScanner

قانون الأسواق وبالشهادات التي نجدها في المراسلات القنصلية وغيرها من المذكرات الرسمية وفي كتب المؤلفين العرب والأوربيين، فإنها ستفتح آفاقا جديدة في معرفة الفئات الحاكمة وتسهل الدراسة الموثقة والمجددة للنظام السياسي في الجزائر في العهد العثماني.

إن النتائج المقدمة هنا هي نتائج متواضعة بالمقارنة مع ما يمكن تحقيقه انطلاقا من سجلات رواتب الجند. فهذه السجلات حاليا حسبما يقوله المشرفون عليها هي في حالة من التلف لا تسمح بالاطلاع عليها. والمرجو أن يهتم المسئولون بعلاج هذه السجلات بالتقنيات الحديثة المتوفرة لوضعها من جديد تحت تصرف الباحثين. وبانتظار هذا العلاج، فإن كل المعلومات عن رواتب انكشارية الجزائر، مستقاة مما كتبه مختلف المؤلفين الأوروبيين من مصادر أخرى غير السجلات. والواقع أن عدم دراسة السجلات في الماضي يعود إلى بعض الأسباب من بينها صعوبة فهمها فهي مليئة بالرموز التي كانت ربما متداولة ولكن لا توجد مفاتيح لحلها، وقد أعطى دوني بعض التوضيحات التي تساعد على فك الرموز واستجلاء غوامض هذه السجلات ولكن في هذا المجال أيضا بقي عمله جزئيا إذ أن دراسته القيمة لم ينشر منها إلا فصولها الأولى، وذلك لأسباب غير معروفة. وهذه الرموز والالتباسات سواء فيما يخص النقود المستعملة، أو رتب العساكر أو الخصائص التي تدخل في تحديد الرواتب وغيرها من العناصر التي تحتويها السجلات، لا يمكن توضيحها إلا بمقابلتها بالمعطيات الواردة في مصادر أخرى.

من جهة أخرى لا شك أن استخلاص المعلومات التي توفرها هذه السجلات سيجعل بين أيدينا معطيات رسمية لا جدال فيها يمكن عن طريقها أن نحكم على مصداقية ما ورد في مؤلفات الأوروبيين حول الموضوع. لكن هذه الأخيرة هي وحدها المتوفرة الآن وعليها نعتمد في تقديم نتائج دراستنا في جدولين مختلفين. يغطي الأول فترة 1580-1684. ويقدم الثاني المعلومات المستقاة من مختلف المؤلفات الصادرة بين 1725 و1830.

Scanné avec CamScanner

الفوارق والنقاط المشتركة بين الجدولين

الملاحظة الأولى تخص الثغرات التي تشمل سنوات 1580-1620 و1684-1725. وفي الجدول الأول قدم مبلغ الرواتب بالدينار الخمسيني(د.خ.) ما عدا بيانات أخرى. أما في الجدول الثاني فإن النقود المستعملة متعددة. وهذا لا يرجع إلى تعددها في الجزائر بل إلى تغير نظرة المؤلفين الأوروبيين في القرنين 18 و19 حيث أصحبوا يقدمون معلوماتهم باستعمال أسماء النقود الشائعة في بلادهم.

ويلاحظ كذلك أنه في الجدول الأول كان الراتب في الغالب شهريا. بينما هو في كل شهرين في الجدول الثاني. وهناك فوارق أخرى سنتعرض لها في كل فترة معينة.

أ. 1580-1684 : الراتب الشهري للانكشارية

السنة	الراتب الصغير دخ	الراتب الصغير ق أ	الراتب الأعلى دخ	الراتب الأعلى ق أ	المصدر
1580	من 3 إلى 4	من 1.86 إلى 2.50	25	15.63	Haëdo, RA, 1870, p. 505-508
1620-1619	من 3 إلى 4	إلى 0.65 0.88	25	5.39	Gramayc, op.cit., p. 194-201
1626-1621	4	0.86	15	3.23	Mascarhenas, Esclave…, p. 98-100
1638-1631	4	0.86	40	8.62	F. Knight, op.cit., p. 485.
1649-1634	4	0.86	40	8.62	Dan, op.cit., p. 97-98
1642-1640	8	1.72	40	8.62	D.Aranda, op.cit., p. 102
1667	-	-	-	10	Rocqueville, op.cit., p. 100-101
1676	4	0.86	40	8.62	G.P. The present…, p. 96-97
1684	1.80	0.39	-	8.83	Le Mercure Galant, juillet 1684, p. 204 et p. 227.

Scanné avec CamScanner

وكان يوزع على الجنود العزاب 4 خبزات في اليوم وعلى الضباط 8 خبزات في اليوم حسب أغلب المؤلفين وحسب مصادر أخرى، كان التوزيع يتفاوت بين 8 و12 خبزة أو بين 8 و16 خبزة حسب رتبة العسكري.

ملاحظات

أول ما يلفت النظر ضآلة المبلغ. وتماثله الدائم طيلة قرن يطرح مسألة مصداقية المصادر. إن المؤلفين لا يتساوون في المصداقية. وكون بعضهم لهم قيمة معتبرة لا يجعلهم فوق كل نقد كما أن ضعف مستوى بعض المؤلفين ونقلهم لأخبار غير معقولة لا يجعل كل ما يذكرونه غير مقبول. ولنبدأ بكراماي، فبفضل الترجمة العلمية الدقيقة التي قام بها عبد الهادي بن منصور لكتابه أصبح هذا المصدر في متناول القراء. وحول القرصنة في 1619-1620 يقدم لنا كراماي معلومات يومية أو شبه يومية في منتهى الأهمية. وهي تعرض علينا بالتفصيل مواد الغنائم كأنها تقرير مسجل في وثائق رسمية.

لكن هذه الدقة في تسجيل المعطيات مباشرة والمستوى الثقافي الكبير الذي كان يتمتع به كراماي، كل هذا لا يمنعه أحيانا من نقل المعلومات التي أوردها هاييدو عن رواتب العسكريين بحذافيرها وهي معلومات تعود إلى تاريخ مضت عليه أكثر من أربعين سنة، هل من الممكن أن يبقى مبلغ الرواتب دون تغيير طوال هذه المدة في حين أن قيمة الدينار الخمسيني هبطت من 0,63 قرش اشبيلي في 1580 إلى 0،22 قرش اشبيلي في 1620؟

نفس السؤال يطرح حول شهرية الراتب، التي تناقلها كل المؤلفين الذين كتبوا في القرن السابع عشر. ومن الممكن أن تماثل المعطيات على مر عشرات السنين يعود فقط إلى كون المؤلفين المعنيين ينقل بعضهم عن بعض. وقد يغير قليلا كما يفعل ماسكاريناس الذي ينقل عن هاييدو جزءا من المعلومات ولا

Scanné avec CamScanner

يكملها. وهو الوحيد الذي يذكر أن الراتب الأعلى محدد بـ 15دخ. فهل يعقل أن يقبل الآغوات وكبار الضباط أن يخفض راتبهم من 25 إلى 15دخ. في وقت (1621-1626) فقدت فيه الدينارات الخمسينية ثلثي قيمتها مقدرة بالقروش الاشبيلية؟ صحيح أنه يضيف أن مبلغ المنح والمكافآت كان يساوي أو يزيد عن مبلغ الراتب القار. لكنه الوحيد الذي يتحدث عن هذه المكافآت. وباقي المؤلفين يتحدثون دائما عن تدرج مبلغ الراتب في الزيادة إلى أن يبلغ سقف الراتب الأعلى.

ثلاثة مؤلفين كانوا تقريبا في نفس الفترة في الجزائر (دان في 1634، ونايت في 1631-1638، ودارندا في 1640-1642) يذكرون نفس المبلغ عن الراتب الأعلى ويختلفون في الراتب الأدنى. ويظهر أن ما ذكره دارندا أكثر تمشيا مع تطور الأمور إذ أن ما يذكره عن الراتب الأدنى (8دخ) هو ارتفاع يتوازى مع ارتفاع الراتب الأعلى من 25 إلى 40دخ. أما روكفيل فيكتفي بكلمة مبلغ ضئيل في حديثه عن الراتب الأدنى.

وفيما يخص مقال الجريدة الفرنسية Le Mercure Galant الذي تحدث إيمريت بحق عن قيمة ومتانة معلوماته عن الجزائر في 1684 فهو يصف ضآلة الراتب الأدنى للجندي بأنها تقدر بـ 3 دراهم في اليوم. لكن هذا الرقم غير مقبول على الإطلاق. فليس من المعقول أن يتقاضى الجندي مبلغا أقل من عشر المبلغ الذي يتقاضاه العامل يوميا في ذلك الوقت و3 دراهم في اليوم معناها 1،80دخ شهريا. وهي بعيدة عن كل ما ذكره آخرون.

Scanné avec CamScanner

ب. 1725 - 1830: رواتب الانكشارية لشهرين

السنة	الراتب الصغير ردص ق أ		الراتب الأعلى ردص ق أ		المصادر
1725	1,72	0,43	17,24	5,75	Laugier de Tassy, op.cit., p. 125 et 151
1727	10	3,33	25	8,33	Payssonnel, op.cit., p. 227-237
1734-1730	1,75	0,39	25	5,56	Shaw, op.cit., p. 314
1754	2,13	0,47	27,13	6,02	Rosalem, RA, 1952, p. 86
1772	2,22	0,49	25,23	5,60	Vallière, op.cit., p.39
1788	1,75	0,39	25,00	5,56	V. de Paradis, op.cit., p. 40-42
1830-1820		1,00		16,00	Shaler, op.cit., p. 48-50
1830-1820	30	3,46			Hamdan Khodja, op. cit., p. 104

ملاحظات على الجدول:

- يلاحظ الفارق بين معطيات القرن الثامن عشر ومعطيات القرن التاسع عشر في نقاط متعددة.

- تقريبا كل المؤلفين يذكرون توزيع 4 خبزات يوميا على كل جندي، ما عدا ڤاليير الذي يقول بأن عدد الخبزات يتباين حسب الرتبة من 4 إلى 16 خبزة في اليوم. كما أن عدد 12.000 انكشاري يذكره كل المؤلفين إلا الدكتور شو الذي يقدرهم بحوالي 6.500 جندي. وفي القرن التاسع عشر يقول شالر إن عددهم هبط إلى 4.000 جندي.

- الأرقام عن فترة 1725-1788 متقاربة ما عدا عن الراتب الصغير عند بيسونيل. والسؤال وارد لماذا في هذه الحالة بالذات يبتعد عن لوجيي دي تاسي الذي نقل عنه كثيرا وذكره كأحد مصادره المهمة. غير أن بيسونيل حين لا ينقل

Scanné avec CamScanner

عن سابقه ليس موثوقا إلا في وصفه المباشر للمشاهد التي رآها وبالأخص في ميدان اختصاصه، علم النبات.

إن أهم المؤلفين المعاصرين لهذه الفترة الذين لهم مصداقية كبيرة هم لوجيي دي تاسي، شو وڤنتير دي پارادي. وهم يتفقون تقريبا في معطياتهم عن رواتب الجند وإن كانوا يستعملون عملة مختلفة لتقدير مبالغها. والمعلومات التي أوردها ڤنتير دي پارادي في هذا المجال وفي ميادين مختلفة مثل مداخيل كبار المسئولين وغيرها هي من أوفر المعلومات وأدقها. إنه كان يعرف اللغتين التركية والعربية وعاش مدة طويلة في مختلف الأقطار العربية كممثل دبلوماسي. وكل هذا لا يمنع وقوعه في بعض الأخطاء التي ذكرناها في محلها.

– معطيات 1820–1830 فيها ارتفاع كبير في رواتب الجند. وكل من شالر وحمدان خوجة يؤكد أنه استقاها من مصادر رسمية. ومن المعروف أن كتاب حمدان، المرآة، هو عمل ضد الاحتلال الفرنسي. ومفهومه في تقديم الأرقام ينبثق من إستراتيجية سياسية؛ مثلا يقول عن سكان الجزائر أنهم عشرة ملايين، وهو رقم يقصد به تخويف الفرنسيين. وربما كانت أرقامه عن رواتب الانكشارية متأثرة بمفاهيمه عن «الدعاية في أرض العدو». الواقع أن رواتب الجند قد زيد في مبالغها في هذه السنوات. وهذا عائد إلى ندرة التطوع في الجندية نتيجة انهيار القرصنة وما صاحبها من انعدام جلب العلوج إلى صفوف الجيش كما أن الانهيار الديموغرافي في تركيا وغيره من العوامل، أدى إلى تناقص عدد الأتراك القادمين إلى الجزائر للانخراط في الجيش. وهذه الظاهرة تضافرت مع توالي الانقلابات العسكرية والاضطرابات الداخلية وانخفاض الموارد العامة وزوال فرص الإثراء المرتبطة بالقرصنة الخ.

– من جهة أخرى كان لتوالي الانقلابات العسكرية دور في الزيادة المتكررة للرواتب. فكل مترشح للسلطة كان يعد الجنود بالزيادة في رواتبهم إذا

Scanné avec CamScanner

ساندوه في القيام بانقلابه. وكل انقلاب ناجح كان مضطرا إلى الزيادة في رواتب العسكر وتعويض الانخفاض المتوالي في القوة الشرائية للرواتب نتيجة تدهور العملة المتوالي وكذلك نتيجة للغلاء العام الناجم عن تدفق ملايين القروش الاسبانية على الجزائر مما جعل الحياة اليومية أصعب وأقسى على ذوي المداخيل القارة كما هو حال كل أصحاب الرواتب الثابتة. وإذا استعملنا مصطلحات عصرنا فقد نجح الانكشارية بثوراتهم المتوالية في خلق نوع من سلم الأجور المتحركة مطبقة على رواتبهم. وإلى جانب الناحية المادية، كان التعلق بانتظام دفع رواتب العساكر بتمامها من الأمور التي لا يجوز المس بها. فكم من الحكام عزلوا أو قتلوا لهذا السبب بحيث أصبح هذا المبدأ جزءا من مجموع الأشكال الرمزية وقواعد سير المؤسسات التي كانت تعطي قوة وتناسقا للأوجاق. ومع هذا كان الراتب الأدنى للجندي ضئيلا. ويذكر ڤنتير دي پارادي أن الجندي كان يصعب عليه سد نفقاته الضرورية في سنواته الأولى وهي ملاحظة تؤكدها رسوم المخلفات الخاصة بالجنود الذين ماتوا في صدر شبابهم كما سنبينه بعد قليل.

الزيادة في الرواتب والعلاوات

إن الأوضاع الأولى لا تدوم فترة طويلة. فالراتب الأول يرتفع على الأقل إلى الضعف خلال السنة الأولى. وكانت تزاد في نهاية رمضان صايمة وتتعدد مناسبات الزيادة في كل سنة (تتويج سلطان عثماني جديد، زيادة طفل ذكر عند السلطان، وصول قفطان الباشوية للجزائر، تغيير في قمة الحكم، انتصار على العدو، موقف شجاع من طرف الجندي، أو غير ذلك من المآثر، بعض الأعياد والظروف الاستثنائية الخ.) ويزداد الراتب عند الانتقال إلى رتبة أعلى. وحسب هاييدو كانت الزيادة تتبع هذه المستويات:

Scanné avec CamScanner

يلداش 3 إلى 4دخ

أوضباشي 6

بلكباشي 10

كاهية الآغا 15

الآغا 25

وفي رتبة الآغا، يبلغ الراتب سقفه. وهذا الراتب الأعلى كان في 1580 يبلغ 25دخ أي 15،63 قروش اشبيلية.

ويحدد ڤنتير دي پارادي مبلغ الراتب الأعلى في 1788 بما يدعوه 80 صايمة، وهي حسب تقديره تساوي 25ردص أو 3،56ق.أ.

إنه راتب ضئيل لأعلى رتبة في الجيش. في الحقيقة أننا أمام حالة فاضحة من البون الشاسع بين الراتب الرسمي والدخل الحقيقي. إن الراتب رغم القيمة الرمزية التي ألصقت به، لم يكن سوى تكملة هامشية. فالامتيازات بمختلف أنواعها كانت قيمتها تتجاوز هذا المبلغ بكثير (كان يحصل مجانا على السكنى والزي العسكري والأسلحة والخبز وغيره من مواد التموين كما كانت تقدم له خدمات بسعر منخفض. وأهم من كل هذا كانت الهدايا الرسمية وغير الرسمية من القناصل الأجانب وكبار الرياس والبايات والقياد الخ.. تبلغ عشرات أو مئات المرات مبلغ الراتب الذي يتقاضاه الآغا. وهذه المداخيل الإضافية تتدرج حسب رتبة الضابط ولا تنعدم تماما حتى في الفئات الدنيا من الانكشارية.

وهناك مكافآت كانت تقدم في مناسبات خاصة للمحاربين. يذكر زهار أنه عند الهجوم الأخير للاسبان على مدينة الجزائر في 1784، قرر الداي تخفيض المكافأة من دينار سلطاني إلى ربع سلطاني للمقاتلين الذي يركبون

Scanné avec CamScanner

الزوارق المسلحة بالمدافع لمواجهة السفن الاسبانية. وقاتل هؤلاء الجنود بكثير من الميوعة وتركوا الأسطول الاسباني يتقدم ويرمي القنابل على قصر الداي مما أوجب الداي وغيره إلى اللجوء إلى أعالي القصبة. وحين سئل الجنود عن تخاذلهم أجابوا «هذا هو قتال الربع سلطاني. ومن الغد أعطوهم السلطاني كاملا كأول مرة فخرجوا بنشاط ولم تصل البومبة للبلاد»[1].

وحسب ڤنتير دي پارادي[2]، بمناسبة هذه العملية الاسبانية قررت زيادة في رواتب الجندي قدرها 7 صايمة. ويضيف بأن الجندي سواء كان في الخدمة أو في الراحة، عنده كثير من فرص الكسب. فهو عند الاستراحة يمارس حرفة من الحرف المتوفرة في المدينة (وهذه الاستراحة هي بالتداول سنة راحة بعد سنة خدمة حسب پارادي) وفي الخدمة إذا ذهب للقرصنة فله نصيبه من الغنائم. وحين صارت القرصنة قليلة النتائج، تقرر تخصيص علاوة شهرية للبحارة قدرها 4 بوجو. وزادها الداي حسين إلى 6 بوجو. وإذا عين الانكشاري للمحلة أو للنوبة، فهو يعيش على نفقة الجيش تماما ويشارك حسب رتبته في الحصول على مختلف الحقوق و«العوايد» والخدمات الإجبارية المفروضة على السكان لصالح العسكر، وهي إلى جانب الضرائب والغرامات، أشكال شرعية أم لا من ابتزاز الأموال. صحيح أن هذه الابتزازات كانت وسيلة للإثراء بالأخص بيد الأغوات والقياد وغيرهم من الحكام. ولكن نسبة الانكشارية الذين يمارسون بعض المسئوليات ليست قليلة.

وبهذا الصدد تقدم دراسة دوني المذكورة عناصر مهمة كم نحن بحاجة إلى إتمامها بالرجوع إلى سجلات رواتب الجند. من جملتها تعدد الأصول الاجتماعية للانكشارية. مثلا كان بعضهم من العلماء والضباط المنحدرين

---

1. مذكرات... ص 34-32

2. *Op.cit.*, p. 41

Scanné avec CamScanner

من أوساط لها مكانة اجتماعية مرموقة. و يذكردوني أنه بين القاعدين من الانكشارية وهم حوالي خمس الجنود المسجلين وجد 122 علمدار، 84 رايسا، 19 مؤذنا، 17 إماما؛ 10 جرّاح، 3 وعاظ، 2 مدرس، ومفتيى واحد[1]. وفي هذه القائمة لم يدرج مئات المسئولين في مختلف المستويات وفيهم كثير من الكتاب الذين بيدهم مختلف السجلات الرسمية وهي وظيفة تتطلب حدا أدنى من الثقافة العامة ومن المعرفة القانونية والإدارية. ويمكن أن نضيف بأن كثيرا من الدايات كانوا من الخوجات وبعضهم علماء خطباء مثل بكداش وعلي خوجة أو لهم مستوى علمي كمتخرجين من مدارس الضباط مثل الداي حسين.

ويبين دوني في دراسته أن الترقية في الجيش لم تكن بالأقدمية فقط كما ذكره بعض المؤلفين السابقين. فقد كانت عوامل الترقية متعددة. وقد تبدأ منذ تسجيل الجندي في صفوف الجيش. فقد كان الحكام يستقدمون أقاربهم ويرقونهم إلى أعلى مناصب السلطة بعد مدة قليلة من وصولهم. وكانت العصبيات العشائرية والجهوية والإثنية تسمح بالصعود السريع داخل الأوجاق وخارجه وقد تؤدي إلى تغيير موازين القوى في الأوساط الحاكمة. وقد يكون لمثل هذه التصرفات دور في قرارات الأوجاق المتكررة بالدعوة إلى انعقاد الديوان العام الذي يشارك فيه كل الجنود بقصد وضع أو تجديد المواثيق الأساسية التي كان يطلق عليها «عهد أمان». والتي كانت تتضمن القوانين التي تتحكم في سير الأوجاق.

وتثبت السجلات أن عدد الأوضباشيات هو عدد ثابت قدره 424 مهما كان تغير العدد الكلي للأوجاق. وكان الانتقال من رتبة أوضباشي إلى رتبة بلكباشي سريعا نسبيا. فأكثر من ثلث الأوضباشية ترقوا إلىمنصب بلكباشي في مدة أربع سنوات. وربما لهذا السبب كان عدد البلكباشية أكبر من عدد

1. *Op.cit.*, p. 40

Scanné avec CamScanner

الأوضباشية. وقد تفسر هذه الظاهرة الغريبة من زيادة عدد الضباط على عدد ضباط الصف بأن كثيرا من الضباط كانوا يمارسون مسئوليات متعددة خارج إطار الجيش.

تنوع الأوضاع المادية

حسب مستويات الثروة، يمكن تصنيف أقلية من الانكشارية في الشرائح العليا من الفئات المتوسطة. والباقي يتوزع بين مختلف الفئات الوسطى والفقيرة.

1. في قرن القرصنة

على رأس الانكشارية الأثرياء نجد العلج رمضان بن عبد الله، عتيق محمد آغا الذي زوجه بنته. وعند موته في 1649 ترك حوشا كبيرا ودارا فخمة و4 عبيد نصارى. وقدرت مخلفاته بـ 24.500دخ. وليس مندرجا فيها ما حبسه من أملاك. كذلك كانت أهم أملاك الانكشاري الرايس محمد ابن الداي الحاج محمد تريك وأملاك الانكشاري محمد بن مصطفى آغا (1672) محبسة.

ولا نعلم كذلك القيمة التامة لمجموع ثروة الانكشاري حمودة بن رجب. كل ما نعلمه أنه في 1620 اشترى من الباشا حوشا بغرسه وأراضيه الزراعية المسقية التي من بينها 14 زويجة حرث، وذلك بمبلغ 11.000دخ. إن كون هذا الانكشاري يتعامل مع الباشا في صفقة بهذه الأهمية يشير إلى مستواه الاجتماعي العالي.

وفي 1672 ترك الانكشاري محمد الزحاف عقارا قوم بـ 15.496دخ.

وقومت أملاك الانكشاري الحاج مصطفى بـ 8.064دخ في 1660. وحين نفي الانكشاري حسن في 1694 صودرت داره التي بيعت بـ 7.100دخ.

Scanné avec CamScanner

بعض وثائق البايلك1 فيها تعداد لمخلفات الجنود متركز في فترة قصيرة هي 1699-1710. ومعظم هذه المخلفات يخص الانكشارية الذين قتلوا أو أسروا في المعارك البرية والبحرية التي انتهت بتحرير وهران والمرسى الكبير في 1708.

وهذه قائمة جزئية لهذه المخلفات التي تركها الجنود بين 1699 و1710:

المبلغ	عدد التركات
أقل من 100دخ	44
من 100 إلى 200دخ	37
من 200 إلى 299دخ	14
من 300 إلى 999دخ	54
من ألف إلى 1.999دخ	5
أكثر من 2.000دخ	6

15 من هؤلاء الجنود كانوا متزوجين و3 منهم كان لهم طفل. وكانوا في معظمهم شبانا حسب أكبر الاحتمالات.

ومن بين مخلفات 23 ضابطا في هذه السنوات كانت:

أقل من 1.000دخ	4
من 1000 إلى 1999دخ	5
من 2000 إلى 4999 دخ	7
أكثر من 5000 دخ	7

1. انظر بالأخص AOM, 15 Mi 1 vol. 1 et 15 Mi 52

Scanné avec CamScanner

2. ثروات الانكشارية في فترة الأزمة

إن الجدول التالي مستخلص من سجلات البايلك. وسنضيف إليه فيما بعد عناصر مستخلصة من وثائق المحاكم الشرعية لإعطاء صورة أكثر تنوعا عن هذا الموضوع.

وفترة الأزمة التي نتناولها هنا هي أيضا فترة قصيرة نسبيا (1805-1817). وإن كان الجنود غير معرضين للمجاعة التي سادت في بعض هذه السنوات لكنهم كانوا ضحية كارثتين كبيرتين خصوصا سنة 1817.

من جهة، استعمل الداي علي خوجة أشد أساليب القمع الجماعي ضد الانكشارية الثائرين عليه. ويذكر بعض المؤلفين أن 1500 جندي تركي قتلهم أنصاره. وهو رقم لا يمكن تأكيده. لكن في نفس الوقت عم الوباء وحصد جماهير كثيرة من الانكشارية والسكان.

والجدير بالذكر أنه من بين 257 انكشاري في جدولنا، 77 ماتوا في 1817 وأكثر من ثلاثة أرباع المجموع ماتوا بين 1811 و1817.

عدد الانكشارية حسب شرائح الثروة المخلفة عنهم:

أقل من 100 ردص	158
من 100 إلى 199 ردص	41
من 200 إلى 299ردص	23
من 300 إلى 999 ردص	18
من 1.000 إلى 1.999 ردص	9
أكثر من 2.000 ردص	8

Scanné avec CamScanner

ويجب التوضيح هنا بأن الالتباس الذي تخلقه كلمة تعرية وهي قلما يرد ذكرها جعلنا نستبعد من هذا الجدول كل من وصفت مخلفاتهم بأنها تعرية لأنها قد تعني أن ما سجل لا يتجاوز ما يحمله الشخص المتوفى. لكن التعرية نفسها لها دلالة معينة لأن ما يحمله الشخص هو أيضا مظهر لغناه أو فقره.

ومن جملة 12 تعرية تخص انكشارية 8 كانت قيمتها أقل من 20ردص و2 بين 20 و40ردص و2 أكثر من 40ردص.

إن المعطيات الإضافية تشير أحيانا إلى وجود ثروات مهمة وقد تبين مصدرها. وهذه أمثلة عن تنوع مصادر الثروة لدى الانكشارية.

- تعالج إحدى الوثائق القضائية مؤرخة في جوان 1782 موضوع نزاع بين ورثة، وهو دكان حلاقة تركه الانكشاري الرايس محمد بن محمد.

- في نوفمبر 1786 اشترى الانكشاري حميدة بوقندروة حوشين بسعر 7.200ردص.

- ترك الانكشاري الحاج حسن القزاز بن محمد، صانع المنسوجات الحريرية، المتوفى في أوت 1790 مخلفات قيمتها 27.045 ردص.

- في جويلية 1792 باع الانكشاري محمد بن علي باشا حوشا بـ 800 سلطاني (حوالي 8.000 ردص).

هذه أربع مصادر وطرق للثروة مختلفة عند الانكشارية. فأحدهم كان من رياس البحر، والثاني ينتمي إلى أسرة بوقندورة الشهيرة بثرائها واتساع ملكياتها العقارية في متيجة التي ظلت بأيديها إلى ما بعد 1830. والثالث كان يتعاطى مهنة مربحة تتطلب من صاحبها استثمارات مهمة. والرابع هو ابن باشا.

ومن الأملاك المحبسة من طرف الانكشارية الأحواش والجنانات والدور والشقق وغرف الفنادق والدكاكين.

Scanné avec CamScanner

3. الضباط وأواسط المسئولين

يجب التمييز بين البلكباشية الذين يستمرون في الخدمة العسكرية وغيرهم ممن لهم مسئوليات إدارية لها نوع من حرية التصرف. فتباين الثروة بين الفئتين كبير جدا.

البلكباشية:

إن البلكباشية الذين يبقون في هذه الرتبة العسكرية طول حياتهم هم مثل الضباط الذين لم يتخرجوا من مدارس عسكرية عليا في عصرنا. تغلق عنهم الرتب العليا والمناصب المثرية لأن مستوى تعلمهم ضعيف. لكن حالتهم المادية أفضل بكثير من حالة الأضباشية والانكشارية.

ومتوسط قيمة تعرية البلكباشية هو 38,25 ردص أي ضعف متوسط الجنود (18,49ردص). كذلك أكثر من 38 % منهم متزوجون بينما متوسط المتزوجين من بين الجنود لا يتجاوز 12 %.

وتظهر الفوارق بين الفئتين بمقارنة الجداول.

مخلفات البلكباشية بين 1787 و1822.

أقل من 100ردص	2
بين 100 و119ردص	2
من 200 إلى 299 ردص	3
من 300 إلى 999 ردص	14
من 1000 إلى 1999 ردص	19
وأكثر 2000	7

وفي الوثائق القضائية ورسوم التحبيس، معطيات عن ثروات أعلى يكسبها بعض البلكباشية، ولكنها عموما لم تنتج عن رتبتهم العسكرية مباشرة.

Scanné avec CamScanner

مناصب السلطة

كانت مناصب السلطة فيما دون قمة الحكم، متعددة وبيد رجال من الأوجاق وغيره. قياد الأوطان والمدن، مسئولون في إدارات مختلفة، أغوات المحال والنوبات أو المنتدبين في مسئوليات محدودة، وأخيرا وبالأخص الكتاب الذين يقومون بالتقييد والحسابات وأعمال السكرتارية في كل الميادين الإدارية والذين تطلق عليهم كلمة خوجة وتستعمل بهذا المعنى وتجمع على خواجة، خواجات الخ. وهؤلاء الخواجات، نظرا لأن لهم نصيبا من العلم كان لهم دور كبير في كل المستويات. وهنا ينبغي التذكير بأن احتلال منصب إداري له بعض الاستقلالية في التصرف هو أهم مصدر في جمع الثروة عن طريق الوظيفة.

وفي الجدول التالي أدرجت مخلفات من تولوا هذه المسئوليات في مستوى متوسط بين 1787 و1830، واستبعد من القائمة من لم يكونوا في هذه المناصب وإن كانت لهم نفس الرتب والتسميات (آغا، خوجة، قايد، الخ.) فعلا كان هناك أغوات أو منزول أغوات لم يمارسوا أية سلطة فعلية سوى تولي منصب آغا مدة شهرين قبل التقاعد. كذلك عدد من الخواجات ظلوا طول حياتهم يتعاطون إحدى المهن المدنية ولم يتولوا أية مسئولية خارج المهنة التي اختاروها. وعلى العموم يمكن إرجاع الفارق الكبير في ثروات من تولوا مسئوليات إلى نوعية المنصب الذي يدر أرباحا كبيرة أم لا وكذلك إلى عوامل أخرى متعددة.

جدول مخلفات المسئولين المتوسطين

أقل من 300ردص	0
من 300 إلى 999 ردص	5
من 1.000 إلى 1.999 ردص	8
من 2.000 إلى 2.999 ردص	6
من 3.000 إلى 3.999 ردص	7

Scanné avec CamScanner

من 4.000 إلى 4.999 ردص	2
من 5.000 إلى 9.999 ردص	14
من 10.000 إلى 19.999	5
أكثر من 20.000	13

متوسط ثروة الأكثر من 20.000ردص هو 41.913,50 ردص.

واضح من مقارنة الجدولين أن الرتب العسكرية ليست بذاتها مصدر إثراء كبير. لكن عندما يتولى العسكري أحد المناصب الإدارية تنفتح أمامه فرص الإثراء. وعدد كبير من هؤلاء المسئولين تملأ أسماؤهم عقود شراء الأملاك ورسوم تحبيسها.

3. العلماء ورجال القلم

هم فئة متميزة لها وعي قوي بذاتها وبما تتميز به. وهم مبدئيا الفئة المرئية الأولى لأنهم يحتكرون امتياز الكتابة وعن طريق ما يكتبون يمكن التعرف عليهم وعلى غيرهم.

عندما يتحدث حسين الورتلاني عن الخاصة، مثلا، عدة مرات في كتابه يقصد بها، حرفيا «رجال العلم». وأحيانا يضيف إليهم الحكام المنبثقين من الأوساط العلمية التي كانت تتوارث علوم ذلك العصر أبا عن جد.

فقر الخاصة:

ومع ذلك فإن هذه الخاصة لم تكن على العموم حائزة على ثروة مادية كبيرة. وفقر رجال القلم من الشعارات الرائجة في الأدب العربي. إن جرد شكاوى هذه الخاصة الفقيرة، وما كتبه رجال القلم عن حالتهم المادية السيئة، بالمقارنة مع رفاهية «أهل السيف» يمكن أن يملأ مجلدات.

Scanné avec CamScanner

حول العلماء، يقول المثل الشعبي «اتبع أقوالهم لا أفعالهم». وفيما يخصنا هنا فإن شكاواهم لا تؤخذ بدون تحليل نقدي. صحيح أن ابن خلدون وهو من أبرز أعضاء هذه الفئة، ينظر إلى العلماء بنظرة المؤرخ الاجتماعي حين يقول عنهم بأن «القائمين بأمور الدين... لا تعظم ثروتهم في الغالب». ويذكر مثلا على ذلك أنه اطلع على أوراق متبقية من حسابات الدواوين بدار المأمون ووقف على أرزاق القضاة والأئمة والمؤذنين فتأكد من صحة نظرته في كون العلماء ورجال الدين لا تعظم ثروتهم[1].

وإذا أخذنا متوسط كل تركات العلماء في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، نصل إلى نفس النتيجة التي وصل إليها مؤرخنا الكبير.

إن مستوى الثروة العام لدى أصحاب القلم يصنفهم في الفئة الدنيا من الشرائح المتوسطة إذا وسعنا مفهوم هذه الفئة إلى كل من يحترفون العلم، ابتداء بمن يعلم القرآن في الكتاتيب وانتهاء بكبريات الأسر العلمية المتوارثة في أعلى المناصب منذ قرون. لكن من الواضح أن الفوارق شاسعة بين ورثة «بيوت العلم» أمثال قدورة وكراوش (تكتب في الوثائق جراوش أو قراوش) وآقوجيل في الجزائر وبن لفقون وبن باديس وبن جلول في قسنطينة الذين ينتمون أبا عن جد إلى النخبة الحاكمة، وبين معلمي الكتاتيب.

إن فقر رجال العلم ظاهرة اجتماعية معقدة. إنهم حقا «فقراء» بالمقارنة مع الحكام السياسيين والعسكريين. وأنظار العلماء متجهة نحو هؤلاء الحكام لعدة أسباب. فهم بحكم مركزهم على صلة دائمة بقمة السلطة. والتحديد العربي التقليدي للنخبة يجعل من أهل السيف ورجال العلم العنصرين الأساسيين فيها. وفيما عدا من يرتزقون من مجالسة الأمراء ومدحهم و«وعظهم» والدعاية لهم، فإن رجال القلم يختصون أنفسهم بمكانة متميزة

1. تاريخ العلامة ابن خلدون، المجلد الأول (المقدمة)، بيروت، 1961، ص 701 - 702.

داخل النخبة، هي كونهم حملة العلم وضمير الأمة. ويعتبرون أن هذه المهمة المعنوية التي يقومون بها داخل المجتمع والتي يضعونها فوق كل المهام، ليست مقدرة حق قدرها.

والحق أنه رغم الأمثال والنوادر الساخرة التي يتناقلها الناس حولهم، فإن المجتمع يتفق معهم عموما في القيمة السامية التي يعطونها لأنفسهم. ولم يكونوا دائما يستحقونها بجدارة. فرشوة القضاة، التي صارت مثلا شائعا في الأدب العربي هي، مع الأسف، حقيقة تثبتها حالات متعددة سجلتها الوثائق العثمانية. وقد ذكرنا بعضها فيما سبق. وهي تترجم عن روح العصر وعن الطابع المميز لنظام الحكم. وهي من جهة تبين سخف الكتابات التاريخية الحالية التي تضفي صورة مثالية على الماضي أو تتبنى التصورات التي يقدمها القدماء عن أنفسهم دون أي نقد.

الجاه والثروة

لاستكمال الصورة التي قدمها ابن خلدون وتطبيقها على الواقع في العهد العثماني، يمكن القول بأن القائمين على الدين لا تعظم ثروتهم، لكن النشاط السياسي والجاه والتجارة والمناصب العليا، تعلي ثروة رجال الدين.

إن كبار مؤسسي بيوت العلم في الجزائر جمعوا ثروات طائلة. فالأملاك المحبسة في منتصف القرن السادس عشر من طرف العالم الكبير الشيخ الخروبي الذي ذكرناه سابقا، قد عبرت القرون، مثل مؤلفاته الشهيرة.

ويذكر الوزان[1] أن أحد المرابطين في البطحاء بالونشريس، كان يلتف حوله جمع كبير من الأنصار. وكان يملك 500 حصانا، و10.000 من الغنم، و2000 من البقر. ويتلقى من 4 إلى 5.000 «دوكا» من الهدايا والصدقات وكان ريع

1. Léon L'Africain, *Description*..., t. II, p. 340-341.

Scanné avec CamScanner

أراضيه يبلغ 8.000 «روقي» في السنة. ويعتبر جاك بيرك[1] أن هذا المرابط هو أحمد بن يوسف الذي ساعد عروج وخير الدين بشكل فعال في مد حكمهما غربي الجزائر. وبقي أحفاده يمتلكون آلاف الهكتارات في متيجة والشلف كما تثبته الوثائق العثمانية.

وفي نهاية الفصل 2 الذي خصصه جاك بيرك لأحمد بن يوسف، يعقد مقارنة بينه وبين عالم كبير معاصر له هو ابن القاضي. ويذكر أن هذا الأخير كان له دور كبير في تمكين عروج وخير الدين من تولي السلطة في الجزائر وتوسيع ملكهما. لكنه انفصل عن خير الدين وطرده من الجزائر وتولى الحكم بدله عدة سنوات ثم استعاد خير الدين الحكم وهزم ابن القاضي الذي قتل في معركة في 1527. ورغم الهزيمة بقي خلف ابن القاضي يحكمون بعض مناطق جرجرة متمركزين في حصون الجبال. وهم مثل أندادهم ومنافسيهم أبناء المقراني في أخذ ورد مع أتراك الجزائر. إن هذه الأسر الحاكمة محليا كان كثير منها مثل أحفاد ابن القاضي والمقراني تنتمي إلى بيوت العلم وتؤسس حكمها على هذه السلطة المعنوية وعلى تملكها لمساحات كبيرة من الأراضي الزراعية. وقد كان لها دور كبير في تثبيت ودوام الحكم العثماني في الجزائر بما لها من سلطة معنوية وجاه وثروة وقوة عسكرية محلية.

والجاه العلمي الكبير قد يقترن بالتجارة. وبعض أكابر العلماء كانوا في نفس الوقت من كبار التجار الأثرياء مثل الشيخ سعيد بن إبراهيم قدورة، مؤسس أسرة علمية تداولت منصب الإفتاء في الجزائر مدة قرن. وحسبما ذكره الحفناوي[3] نقلا عن «نشر المثاني» أنه توفي في شوال سنة 1066هـ. لكن رسوم

---

1. Jaques Berque, *L'intérieur du Maghreb*, Paris, 1978, p. 75-103.

2. *Ibid.*, p. 103

3. أبو القاسم محمد الحفناوي، تعريف الخلف برجال السلف، الجزائر، موفم للنشر، 1991. جزء أول، ص 71 - 72.

Scanné avec CamScanner

المحكمة الشرعية في الجزائر التي تخص مخلفاته مؤرخة في 1661/1077-1662. وهو موصوف فيها بأنه وحيد عصره، وهو وصف يصدق عليه كما تثبته مؤلفاته ومراسلاته ومواقفه العلمية والسياسية. وكانت ثروته كذلك واسعة جدا جمعها بالتجارة والمشاركة في امتلاك سفن القرصنة وعمليات تصدير السلع التي تأتي بها الغنائم البحرية.

ومثله كان «وحيد عصره» العلامة حمدان بن عثمان خوجة. فهو عالم كبير وشخصية سياسية من طراز عال وتاجر عالمي واسع الثروة. كان مليونير وقته، وله أملاك عقارية وأحواش وجنانات واسعة وداره في الجزائر من أبدع قصور المدينة. وكان الداي والوزراء وباي قسنطينة من شركائه في التجارة العالمية. ومع كل هذا كان مفكرا يحمل بعض الأفكار التنويرية الحديثة ويعرف جيدا العالم الأروبي مع تفتح وقدرة على التكيف وهو كما يصفه مصطفى الاشرف[1] من رواد الوطنية البرجوازية في الجزائر.

وعلى منوال سعيد قدورة، كان العلماء الأثرياء في القرن السابع عشر، يستثمرون أموالهم في التجارة الخارجية وفي المشاركة في امتلاك سفن القرصنة. وهذا ما يفسر مستوى الثروة العالي الذي لا مثيل له في القرون اللاحقة، والذي تعبر عنه الوثائق المتوفرة. من جملة أعلى الثروات في تلك الفترة، كانت ثروات العلماء هي 4 من 11. وكان متوسط مخلفات هؤلاء العلماء الأثرياء الكبار يتجاوز 68.000دخ. أي أنهم كانوا يشكلون أكثر من ثلث أعلى الثروات في ذلك الوقت. و15 من هذه التركات كانت تزيد عن 10.000دخ دون اعتبار العقارات وغيرها من الأملاك المحبسة.

إن بيوت العلم التي احتفظت بمستوى كبير من الثروة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر هي التي حافظت على مركزها في تولي المناصب العليا

---

1. Mostefa Lacheraf, *L'Algérie nation et société*, Paris, 1969, p.161.

Scanné avec CamScanner

والجاه الكبير المتخلف من قيمة مؤسسيها، قدورة، آقوجيل، الثعالبي، أحمد بن يوسف، محمد الشريف الزهار الخ.

فإلى جانب التمتع بريع العقارات المحبسة عليهم وعلى المؤسسات التي تحمل اسم أجدادهم، كانوا يتوارثون مناصب الإفتاء والقضاء والخطابة والإمامة بالجوامع الكبرى. كذلك كان آل الشويهد أحفاد القرصان الكبير سعيد الشويهد يتداولون على منصب أمين أمناء الحرف وأحيانا منصب المحتسب بمدينة الجزائر أبا عن جد.

ومن الجدير بالذكر أن هذه الأسر كانت لها صلات مصاهرة مع الدايات والبايات والخزنجية وغيرهم من كبار الحكام وكذلك مع التجار الأثرياء.

ورغم كل هذه العوامل المساعدة، لم تبق ثروتهم في المستوى الذي كانت عليه في القرن السابع عشر إلا نادرا بل صارت في مستوى متوسط لائق لا أكثر.

- صحيح أنه في بداية القرن الثامن عشر كان أحد أحفاد الثعالبي يمتلك الحوش الكبير الغني، المعروف بحوش أسطى والي (اسطاوالي حاليا) وكان أحد أحفاد أحمد بن يوسف في نفس الوقت قد حبس ممتلكات عقارية جديدة مهمة: 8 دور بالجزائر ومليانة، وحوش وجنان وحمام وحانوت وأراضي زراعية واسعة[1].

- وترك أحد أحفاد[2] محمد الشريف الزهار ربع دار على المشاع، وعلويا وفرن جير وحوشين. وكان بيع ماشية أحد الحوشين قد أنتج قيمة 1.615رد

- وفي 1709 ترك العالم محمد آقوجيل3 دارا وجنانين وكثيرا من الكتب. وكانت قيمة المخلفات 6.822,50رد.

1. الرصيد العثماني بالجزائر، علبة 10، رسم تحبيس في أواخر جمادى الثاني 1112/1700
2. نفس المصدر، علبة 86-84، رسوم سنة 1754/1741
3. نفس المصدر، علبه 24، أواسط رمضان 1120/نوفمبر 1709

Scanné avec CamScanner

- كان الحاج محمد بن محمد[1] حفيد الثعالبي، ووكيل ضريح وأحباس جده، يمارس مهنة تسفير الكتب. وكانت تركته تتمثل بالأخص في الكتب والأثاث وجنان، قيمتها 8.595,50رد.

وفيما عدا حالة واحدة، في بداية القرن الثامن عشر، فإن العلماء الذين تتجاوز تركاتهم 5.000رد، هم إما من بيوت العلم الوراثية أو يحتلون مناصب عليا (مفتي، قاضي، وكيل الأحباس، الخ.)

الثروة والمنصب

لا توجد، في معرفتنا، تركة قاضي أو مفتي في مدينة الجزائر، تقل عن 4.000رد. لكن يجب التذكير بأن هذه المناصب العليا كانت دائما بيد بيوت العلم الوراثية التي لها أيضا ممتلكات متوارثة.

وكما رأينا الفوارق بين كبار الرياس وصغارهم، كذلك كانت فئات رجال الدين والقضاء والتعليم كثيرة التباين. فالنخبة في هذه الأوساط هي أقلية صغيرة. وكان خدام المحاكم والمساجد والمدارس والزوايا والأحباس يعدون بالآلاف وبينهم من يعيش في حالة فقر. وكان القضاء والأحباس لهما طابع «مؤسسة وطنية» أي أن لها فروعا في كل أنحاء القطر تابعة للسلطة المركزية. وهذا يخص بالذات إدارة الأحباس وكذلك بيت المال الذي كان كل مستخدميه تابعين لوكيل بيت المال بالجزائر ويعملون تحت مراقبته وإشرافه. أما القضاء فكان له نوع من التصرف المحلي تحت إشراف القياد وكبار شيوخ الأوطان والقبائل، لكن أحكامه كان يمكن نقضها أمام المجلس العلمي الشرعي بالجزائر. وفي كل هذه المؤسسات كانت أقلية ميسورة تحتل أعلى المناصب وأغلبية فقيرة أو متوسطة الحال.

---

1. نفس المصدر، علبة 11، رسم بتاريخ أواسط رجب 1225/ أوت 1810

Scanné avec CamScanner

ويبدو من المستحيل تقريبا التحديد المضبوط للدخل السنوي لأصحاب المناصب العليا. فالمفتي كان له راتب شهري، وكان يتقاضى علاوات كخطيب بالجامع الأعظم وله مكافآت شهرية لحضوره بقصد الإشراف في اجتماعات وكالات الأحباس. كذلك كان يتقاضى مكافآت كمدرس في الجامع الأعظم وله «عوايد» بمناسبة الأعياد الدينية تقدم له نقدا أو عينا.

أما القاضي فكان عموما يأخذ عشر قيمة المخلفات وغيرها من العقود التي يشرف عليها لكن كان يشاركه في هذا العشر غيره من العدول والكتاب والخدام الخ. وكان له رواتب وعلاوات شهرية مرتبطة بحضوره الضروري في الإشراف على بعض المهام الإدارية ذات الطابع البلدي.

قبيل الاحتلال الفرنسي، كان مجمل ما يتقاضاه هؤلاء الموظفون الكبار يقدر بحوالي 200 إلى 250رد في الشهر، أي ما يوازي عشر مرات الأجر الشهري للعامل اليدوي. لكن إذا كان هذا هو كل ما يكسبه شخص له أهمية مفتي، فيحق إذن أن نقول مع ابن خلدون، إن خدمة الدين لا تثري صاحبها. وقد كان في مدينة الجزائر حوالي ألف شخص يعيشون من خدمة الدين والتعليم والقضاء، ولهم مداخيل تتباين بين مستوى أجر العامل اليدوي ومستوى متوسط بين أجر العامل ودخل المفتي.

مثلا هناك مخلفات قيمتها بين 100 و300رد تخص معلمين في الكتاتيب وخدام الزوايا. وفيما بين 300 و1.000رد، نجد تركات العدول ووكلاء بعض الضرائح والزوايا وبعض الشيوخ. وفيما بين 1.000 و2.000رد تخص المخلفات بعض الشيوخ والأئمة في المساجد الجامعة الكبرى وكذلك بعض من لهم صفة الخوجة وربما لهم أيضا دكان وحرفة معينة. كذلك كان بعض أهل العلم يفضلون الحرف التي توفر مداخيل كبيرة مثل تاجر حرير أو رايس أو مداخيل متوسطة مثل حرف تسفير الكتب، والدباغة، وصناعة السروج وقهوجية وصباغة الخ.

Scanné avec CamScanner

وهكذا نلاحظ، أنه من أعلى إلى أدنى السلم الاجتماعي، كانت الحدود غير مغلقة تماما بل هي أحيانا ممرات بين مختلف النشاطات.

4. عالم الحرف اليدوية والتجارية

هل يشكل المنتجون الحرفيون والتجار فئة اجتماعية متناسقة رغم تباينهم الكبير. وهل يتمتعون بنفس الوعي الذاتي الذي لاحظناه عند أهل العلم مثلا؟

تنظيم الحرف

الملاحظة الأولى: هو عالم منظم. فكل حرفة- عدا بعض الاستثناءات- لها أمينها المعين من طرف السلطات باتفاق مع كبار ممثلي الحرفة. وتبين الوثائق الرسمية أن الأمين ونائبه ومساعديه كانوا يعينون بحضور أهم أرباب الحرفة. والأمين إلى جانب نائبه ورفقائه الذين يساعدونه في مهمة تمثيل الحرفة ومراقبة الإنتاج وجمع الضرائب الخ. كان له خوجة (كاتب) وشواش (مهمتهم المحافظة على الأمن داخل الحرفة وتنفيذ أوامر الأمين). وكان من حق الأمين تغريم أعضاء الحرفة إن ارتكبوا جنحا وكان يتقاضى نسبة من الضرائب التي يجمعها. وكان التنظيم الحرفي في الجزائر يدعى «جماعة» وهي كلمة تقابل كلمة صنف أو طائفة المستعملة في المشرق. كما كانت كلمة «جماعة» تطلق على التنظيمات الجهوية للبرانية أي العمال الوافدين على المدينة من داخل البلاد (جيجلية، بساكرة، الأغواطية، بني مزاب، الخ.)

وحين تظهر مشكلة بين حرف مختلفة أو بين الحرف والسلطة، تعقد اجتماعات بين ممثلي الحرف والمسئولين الإداريين بحضور الداي أو ممثله. ولا تتخذ القرارات إلا بعد مداولات طويلة. وتراعى فيها عموما المطالب المقدمة على اختلافها ويعود الفصل فيها للداي أو نائبه طبقا للقواعد والقوانين والترتيبات الحرفية التي يتضمنها الدفتر المعروف «بقانون الأسواق».

Scanné avec CamScanner

إن دفتر «قانون الأسواق» يؤكد مثل بقية الوثائق الرسمية الترتيب الحرفي المعروف لرب الحرفة (المعلم) والصانع والمبتدئ أو المتعلم. وكان بعض المبتدئين يتقاضون أجورا خلافا لما يقوله كثير من المؤلفين. وحسب هذه القوانين من الواجب على المبتدئ أن يستمر في عمله إلى أن يصير معلما. والواقع أن هذه القاعدة يسودها بعض الغموض وربما كانت تشير إلى حالة خاصة في ظرف معين. فالوثائق العثمانية تحتوي على حالات كثيرة من الانتقال من حرفة إلى حرفة أخرى كما أن هذه الوثائق تثبت من جهة أخرى ما ورد في قانون الأسواق من منع احتكار حرفة معينة من طرف فئة جهوية. مثلا تنص إحدى التدابير المسجلة في الدفتر أن بني مزاب لا يحق لهم منع غيرهم إن أرادوا أن يكونوا حمامجية. أي أن نسبة بعض الحرف إلى بعض البرانية هو من باب التغليب لا من باب الاحتكار.

التنظيم الهرمي

على رأس مجموع الحرف، توجد هيئة لها طابع إدارة بلدية تشرف على الجماعات الحرفية. وكان أمين الأمناء هو الذي يمسك دفاتر ووثائق هذه الإدارة البلدية. وهو الذي يقوم بتقديم طلبات وشكاوى جماعة حرفية معينة إلى السلطات العليا ويرافق لهذه الغاية أمين الجماعة ومساعديه. لكن هذا الجانب التمثيلي فيه نظر. فأمين الأمناء لم يكن منتخبا من جماعات الحرف بل تعينه السلطة، ودوره هو بالأخص دور إداري وضرائبي. وكل عمله يتم بالتعاون مع شيخ البلد والمحتسب ونواب السلطة المركزية. وكانت اجتماعاتهم تتم عند القاضي الذي يرأس الاجتماع ويشرف على إصدار القرارات.

ومن الجدير بالملاحظة أن منصب أمين الأمناء بقي بيد أسرة القرصان الجزائري الكبير سعيد الشويهد الأنصاري الأندلسي منذ منتصف القرن السابع عشر تقريبا. وكان سليمان الشويهد ابن الرايس الشهير صاحب سفن

Scanné avec CamScanner

قرصنة ومن أكابر التجار. وتولى ابنه يوسف منصب أمين الأمناء الذي بقي عقبه يتداولون عليه أو على منصب المحتسب إلى نهاية العهد العثماني. أي أن هذه المهمة وراثية بالتعيين من كبار الحكام وليست بالانتخاب. وكانت أسرة الشويهد (تكتب فيما بعد، الشويحت) متصاهرة مع أحفاد الثعالبي ومع بعض الحكام من أصل تركي.

وهناك جوانب من هذا التنظيم تؤكد ما ذهب إليه المؤرخ الفرنسي الكبير كلود كاهين من التحفظ من استعمال كلمة corporation . فهي لا تنطبق على تنظيم الجماعات الحرفية كما عرفته الجزائر العثمانية. فلا توجد في هذه الأخيرة تنظيمات انتخابية تنبثق من القاعدة ولها مواثيقها الخاصة ودساتيرها المتميزة المرتبطة بثورة الكومونات في أوروبا في نهاية العصور الوسطى وبداية العصر الحديث.

التفاوت الاجتماعي بين الحرف

لا يوجد سد مانع من الانتقال بين أهل القلم والحرفيين ولا وجود لجدار فاصل بين مختلف الشرائح الاجتماعية التي تتكون منها الحرف. وإن كان هناك بعض التوزيع الإثني والجهوي للحرف في الجزائر فهو توزيع نسبي فقط كما أسلفنا. كذلك لا يوجد تمييز مقرر يحدد ما هو نبيل وما هو حقير من الحرف إلا نادرا. ويبدو لنا أن روبير برنشفيغ R. Brunschvig[1] في دراسته عن «الحرف الدنيئة في الإسلام» لم يوفق في تأويل بعض النصوص التي تهاجم حرفا معينة. وإن كان هذا الباحث المحقق من كبار المتخصصين في تاريخ المغرب الوسيط وفي الدراسات الإسلامية على العموم. فالحقيقة أن التنافس بين الحرف والنزاعات بين الحرفيين وأنصارهم تدفع بعض المؤلفين

1. Robert Brunschvig, *Etudes d'islamologie*, t.I, p. 145-164.

Scanné avec CamScanner

إلى المغالاة في مدح البعض والتهجم على الآخرين دون أن تكون هذه الكتابة ترجمة أمينة للأفكار الشائعة عن الحرف في فترة معينة.

إن العالم الكبير ابن الخطيب[1] ألف كتابا في ذم حرفة الموثقين. ولم يكن هذا من جانبه سوى تعبير شخصي مزاجي فيه هجو لأحد الموثقين من جهة وتفنن في أحد أساليب النثر الشائعة آنذاك على طريقة مقامات الحريري والهمذاني والنوادر المختلفة عن المعلمين والبخلاء والشحاذين الخ... التي امتلأت بها روائع الأدب الجاحظي.

إن أهم وأجود ما في دراسة الأستاذ برنشفيغ تحليله لمواقف الفقهاء وجدلهم حول الحلال والحرام والطاهر والنجس الخ.. في مختلف الحرف. لكن في هذه المجالات، يجب التمييز دائما، كما يلح عليه المؤلف، بين ما هو نظري ونصوصي وبين السلوك الحقيقي للناس.

وإذا راعينا هذا الواقع وانطلقنا مما هو شائع بين الناس في تداولهم اليومي لا مما هو مختلق من أحاديث موضوعة وأقوال مأثورة أوحي بها التعصب لمهنة أو التحزب ضد أخرى، فإنه يمكن تحديد موضوع التميز والدناءة الاجتماعية.

إن الحرف التي فيها انتهاك للمحرمات الدينية (التعامل بالربا، باعة الخمر، المومسات) هي بدرجات متباينة موضوع استهجان عام. لكن من المعروف أن الفقهاء أنفسهم طوروا نظام الحيل للتلاعب مع النصوص فيما يخص الربا. وكانت بيت المال في الجزائر، وهي مؤسسة ذات طابع ديني ورسمي، تقرض الأموال لبعض التجار اليهود بفائدة معدلها السنوي حوالي 3 %. صحيح أن بيت المال كانت تقرض المسلمين بدون فائدة أو حسب قواعد المضاربة في اقتسام الأرباح. وكان شرب الخمر أمرا جاريا في الأوساط الحاكمة

---

1. لسان الدين بن الخطيب، مثلى الطريقة في ذم الوثيقة تحقيق وتقديم عبد المجيد التركي، الجزائر، م و ك، 1983.

Scanné avec CamScanner

لكن الحانات كانت بيد اليهود والمسيحيين. وكان شو Shaw يقدر عاليا الخمر الذي تنتجه منطقة الجزائر.

أما البغاء فكان يشرف عليه المزوار (مسئول الشرطة المدنية) الذي يأخذ نسبة معينة من السعر المتفق عليه بين المومس وزبونها وكان هو الوسيط في تقديم هذه الخدمات على العموم. وكانت الألفاظ المستعملة في السجلات الرسمية تفرق بين المومس العادية وبين الخليلة التي هي عادة من امتياز الفئات العليا. باختصار، إن مشكلة التمييز بين المهن النبيلة والحرف الخسيسة في حاجة إلى دراسة معمقة تتناول الموضوع من زوايا متعددة وتميز بين ما هو تصنيف رسمي وما هو رأي عام شائع بين مختلف الفئات. مثلا كلمة «زوفري» (عامل) في بعض المناطق وكلمة «راعي» في مناطق أخرى تحمل معنى فيه كثير من الاستهجان الخلقي لقلة الأدب أو عدم التربية أو البذاءة والوقاحة عند شخص معين كما أن لكلمتي «فلاح» و«جبايلي» معنى التأخر وقلة التحضر، وهو بالطبع استعمال شائع لدى الحضريين.

كل هذه التحفظات لا تنفي أن بعض الحرف كانت مستهجنة ومخصصة لفئات معينة. مثلا تنقية المجاري ورفع الأزبال كانت مهنة البساكرة، وإن كانت بعض المهن التي تتصف بالوساخة والرائحة الكريهة مثل صناعة الجلود والدباغة والصباغة كانت لها مكانة مرموقة وهي صناعات مربحة نسبيا.

التجار

في الجزائر مثل غيرها من المدن العربية، كان التجار يشكلون قمة المجتمع الحرفي[1]. والواقع أن كلمة تاجر نفسها عرفت بعض التطور في الاستعمال

1. في دراسته عن التجار بالجزائر قبيل 1830 المنشورة في م ت م، ماي 1995 (بالفرنسية) ص 11-59، يبين محمد أمين العلاقات العائلية للتجار والمكانة المرموقة التي كانت لهم في الأوساط الحاكمة وقد استقى من أرشيف القنصلية الفرنسية بالجزائر ومن الوثائق الجزائرية قائمة طويلة من التجار من مختلف المستويات.

Scanné avec CamScanner

الرسمي بالجزائر. ففي القرن السابع عشر، كانت كلمة التجار تطلق على كبار التجار وأرباب السفن الذين كانوا يستثمرون أموالهم في تجهيز سفن القرصنة وفي المتجارة بالسلع المغنومة، على نطاق دولي. وهذا ما لاحظه بدقة ألبير دوفو وما نشاهده عموما في العقود والرسوم المسجلة في القرن السابع عشر. لكن أحد نصوص قانون الأسواق، المؤرخ في 1046/1635-1636 يستعمل الكلمة بمعناها الشائع في القرنين التاليين، أي أنها تشمل أيضا صغار تجار التفصيل (تجار الأقمشة والحلي والبن والسكر والتوابل الخ.)

إن الفارق الأساسي الذي يفسر اتساع ثروة التجار في القرن السابع عشر وتقلصها فيما بعد، قد يعود إلى كون كلمة تجار كانت مخصصة فقط لأرباب السفن والمتعاطين للتجارة الخارجية، بينما عم استعمالها كل فئات المتعاطين للتجارة فيما بعد. والفرق بين الفئتين فرق في الدرجة أكثر منه في النوعية إذا نظرنا إليه من زاوية التخصص المهني. لكن الفرق شاسع بينهما من حيث المكانة الاجتماعية والثروة والجاه ومستوى التعليم والاطلاع على أحوال العالم والتجذر في الفئات العليا والاندماج الذي يكاد يكون عضويا في قمة الحكم.

كيف يمكن تصوير واقع متشابك دون تصنيفه أي تبسيطه؟ في الواقع أنه داخل أكبر العائلات الحضرية المتوارثة للعلم والمناصب السامية والتجارة الخارجية ومصاهرة الباشوات والبايات الخ. كانت توجد فروع فقيرة نسبيا تمارس وظائف صغيرة أو مهنا متوسطة أو دون المتوسطة. وفي مناطق الحدود بين التاجر الدولي وتاجر التفصيل، هناك درجات تتقارب فيها مستويات الفئتين إلى حد التمازج.

وهناك أحيانا، بعض صغار التجار الذين يتعاطون التجارة الخارجية في بعض المناسبات. مثلا عند الحج أو السفر إلى تونس أو المغرب الأقصى أو المشرق أو بعض الموانئ الأروبية. ولكن تجار المناسبات هؤلاء وإن قاموا بتجارة

Scanné avec CamScanner

خارجية معينة لا يرتفعون مع ذلك إلى مستوى بوضربة أو حمدان خوجة. إن هذين الرجلين المعروفين بدورهما السياسي الكبير في 1830، يشخصان تماما مميزات التاجر الدولي. فقد كان لهما مستوى علمي عال، ويعرفان اللغات الأجنبية والروح الجديدة التي تميز أروبا الرأسمالية. وكان كل منهما ينتمي إلى أسر تولت مناصب سامية. وكانا من معاشري وأصدقاء الدايات والبايات، ومن مستشاريهم النابهين ومشاركيهم في العمليات التجارية الكبرى.

إن دفاتر[1] التجار قدور بن منصور وحسن البربري وعلي البحار وابن شيخ البلد تبين أن هؤلاء التجار كانوا أيضا متعلمين عارفين بالظروف الدولية وبالأساليب المتبعة في التجارة الدولية. وكانوا من جهة أخرى مثل الكريتلي وأمين السكة وبن مرابط، مرتبطين في المعاملات والمصاهرات بالأسر الحضرية الكبرى وبالأوساط الحاكمة.

ولإظهار الفرق بين المتاجر الكبيرة والدكاكين الصغيرة، نقدم بعض الأسعار التي بيعت بها محلات تجارية وحرفية من الصنفين:

ثمن بيع متاجر كبيرة (ردص)	ودكاكين (ردص)
9.200	300
7.810	260
7.500	203
7.240	198
6.400	180
5.400	155
5.060	146
5.000	100

(المصادر: بيت المال ورسوم شرعية، أوائل القرن التاسع عشر)

1. AOM, Aix Mi 1, Z 68; 15 Mi 49/378; 15 Mi 14/11; 15 Mi 7/26-28

Scanné avec CamScanner

إن حانوتا لبيع الأقمشة كان يدفع ضرائب سنوية قدرها 117ردص سنويا، أي أكثر من ثمن بيع أحد الدكاكين الصغيرة.

والجدول التالي لقيمة تركات وأملاك التجار يبين الفوارق بين مستويات الثروة في أوساط التجار:

الإسم	التاريخ	قيمة التركة (ردص)
سليمان الكريتلي	1803	150.440,00
الحاج محمد بوشمايم	1818	51.657,00
الحاج والي شاوش	1813	47.764,00
مصطفى بن المرابط	1825	32.939,25
محمد الحرار	1829	30.000,00
الحاج مصطفى الكريتلي	1803	28.898,38
الحاج علي السفار	1815	22.500,00
بن عدول	1813	17.239,38
حسن البربري	1819	16.154,50
علي التونسي	1815	14.000,00
أحمد الحرار	1814	13.613,25
الآغا أرنووط	1804	11.495,83
عبد الرحمن صايجي	1825	9.690,00
الحاج محمد الحرار	1826	8.895,83
صالح التاجر	1815	6.169,38
الحاج محمد الحرار	1819	5.012,00
قدور الحرار	1815	3.912,00
الطبجي التاجر	1815	448.50

(المصادر: بيت المال، س 2 و3، رسوم شرعية ع68؛ ع 79-78؛ ع84-86)

Scanné avec CamScanner

من البديهي أن هذه القائمة غير كاملة. كذلك من الواضح أن أول ثروة في الجدول (كريتلي 150.000ردص) أبعد ما تكون عن تمثيل الثروات الكبرى لكبار التجار (ملايين الريالات أو الفرنكات التي كان يملكها حمدان خوجة مثلا).

والأخير في القائمة، وهو طبجي سابق لكن رسم مخلفاته يدعوه التاجر، لم تكن مخلفاته تتجاوز تركة حرفي صغير أو أحد العمال في بعض الأحيان.

وهكذا نرى اتساع مدلول كلمة تاجر. لكن نلاحظ أيضا أن هذا الطبجي هو الوحيد الذي تقل ثروته عن ألف ردص رغم أن قائمة مخلفاته كاملة بل إنها تشمل حتى البيت الذي كان يملكه وقيمته 120ردص أي أنه من أرخص البيوت في هذه الفترة.

الحرارون:

ورد في الجدول المتقدم لفظ حرار وهو يطلق على صانع الأقمشة الحريرية وعلى تاجر الحرير. وهناك من يجمع بين العملين. وفي معظم الحالات المقدمة في الوثائق المدروسة، كان المقصود بكلمة حرار، تاجر الحرير والواقع أنه كان يتاجر غالبا في مواد أخرى هي على العموم من المستوردات (بن، فلفل أسود، أدوات نحاسية، ساعات ومجوهرات الخ) وكان هؤلاء الحرارون في مستوى أعلى من مستوى الحرفيين وأصحاب الدكاكين الصغيرة.

8 حرارين كانت ثروتهم تزيد عن 5.000ردص وبعضهم كان يملك سكناه ودكانه أو أحدهما. وقد يملك كذلك خادما سوداء، كما هي عادة برجوازية الجزائر في ذلك العهد. والمستوى المتوسط النموذجي لمخلفات هذه الفئات يتراوح بين 2.000 و4.000ردص. لكن بعض الحرارين كانت مخلفاتهم أقل من 500ردص بل أقل من 300ردص أحيانا.

Scanné avec CamScanner

وبينهم تنوع كبير في الأصل الاجتماعي والإثني. فبعض الأغوات والخواجة (جمع خوجة) والرياس الأتراك والألبانيين كانوا حرارين وكذلك بعض الأهالي. وهم عادة أبناء تجار أو حرفيين متخصصين في صنع وبيع منتجات الترف للأغنياء وغيرها من السلع لعامة الناس. وهم بذلك قسم من الفئات البرجوازية الصغيرة.

ومهنتهم تماثل بعض المهن التي كانت معتبرة آنذاك (التسفير، المجوهرات، العطور، الأقمشة والجلود المطرزة، الخ) لكن يبدو وأنه ليس من المصادفة ذكرهم في قائمة خاصة بالوجهاء إلى جانب العلماء والموظفين السامين وكبار التجار. وهي قائمة وجهت «بطلب من العلماء والمسلمين ونقيب الأشراف وكل وجهاء مدينة الجزائر» إلى السلطات الفرنسية في 28 جويلية 1830. وتضم 24 إمضاء لوجهاء منهم 10 علماء و7 تجار وأمين الحرارين. وهؤلاء الوجهاء (ما بين مفتي وقاضي، ومدير الجمرك وبيت المالجي، وأمين السكة، وآغا وخوجة، وقايد وتاجر كبير الخ) كانوا اختاروا بوضربة لتمثيلهم أمام سلطة الاحتلال وهم يصفون أنفسهم بأنهم خاصة الخاصة وأنهم مهيئون للتفاوض مع الفرنسيين من أجل حل سلمي للأزمة المفتوحة منذ بداية جويلية 1830.

وهناك قائمة أطول وأوسع وضعتها الإدارة الفرنسية في فيفري 1832 بمبادرة من قائد جيش الاحتلال بقصد فرض «ضريبة الصوف» على أثرياء المدينة. وحدد فيها مستوى الضريبة على أساس الثروة المفترضة لكل واحد من المعنيين. والواقع أن هذا الأساس كان فيه كثير من التعسف والارتجال وأن القسم الأكبر من برجوازية المدينة كان هاجر من الجزائر. لكنها وثيقة رسمية نادرة تعطي صورة عامة عن ثروات الجزائريين. والقائمة تشمل 193 حضريا فرضت عليهم ضرائب أدناها 80 فرنكا وأعلاها 32.000 فرنك. وفي هذه القائمة ورد ذكر 20 صانعا حرفيا منهم 10 أمناء حرف. وضرائبهم فيما

Scanné avec CamScanner

بين 80 فرنك إلى 800 فرنك وأغلبها يتراوح بين 240 فرنك و400 فرنك. والمتوسط العام لضريبة الحرفيين يبلغ 385 فرنك. ولا يوجد أي حرفي بين من فرضت عليهم ضريبة تزيد عن 1000 فرنك، وهي تخص 42 من الوجهاء أغلبهم ينتمون إلى بيوت العلم وعائلات كبار التجار.

ومن الجدير بالملاحظة أنه قبل وبعد 1830، كان أمناء الحرف ونوابهم لهم في المتوسط ثروة أكبر من ثروة بقية أعضاء حرفتهم. فمن جملة 17 تركة تخصهم، لا توجد أية تركة تقل عن ألف ردص. ومتوسط هذه التركات يبلغ 5.782 ردص وهو مبلغ عال بسبب اندراج بعض مخلفات الأمناء الأغنياء في هذه القائمة. ومنها مخلفات اعراب أمين البنائين (26.263 ردص) وتركة أمين العطارين (18.000ردص). أما المتوسط النموذجي لتركات الأمناء فهو يتراوح بين 2.000 و4.000 ردص. ويبقى هذا المتوسط أعلى من مستوى المخلفات الخاصة بالحرفيين.

ويجب التذكير بأن هناك عوامل أخرى تؤثر في تباين المداخيل. مثلا في قائمة الأمناء، كان أمين الحرارين آغا وأمين الخياطين بلكباشيا. وكان آخرون إخوة أو أبناء رياس وموظفين كبار الخ.

الحرف والثروة

وهذا يفسر إلى حد ما التفاوت الكبير في الثروة داخل الحرف. فهناك حرف متوارثة أو محتكرة إلى درجة كبيرة من جماعات قادمة من نفس المنطقة. وإن كان هناك كثير من المبالغة والتبسيط في تصنيف الحرف كأنها احتكار تام لبعض المناطق. مثلا من الصحيح أن الحمامات كانت على العموم بيد المزابيين. لكن نجد في قانون الأسواق تسجيلا لقرار رسمي يؤكد أن الميزابيين ليس لهم الحق في منع غيرهم من مزاولة مهنة حمامجي. وكانت

Scanné avec CamScanner

المخابز عموما بيد الجيجلية. لكن رسوم المخلفات وبعض العقود الشرعية تبين أن غير الجيجليين كانوا يتعاطون هذه المهنة.

وكانت صناعات الحرير والعطور والشواشي تتطلب تقانة لها أسرار مهنية تحتفظ بها بعض الأسر وتستدعي كذلك استثمارات كبيرة. وهذه الظروف جعلت هذه المهن شبه محتكرة من طرف الحضريين وبالأخص الأندلسيين منهم. لكن كما رأينا سابقا كان بعض الأتراك وغيرهم يمارسون مهنة حرار.

إن الصعود الفردي إلى مستويات عالية لم يكن منعدما حتى لدى بعض من انطلقوا من الصفر. لكن البنية الاجتماعية والذهنية تجعل هذا الصعود الفردي صعبا جدا واستثنائيا. إن التقنين الحرفي، والعصبية المهنية والجهوية وقوة التقاليد كانت تؤثر في تخصيص بعض الحرف لدى بعض الجهات أو بعض العائلات. لكن كما تظهره الوثائق المذكورة، لم تكن للحواجز متانة مطلقة. كان الناس يغيرون حرفتهم فينتقلون من الحدادة إلى وظيفة إدارية أو إلى العطارة أو إلى بائع فواكه، أو العكس الخ.

وعلى طراز المدن العربية التقليدية، كان هناك توزيع طوبوغرافي للحرف تعبر عنها أسماء الأسواق والأزقة. لكن لو حاولنا أن نوطن كل حرفة في السوق التي تحمل اسمه لتعثرنا كثيرا في مسالك المدينة كما تصورها الوثائق. فالمهن لم تكن كلها محصورة في أسواقها في مدينة الجزائر. وربما كان الأمر مختلفا في تونس أو فاس مثلا.

ومن التغييرات التي لاحظناها بين فترة وأخرى، كان منصب أمين البنائين في القرن السابع عشر بيد الأندلسيين ثم بيد أتراك أو كراغلة في العشرات الأولى من القرن الثامن عشر وصار بعد ذلك بيد برانية قادمين من بني يعلى في القبائل الصغرى أو من زمورة في منطقة سطيف أو من منطقة القبائل الكبرى. وكانت صناعة الشواشي من اختصاص الأندلسيين وكانت لها أهمية

Scanné avec CamScanner

معتبرة في القرن السابع عشر ثم فقدت هذه الأهمية. ومع تكاثر الساعات الجيبية والحائطية المستوردة من أروبا منذ أواخر القرن السابع عشر، ظهرت مهنة جديدة هي مهنة ساعاجي. ويذكر شالر أن هذه المهنة كانت بيد المسيحيين واليهود. لكن رسوم المخلفات تذكر على الأقل ساعاجيين اثنين من المسلمين. كذلك على عكس ما ورد في مؤلفات بعض الأروبيين فإن مهنة الجواهري كانت بيد المسلمين من زمن طويل وإن كان بعض الجواهرية الذين يتعاملون مع كبار الأثرياء، هم من الأجانب.

وليس من قبيل المصادفة أن نجد بعض المهن فقط هي التي كان أصحابها من الأثرياء الذين تتجاوز مخلفاتهم وممتلكاتهم 5.000رد.

فإلى جانب أصحاب التصدير والاستيراد وتجار وصناع أدوات الترف، كان أصحاب المقاهي والحمامات وصنعة وباعة العطور وكذلك بعض البنائين والخبازين من الذين يرد ذكرهم بين الأغنياء. وهذه القائمة قد تكون مختلفة في قسنطينة أو تلمسان كما تختلف بين فئة وأخرى. لكن انعدام حصر إحصائي شامل مبني على معطيات مكثفة يفرض الاكتفاء بانطباعات عامة هي مجرد فرضيات تفتح الطريق لدراسات أكثر تعمقا.

المؤكد أن الفوارق في المداخيل داخل نفس الحرفة كانت كبيرة. ومما يزيد الأمر تعقيدا أن الألفاظ غير محددة بشكل دقيق. فالعطار قد يكون صانع أو بائع العطور وقد يكون صاحب دكان «عطرية» صغير أو بقالة في لغة اليوم. وهناك «حصّار» واسع الثراء. وكان قادما من تلمسان ومعه مئات الحياك والبابوجات من طراز عال. وقد يكون حصّار هو اللقب العائلي هنا لا اسم الحرفة.

كذلك الأمر في زوجة بن البرادعي التي تركت مخلفات تبلغ عشرات الآلاف من الريالات. فعائلة البرادعي كانت من بيوت العلم توارث أبناؤها مناصب عليا في الإفتاء والقضاء الخ. لعدة قرون.

Scanné avec CamScanner

أرباب الحرف والعمال

كلمات حمامجي، قهوجي الخ. تطلق على رب العمل والعامل. وفي بعض الأحيان يميز بين الاثنين بكلمة «معلم». ولكن قلما تستعمل هذه الكلمة في الحرف التي ينظر إليها كحرف عادية متواضعة. وإذا نظرنا إلى قيمة التركات الخاصة ببعض الحرفيين نلاحظ الفوارق داخلها. وهذه بعض المعطيات عن مخلفات تعود إلى بدايات القرن التاسع عشر:

الحرفة	عدد التركات (أكثر من ألف رد ص)	عدد التركات (أقل من ألف ردص)	المتوسط
قهوجية	9	4	2.439
باعة التبغ	8	17	1.040
باعة السمك	1	11	322
طباخون	3	16	536

(المصدر: أرشيف الجزائر، الرصيد العثماني، بيت المال س 2و3؛ بايلك س 61 و62، محاكم شرعية ع 68)

إن التفاوت في قيمة التركات يشير إلى كونها مخلفات أرباب العمل أو العمال في نفس الحرفة. فمخلفات الخياطين مثلا تتراوح بين 72 ردص و5100 ردص. ومخلفات القهوجية بين 129 وأكثر من 7.000. وحتى داخل مهنة بسيطة متواضعة مثل مهنة طباخ هناك تركة تبلغ 3510 ردص.

أما باعة الخضر والفواكه فمتوسط مخلفاتهم قريب من الموسطة الإحصائية أو الوسط النموذجي للحرفة:

أكثر من ألف ردص: 5

Scanné avec CamScanner

أقل من ألف ردص: 11

المتوسط: 679ردص

وفيما بين الصنائعية نجد البرادعية في رأس القائمة

أكثر من ألف ردص 10

أقل من ألف ردص 5

المتوسط 931, 1ردص

والتفاوت في قيمة التركات من 400ردص إلى 8.597. لكن إذا أدخلنا سهوا لقب «البرادعي» الخاص بالعائلة المذكورة سلفا يرتفع متوسط الحرفة إلى 4.532 ويزداد التفاوت بين أعلى التركات وأدناها.

وتأتي بعدهم مخلفات الدباغين

أكثر من ألف ردص 17

أقل من ألف ردص 6

المتوسط 1.288رد

التفاوت من 92 ردص إلى2.986ردص

ثم صناع وباعة الأساور

أكثر من ألف ردص 2

أقل من ألف ردص 2

المتوسط 1.381رد

التفاوت من 84 إلى 3.000ردص

الصباغون:

أكثر من ألف ردص 1

Scanné avec CamScanner

أقل من ألف ردص 3

المتوسط 660

التفاوت من 320 إلى 1.245

وفي بعض الحالات، تعطى أوصاف لأصحاب الحرف تميز بين رب الحرفة والعامل. وهكذا يتضح أحد أسباب الفروق في المداخيل. ويظهر هذا جليا في حرفة الفرانين.

ملاك أفران الخبز

أكثر من ألف ردص 8

أقل من ألف ردص 3

المتوسط 2.186ردص

عمال أفران الخبز

أكثر من ألف ردص 2

أقل من ألف ردص 20

المتوسط 49ردص

ولا يمكن أن نستخلص من هذا المثال نتائج عامة عن الفوارق بين أرباب العمل والعمال.

فقد تكون هذه الفوارق أقل اتساعا داخل الحرفة الواحدة. ومن بين أسباب التفاوف في المداخيل كون العامل مثلا جديدا في الحرفة أو له سنوات طويلة من الخبرة والجهد يكون قد ادخر فيها شيئا من المال. وقد يكون العامل من أقارب رب العمل ومن ورثته المحتملين. لكن الوثائق المعنية لا تشير إلى العمر إلا في حالات نادرة.

Scanné avec CamScanner

حرف النساء

إن الأغلبية الساحقة من مخلفات النساء تتعلق بنساء لا يتعاطين حرفة معينة. وهذه المخلفات تتفاوت من بضع عشرات إلى عشرات الآلاف ومئات الآلاف ردص. ومن المصادفات الوثائقية أن أغنى تركة على الإطلاق حفظتها الوثائق العثمانية هي تركة امرأة (عائشة بنت حسن باشا المذكورة سابقا).

ولسنا بحاجة إلى التذكير بأن مكان المرأة في العهود السابقة هو المنزل. ولم يكن تعاطيها لحرفة معينة خارج المنزل إلا في ظروف استثنائية.

ويمكن تصنيف الحرف النسائية في أصناف متباينة:

- هناك حرف كانت روح العصر تخصصها للنساء ولم يكن لها طابع استهجاني (مولدة، ماشطة، عاملة في الحمام الخاص بالنساء، الخ).

- حرف خاصة بالرجال ولكن الضرورة قد تدفع بعض النساء المتقدمات في السن إلى مزاولتها (خبازة، طباخة، خياطة، الخ)

- حرف موروثة بالأخص في إطار الزوايا والطرق الدينية. فقد كانت بعض النساء في غياب الرجال تشرف على الأحباس الموقوفة على أسرهن للقيام بشئون ضريح أو جامع أو زاوية الخ.

- حرف المتعة التي يستفيد منها الرجال لكن المجتمع يستهجنها ويدينها (مومسات، موسيقيات، مغنيات، راقصات).

Scanné avec CamScanner

وكل هذه الحالات قل ذكرها في وثائقنا وبين مختف التركات تفاوت كبير:

(قيمتها بـ ردص)	
مولدات:	300؛ 335؛ 5.285
عاملة في حمام وصاحبة الحمام:	177؛ 1.742
طباخة:	519
مرابطات:	487؛ 932؛ 1.590
صنع وبيع الشمع:	2.387؛ 2.404
مومسات:	121 (تخص عجوزا)؛ 2.103؛ 6.342.

6.342رد هي مخلفات خليلة المزوار. ولم تكن هي الوحيدة في مهنتها التي تعاشر أكابر الدولة.

ومن المهن الأخرى التي ذكرت النساء فيها (موسيقية، امرأة تعمل في فرن الخبز، بائعة خبز مصنوع في البيت، ماشطة، الخ) ونحن هنا في عالم العمال البرانية الذي سنعالجه فيما يلي.

الأجور والقوة الشرائية

1. مشاكل ومعالم

إن سلاسل الأجور والرواتب مستقاة من نفس مصادر الأسعار. وهي تبدأ بصورة متتابعة نسبيا ابتداء من سنة 1655 مع ثغرات أقل أهمية وأقل تأثيرا في النتائج بسبب الاستقرار الكبير في الأجور.

ومعظم المعطيات مستمدة من سجلات البايلك والأحباس وهي مصادر مترابطة ومتكاملة في هذا المجال. في سجلات البايلك يتعلق الأمر غالبا بأشغال كان يشرف عليها مكاتب إدارية مهمتها تلبية بعض حاجات الدولة: بناء وترميم الحصون والبطاريات وأفران الحديد والسفن، والترسانة، والقصور والسجون والطرق والثكنات.

Scanné avec CamScanner

وفي بعض الأحيان كانت هذه الأشغال ذات المنفعة العامة تحقق بإشراف القياد والخواجات والعساكر التابعين للدولة ولكن على نفقة الأحباس الموقوفة لتحقيق بعض الخدمات العامة (السواقي، العيون، المساجد، الخ)

إن المعطيات الأكثر كثافة وانتظاما والتي لها إذن مصداقية كبيرة تخص عمال البناء والأشغال العامة. فاستقرار هذه الأجور على مدى فترات طويلة يسمح بتركيب جداول أجور يمكن بمقارنتها بالأسعار الجارية في نفس السنة أوفي مجموعةمن السنوات الحصول على «أجر فعلي» مقدر بكمية المنتجات التي يسمح بشرائها. وهكذا يمكن إقامة ميزانية نموذجية تكون مقياسا لتحليل مستويات المداخيل والثروات لدى الفئات المختلفة.

وفي البداية سنعالج بعض المسائل التي تساعد على تحديد المشاكل المطروحة.

أصل العمال

على العموم يعتبر العمال المسلمون من غير العبيد وأبناء العلوج كعمال برانية أي قادمين من خارج المدينة أو أجانب. والغريب أن معظم من لا يعتبرون «أجانب» بهذا المعيار أي أنهم حضريون من أبناء المدينة الأصلاء هم في الواقع من أصل تركي، أندلسي، إيطالي، الخ.

من جهة أخرى، كان قسم كبير من العمال المعينين لهذه الأشغال العامة، في القرن السابع عشر من العبيد الأروبيين الذين يرسلهم ملاكهم للعمل ويتقاسمون الأجور معهم بنسب متفاوتة. ففي 1668 كان جزء كبير من الأجور يدفع كل أسبوع لنصارى سليمان باشا الذين يعملون في الميناء[1].

وبعد منتصف القرن الثامن عشر بالأخص صار أغلب العمال اليوميين في مدينة الجزائر من البرانية القادمين من الجبال القريبة أو من مناطق

---

1. ANP, 228 Mi 18, vol .67

الجنوب. أما الصناع (العمال الأكفاء ذوو التخصص) فهم بنسب مختلفة حسب الفترات، إما من أصل حضري أو من البرانية الذين توطنوا في المدينة منذ مدة طويلة وقلما يكونون من البرانية الحديثي الهجرة. وكانت الإدارة الفرنسية بعد 1830 تستعمل كلمة براني بشيء من الاضطراب. فهي تطلقها في نفس الوقت على العمال اليوميين الذين كانت تراقبهم بالأخص لأن لهم صلات بالمناطق التي تشتد فيها المقاومة المسلحة ضد الفرنسيين، وتطلقها أيضا على بعض الجماعات الحرفية القديمة في المدينة ولكنها في الأصل تنتمي إلى مناطق معينة تخصصت في بعض الحرف مثل الجيجلية، وبني ميزاب، والبسكارة والأغواطيين الخ. وكذلك القبايل الذين كان لهم، على عكس ما تدعيه الإدارة الفرنسية، تنظيم جماعي يشرف عليه أمين مثل غيرهم من الجماعات. فوثائق القرن الثامن عشر تذكر «أمين القبايل» و«خوجة القبايل» الخ. وكانت كلمة القبايل تطلق على كل سكان الجبال من عنابة إلى شرشال. كما أن بساكرة تعني كل سكان الصحراء الشرقية والأغواطية سكان الصحراء الغربية.

أما جماعة «الأندلس» فقد كان لها حضور في الجزائر قبل مجيء الأتراك. وقد فقدت كثيرا من مميزاتها في القرن التاسع عشر بسبب اندماج أبنائها في المجتمع الحضري. ولن نطيل هنا في ميدان طرق كثيرا في غير هذا المكان وإنما يمكن أن نلاحظ أن العمال البرانية كان لهم انتماء مزدوج في كثير من الأحيان، انتماء إلى الجماعة الجهوية وإلى الحرفة التي يمارسونها. ونظرا لكون بعض الحرف تخصص فيها أبناء جهة معينة نجد مثلا عبارات «القبايل الفحامين» و«البساكرة الحمالين» الخ. وكان لهذا التنظيم المزدوج هدف رسمي مزدوج كذلك هو ضمان الأمن والاستقرار داخل هذه الجماعات وتأمين دخول الضرائب المفروضة على الجماعة بشكل منتظم. وكان كذلك يقوم بالدفاع عن

Scanné avec CamScanner

مصالح الجماعة. وهذا ما سجله قانون الأسواق حيث يذكر المساعي الكثيرة التي كان أمين الجماعة ومساعدوه يقومون بها لدى المسئولين للمحافظة على مكاسب أعضائهم أو رفع الغبن عن بعض أعضاء الجماعة أو إقناع السلطات بالتخلي عن قراراتها في زيادة الضرائب الخ. وإن كانت الوثائق لا تشير إلى ذلك فمن المحتمل أن هذا التنظيم كان له دور تضامني بين أعضاء الجماعة يقدم المساعدات لمن هم في حاجة إليها.

ومما له دلالة معينة أن بعض العمال اليوميين الذين أدركتهم الوفاة في المدينة بغياب أقاربهم تسجل وفاتهم في وثائق ببيت المال على هذه الصورة: «قبايلي مات» «بسكري مات»، «أسود مات» الخ. أي أن هؤلاء العمال الغرباء يعيشون ويموتون أحيانا في «غفلية» تامة، لا اسم ولا لقب عائلي ولا إقامة سكنية معروفة ولا حرفة معتبرة، ولا رفاق ولا زملاء ولا أصدقاء ولا أقارب ولا جيران. وهذه العزلة التامة تشاهد بالأخص بين العمال الحديثي الهجرة.

عدد العمال

إن الجزائر كعاصمة قطرية وكقاعدة عسكرية ومدينة قرصنة، تتميز عن بقية المدن الكبرى في القطر. فهي في بضع عشرات من السنين بعد 1520 تضاعف عدد سكانها أربع مرات أو أكثر. وفتحت حظائر عمل كبرى لتلبية احتياجات المدينة ونشاطاتها المتزايدة.

إن المعطيات التي تقدمها سجلات البايلك والحبس عن العمال ابتداء من منتصف القرن السابع عشر لا تسمح بتقدير عددهم ولو بصورة تقريبية. لكن الأرقام المسجلة عن الأجور المدفوعة في كل أسبوع وعن المبالغ التي أنفقت في شراء الطعام لهؤلاء العمال تبين أن عدة آلاف من الأجور اليومية كانت تدفع في كل أسبوع. وكانت بعض هذه المشاريع الكبرى تستمر عدة سنوات.

Scanné avec CamScanner

مثلا استغرق تشييد الجامع الجديد عشرية 1660 بل تجاوزها[1]. وفي نفس العشرية كان بناء البرج الجديد الذي تلا بناء طبانة باب جزيرة وإلى جانب هذه الأشغال كان العمل مستمرا في بناء السواقي لجلب الماء لمدينة الجزائر وتوزيعه على عيونها المختلفة[2].

وحسب المعلومات التي قدمها هايدو[3]، يقدر عدد العمال البرانية في مدينة الجزائر بحوالي 6.500 عاملا في سنوات 1580 أي أنهم تقريبا عشر السكان، باستثناء العبيد الأروبيين. ويذكر شالر[4] أن أغلبية السكان في مدينة الجزائر كانوا في أوائل القرن التاسع عشر من البرانية الميزابيين والبساكرة والعرب والقبايل.

أما بوتان5 فهو يقدر عدد القبايل في المدينة بـ 4.000 والعرب البدو 1.500 والميزابيين 1.000 والزنوج 3.500 أي 10.000 براني في مدينة كان يسكنها 8.000 تركي و10.000 يهودي و45.000 حضري في تقدير هذا المؤلف.

وفي ضواحي المدينة والمناطق المحيطة بها في الساحل ومتيجة كانت آلاف الجنانات والأحواش ملك الحضر، يعمل فيها عدد كبير من البرانية سواء كبحارين وخمامسة وعمال دائمين أو موسميين في الفلاحة والرعي والحراسة والخدمة المنزلية، الخ.

وفي قسنطينة في أوائل العهد الفرنسي، كان البرانية والحضر الحديثو العهد يشكلون أكثرية سكان المدينة حسب تقديرات السلطات المحلية. ويذكر أحد التقارير الفرنسية أنه إذا اعتبر كل من لم يولدوا في قسنطينة برانية فإن «أربعة أخماس السكان هم من البرانية لأنهم ولدوا في الدواوير المحيطة

---

1. ANP, 228 Mi 45, vol. 325

2. *Ibid*; 228 Mi 18, vol. 67 et 68

3. Haëdo, Topographie…, p. 55 sq

4. E. Shaler, *Esquisse*…, p. 90

5. Boutin, *Reconnaissance*…

Scanné avec CamScanner

بالمدينة وادخروا شيئا من المال وجاءوا إلى المدينة حيث اشتروا مساكنهم»[1].

يبدو أن هناك مبالغة كبيرة في هذا التقرير وإن كان الأمر فعلا يختلف كثيرا عن الفترة العثمانية لأن كثيرا من الحضر غادروا قسنطينة بعد الاحتلال الفرنسي كما فعلوا في مدينة الجزائر.

إن علب الأرشيف الفرنسي[2] الخاصة بالبرانية في المدن الجزائرية تحتوي على كثير من المعلومات عن هؤلاء المهاجرين في أواخر العهد العثماني وبداية الفترة الفرنسية.

وحسب هذه التقارير فإن نسبة البرانية إلى الحضر في مدينة الجزائر في أواخر العهد العثماني كانت أقل مما هي في قسنطينة ووهران وعنابة ومعسكر. وقد يعود انخفاض عدد البرانية في مدينة الجزائر في أواخر العهد العثماني إلى الظروف الجديدة التي كانت تعيشها المدينة. فبعد قرار محاصرة المدينة من طرف الفرنسيين في سنة 1827، أصدر الداي حسين أمرا بمغادرة المدينة لكل من لم تكن مدة إقامتهم فيها تقل عن 15 سنة. وقد جاء في تقرير للقنصلية الأمريكية[3] بالجزائر مؤرخ في سنة 1829 أن 3.000 براني طردوا من المدينة ورجعوا إلى مواطنهم الأصلية. وقد تكون عوامل أخرى أدت إلى تناقص البرانية في نفس الفترة منها انعدام فرص العمل نتيجة لنهاية النشاط البحري المرتبط بالقرصنة ولانعدام مشاريع الإعمار في ظروف الأزمة المتزايدة والأخطار المحدقة.

وهناك عوامل أخرى كان لها دورها على المدى الطويل. فحينما كانت مدينة الجزائر في نمو متزايد في القرنين السادس عشر والسابع عشر كانت بقية المدن

---

1. AOM, F80 556. Lettre du Procureur de la République à Constantine au Procureur Général à Alger du 4/12/1851.

2. AOM, F80 556 et F80 557

3. ANP, 253 Mi 5, corresp. 1829-1830

Scanné avec CamScanner

تسير في اتجاهات مختلفة. وعرفت الحواضر التاريخية الكبرى مثل تلمسان وبجاية شيئا من التضاؤل والانكماش وحتى قسنطينة التي احتفظت بمركزها ومكانتها مرت أحيانا ببعض الركود. لكن ابتداء من 1765، عرفت قسنطينة وعنابة والمناطق الشرقية من جهة، وبايلك الغرب وبعض مدنه من جهة أخرى ازدهارا متناميا بينما كانت مدينة الجزائر في فترة ركود وتضاؤل.

وباعتبار الأرقام التي قدمها بوتان، كان البرانية في مدينة الجزائر في 1808 حوالي سُبُع السكان. وهذا التقدير من طرف خبير عسكري معروف بدقته ودرايته يمكن اعتباره شهادة مهمة كنقطة انطلاق لبحوث ومقابلات ومقارنات أكثر تعمقا.

من يحدد الأسعار؟

إن الوثيقتين الأساسيتين «تشريفات» و«قانون الأسواق» وبعض الوثائق الأخرى التي تتضمن معلومات عن التقنين والتقعيد الحرفي لا تحتوي على قرارات رسمية تحدد من حين لآخر معدل الأجور بينما تتعرض لكثير من المسائل الخاصة بالعلاقات بين العمال وأرباب العمل.

غير أن وثيقة صادرة في مدينة البليدة في أوائل صفر 1224 (18-27 مارس 1809) تعطي بعض التوضيحات عن «اجتماع ضم الأكابر والحضر والاوضباشية والبلكباشية الذين اتفقوا على أن أجور خدام الفأس هي ربع ريال وخبزتان مع شيء من الشربة أو اللبن كل يوم بحضور السيد إبراهيم الحاكم... كذلك البناي لا يتجاوز نصف ريال والصانع ربع ريال. واتفقوا على أجر الراعي، أربعة دراهم للماشية الكبيرة ودرهمين للصغيرة. وكذلك راعي البقر لا يتجاوز ثمن ريال»[1].

---

1. ANP, 228 Mi 17, vol.40

Scanné avec CamScanner

يبدو أن الظروف التي دفعت أكابر المدينة إلى اتخاذ هذا القرار بحجة الحفاظ على العادات المعمول بها هي ظروف جعلت من الضروري إعادة النظر في هذه العادات. في سنة 1809 كانت الحالة الديموغرافية تختلف عن الماضي. فبعد سنوات المجاعة والأوبئة التي حصدت السكان بالأخص الفئات الشعبية أصبحت اليد العاملة نادرة وبالتالي غالية. كذلك جاءت هذه الفترة بعد تدفق القروش الاسبانية على الجزائر التي أدت إلى ارتفاع كبير في الأسعار. وأمام مثل هذه الحالة، ما هي فعالية القرارات الإدارية التي تحاول التشبث بعادات جارية هي في خدمة الملاك على حساب العمال؟ إنها مسألة سنحاول الإجابة عليها في الفقرات التالية.

القيمة الموضوعية للأرقام

إن الوثائق المستعملة تسجل مباشرة معطيات محددة في وقت معين. فأجور العمال (الخدامين) والصناع والمعلمين مقيدة كل أسبوع أو كل شهر في أهم السجلات. وإن كان بعضها لا يعطي كل التفاصيل المرغوبة لكن يمكن استخلاص معدلات الأجور في وقت محدد. والثغرات الموجودة في هذه السجلات سنوضحها في حينها ونبين إذا كان ذلك يعوق إلى حد بناء جداول تظهر تطور الأسعار. وفي حالة وجود هذا العائق فهو لا يؤثر كثيرا في معرفة الأجور لأن الاستقرار الكبير نسبيا يطبعها أحيانا لعدة سنوات. ومن هذه الناحية نجد الشروط المنهجية لدراسة الأسعار والأجور كما يلخصها المؤرخ الكبير الراحل پيير ڤيلار[1] متوفرة في هذه الحسابات: وحدة المكان، تجانس المعطيات، واستمرارها المنتظم على مدى سنوات طويلة.

ونظرا لأن معدلات الأجور معروفة من جانب كل الأطراف المعنية ومستقرة لعدة سنوات، فإن المسئولين عن الأشغال لا يمكنهم التلاعب بها. لكن هناك

---

1. Pierre Vilar, «Elan urbain et mouvement des salaires: le cas de Barcelone au XVIII[e] siècle», *RHES*, 1950, p. 365-399

Scanné avec CamScanner

أنواع من التلاعب يمكن ملاحظتها. مثلا لفتت انتباهنا حالة معينة. ففي حساب نفقات جانفي 1669 (أجور البنائين النصارى) كان ثمن اللحم المقدم لهم يساوي نصف الأجور المدفوعة لهم. نصف قنطار من اللحم من أجل 14 يوم عمل. أي أن كل عامل كان له كل يوم 3،57 أرطال لحم. أين مصدر الخطأ في هذا الحساب؟ قد يكون الجواب فيما كتبه وكيل دكان الأوقاف سنة 1671.

«الحمد لله، حفظكم الله وأبقى وجودكم. يقبل أياديكم العبد الضعيف ويطلب من فضلكم العميم تكتبون خدامين الساقية على هذه الصفة مع الخرج وعوائد خوجة وغيره ومن أراد غير هذا يجيب أمر من عند السيد الحاكم ويأخذ جميع ما في الدكان...»[1].

قد يكون لهذا الاحتجاج القوي اللهجة والمبطن بإشارات تحتمل شيئا من التهديد مقاصد لا يجرؤ صاحبها على إعلانها. فهو بين نارين : إما التواطؤ في عملية اختلاس أموال عامة وإما التعرض لغضب قايد العيون. فإن الاحتجاج يشير بوضوح إلى أن الحسابات التي قدمها القايد إلى الدكان المكلف بدفع نفقات الأشغال هي حسابات لا تتبع الطريقة المتبعة.

إن منصب قايد العيون، هو منصب كبير يحاول الكثيرون الحصول عليه لما يدره من أرباح نظرا لكثرة المبالغ المعدة للصرف على الأشغال الكبرى المقررة في تلك السنوات. وهو لهذا السبب كان محل تنافس كبير أدى إلى عدم استقرار المنصب. فالمسئول المباشر الذي قدم له هذا الاحتجاج في أوائل 1671 نحي من منصبه في نفس السنة وحل محله علي يولداش الذي أقيل في أواخر مارس 1672. وعين في مكانه أحد العلوج الذي استمر في الوظيفة حوالي سنة. وهذه السلسلة من التعيينات المؤقتة هي انعكاس للصراع على السلطة داخل الأوساط الحاكمة في هذه الفترة القلقة التي عرفت نهاية حكم الأغوات وبداية نظام الدايات.

1. 228 Mi 19 vol .70

إن جرأة وكيل الأحباس في مخاطبة مسئول عسكري كبير يمكن أن تكون نتيجة لجو المؤامرات والدسائس التي كان كبار المسئولين يستعملون فيها بيادق صغيرة لتحقيق مآربهم ويعطون لهذه البيادق نوعا من الحماية والرعاية.

أوقات العمل

كان العمل في هذه الأشغال الكبرى يتوقف في يوم الجمعة وفي الأعياد. وعند الضرورة إذا استمر العمل في أيام الراحة يدفع للعامل ضعف أجرته اليومية. لكن في بعض الأحيان كان العامل يتقاضى مثلا 1،00دخ بينما ضعف الأجر اليومي هو 1،30دخ. وأيام الراحة سواء كانت أعيادا أم لا، لم تكن مدفوعة الأجر. وكانت أهم الأعياد هي عيد الفطر وعيد الأضحى والمولد النبوي الذي هو في نفس الوقت العيد السنوي لموسم ولي مدينة الجزائر عبد الرحمن الثعالبي.

وكانت عاشوراء تحيي ذكرى عدة أحداث دينية من بينها مقتل الحسين سبط النبي. نظرا لأنها في العاشر من محرم أول شهورالسنة الهجرية فقد جعلت الفترة بين عيد بداية السنة الهجرية وعاشوراء فترة العطلة المدرسية في الكتاتيب والمدارس القرآنية وكانت تسمى العواشير.

وتطلق كلمة زينة على الأعياد الرسمية التي تقررها السلطات احتفالا ببعض الأحداث الهامة (تتويج السلطان العثماني أو مولد ابن له الخ) أما الأعياد التقليدية وبعض الأعياد التي تنظمها جماعات الحرف والطرق الدينية التي هي غالبا مرتبطة بها، فقد كانت في بعض الأحيان تؤدي إلى توقف العمل جزئيا أو كليا في أيام هذه الأعياد.

إن بعض الأعياد التقليدية غير الدينية لها أصول عريقة في القدم فرأس العام، وهو أول يوم في السنة الشمسية ويحتفل به يوم 13 جانفي، وعيد الربيع

Scanné avec CamScanner

في بداية مارس والعنصلة (العنصرة) وهي في مدينة الجزائر تتفق مع بداية الصيف حسب محمد بن شنب لكنها في مناطق أخرى في جنوب وشرق الجزائر توافق عيد الفصح المسيحي مما أدى ببعض الفقهاء إلى استهجانها.

وفي مدينة الجزائر كانت الأعياد المسيحية أيام عطلة للعمال والعبيد النصارى ويقدم لهم بهذه المناسبات هدايا وتذبح أبقار وشياه لطعامهم. وتذكر عدة شهادات أروبية أن حفلات دينية كانت تقام في كنائس الجزائر وكان العبيد النصارى يسرحون من عملهم للمشاركة فيها.

وفيما عدا أعياد الفطر والأضحى والمولد والزينات الرسمية لا تعطينا المصادر ما هي الأعياد الأخرى التي كان العمل يتعطل فيها بانتظام. وفي دراسة لجولي[1] عن عالم الحرف في قسنطينة يذكر 43 يوم عطلة في السنة وإذا أضفنا يوم الراحة الأسبوعية، نصل إلى حوالي 270 يوم عمل في السنة. أما روزي2 فيلاحظ إلى جانب عطلة يوم الجمعة عطلة أربعة أيام في عيد الفطر ومثلها في عيد الأضحى ويومين في المولد النبوي وفي عاشوراء بينما يصف هايدو3 أفراح الأعياد ويقول أنها تدوم ثلاثة أيام في عيد الفطر والمولد ومن ثلاثة إلى ثمانية أيام في عيد الأضحى. لكنه يضيف أن سكان الجزائر لا يتوقفون عن العمل إلا جزئيا في يوم الجمعة وفي بقية الأعياد سوى عيدي الفطر والأضحى حيث يتعطل العمل لثلاثة أيام.

وهناك عوامل أخرى تجبر العمال على التوقف عن العمل (تقلب الجو، أمراض الخ) وكل هذا يؤدي إلى تناقص عدد أيام العمل خلال السنة. وربما

1. A. Joly, «La tannerie indigène à Constantine avant la conquête», *RMM*, 1909, p. 213-231.

2. Rozet, *Voyage dans la Régence d'Alger*, Paris, 1833, vol.2, p. 83-90

3. Haëdo, Topographie..., *RA*, 1871, p. 216

Scanné avec CamScanner

كان هذا من الأسباب التي تدفع العمال إلى ادخار أقصى ما يمكن من المال رغم ضآلة أجورهم. فمن المدهش فعلا، كما سنرى ذلك فيما بعد، أن رسوم المخلفات تقدم لنا ما يتركه هؤلاء العمال من نقود بصورة تشهد على قوة ميلهم إلى الادخار تحسبا لأيام البطالة. إن قلة ما يكسبونه تجعل هذا الادخار عبارة عن حرمان أنفسهم من بعض النفقات الضرورية لمواجهة المستقبل.

إن هايدو يناقض نفسه حين يصور ميل سكان المدينة إلى الكسل والتراخي ويتحدث عن تعطل العمل في الأعياد وغيرها على أنه تعطل جزئي فقط. فالحقيقة أن الكسل والتراخي كان ينطبق على فئات أخرى في المجتمع غير العمال البرانية وأن أيام العطل نفسها كانت في بعض الأحيان يشغل فيها العمل مقابل أجر مضاعف كما ذكرنا ذلك سابقا.

تنوع الأجور

إن أهم المعطيات عن الأجور تخص الأشغال التابعة للدولة أو للأوقاف. وفي هذا القطاع كان تنوع الأجور في منتهى البساطة عدا بعض الحالات الاستثنائية. فلنأخذ مثلا سلم الأجور في أشغال[1] بناء الجامع الجديد سنة 1668. كان أجر العمال (خدام وهو خلاف الخادم أو الخديم) سواء كانوا مسلمين أحرارا أو من العبيد النصارى الذين يؤجرون للأشغال، هو 0,50دخ لليوم. ويدعى هذا الأجر اليومي جرناطة. أما البناي، وهو ما يقابل العامل المهني المؤهل اليوم، فكان أجره اليومي 1,00دخ. والمعلم البناي كان له أجر أسبوعي (9,00دخ لستة أيام عمل في الأسبوع أي له 1،50دخ في اليوم). وفوق المعلم البناي يأتي المعلم وهو يشرف تقنيا على الأشغال وأجره الأسبوعي 14,00دخ. وكان أول شخص مسجل في قائمة الأجور في بناء الجامع الجديد يتمتع بنوع من الامتياز

1. ANP, 228 Mi 18 vol. 67 et 228 Mi 45 vol. 325.

Scanné avec CamScanner

وأجره يطلق عليه «عوايد» وهو أعلى مبلغ أسبوعي فهو في أول القائمة المزدوج. كما يسميه السجل. ولا ندري إذا كان هذا (16,00دخ) وهو «المعلم النصراني» وقد استمر ذكره في قوائم المصاريف المعلم المسيحي من الأحرار أو من العبيد. لعدة سنوات. فقد كان إذن هو الشخص الذي أشرف على بناء الجامع الجديد الذي له أسلوب معماري عثماني وما يزال إلى اليوم الجامع الحنفي في مدينة الجزائر.

وكانت «عوايد» أخرى تدفع للخوجة (14,00دخ في الأسبوع) والشاوش (6,00دخ أسبوعيا) ورايس الشيطية التي تنقل مواد البناء إلى المدينة.

في بعض الأحيان كانت حسابات الساقية تذكر «عوايد» مدفوعة للقايد والخوجة والشاوش معا بدون تفصيل وقدرها 40,00دخ في الأسبوع. ولم تكن هذه «العوايد» سوى جزء من الرواتب التي تدفع لمسئولين أتراك أو علوج زيادة على رواتبهم كأعضاء في الأوجاق.

أجور مختلطة

كقاعدة عامة تشمل كل الحالات مهما كان المحل أو الزمن أو نوع العمل ونوع أرباب العمل، فإن العامل سواء كان أجره يوميا أو أسبوعيا أو شهريا أو بالمقاطعة، له حق الغداء في يوم عمله على حساب رب العمل.

وحسب معلوماتنا، لم يكن هناك أي استثناء لهذه القاعدة في مدينة الجزائر. وتوجد أنواع أخرى من الأجر المختلط في العمل الحرفي والعمل الريفي ليس هنا محل دراستها.

هل يمكن تحديد نسبة قيمة الغذاء إلى مجموع الأجر؟

إن اختلاف الأحوال لا يسمح بتصوير نوع نموذجي ينطبق في كل الظروف. والحالات التي تبدو على الورق كأفضل الأحوال المساعدة للعمال تطرح بعض المسائل التي يصعب حلها رغم أن السجلات المعنية تدقق بكل تفصيل

Scanné avec CamScanner

أسبوعا بعد أسبوع، المصاريف المستخدمة، بما فيها الأجور المدفوعة نقدا والمبالغ التي أنفقت في شراء طعام الخدامين. إن الطعام الذي تشير إليه هذه الحسابات يبدو من أجود ما يكون. وهذا ما يدفع للريبة. ففي بعض الأحيان في سنوات 1667-1671، كان سعر اللحم وحده يساوي أو يتجاوز مبلغ الأجور المدفوعة، رغم أن هذه السنوات لم تكن سنوات جفاف أو وباء وكانت أسعار المواد الغذائية فيها منخفضة جدا. وتقدم لنا هذه السجلات أنواعا مختلفة من الأغذية الخاصة بعمال هذه الأشغال: خبز، لحم، زيت، ملح، رز، خضر طازجة أو جافة، زيتون.

وفي أحيان أخرى يكون جواز الخبز من عنصر واحد: خبز وخالوطة، خبز وزيت، خبز ولبن، خبز وعنب، خبز وتين.

وقد يكون التفاوت الكبير بين مبالغ الأجور والمبالغ المصروفة في شراء الأغذية في سنوات 1667-1671 يعود إما إلى تلاعب في الحسابات أو إلى كون عدد كبير من العمال كانوا يسخّرون للعمل بدون أن تدفع لهم أجور وهذه الحالة لا تبينها السجلات ولكننا نلاحظها في ظروف أخرى (أعمال السخرة، تشغيل الأسرى والعبيد والمسجونين بدون أجر، الخ.)

وكانت بعض المبالغ تخصص لشراء ملابس وأحذية وشواشي للعمال المسيحيين، وهي أمور لا تدخل عموما في القسم العيني من الأجور. والملاحظ أيضا أن البايلك استأجر شيطية لنقل البشماط(الخبز المطهو مرتين) إلى مقلع الحجارة في شنوة. شيطية لنقل أطنان من الخبز اليابس لإحدى المقالع المستخدمة في هذه السنوات. معنى ذلك أن آلاف العمال كانوا مستخدمين في هذه المقلعة، بينما تبين المبالغ المدفوعة كل أسبوع للعمال والتي لا تزيد عن 300 إلى 500دخ في الأسبوع أن العمال الذين تدفع لهم الأجور لم يكونوا يتجاوزون بضع مئات.

Scanné avec CamScanner

نسبة الأجر المدفوع نقدا.

وبقصد المقارنة نقدم فيما يلي جدولا عن نسبة ثمن الغذاء إلى مجموع ما يقدم للعامل من أجرة منقودة وعينية:

السنة	نسبة الأجر نقدا	نسبة سعر الغذاء
1737 - 1736	84,40 في المائة	15,60 في المائة
1738 - 1737	88,00 في المائة	12,00 في المائة
1781 - 1780	90,00 في المائة	10,00 في المائة
1781 - 1780	75,44 في المائة	24,56 في المائة
1815 - 1802	68,88 في المائة	31,12 في المائة
1815 - 1802	80,00 في المائة	20,00 في المائة
1820 - 1817	65,46 في المائة	34,54 في المائة
1820 - 1817	61,54 في المائة	38,46 في المائة

والأجور الأخيرة تخص حصادين عملوا في أحواش أحد كبار التجار في مدينة الجزائر. وكان سعر الخبز في هذه السنوات غاليا جدا.

ومن الجدير بالملاحظة اتساع الفوارق بين نسبة سعر الخبز إلى ثمن مجموع الغذاء المقدم لعمال الأشغال العامة في سنتي 1668–1669 ونسبة سعر الخبز إلى مجموع الغذاء المقدم للعمال عند الخواص في القرن التاسع عشر.

نسبة سعر الخبز إلى السعر الكلي للغذاء:

1669-1668	%22,78
1807-1806	%61,49
1820-1819	%78,95

Scanné avec CamScanner

صحيح أنه في 1668-1669 كان البايلك يقدم لعماله كجواز للخبز، اللحم والخضر المطبوخة بينما أعطى الخواص للعمال في 1806-1807 قليلا من الزيت مع الخبز وفي 1819-1820 شيئا من مصل اللبن.

إن الطعام الرسمي هو دائما موصوف بأنه أجود ما يكون، حسب تعبير بروديل ولكن السبب الرئيسي هو أن أسعار الحبوب كانت منخفضة إلى درجة قصوى في سنوات 1668-1669 بينما كانت سنوات 1806-1807 و1819-1820 هي فترات أزمة غذائية حادة.

الأجور في الأرياف

إن الذين ما زالوا يعتقدون اليوم أنه لا وجود لعمل مأجور في الأرياف وأن السائد فيها هو «الاقتصاد المغلق» عليهم أن يقوموا بزيارة إلى متحف اللوفر، حيث يجدون منقوشا على «شاهد قبر حصاد المقطع» المؤرخ بسنة 250 ميلادية، نصا هذه ترجمته: «عندما يأتي الفصل الذي تنضج فيه الحبوب، كنت أول من يحصد زرعه، وحينما يظهر في الأرياف أفواج الحصادين الذين يذهبون للعمل في مزارع الآخرين في نواحي قورطة (سيرطة) حاضرة النوميديين أو في السهول التي تشرف عليها جبال جوپتر Jupiter ، كنت أول من يحصد زرعه ثم أترك بلدي للعمل عند الآخرين تحت أوار الشمس الصيفية، ومدة إحدى عشر سنة، قدت فوجا من الحصادين وحصدت القمح في حقول النوميديين. وبالتفاني في العمل وباقتصادي واكتفائي بالقليل، أصبحت أملك دارا ومزرعة وأعيش في يسر، حتى أني حصلت على الجاه والشرف ودعيت إلى عضوية مجلس الشيوخ في مدينتي. ومن فلاح صغير، أصبحت من الحكام».

فعلا، من زمن هذا الحصاد، على الأقل، كان العمل المأجور شائعا في الأرياف المغربية. وفي العهود الإسلامية، صار من الأمور السائدة كما تشهد على ذلك كتب التاريخ والأدب والرحلات والنوازل الخ. وفي الفترة العثمانية،

Scanné avec CamScanner

بواسطة المعطيات التي توفرها سجلات البايلك وبيت المال والرسوم القضائية.

يمكن تقسيم العمل المأجور حسب نوعية الأجر إلى أربع فئات:

1. الأجر نقدا

كان البناؤون والنجارون والحدادون وحفارو الأبيار، الخ.. والعمال المرتبطون بهم، تدفع لهم أجورهم نقدا يوميا أو بالمقاولة في ظروف شبيهة بالأجور في المدن عدا بعض الحالات الخاصة.

2. الحصادة

إن هذا العمل الموسمي الجماهيري الذي كانت تزاوله أفواج متنقلة من الحصادين يستحق دراسة شاملة أكثر تعمقا. ولعدم الإطالة نكتفي هنا بملاحظات سريعة.

من الجدير بالملاحظة أن الحصادة يدعون في بعض مناطق الجزائر « «اليجّارة» أي الأجراء. وهذه التسمية لها دلالتها الخاصة. ففي أراضي الحبوب، يحصد الزرع بالمناجل في كل مكان في أوقات متقاربة. وكل انتظار حين تكون السنابل ناضجة يابسة فيه خطر. ولهذا منذ العصور القديمة، كانت هذه المناطق تستقبل جماعات العمال المنظمين في فرق تستأجر لتنفيذ عمليات الحصاد. وكانت هذه الفرق متنقلة في مناطق الحبوب وتأتي أحيانا من أنحاء بعيدة سواء من الجهات الجبلية أو من الجنوب الصحراوي. وعلى العموم كان الحصادة يفاوضون أصحاب الأراضي الفلاحية على أجورهم سواء كانت نقدا أو عينا وكان الملاك ملزمين بتغذيتهم طيلة فترة الحصاد. وفي بعض الأحيان كانت أجورهم عينية فقط.

إن أجور الحصادين المسجلة في الوثائق العثمانية غير مفصلة بل كانت تكتب إجمالا وتدرج في حساب نفقات عامة كما تبينه الأمثلة التالية:

Scanné avec CamScanner

- في رسم[1] تركة مؤرخ بأواسط رمضان 1055/أواسط نوفمبر 1644، سجلت تكاليف الحصاد والدراس وتنقية الحبوب وإسلاس الأرض وكلفة كتابة الرسم، المجموع 123،00دخ.

- وفي رسم[2] من سنة 1071هـ/ سبتمبر -1660أوت 1661 كانت مصاريف دراس القمح وتسمير البغال معا 70،00دخ. وأجرة الراعي 11،00دخ.

- وفي حسابات[3] 1148/1735-1736، إلى جانب أجور عمال دفع لهم 0،25ردص يوميا في أعمال زراعية، يذكر مبلغ 10،25ردص دفع للحصادين.

- في سجل البايلك رقم 67 كانت الأجور المدفوعة للحصادين في سنوات 1766-1776 مسجلة إجمالا أو مع مصاريف أخرى مرتبطة بالحصاد، مثلا: أجرة حصادين 52,50ردص؛ أجرة دراس 27,00ردص؛ خبز وجواز الحصادة 58,25ردص، الخ.

في سنة 1198هـ/ 1783-1784 كان الأجر اليومي للحصاد 3,00 موزونات، يضاف إليها ثمن الغذاء[4].

وفي 1229/1813-1814، كانت أجرة الحصادة 4 موزونات في اليوم و5 خبزات من خبز الرضوم ومصل اللبن أو بعض الفواكه. (سجل 146)

- في حسابات تاجر (سجل 378) كانت أجرة الحصاد اليومية هي 4,00 موزونات في سنوات 1817 إلى 1822. ثم صارت 5،00 ثم 6،00 موزونات ابتداء من 1823. وفي هذه السنة الأخيرة دفع التاجر كأجور وغذاء للعمال:

---

1. ANP, 228 Mi 18 vol. 67 et 68; 228 Mi 19 vol. 71 et vol. 72; 228 Mi 45 vol. 325
2. AOM, Aix 1 Mi 12 Z 26
3. AOM, Aix 1 Mi 23 Z 45
4. ANP, 228 Mi 40/ 272

Scanné avec CamScanner

للحرث 11،00اردص

للحصاد 12،00اردص

للدراس 3،00 ردص و6،00 موزونات

ثمن الخبز للحرث والحصاد 5،00ردص و2،00 موزونة.

ثمن الخبز للدراس 6،00 موزونة

3. الأجور عينا

في رسم حرره نائب القاضي في ناحية فليسة ويخص مخلفات علي الشرقي[1] بتاريخ مطموس نجد تفاصيل عن محصول قطعة أرض والتكاليف العينية لجني هذا المحصول: أعطى محصول القمح 19 صاعا و3 أثمان الصاع (بالصاع المحلي) وكلف كراء الثور للدراس صاعا واحدا والمقاطعي (أي الحصاد مقابل جزء من الزرع) كلف صاعين، وأجرة الحداد 3 أثمان الصاع . مجمل هذه التكاليف يبلغ إذن 18,98 % من مجموع المحصول.

وأعطى محصول الشعير 14 صاعا و3 أثمان.

وكلف كراء الثور صاع شعير وصاعا وثمنين للحصاد و3 أثمان الصاع للحداد. أي أن التكاليف تبلغ 21,42 % من جملة محصول الشعير.

إجمالا هنا تبلغ تكاليف الحصاد والدراس حوالي خمس المحصول. ومعنى ذلك أن هذه الفلاحة من النوع القليل الإنتاجية. وأنه حين الابتعاد عن أحواز المدن وعن متيجة والاتجاه جنوبا، نلاحظ أنواعا من الأجور المدفوعة كلها عينا.

1. AOM, Aix 1 Mi 2 Z 3

Scanné avec CamScanner

وهذا مثال آخر عن الأجور و«العوايد» المدفوعة في آخر الصيف 1825 في حوش بناحية الشيفة[1]:

عوايد الكاتب المكلف بحسابات الحوش 4 أحمال جمل (2 قمحا و2 شعيرا)

مسئول الخمامسة نفس العوايد

معلم المحاريث نفس العوايد

النجار 8 صيعان القمح

راعيا الأبقار 18 صاع قمح

راعي العجول 8 صاع قمح

راعي الجمال 6 صاع قمح

وفي التيتري[2] (بدون تاريخ) سجل وكيل البايلك كمية الشعير التي خرجت على يديه:

½ 7 صاع لراعي الجمال

7 صاع لراعي البقر

½ 1 صاع لراعي العجول

½ 1 صاع للمكلف بالمطامير

ومن المعلوم أن مقدار محتوى الصاع يختلف باختلاف المناطق. ويبدو أن صاع الحوش المذكور كان قليل المحتوى لأن حمل الجمل يساوي 6 صيعان. وإن كانت كلمة حمل تعبيرا عن نوع من الكيل أي أنه حمل مجازي لكنه مبني عادة على ما يستطيع الجمل حمله وهو حوالي 150كغ لا أكثر أي أن وزن هذا الصاع هو نحو 25كغ. أما عن مقدار الأجر العيني المدفوع للرعاة فهو حسب نوعية الماشية وعددها.

1. ANP, 228 Mi 48 vol. 376

2. *Ibid.*, 228 Mi 15/28

Scanné avec CamScanner

في حسابات الحوش إلى جانب الأجور المدفوعة للعمال وغيرها من التويزة
النفقات، سجلت نفقات غذاء الحصادين المستخدمين في التويزة وهي هنا نوع من السخرة المفروضة على سكان الجهة من طرف السلطات المحلية. وسميت هذه السخرة «تويزة» عن طريق التورية المتمثلة في تسمية الأعمال الرديئة بأسماء جميلة. فالسخرة تسلط تعسفي بينما التويزة من أقدم تقاليد التآزر والتضامن الجماعي سواء في صورة تبادل خدمات متكافئة أو كمساعدة بلا مقابل في شكل عمل جماعي مجاني لفائدة المعوزين.

4. شهرية البحارين

على العموم، كان الأجراء الذين يتقاضون شهرية لا ينتمون إلى عالم العمال بل هم جزء من ذوي الامتيازات من موظفين وجنود ورياس. لكن في هذه القاعدة استثناء يخص عمال المنشآت البحرية وهم عادة من البرانية وسندرسهم فيما بعد. ويخص أيضا العمال في الجنائن ويطلق عليهم في الجزائر اسم البحارة أي العاملين في البحاير (والبحيرة تعني عادة الأرض المغروسة بقولا)

وخلافا للعمال اليوميين العاملين في الأشغال العامة أو عند الخواص، فإن طبيعة العمل في الجنائن تفرض على العامل ورب العمل نوعا من الاستقرار والدوام لمدة طويلة نسبيا. ولهذا كان العمال الذين لا يتعاقدون على جزء من الغلة مقابل عملهم تدفع لهم أجورهم شهريا في منطقة الجزائر وسنويا في منطقة قسنطينة. وتبين المعطيات المتوفرة حالات متماثلة أو متقاربة في نواحي الجزائر. وهي معطيات مستقاة من سجلات بيت المال وتخص مخلفات بحارين ماتوا في جنائن الملاك.

مهما كانت مدة عملهم، كانت أجرتهم شهرية. وهذه الأجرة لا تدفع لهم بل يحتفظ بها صاحب الجنان الذي يقوم عنهم بالنفقات الضرورية (شراء

Scanné avec CamScanner

ملابس، تصفية ديون؛ الخ) وإسكانهم وتغذيتهم هما على حساب رب العمل أيضا. وفي ذلك نوع من التعويض لقلة أجرهم النقدي إذا قوبل بأجور العمال اليوميين. كما أن الحضور الدائم في الجنان والحوش وما يتبع ذلك من متطلبات ومن مشاق وتبعية شخصية، كل هذا كان له نوع من التعويض يتمثل في صلات الثقة والجوار ذات الطابع الأبوي بين العامل ورب العمل.

في سنوات 1820 كانت شهرية البحارين 5 بوجو أو أقل. وهذه بعض حالات مأخوذة من سجلات بيت المال:

1821-1822:

- شهرية قبايلي في جنان التونسي لشهرين: 10 بوجو
- أجرة عامل قبايلي عجيسي في جنان بن علي، 6 أشهر: 30 بوجو
- أجرة عامل في بحيرة أمين البنائين: 23 بوجو

نوفمبر 1823:

- أجرة خدام في الحامة في جنان ولد حسن، 55 بوجو
- خدام مات في حوش السخاخنة، كان معه 10 بوجو وبقية أجرته 26 بوجو.
- أجرة بحار في جنان شاوش الأجنة، 31 بوجو.

متفرقات:

- الباقي من أجرة سبعة شهور ونصف لقبايلي مات في جنان الحاج دحمان: 26 بوجو و3 أثمان. وخصم منه 9 بوجو صرفها عليه الحاج دحمان و4 بوجو سلفها له لشراء حيك (ماي 1822)

- قبايلي مات في الحامة. كان يخدم في جنان البايلك ثم ذهب مع القرصان في الكربيطة الجديدة. ومات قبل أخذ نصيبه من الغنيمة. وله شقيق بقي في البلاد. دفن على نفقة البايلك. (أوائل شوال 1235/ 12-21 جويلية 1820)

Scanné avec CamScanner

- قبايلي مات في باب الواد له أخوان، أحدهما حاضر والآخر ذهب مع القرصان. ترك 26 بوجو (رمضان 1235/ 12 جوان- 11 جويلية 1820)

2. الأجور الاسمية والأجور الفعلية

سنتابع هنا حركة أجور العمال اليدويين في الأشغال العامة في مدينة الجزائر بين 1655 و1823. إن سجلات البايلك تبدأ بصورة مستمرة في سنوات 1650 إلى 1830 لكن لا تذكر بصورة واضحة مفصلة جرناطات العمال في الأشغال العامة بعد 1823.

اقتصرنا في الجداول على أجور العمال لأن من المعلوم أن الصناع (العمال الأكفاء) لهم ضعف أجرة العمال وأن المعلمين أجرتهم في اليوم تساوي 3 جرناطات العمال وهناك استثناءات تزيد فيها النسبة أو تقل عن هذه النسب. لكن في هذه الحالة يكون الفارق عادة ضئيلا. والفترة الوحيدة التي تظهر فيها هذه الفوارق هي فترة 1805-1823 المتأزمة. وهي فترة تظهر فيها كذلك فوارق في جرناطات الخدامين أنفسهم وهي تتفاوت بين 116 درهما و145 و172 درهما في اليوم. ولهذا وضعنا بين قوسين الأجرة الأكثر انتشارا وهي تمثل أيضا المتوسط بين الأجرين الأدنى والأقصى، أي 145 درهما.

نفس الفوارق تلاحظ بين أجور البنائين المعلمين (348 درهما و401 درهما). وفي حالات غير بينة، يمكن التساؤل عما إذا لم يتم الجمع في بعض الأرقام بين الأجر النقدي المدفوع والأجر العيني وكلفته. فمثلا بعد 1830 يلاحظ أن نفس السجلات[1] الخاصة بالحبس توضح أن الأجر المسجل يشمل قيمة الغذاء المقدم للعمال. وهكذا نجد جرناطة الخدام الإجمالية في 1838 و1839 تتفاوت من 1،22 فرنك إلى 1،37 فرنك إلى 1،40. وكان دهانو الأبنية

1. ANP, 228 Mi 45 vol. 337

Scanné avec CamScanner

يتقاضون 2،40 فرنك في اليوم. ومن الواضح أن التباين في أجور العمال كان يعود إلى تقلب أسعار المواد الغذائية. أما الأجر اليومي فكان مستقرا كما كان الحال قبل 1830.

وقد تتدخل عوامل أخرى من بينها تغير التوازن بين العرض والطلب في ميدان التشغيل في أوقات كانت فيها الاضطرابات داخل وخارج المدينة تجعل تحديد الأجور غير مستقر.

جدول تطور الأجور اليومية للخدامين

التاريخ	الأجر (دراهم)	المؤشر	قيمة الأجر بالقرش الاسباني
1657 - 1656	30	100,00	0,130
1665-1658	25	83,33	0,110
1670 - 1669	30	100,00	0,130
1685 - 1673	35	116,66	0,150
1695 - 1687	40	133,33	
1713 - 1712	50	166,67	
1734 - 1722	58	193,33	0,067
1740 - 1735	64	213,33	0,063
1786 - 1760	96	320,00	0,075
1800	116	386,67	0,100
1823 - 1805	(145)	(483,00)	

إن مقابلة الأجرة مقدرة بالدراهم بقيمتها مقدرة بالقروش الاسبانية تشير إلى حالة لها مغزى. فتفحص تركات الخدامين البرانية كما سجلتها الوثائق يبرز أن مدخراتهم كانت دائما عبارة عن قطع نقدية فضية (ريالات دورو جزائرية، قروش اسبانية وفرنسية، الخ) أو ذهبية في بعض الأحيان. فعلى المدى الطويل، خصوصا في فترات تدهور قيمة الدرهم الجزائري،

Scanné avec CamScanner

كان تحويل الدراهم النحاسية والحديدية التي يكسبونها إلى قطع نقدية لها قيمة مستقرة له أهمية كبيرة. أما في حياتهم اليومية فالمهم عندهم هو القوة الشرائية للأجرة المقدمة لهم في شكل دراهم أو موزونات أو بالنسبة لأصحاب الشهريات في شكل ريالات وريالات بوجو أو ريالات دورو.

ولنذكر بصورة إجمالية فترات تطور قيمة الدرهم في الجزائر:

درهم مستقر	1685 - 1655
درهم في اضطراب	1725 - 1686
درهم مستقر	1815 - 1730
تدهور الدرهم	1830 - 1816

وكما رأينا سابقا فإن حركة الأسعار لم تكن مرتبطة بتقلبات العملة فقط، لكن استقرار العملة كان دائما له أهميته عند المأجورين. إن الشعور الذي يعبر عنه كتاب الحوليات والفقهاء وأصحاب الرحلات الخ، له ما يبرره عند ملاحظة التوافق الكبير بين فترات استقرار العملة والفترات المساعدة نسبيا للأجراء كما ستبينه الجداول الآتية. وقد حاولنا فيها أن نحدد، سنة بعد سنة، القوة الشرائية للجرناطة التي يكسبها عامل البناء. وكان هذا العامل يخصص جزءا كبيرا من أجرته لشراء المواد الغذائية خصوصا القمح أو الخبز وزيت الزيتون. كم يلزم العامل من أيام عمل لشراء صاع من القمح أو قلة من الزيت؟ في مدة 176 سنة، هناك 99 سنة واردة في جداولنا، منها 86 سنة تخص القوة الشرائية للأجور مقدرة بالقمح. وهذه السنوات مقسمة في الجداول إلى أربع فترات متباينة في مدتها حسب عدد السنوات المساعدة للأجراء (وهي السنوات التي يساوي فيها صاع القمح أقل من 10 جرناطات)

Scanné avec CamScanner

والسنوات المتوسطة (بين 10 و20 جرناطة) والسنوات الفاجعة (أكثر من 20 جرناطة) كما تظهر في الجدول التالي:

الفترة	عدد سنوات أقل من 10 جرناطات	عدد سنوات من 10 إلى 20	عدد السنوات أكثر من 20
1699 - 1655	17	7	0
1764 - 1702	4	10	5
1803 - 1765	17	3	0
1830 - 1804	4	9	10

نلاحظ أن سنوات استقرار العملة هي فترات مساعدة للأجراء في معظمها بينما الفترات العسيرة على العمال تتفق غالبا مع سنوات اضطراب العملة. كما يلاحظ أن كل فترة يسر تتبعها سنوات عسر. لكن لا ينبغي أن نستنتج من هذا أن هناك أطوارا من النوع الذي يطلق عليه في التاريخ الاقتصادي الأروبي طور «أ» وطور «ب» داخل الدورة الاقتصادية. وذلك لأن عدد السنوات الممثلة في جداولنا تقل عن نصف مجموع سنوات الفترة المحددة. وهذه السنوات هي أحيانا مبعثرة بشكل لا يسمح بمثل هذه الاستنتاجات. ثم إن الظروف المساعدة للأجراء أو العكس، مقدرة بالمقابلة بين معدل الأجور وقيمة القمح، لها عوامل متعددة. مثلا قد يكون الغلاء نتيجة لأن الثوار في المناطق المحيطة بالمدينة يمنعون القوافل من نقل الحبوب إلى المدينة. وانتشار الوباء الذي يحصد جماهير الطبقات الشعبية يؤدي إلى ندرة اليد العاملة وارتفاع أجرها. وهذه العوامل المذكورة هي كما نرى عوامل غير اقتصادية بينما يحدد التاريخ الاقتصادي الدورات وأطوارها بمقاييس اقتصادية فقط. إن هبوط سعر الحبوب، وهو ظرف مساعد للعمال، لا يعني بالضرورة أن الفترة هي فترة ازدهار اقتصادي ورخاء عام. إن ظاهرة تقلب الأسعار الغذائية لها ارتباط مباشر ومنتظم بالخصب والجدب وحالة المحصولات في كلا الظرفين. ثم إن

Scanné avec CamScanner

كل واحدة من الفترات الأربع لها خصائصها التي تميز وضعيتها العامة. فلو قسمنا الفترات بصورة أكثر شمولا وعمومية لوصلنا إلى تقسيم قد يختلف عن التقسيم المبني على المقابلة بين الأجور، وأسعار القمح فقط.

إن هذه التحفظات كان من اللازم تقديمها منعا للالتباس والتعميم المتعجل. بعد ذلك فلنتوقف طويلا في فترة 1655-1701.

1655 - 1701: فترة لها طوران

سياسيا تبدأ هذه الفترة بعد سنوات من الاضطرابات المتوالية. ولوضع حد لهذه الاضطرابات، قرر الأوجاق إقامة نظام حكم جديد أدى في الواقع إلى سلسلة من الانقلابات الدامية. كان كل الحكام الفعليين يصفون جسديا بعد فترة وجيزة من استيلائهم على الحكم. وكان الباشا المعين من قبل السلطان يجتاز توالي الانقلابات دون أن يكون له يد فيها ولا أن يتعرض للخطر لأنه صار مجرد ممثل رمزي للسلطان ليس له دخل في سير الحكم وتقلباته.

وبعد سلسلة الانقلابات وما صحبها من عنف وعسف واضطراب، نظم الأوجاق وسكان المدينة انتفاضة شاملة أدت إلى إقرار نظام الدايات ودعوة أحد الرياس البعيدين عن السلطة إلى تولي الحكم في 1671. واتفق قيام نظام الحكم الجديد مع تزايد أعمال القرصنة.

وكان تزايد عدد الأسرى الأوروبيين يعوض جزئيا الخسارات البشرية الهائلة التي سببتها الأوبئة بين 1660 و1665 فالطاعون الذي انتشر في هذه السنوات والمدعو الحبوبة القوية كان من أخطر الأوبئة التي عرفتها الجزائر في العهد العثماني. وقد بلغ أوجه في سنة 1663.

كذلك كان من نتائج صعود القرصنة تزايد الإمكانيات المالية والتقنية والمادية التي سمحت بالانطلاق في مشاريع عمرانية كبيرة كان بعضها يلبي الحاجات الدفاعية التي تفرضها الحرب البحرية.

Scanné avec CamScanner

السنوات العجاف

من جهة أخرى كان تأثير الأوبئة يزداد قوة كلما صاحبته أو سبقته سنوات قحط. وتلك هي حال سنوات 1660-1667 التي عرفت أكبر ارتفاع في أسعار الحبوب. صحيح أن السلاسل الأكثر متانة نسبيا فيما يخص أسعار الزيت والحبوب تبدأ في سنة 1669. لكن رغم الطابع الجزئي للأسعار المسجلة في السنوات التي سبقت 1669، فإن ما يلاحظ من توافق بين أسعارها يجعلها في وضع يثبت بعضها بعضا رغم أنها مستقاة من مصادر مختلفة مما يزيد في مصداقيتها.

سعر الزيت والقمح مقدرا بجرناطة الخدام.

السنة	قلة الزيت	صاع القمح	السنة	قلة الزيت	صاع القمح
1655	11,67		1675	7,43	
1659	12,00		1680	11,50	6,40
1660	14,00	18,50	1682	11,37	5,00
1661	24,00	18,48	1683	14,83	5,94
1662	20,00		1684	13,93	3,74
1665		15,50	1689	-	10,14
1666	17,40	10,00	1691	24,88	5,58
1667	14,20	15,00	1692	15,95	6,67
1668	13,00	3,33	1693	20,12	8,63
1669	13,20	3,33	1694	24,52	7,65
1670	13,08		1696	12,96	8,70
1671	17,13		1697	18,19	6,58
1772	20,21	3,20	1698	21,44	8,00
1673	12,13		1699	21,46	5,00
1674	14,00	6,80			

يبين الجدول أن سنوات 1660-1667 هي من أعسر السنوات على الفئات الشعبية. إنها أقسى ما نشاهده طوال النصف الثاني من القرن السابع عشر. ففي أربع سنوات من جملة الخمس سنوات الواردة في الجدول، نلاحظ أن سعر صاع القمح يساوي ما بين 15 و19 يوم عمل لعمال البناء.

Scanné avec CamScanner

وعلى فرض أن العمل مستمر بصورة عادية طوال السنة عدا أيام الراحة والأعياد كانت مدة العمل تقريبا ثلاثة أرباع الأيام في السنة. وإذا اعتبرنا أن العامل يستهلك حوالي صاع القمح في الشهر أو ما يقابله من الخبز فعليه إذا كان أعزب أن يخصص ثلثي أجرته لهذه الضرورة. أما إذا كان متزوجا وله بعض أطفال، فإن أجرته تكاد لا تكفي تماما لشراء الكمية اللازمة من الشعير لتغذية خمسة أو ستة أشخاص.

ومن المعلوم أنه عندما يرتفع سعر القمح كثيرا، تضطر الفئات الفقيرة إلى شراء الشعير. وهذا يؤدي إلى ارتفاع أسعاره بحيث تصل أحيانا إلى ثلثي سعر القمح. وفي هذه الحالة إذا كان صاع الشعير يساوي أجرة عشرة أيام. والحد الأدنى اللازم لتغذية هذه العائلة هو 2،5 صاع في الشهر أي أن كل أجرة عامل البناء تذهب في شراء الشعير.

إن هذا الغلاء الفاحش قد ترافق مع انتشار الوباء وكان من أفظع الأوبئة التي عرفها العهد العثماني. إن المجاعة والوباء توأمان يكتسحان الفئات الشعبية بالدرجة الأولى. فالأثرياء يخزنون الحبوب ويلجئون إلى جناناتهم الريفية توقيا للوباء. أما العمال وغيرهم من الفقراء، وهم غالبا متكدسون في محلات جماعية، وقد أنهكهم الجوع وجعلتهم ظروفهم المعاشية عرضة سهلة لفتك الأوبئة. ولنذكر أن وباء سنوات 1660 قد اكتسح كامل الأقطار المغربية وأن أحد التقارير الفرنسية يزعم أن ثلثي سكان مدينة الجزائر هلكوا من أثر الوباء. إن أرقام هذا التقرير قد تكون فيها مبالغة كبيرة. ولكن اتساع الوباء وفداحته والفناء الذي أدى إليه، أمر تؤكده كتابات المعاصرين ومن بينها مثلا رحلة العياشي التي سبق ذكرها.

إن المقابلة بين أسعار الحبوب وأجور العمال كما يبينها الجدول تكتسي كل معناها داخل هذه الظروف المهولة.

Scanné avec CamScanner

ومع ذلك يبدو أن الجزائر بعد مدة قصيرة عرفت فترة نقاهة وانتعاش بعد هذه السنوات السوداء. فقد تبعتها مباشرة سنوات انهار فيها سعر الحبوب. فمن 1668 إلى 1699، لاحظنا سنتين فقط (1689 و1690) يزيد فيهما سعر القمح عما يقابل عشرة أيام عمل العامل. ومن الفترات التي كانت مساعدة جدا للفئات الشعبية سنوات 1668-1672 وسنوات 1680-1684.

وبقرات سمان:

إن سنوات 1668-1672 ليس لها نظير طول الفترة المعنية بالبحث. فصاع القمح لا يساوي سوى 3،33 جرناطة عامل. ثلاثة أيام عمل لشراء ما يستهلكه العامل الأعزب في مدة شهر. هذا وضع يسمح للعامل تنويع أغذيته. فلتر الزيت يكلفه يوم عمل فقط. ولشراء عشرة أرطال من اللحم (حوالي 5كغ) يلزم أجرة عمل يومين. كذلك على أقصى تقدير يلزم تقريبا نفس الشيء شهريا لشراء الملابس. وبقية المصاريف إذا اعتمدنا على ما تصفه كتابات العصر وما تحتويه رسوم المخلفات قد تكلفه ثلاثة أو أربعة أيام عمل. وفي هذه الحالة يمكن للعامل أن يدخر نصف مكسبه. وكانت سنوات العسر تأكل معظم هذه المدخرات لكن كما هو واضح من الجدول كانت سنوات العسر نادرة أو منعدمة بين 1668 ونهاية القرن.

أما إذا كان العامل رب أسرة مكونة من أربعة أو خمسة أشخاص فالادخار صعب عليه حتى لو كان بعض أفراد الأسرة يساهمون في إعالة المجموعة. وينبغي التذكير هنا أن رسوم المخلفات تشير إلى أن أغلبية العمال البرانية في مدينة الجزائر كانوا من العزاب. والمتزوجون منهم يندر أن يكون لهم عند وفاتهم أكثر من ابن واحد أو ابنين. بصفة عامة تشير رسوم تركات العمال إلى أن أقاربهم في المدينة هم إما أخ أو ابن عم أو أحد الأبوين الخ. وقلما تشير إلى أنهم تركوا أبناء لهم. لكن لا يمكن التعميم في هذا المجال لقلة الرسوم

Scanné avec CamScanner

الخاصة بالعمال وتركزها في فترة العشريات الثلاث الأولى من القرن التاسع عشر.

كذلك لا يمكن تعميم فترة الرخاء الملاحظة في سنوات 1668-1672 إلى مجموع سنوات 1668-1701. فسنوات 1680-1684 تقترب منها حيث كان صاع القمح يكلف 5 أيام عمل أي أنه أغلى نسبيا لكن زيت الزيتون كان أرخص نسبيا حيث كانت القلة تكلف 12 جرناطة بينما كانت تكلف 18 جرناطة في سنوات 1668-1672. وفيما يخص مجموع الفترة 1668-1701 كانت الحالة الغالبة (10 سنوات من مجموع 18 سنة واردة في الجدول) هي التي تتراوح بين 5 و7 أيام عمل للعامل من أجل صاع قمح. وإذا أدخلنا في حسابنا كل عناصر الدخل والخرج التي تشكل نوعا من الميزانية النموذجية لحياة العامل وقابلناها لمجموع الأسعار الخاصة بالفترة، يمكن القول أن النصف الثاني من القرن السابع عشر كان فترة رخاء نسبي للعمال.

ولم تكن الحال كذلك في سنوات 1702-1764.

1702 - 1764: تخالف الأسعار والقوة الشرائية

إن فترة 1702-1764 تتميز بتعدد دورات الغلاء الناجمة عن قلة المحصولات والتي زاد أحيانا في تفاقمها تكاثر الثورات والأوبئة.

إن أصعب أطوار الندرة الغذائية المعروفة هي السنوات التالية:

1702-1704

1722-1724

1735-1736

1739-1742

1750-1751

1762-1764

Scanné avec CamScanner

وليرجع القارئ إلى القسم الأول من هذا الجزء حيث درسنا ببعض التفصيل سنوات الغلاء.

وإذا قابلنا المعطيات المجموعة عن أسعار القمح والزيت بالأجور الاسمية لعمال البناء عن هذه السنوات نصل إلى النتائج الواردة في الجدول التالي: السعر مقدرا بأيام عمل عامل البناء

السنة	قلة الزيت	صاع القمح	السنة	قلة الزيت	صاع القمح
1702		14,50	1725	17,33	
1703	14,84	14,34	1730	14,00	
1704	14,50	14,00	1731		8,00
1706		7,50	1732	10,60	
1707	11,00	7,50	1735	16,60	13,58
1709	13,75	11,09	1736	18,00	13,58
1710	13,73	9,72	1750	25,38	
1711	14,71	10,63	1751		25,38
1712	17,21	11,82	1752		15,44
1722	13,28		1762	11,88	16,48
1723	28,88	23,28	1764		21,29
1724	20,32	23,28			

إن إلقاء نظرة سريعة على الجدول يظهر الثغرات الكبرى التي تطبعه. 23 سنة فقط مذكورة في الجدول عن فترة تشمل 63 سنة. وليس هناك أية معطيات عن عشرية 1740 ولا عن سبع سنوات من العشرية التالية. وبالأخص لم نعثر على أية معلومات عن سنوات 1739-1742 التي كانت فترة مجاعة ووباء في كل الأقطار المغربية. إن هذا مدعاة للحذر لكن لا يمنع من الاعتماد على المعطيات المتوفرة واستثمارها قدر الإمكان.

وإذا قارنا السنوات الأولى في هذا الجدول مع السنوات الأخيرة من الجدول السابق نلاحظ التخالف في تطور سعر الزيت وسعر القمح. فبينما يكلف صاع القمح في 1702 ما يقرب من ثلاث مرات عدد الجرناطات التي كان يكلفها في

Scanné avec CamScanner

فإن سعر الزيت مقدرا بأيام العمل هو في 1699 (14،50 بدلا من 5 جرناطات) (ما يقرب من 1698-1699 بالنسبة لسنتي 1703-1704 انخفاض في سنتي 15 جرناطة بدل 21). وهذا التخالف ناجم عن كون المحصولين لهما مناطق زراعية مختلفة لا تخضع لنفس التقلبات الجوية. فالزيت يأتي من جبال القبايل التي يكثر فيها الزيتون وتكاد تنعدم فيها زراعة الحبوب. وللحصول على الحبوب في سنوات الجفاف يضطر سكان هذه الجبال إلى تصدير كميات أكبر من الزيت إلى مدينة الجزائر. وقد تتدخل عوامل أخرى في هذا التخالف بين الأسعار الذي ليس له خط متواز منتظم. فمثلا أثناء الأزمة الشديدة التي عرفتها سنوات 1722-1724 ارتفعت أسعار الحبوب والزيت معا إلى مستوى لم تعرفه من قبل، إذا ما انطلقنا من المعطيات المتوفرة. فسعر صاع القمح أو قلة الزيت تجاوز في 1723 و1724 مستوى 23 جرناطة. وهو مستوى مروع. إن ما يكسبه العامل لا يكفي لشراء خبز الرضوم أو شيء من الشعير بكمية تكفي للحد الأدنى من الغذاء. ومعروف أنه في سنوات المجاعة الكبرى ينهار سعر اللحم لأن ملاك الغنم يتخلصون من ماشيتهم التي لا يستطيعون تغذيتها. وهذا قد يساعد أصحاب المداخيل العليا. أما أجرة العامل فلا تمكنه من شراء اللحم حتى عندما ينهار سعره وحتى ما يخص أرخص قطع اللحم.

إن ما يساعد على مواجهة سنوات الأزمة، إلى جانب التضامن الجماعي، هو بالأخص النقود المدخرة في فترات الرخاء. لكن السنوات التي سبقت أزمة 1722-1724 ليس لدينا عنها معلومات. أما السنوات التي تلتها فالمعروف عن عشرية 1730 أنها كانت عسيرة في أغلب الأحوال. فمن جملة 5 سنوات واردة بالجدول، توجد سنة واحدة مقبولة نسبيا. أما عشرية 1740 الغائبة عن الجدول فلا نعلم إن كانت أفضل من العشرية التي سبقتها والعشرية التي تلتها. وفي 1750 و1751، زاد سعر صاع القمح عن 25 جرناطة عامل. وفي مثل هذه الظروف المتأزمة، يلجأ أرباب العمل إلى شراء أردإ أنواع الغذاء لتغذية

Scanné avec CamScanner

عمالهم. فالأجرة العينية تقل كما وكيفا لأن خبز الرضوم وهو من النوع الرديء ينقص وزنه رسميا في حالة غلاء الحبوب كما رأينا ذلك سابقا.

إن الفترة التي دشنتها أزمة 1702-1704 تنتهي بأزمة 1762-1764. والمعطيات الواردة عن هذه الأزمة الأخيرة في جدولنا تبين مرة أخرى التخالف بين أسعار الحبوب وأسعار الزيت في وقت الأزمات.

وحول مجموع الفترة 1702-1764، يهمنا تقديم ملاحظة عامة لها صلة بالتطورات التالية. إن الأرقام المقدمة عن سكان مدينة الجزائر عند مختلف المؤلفين تتحدث عن 80.000 نسمة في سنوات 1580 و100.000 أو أكثر في القرن السابع عشر. وابتداء من منتصف القرن الثامن عشر، يقدر سكان المدينة بحوالي 50.000 إلى 70.000. وحسب هؤلاء المؤلفين، كان التناقص يخص بالدرجة الأولى عدد الأروبيين سواء كانوا أسرى أو ممن غيروا دينهم. وهذا التطور في التركيب السكاني للمدينة يضع البرانية في جوهر الحياة الإنتاجية بالمدينة.

1765 - 1803: رخاء شعبي

قيمة صاع قمح أو قلة زيت مقدرة بجرناطة خدام

السنة	قلة الزيت	صاع القمح	السنة	قلة الزيت	صاع القمح
1765	11,62	8,46	1784		9,06
1766	10,66	7,49	1785		5,19
1769	12,45	6,57	1786		6,76
1770	10,64	6,57	1787		5,15
1771	14,31	6,04	1788		5,43
1772	17,95	6,04	1791		4,66
1777	15,53	18,13	1795		4,66
1781		14,50	1799		5,17
1782		14,80	1800		4,75
1783		4,96	1802	12,00	4,90

Scanné avec CamScanner

21 سنة مذكورة في الجدول من مجموع 39، أي أكثر من النصف بقليل.

وإن كانت موزعة بصفة غير متساوية بين مختلف العشريات، لكن حضور سنوات الأزمة (1777-1782) يعطي نوعا من التوازن في المجموع. فعلا إن أزمة 1777-1782 الغذائية هي الأزمة الوحيدة التي عرفتها هذه الفترة في مجملها. إن عشرية 1790 لم ترد كثيرا في الجدول. لكن المعلومات المتوفرة عن طريق شركة افريقيا الملكية تبين أن هذه العشرية كانت في معظمها جيدة عدا سنتي 1792 و1796 وهما من السنوات المتوسطة وسنة 1798 حيث كانت المحصولات قليلة في كل القطر.

وكما يبينه الجدول، توالت السنوات المساعدة لذوي الأجور المنخفضة طيلة عشريتين بلا انقطاع. فمن 1783 إلى 1795 كان صاع القمح في ست سنوات من 8 سنوات مذكورة في الجدول يزيد أو ينقص قليلا عن 5 جرناطات عامل. وفي هذه السنوات الملائمة لذوي الدخل البسيط، كانت وفرة النقود الناتجة عن تهاطل الريالات الاسبانية على الجزائر سواء بفضل تكاثر صادرات الحبوب وارتفاع أسعارها أو لعوامل غير اقتصادية، أدى ذلك إلى استيراد كميات كبيرة من منتجات كانت في السابق خاصة بالأثرياء (بن، سكر، أقمشة من طراز عال، ساعات وغيرها من واردات أروبية ومشرقية). وبالمقارنة مع الفترات الملائمة للفئات الشعبية في النصف الثاني من القرن السابع عشر، تتميز سنوات 1765-1803 ببعض الخصائص الجديرة بالاهتمام: منها طابع الاستمرارية لأطوار الأسعار المنخفضة إذا قابلناها بالأجور: 1765-1772؛ 1783-1795. إن هذه الزيادة في الأجرة الفعلية قد تصاحبت مع استقرار في العملة غطى كل الفترة وتجاوزها ومع نمو الإنتاج الزراعي الذي شجعت عليه التصديرات المربحة والاستقرار السياسي الذي غطى كذلك كل هذه الفترة. إن هذا الاستقرار السياسي قد استفاد كثيرا بدون شك من تحسن الظروف

Scanné avec CamScanner

الاقتصادية والاجتماعية. ولكنه هو نفسه ساعد على إقرار جو من الأمن والطمأنينة والثقة أثر في بقية العوامل.

إن هذا التلاقي بين جملة من العوامل الملائمة لا نجد مثله في الفترة التي كانت أيضا ملائمة لأصحاب المداخيل الصغيرة وهي فترة الثلث الأخير من القرن السابع عشر. فهذه الأخيرة عرفت كثيرا من الاضطرابات وعدم الاستقرار. وتختلف الفترتان في نقاط أخرى لكن لهما خاصية مشتركة. فسلاسل السنوات الجيدة المحصول غالبة فيهما، عكس ما هي الحال في الفترة التي تفصل بينهما وفي الفترة التي تلي سنة 1803.

1803 - 1830 : بؤس وثورات

«نحن الآن في حالة مجاعة ووباء وثورة عامة». هذا الوصف الذي ذكرناه سابقا لا يلخص فقط الحالة في 1817 بل يشمل العشريات الثلاث إلى سنة 1830. ومن زاوية أجور العمال فإن الحالة أسوأ مما كانت عليه في أي وقت مضى. ويظهر الجدول التالي قيمة قلة الزيت وصاع القمح مقدرة بجرناطات العمل.

السنة	قلة الزيت	صاع القمح	السنة	قلة الزيت	صاع القمح
1803	12,82	10,00	1816	38,40	40,00
1804	20,00	20,00	1817	32,00	49,36
1805	16,00	56,00	1818		30,00
1806	20,80	32,00	1819		28,80
1807	25,32	16,80	1820	27,78	
1808		9,60	1822		(20,00)
1809	16,24		1823		(9,00)
1810	16,00	8,00	1824		(10,16)
1811		12,80	1825		(11,20)
1812	14,40		1826		(19,54)
1813	13,12	24,00	1827	(15,68)	(13,15)
1814	18,40	9,60	1828	(12,74)	(12,80)
1815		36,88	1829	(9,35)	(14,95)

Scanné avec CamScanner

نلاحظ أنه خلال العشريات الثلاث، لم ينزل صاع القمح عن قيمة 9 جرناطات إلا في سنة 1810. إن السلسة السوداء تبدأ بسنوات متوالية من الكوارث.

ولنلخص قليلا التوالي الزمني لهذه الأزمة الغذائية. كان سعر صاع القمح في السابق بين 2,25 و2,50ردص وارتفع إلى 3,75 ردص في خريف 1803 ثم قفز في الشتاء وبلغ 6,88ردص في جانفي 1804. وفي ماي من نفس السنة ارتفع إلى 15,00ردص. وجاء المحصول الجديد واستيراد لبعض الحبوب فهبط في الصيف إلى 8،75ردص. كانت مهلة قصيرة. فمن مارس إلى نهاية 1805 يرتفع إلى مستوى تاريخي رهيب: 35,00ردص. وفي بداية السنة التالية بقي السعر دائما حوالي 30,00ردص. ثم وردت كميات كبيرة من الخارج أدت إلى هبوطه إلى 10,00ردص ثم في أثناء 1807 تراوحت الأسعار بين 10,50ردص و18,75ردص.

وفي جدولنا، راعينا في حساب عدد الجرناطات التي يتطلبها شراء صاع قمح أن تركيب المتوسط السنوي لسعر صاع القمح أدرجت فيه معطيات مستقاة من مصادر أخرى كما بينا ذلك فيما سبق. وفي محاولة للتعويض عن هذا الصعود الرهيب وقعت زيادة بسيطة في أجور العمال في 1805، قدرها موزونة واحدة أي ثمن ردص.

إن هذا الصعود الهائل في أسعار القمح إذا قدرناه بعدد أيام العمل اللازمة لشراء صاع قمح قد بلغ في بعض الفترات هي، لحسن الحظ، قصيرة جدا (شتاء 1805-1806) الرقم المهول الذي لا يصدق: 70 جرناطة لشراء 60 لتر من القمح. إن كل الأجر اليومي لعامل البناء لا يساوي أكثر من رطل خبز (بأرطال الجزائر). إن العمل لم يعد يسمح بالحد الأدنى من المعيشة للعمال. وفي كل شهور سنة 1805، كان المتوسط هو 56 جرناطة للصاع.

Scanné avec CamScanner

إن هذا الخط الصاعد لأسعار المجاعة بلغ أوجه مع اندلاع الثورة وما تبعها من تقتيل لليهود. لقد عين كبش الفداء لهذا الغليان عن طريق تشويه المعطيات الفعلية التي كان لها دور في هذه المأساة.

إن رد السبب إلى السياسة أو إلقاء التهمة على السياسي، حسب تعبير رائد التاريخ الاقتصادي- الاجتماعي الكبير، المأسوف عليه ارنست لابروس Ernest Labrousse هو من العادات الجارية في مثل هذه الحالة في العالم. وفيما يخص الحالة في الجزائر، لم تكن الفتنة التي اشتعلت في المدينة عفوية بل كانت مدبرة. وقد اعتمد أصحابها على واقع جزئي فعلي هو أن مصطفى باشا رخص لبوجناح أن يقوم بتصدير بعض الحبوب من الشرق القسنطيني في الوقت الذي كانت فيه المجاعة تكتسح مدينة الجزائر.

قتل مصطفى باشا وبوجناح وحوالي مائة من اليهود[1] قتلوا ونهبت منازلهم. إن هذه المذبحة لم يسبق لها نظير طوال العهد العثماني في الجزائر. وهذه الأزمة وامتداداتها لها آثار كثيرة ندرسها في مكان آخر.

في 1806، أدى إطلاق حرية أسعار الحبوب المستوردة إلى استيراد بعض الكميات. وهبط سعر القمح مقدرا بعدد جرناطات العمال إلى 32 جرناطة. لكن الجحيم استمر واقترن بالوباء الذي أدى إلى إفناء عدد كبير من السكان.

ثم جاءت سنوات مهلة (1808-1814) لم تعرف رخاء القرن الثامن عشر رغم مكاسب القرصنة التي كانت لها أهميتها. وبدأ تنفيذ بعض المنشآت الكبرى في مدينة الجزائر، لكن القوة الشرائية لأجور العمال بقيت ضعيفة بالمقارنة مع القرن الماضي رغم بعض التحسينات في فترات قصيرة. وهذا

---

1. انظر البحث الذي سبق ذكره والذي أعده M. Eisenbeth ويقول Eisenbeth في ص 377 أن قصيدة تشكي يهودية-عربية تذكر أن عدد القتلى من اليهود 42 شخصا.

Scanné avec CamScanner

التطور المتراوح صعودا وهبوطا كأسنان المنشار، انتهى إلى كارثة كبرى كانت بدوامها وبالتباين الكبير بين مستوى الأسعار ومستوى الأجور، لا تقل عنفا عن سنوات 1803-1807. إنها أزمة أطول أمدا (1815-1822) لكنها متقطعة في داخلها سنوات معتدلة نسبيا. إن الغلاء مقدرا بالنسبة بين صاع القمح والجرناطات، احتدم في 1813، ثم هبط قليلا في 1814 ثم توالت السنوات الفاجعة 1815-1819. وبعد صعود جديد في الأسعار سنة 1822، انتهت الأزمة لكنها تركت آثارا عميقة. ومثل الأزمة السابقة، جمعت هذه السنوات بين ندرة المواد الغذائية والوباء الفتاك، وتناقص عدد السكان وانهيار الإنتاج الزراعي. وكان لعوامل أخرى دورها في تفاقم الأزمة في الشرق القسنطيني الذي كان ممون القطر ونواة الرخاء الكبير في القرن الثامن عشر.

إن مداخيل البايلك تناقصت نتيجة لانهيار التصديرات الزراعية ولتوقف الحروب الأروبية، في 1815 مما أدى إلى انهيار القرصنة التي ازدهرت أثناء هذه الحروب مستغلة انشغال الدول الأروبية في الحرب الدائرة بينها. إن وفاة الرايس حميدو في 1815 وتدمير أسطول الجزائر من طرف الانكليز في 1816 هما حادثان بارزان يرمزان إلى نهاية عهد تاريخي.

كذلك كان توالي الانقلابات العسكرية والاضطرابات داخل الأوجاق مؤشرا بأن الانكشارية وهم حكام البلاد، كانوا يسودهم شعور بالارتباك والاضطراب وحتى بالضياع، وبأن أدوات قوتهم في انهيار خطير. كان عددهم يتناقص يوما بيوم. والقرصنة لم تعد سوى شيء من ذكريات الماضي. وعصر الأرباح الطائلة التي كانت توفرها بالأخص تصديرات الحبوب، هو عصر ولى بلا أمل في الرجوع.

إن الثورات في شرقي البلاد ثم في غربيها ثم في الوسط كانت بتدبير بعض كبار أو صغار رجال الطرق الدينية. وهي مؤشر كبير يبين أن الوعي بتداعي

Scanné avec CamScanner

نظام الحكم وضرورة تغييره قد ساد جماعات واسعة. والخطير في الأمر على الحكام أن هذا الطموح إلى التغيير قد وجد من يعطيه صورة ملموسة وأن المرشحين للحكم بدل النظام القائم هم فئة قادرة على التأثير على عواطف الجماهير وتجنيدها في العمل من أجل مشروع جديد، فئة رجال الدين.

إنها ظاهرة جديرة بالاهتمام. ففي أيام الأزمات يلاحظ أن الالتجاء للدين ليس محصورا بين الجماهير الشعبية بل إن الفئة الحاكمة تتجه كذلك هذا الاتجاه. ففي الوقت الذي كانت فيه الثورات الشعبية بقيادة رجال الطرق الدينية تطلب التغيير باسم الدين، كان الانكشارية منذ مقتل مصطفى باشا في 1805، يختارون على رأس كل انقلاب جديد من يحملون لقب خوجة أي من لهم مستوى معين من العلم والثقافة. والمعروف أن العلم في ذلك العصر كان من أركانه الأساسية العلوم الدينية. وانتهت سلسلة الانقلابات بثورة علي خوجة الذي استطاع أن يضع حدا نهائيا لثورات الجنود. فقد استخدم عددا كبيرا من أبناء البلد وجعل منهم حرسا خاصا يحميه من الأوجاق واستمر في قمع عناصر الشغب داخل الجيش. وحسب مذكرات زهار نقيب الأشراف فإن علي خوجة قتل 1500 جندي من الأتراك. وينسب إليه أنه كان ينوي تأسيس أسرة حاكمة متخلصة من الأتراك باعتماده على السكان الأصليين. وفي المراسلات بين الجزائر واسطنبول، كان علي خوجة متهما من طرف الأتراك بأنه قوقازي معادي للأتراك. ولم يدم طويلا فقد أصيب بالوباء الذي أنهى محاولة جدية لتغيير الأوضاع في الجزائر.

هكذا تظهر التأثيرات المختلفة للعوامل الطبيعية. فالجفاف وندرة المواد الغذائية ثم المجاعة، أدى كل ذلك إلى تفاقم الأزمة داخل النظام الحاكم. ولكن الوباء كان له تأثير معاكس حيث كان له دور المنقذ لنظام الحكم. فقد قضى على شخصية قوية كانت تعمل لإقامة حكم جديد من جهة، ومن جهة

Scanné avec CamScanner

أخرى أدى الوباء إلى إفناء عدد كبير من السكان وإنهاك القوى الفعالة التي كانت تستعد للإجهاز على نظام حكم كان يعيش أنفاسه الأخيرة.

وكانت عشرية 1820 فترة نقاهة بعد هذه المحن الكبرى. وهبط سعر القمح. لكن المعطيات عن أجور العمال تتوقف في 1823. إن حسابات المصاريف على الأشغال العمومية الكبرى تعطي تفاصيل عن الأسعار لكنها تكتفي بتسجيل المصروف الإجمالي على الأجور. ونظرا للاستقرار الكبير في الأجور في الفترات العادية، فقد افترضنا أن الأجور بقيت كما كانت في السابق واستمرت كذلك في السنوات الأخيرة من حكم الداي حسين. ولأنها مجرد افتراض وضعنا الأرقام تحت قوسين في الجدول المتقدم.

كانت فترة 1823-1829 معتدلة نسبيا فيما يخص ذوي الأجور الضعيفة عدا سنة 1826. لكن بعد 1827 أدى حصار الفرنسيين لمدينة الجزائر وتوقع الحكام بقرب الهجوم على المدينة إلى إفراغ المدينة من البرانية. وأصبحت المدينة عبارة عن معسكر متحصن. وهي حالة استثنائية من عدة وجوه (تعزيز المنشآت الدفاعية، ندرة اليد العاملة، البحث عن الطمأنينة الاجتماعية من جانب حكم مهدد ويجب أن نضيف بأن الداي حسين، مهما كانت عيوبه، فلا ننكر أنه كان له شعور قوي بمسئولياته وكان رجل عدل وإنصاف) تدفع إلى زيادة كبيرة في الأجور قبيل أن تحل نهاية عهد بأكمله.

3. الأجور في المصادر الأوروبية

بقصد المقارنة، نقدم هنا معلومات عن الأجور مستقاة من مصادر غربية. وهي على نوعين:

- قوائم أجور دفعت لعمال ومستخدمين جزائريين من طرف شركات تجارية أروبية أو قنصليات غربية في الجزائر.

Scanné avec CamScanner

- شهادات عن الأجور، أوردها بعض المؤلفين.

قوائم أجور

حسب وثائق شركات المرجان التي درسها بول ماسون Paul Masson[1]، كان الجزائريون الذين يعملون في الباستيون أو في عنابة عند هذه الشركات في العشريتين الأخيرتين من القرن السادس عشر يتقاضون ريالين فرنسيين في الشهر 2écus soleil وفي القالة في 1629، كانت نفس الشركات تدفع لعمالها ومستخدميها شهريا هذه الأجور (ليرة ترنوا فرنسية)

نقيب الحرس	30
الجنود	9
العمال الذين يحملون القمح	من 6 إلى 9
مسئول الخدام	9
الطباخ	9
الخدام	9
رعاة الماشية	9

وفي هذه السنة[2] كانت الليرة المذكورة تساوي 2،32دخ.

وجاء في «كشف نفقات الطعام في القل في أفريل 1732»[3] أن نفس الشركة كانت في عنابة في 1753 تدفع للخادم الجزائري ريالين في الشهر وللطباخ 3 ريالات وللترجمان 4،17 ريالات. وكانت الحصة اليومية من الطعام (خبز، لحم، الخ.) المقدم للعمال تكلف ما يقابل 0،30 ليرة أي أن الطعام يساوي تقريبا نفس الأجر اليومي عينا. وحسب الظروف التي كتبت فيها الوثيقة فإن

1. P. Masson, *Les Compagnies de corail*, *op.cit*, p. 140 sq
2. Féraud, *La Calle*..., p. 129
3. ANP, AE, B III 305

Scanné avec CamScanner

الريالات المذكورة هي ريالات القل في القل وهي تساوي آنذاك 4،50 ليرات ترنوا وريالات عنابة في عنابة (قيمتها 4،00 ليرات ترنوا).

- في 1776 كان الحراس المستخدمون في القنصلية الفرنسية بالجزائر يتقاضون 0،50ردص في اليوم[1]. وفي 1777، كلفت 16 يومية عمل لشحن الشمع ريالين أي بـ 0،25 ريال في اليوم[2].

وفي القالة في 1820، كانت يومية العامل عند الوكالة الفرنسية تكلف 0،66 فرنك3 وهذه المعطيات على ندرتها تثير بعض الملاحظات:

- إن الاختلاف الكبير في الظروف لا يسمح بمقابلة أجور القالة والقل وعنابة بأجور الجزائر. لكن يمكن أن نلاحظ التطور الملموس في الأجور محليا. مثلا في 1820، بخدمة 25 يوما في الشهر كان الخدام في القالة يتقاضى 16،50 فرنكا أي ما يقرب من 4 ريالات من ريالات القالة. وهذا التطور مرتبط بالتغيير الجذري الذي أحدثه تدفق الريالات الفضية في المنطقة نتيجة للتصديرات المتعاظمة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر. إن ملايين الريالات الفضية تدفقت على المنطقة وجعلت الإنتاج الزراعي يتزايد وترتفع قيمته كما أدت إلى ارتفاع أجور العمال. ويلاحظ أيضا أن الحراس في القنصلية الفرنسية بالجزائر، كانوا يتقاضون في 1776 ضعف الأجرة التي يكسبها الحراس في الفنادق الأهلية وغيرها من المحلات العامة وكان هؤلاء الأخيرون يكسبون نفس الأجرة المقدمة لعمال البناء.

1. ANP, 369 Mi 4, art. 1370

2. *Ibid.*, AE, BIII 307

3. *Ibid.*, AE III 315

Scanné avec CamScanner

شهادات مختلفة عن الأجور

بخلاف كشوف الأجور الرسمية التي تسجل المعطيات الفعلية مباشرة، تكون الشهادات خصوصا إذا كانت متأخرة زمنيا عن الأحداث التي ترويها، في حاجة إلى إثبات. وهي مقدمة هنا لمقابلتها بالمعطيات الرسمية المذكورة فيما سلف، حتى يمكن أن نقارنها بغيرها. ومن البديهي أن إبطال هذا الجانب أو ذاك من مختلف الشهادات، لا يعني بالضرورة أن الشهادات باطلة في مجموعها.

- يذكر فونتير دي بارادي Venture de Paradis [1] أن البايلك كان يدفع للبناء 0,25 فرنك في اليوم. والواقع أن البناء في 1788 كان يتقاضى 0,75ردص أي ما يقابل 0،825 فرنك في اليوم. وخبز الرضوم لم يكن يباع بـ 0,5 فرنك لعشرة خبزات كما يقول هذا المؤلف2، بل كان يتراوح بين درهمين وثلاثة دراهم للخبزة أي أن عشر خبزات كانت تساوي بين 0،095 فرنك و0،142 فرنك.

- إن الأرقام النى ينقلها بوتان Boutin[3] قريبة من أرقام الكشوف الرسمية وإن كانت أعلى منها بقليل. فهو يذكر أن الصناع، أو العمال المتأهلين كانوا يتقاضون بين 1,50 فرنك و1,75 فرنك والخدامين بين 0,75 فرنك و0,90 فرنك. والأرقام الرسمية الواردة في قوائمنا إذا حولت إلى العملة الفرنسية تعطي للخدام يوميا ما يقابل 0,688 فرنك و0,825 فرنك وللعامل المتأهل ضعف هذه الأجرة.

1. Venture de Paradis, Alger..., *RA*, 1896, p. 100
2. Ibid., p. 290
3. Boutin, *Reconnaissance..., op.cit.*, p. 8

Scanné avec CamScanner

- يذكر شالر Shaler [1] أنه عادة كان الخادم القبايلي عند القناصل الأجانب في 1820 يتقاضى 2,50 دولار في الشهر ويضيف أن الأجرة اليومية للخدامين كانت بين 0,60 و0,70 فرنك وللمعلمين ريال بوجو أي في سنوات 1820 حوالي 1,80 فرنك.

- وفي كشوف القنصلية الأمريكية2 بالجزائر، كان خادم إيطالي بالقنصلية يتقاضى 5 دولارات في الشهر.

وكما رأيناه سابقا، كان العمال في البساتين الخاصة والعمومية يتقاضون 5 ريالات بوجو في الشهر، أي في سنوات 1820 ما يقل قليلا عن 1,65 دولار.

ويعتبر روزي Rozet [3] من أشهر المؤلفين الفرنسيين الذين عاصروا حملة 1830. وكتابه فعلا مليء بالمعلومات المفيدة. وشهاداته المعاينة مباشرة لها قيمة إخبارية كبيرة. لكن حين ينقل عن الفترة العثمانية يلجأ إلى النقل غير المنتقد والتقميش السريع في بعض الأحيان. فهو مثلا يقول: «في عهد الداي كان البرابر الذين يأتون للعمل في مدينة الجزائر وضواحيها، يكسبون 4 موزونات أو 5 صوردي (Sous) في اليوم و4 خبزات سوداء التي تساوي 2 صوردي في مجموعها... وبعد ستة أشهر يرجعون إلى بلادهم». إن الجملة الأخيرة منقولة عن شالر الذي يصف اضطراب الأمن في المدينة والعقوبات الجماعية التي كان الحكام يسلطونها على البرانية الذين ينتمون إلى منطقة ثائرة. والأرقام التي يذكرها روزي منقولة من ڤنتير دي پارادي وبوتان وشالر في نفس الوقت. أي أن هذا النوع من النقل التقميشي يخلط بين معطيات وردت في فترات بينها نصف قرن من الزمن.

1. W. Shaler, *Esquisse..., op.cit.*, p. 122

2. ANP, 253 Mi 4 vol. 9, corresp. Bruell, Alger 16 nov. 1818

3. Rozet, *Voyage dans la Régence d'Alger*, p. 1833, II, p. 26-27

Scanné avec CamScanner

فتح الجزائر

لم تكن توجد حواجز لا تعبر بين فئات العمال من خدامين وصناع ومعلمين. فبفضل الجهد والصبر والمساعدة من طرف الآخرين، يمكن للخدام مع مرور الزمن أن يصير صانعا ولبعض الصناع أن يصبحوا معلمين. ومهما كانت العوامل التي ساعدت على الصعود الاجتماعي في مدينة الجزائر، فالذي حصل بالفعل يعد ظاهرة كبيرة الأهمية أعطت شكلا جديدا للتركيبة السكانية والاجتماعية في المدينة خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر وما بعده. إن ارتقاء السكان الأصليين في السلم الاجتماعي واندماج أحفاد الأتراك وغيرهم من ذوي الأصول الأجنبية اندماجا واسعا في الحضر وإن حافظوا على بعض التميز، هو وضع جديد جذريا في المدينة. كذلك أصبح العمل الإنتاجي بكل أنواعه بيد هذه الجماعة المتماسكة. وأصبح الاسترقاق ظاهرة هامشية كما أن عدد الأروبيين الذين يعتنقون الإسلام لسبب أو لآخر تضاءل إلى حد يقرب الصفر. وهبط عدد الانكشارية إلى ثلث ما كان عليه في السابق. وبدأ البرانية الذين كانوا محصورين غالبا في الأعمال اليدوية المتواضعة، يرتقون إلى مستويات مرموقة. مثلا في القرن السابع عشر كان أمين البنائين عادة من الأندلسيين. أما في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر فقد كان هذا المنصب بيد محمد أعراب من القبايل. وكان أمين آخر من زمورة من الشرق الجزائري. وكما رأينا سابقا كان هؤلاء البرانية أو الحضر يلتحقون بجنود البحرية والقرصنة ويصلون فيها إلى أعلى المستويات. ومنهم القبطان حميدو الشهير. كذلك كان من أشهر الرياس في هذه الفترة الرايس قدور والرايس دحمان والرايس حمدان والرايس عمروش وهي أسماء تدل على الأصول الأهلية لأصحابها. إن بن عيسى قائد جيش باي قسنطينة ضد الحملة الفرنسية، وهو من الأهالي، هو مثال على هذا التغيير

Scanné avec CamScanner

الجذري. فتولي أحد الأهالي قيادة جيش الباي لم يكن أحد يتصوره ممكنا في الفترات السابقة.

ونجد في وثائق الرصيد العثماني لهذه العشريات الأخيرة من القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر أمثلة كثيرة عن صعود العمال البرانية الاجتماعي واندماجهم في عالم الحضر، عالم الصناعات الحرفية والتجارة والوظيفة، هذا العالم الذي يشكل روح المدينة وذاكرتها في الجزائر وغيرها من المدن الجزائرية.

إن هذا يطبع التحول السكاني والاجتماعي الكبير الذي عرفته مدينة الجزائر في أواخر الفترة العثمانية حيث أصبح أبناء البرانية القادمين من داخل البلاد ليسوا معتبرين برانية، أي أجانب، بل هم جزء فعال ومتزايد من الجماعة الحضرية. إن مدينة الجزائر كانت تركية أندلسية في طابعها الغالب ثم صارت ايطالية كورسيكية ثم «تجزأرت» في العشريات التي سبقت 1830. إن أبناء البلاد الأصليين نجحوا في فتح مدينة الجزائر.

Scanné avec CamScanner

خاتمة

ليس من الضروري هنا تلخيص النتائج المستخلصة في كل قسم من أقسام هذا الكتاب بل نكتفي بما يساهم في إعطاء صورة عامة عن تطور الأوضاع.

إن القسم الأول يبين تنوع العوامل التي أثرت في سير العملة والتي تبرزها المعطيات التالية:

- اصطبغت فترة 1580-1620 بتفاقم الاضطرابات في العملة: انهيار قيمة الدرهم الذي كان النواة الأساسية للعملة في تلك الفترة، وارتفاع الأسعار بشكل انفجاري خاصة في الميدان العقاري. ومع ذلك عرفت هذه الفترة حالة رخاء مرتبطة بازدهار القرصنة وصعودها إلى مستويات لم تعرفها من قبل ولا من بعد. ويصف بروديل[1] هذه الفترة بأنها «الوثبة الثانية في الجزائر... مليئة بالانتعاش والرخاء مثل الأولى بل من المؤكد أنها كانت أوسع وأشمل».

- رغم الاستقرار الكبير الذي عرفته العملة في الجزائر بين 1630 و1685، فإن هذه الفترة كانت فترة مجاعات وأوبئة رهيبة وفترة اضطرابات سياسية لم يسبق لها مثيل.

- وعلى العكس يمكن لاستقرار العملة أن يتزامن مع التوازن السياسي والرخاء الاقتصادي على المدى الطويل كما كانت الحال في النصف الثاني من القرن الثامن عشر. عرفت الجزائر خلال هذه المدة رخاء في كل مناطقها وإن كان المستفيد الأول منه هي الجماعات المهيمنة وزبائنها.

- كانت العملة مستقرة بين 1795 و1805 وصاحب هذا الاستقرار ارتفاع كبير في أسعار المنتجات الزراعية. وفي بعض المناطق كان ارتفاع الأسعار نتيجة لتدخل السلطات التي كانت تسعى لاستقطاب وثبة التصديرات لصالحها.

---

1. F. Braudel, *La Méditerranée*..., t. 2, p. 205

Scanné avec CamScanner

- وفي أوقات أخرى، كانت السلطة تتخذ تدابير غالبا غير فعالة، بقصد الحد من غلاء الحبوب ومحاولة استقرار العملة، خوفا من الثورات الشعبية والعسكرية.

- إن هذه الملاحظات والاستنتاجات الجزئية في حاجة إلى تنمية وتعميق على أسس أوسع. وهي هنا تبرز فقط هذه الفكرة العادية في بساطتها، وهي أن العملة ليست المحرك الوحيد للحياة الاقتصادية، بل هي فقط إحدى الوسائل التي يستخدمها الناس في مختلف الظروف.

* * *

إن تحليل حركة الأسعار والمداخيل يؤكد نظرية لابروس وهي تنطبق على الأزمات الغذائية التي مرت بها الجزائر في العهد العثماني. وبعض الدراسات[1] عن الأقطار العربية وعن تركيا في نفس الفترة، تصور حالات مشابهة دون أن تعتمد على نظرية لابروس التي يبدو أن طابعها العالمي تثبته دراسات متعددة لأوضاع متشابهة في مختلف أنحاء العالم. وتكرار نفس الظواهر هو نتيجة للظروف العامة لاقتصاد طابعه زراعي موجه جزئيا نحو القطاع التجاري، وليس مجرد استنساخ ميكانيكي لنظرية عامة. ولننظر تطابق النموذج والحالة التي ندرسها. ولنبدأ بالأزمة الحادة التي عرفتها الجزائر في 1805 حيث توالت الأحداث بهذا الشكل: ضعف في المحاصيل، مجاعة، اضطرابات، مقتل الداي ووزرائه، تبعه انقلاب عسكري وتصفيات حساب في قمة السلطة أدت إلى

1. عن الأقطار المغربية، انظر المؤلفين الذين ذكرناهم فيما سبق، وعن مصر : كتاب:
André Raymond, Artisans et commerçants du Caire, Damas, 1973-1974, 2 vol.;
وعن سورية
A. Abdel Nour, *Introduction à l'histoire urbaine de la Syrie ottomane (XVI^e- XVIII^e siècles)* Beyrouth, 1982 et A. Rafeq, *The Province of Damascus*, 1723-1783, Beyrouth, 1966.
وعن تركيا، انظر الكتابات الرائدة لعمر لطفي بركان وتلاميذه.

Scanné avec CamScanner

انقلابات متوالية رافقتها ثورات شعبية في عدة جهات من القطر. وقبل أن يعرف مصطفى باشا ورفقاؤه هذا المصير المأساوي، كانوا جميعا قد كسبوا ثروات أسطورية عن طريق تصدير الحبوب نحو أوروبا في ظروف الحرب التي جعلت أسعار القمح تبلغ درجات لم يسبق لها نظير. واستمر تصدير الحبوب في الوقت الذي كانت فيه المجاعة تكتسح مدينة الجزائر.

نحن هنا أمام ظاهرة متكررة في التاريخ، ظاهرة الأزمات الغذائية التي تصيب بعنف جماهير شعبية واسعة في حين يستغلها بعض الممولين الأثرياء لتنمية ثرواتهم.ويتبع ذلك انتفاضات شعبية قد تطيح بنظام الحكم.

ولم تكن أزمة 1805 وحيدة من نوعها في الجزائر. فنذكر مثلا أنه بعد تفاقم المجاعة في 1604 و1637 قررت السلطات الجزائرية إغلاق الباستيون ومنع تصدير الحبوب منها. كما أن القالة كادت أن تعرف نفس المصير في 1763.

وتوقعا لمثل هذه الظروف، كان الهم الشاغل للحكام ضمان سعر قار للخبز في المدينة. وكان الأمر كذلك في أزمة 1817. إن مراسلات القنصل الأمريكي في الجزائر وكذلك مذكرات الشريف الزهار ودفتر تشريفات تصف بالتفصيل التدابير الحكومية المتخذة لمواجهة الأزمة: استيراد الحبوب وتوزيعها على المخابز والسكان بسعر مقبول، تحديد سقف الربح للتجار وسعر ثابت للخبز، الخ. نلاحظ هنا مراعاة الحكام لبعض حاجات ومطامح السكان. وهي تمثل أحد مظاهر ممارسة الحكم في تلك العهود.

ولنتساءل الآن عن بعض ما شاهدناه ونستخلص مدلوله:

- إن دراسة المداخيل تبين بشكل قاطع أن أسرع وأقوى وسيلة لاكتساب الثروات الكبرى مرتبط بالتمتع بسلطة سياسية-عسكرية معينة. وفي بعض الأحيان كانت هذه الميزة يستفيد منها أيضا بعض الزباين والمقربين من الداي

Scanné avec CamScanner

والخزنجي والباي والآغا الخ. إن هذه الصلة العضوية الجوهرية بين تولي الحكم واكتساب الثروة هي الظاهرة الواسعة القوية التي تشاهد في كل فترات الحكم العثماني بالجزائر. إن الشخص يكون واسع الثروة سواء في الجزائر أو في قسنطينة أو معسكر أو مستغانم أو عنابة وغيرها من المدن أو المناطق الريفية إذا كان «ملكا في مملكته» أي إذا كان بيده التحكم في مدينة أو جهة أو قطاع إداري معين بكثير من حرية التصرف.

- صحيح أن رياس البحر لم تكن ثروتهم في الغالب نتيجة لتولي سلطة معينة عدا سلطتهم في السفن أو على مجموع السفن التي يقودونها من أجل القرصنة. إنهم حالة خاصة كانت فيها الغنائم هي المصدر الأول للثروة. لكن أغناهم وأقواهم كانوا بصورة عامة جزءا مهما من طاقم الحكم.

- إن العلاقات الخارجية كانت من مصادر تنامي أشكال خاصة من التبعية. يمكن التساؤل مثلا عن سيادة عملة أجنبية، وهي الريال الاسباني في الجزائر، وهي عملة بلد في حرب دائمة مع الجزائر. هذه العملة كانت تقص في مرسيليا حسب نماذج متفق عليها مع سلطات الجزائر ويجري تداولها في مختلف النواحي. ومن هذه العملة الفضية نشأت العملة الفضية الجزائرية بتسميات رسمية اسبانية الأصل، هي الريال والدورو والبوجو.

- إن هذه التبعية استمرت طوال «قرن القمح» (1745-1805) وهو فترة رخاء سيتزايد بعد 1765. ويمكن تصور هذه التبعية وآثارها بطرق متعددة. مثلا: لاحظ كثير من المؤلفين والشهود الغربيين وفرة العملة في الجزائر وجعلوها مسئولة عن ارتفاع الأسعار بعد 1790. وهي، كما رأينا، نتيجة لما قدمته غنائم القرصنة، والتصديرات والثمن العالي من الريالات، الذي دفعته اسبانيا في مقابل معاهدة الصلح والاتفاقات التجارية بين البلدين. إن تجمع كل هذه الموارد خلال ربع القرن الأكثر توفيرا للعملة الصعبة، أي سنوات 1792-1815

Scanné avec CamScanner

كان ينتج سنويا ما يقدر بحوالي مليون من الريالات الاسبانية في السنة. وهذا المبلغ أدى إلى تحول جذري في الحالة النقدية وأثر على حركة الأسعار وساهم في تحسين الظروف الاجتماعية للسكان وأدى إلى الإثراء الكبير للجماعات الحاكمة. كل هذه النتائج المهمة نجمت عن مبلغ زهيد نسبيا إذا قورن بحجم التجارة الخارجية لمدينة مرسيليا مثلا، دون الحديث عن بلاد مثل انكلترا أو هولندا في نفس الفترة. إن هذا يقدم صورة عن وضع البلد الفقير المتخلف.

- إن القطاع التجاري يقوم بدور مهم في التحولات، رغم أنه بالنسبة لمجموع الحياة الاقتصادية في البلاد، قطاع هامشي. وفي جانبه الأكثر حيوية والأكثر وضوحا وهو الجانب الخارجي كان هذا القطاع يعتمد اعتمادا رئيسيا على عوامل لا يتحكم فيها أبناء البلاد. وبقدرته على إثراء الجماعات المهيمنة ولو بصورة مؤقتة وعلى تحسين ظروف معيشة جزء من السكان، يظهر هذا القطاع كعنصر مؤثر على إعادة تشكيل التركيبة الاجتماعية داخل المجتمع الجزائري. وهو من جهة أخرى، يعمل على تعزيز التبعية نحو الخارج. إن العملية معقدة ومتعددة الأشكال. إن الإثراء أدى إلى خلق حاجات وأذواق جديدة. فتكاثر الطلب على مواد الترف ووسائل الراحة والترفيه والأدوات المنزلية المستوردة من أوروبا. إن أقمشة الترف الانكليزية والإيطالية، والساعات الحائطية والجيبية، والأثاث والمواد الثمينة والتي تبرز مظاهر البذاخة غزت المحلات الارستوقراطية والبرجوازية في الجزائر. إن الحاجة إلى «التحديث» حتى في مظاهره المبررة والضرورية هي أيضا عامل تبعية. ونظرا للتخلف التاريخي عن أروبا، كانت التبعية تبرز أيضا في أهم التجديدات التقنية التي أدخلت على البلاد. فلصهر الحديد أو صنع المدافع، كان الحكام يوجهون طلباتهم للحصول على مهندسين أجانب. ولتحسين الإنتاج الزراعي يطلب من الشركات الأروبية أن تجلب السكك وغيرها من أدوات الفلاحة. كان المهندسون والأطباء

Scanné avec CamScanner

وغيرهم من الاختصاصيين يستوردون من الخارج دون محاولة تكوين أمثالهم داخل البلاد. ولم تكن التقنيات الحديثة مطبقة نسبيا إلا في الميادين العسكرية والبحرية.

إن أدوات الحداثة كانت مقصورة على الاستهلاك وأدى ازدهار التصدير والقرصنة في 1792-1815 إلى تضخمها بشكل محموم. لكن عند نهاية الحروب الأوروبية انهارت كل عوامل الازدهار كليا. ودخلت البلاد في دوامة رهيبة. فكلما حاولت التخلص من التبعية كلما وزاد ثقلها كما حدث ذلك في عهد الداي حسين.

- في جويلية 1830، عندما غادر هذا الداي الجزائر متبوعا بحوالي أربعة آلاف من الانكشارية، ترك وراءه بلادا مخربة: تناقص ديموغرافي، انهيار الإنتاج الزراعي، ثورات متوالية وقمع دموي عنيف، كانت تعبر عن أزمة نظام وأزمة مجتمع.

وكان المعاصرون متفقين في وصف هذه الحالة لكنهم يختلفون في تفسيرها. فإرجاعها إلى العامل السياسي كان من التفسيرات السائدة في تلك الفترة. وهي تلاحظ سواء في كتابات المؤلفين أو في ردود الفعل الشعبية سواء كانت عفوية أو مدبرة من طرف الراغبين في الوصول إلى الحكم. ونحن الآن ندرك أن الأزمات الاقتصادية والاجتماعية من النمط القديم، وما يرتبط بها من ثورات وتغيير في نظام الحكم كان نصيب العامل السياسي فيها يطفو على السطح، لكن العوامل الجوهرية التي كان تأثيرها لا يبرز في نفس المستوى، يجب البحث عنها في إطار آخر.

وفيما يخص الجزائر، كانت أزمة النظام السياسي تشكل عنصرا من مجموع عناصر التدهور والغروب التي كانت تصيب الإمبراطورية العثمانية في مواجهتها للثقل المتعاظم الذي تمثله الدول الغربية في الساحة العالمية. وزاد

Scanné avec CamScanner

في حدة الأزمة في الجزائر تصفية الحسابات بين الزمر السياسية العسكرية بعد مقتل مصطفى باشا في 1805. فقد فتحت هذه الأزمة وتداعياتها الدامية الطريق لقوى جديدة تحمل راية الدين بغية الوصول إلى الحكم.

وكانت أزمة أشد وأعمق تضرب المجتمع الجزائري لفترة طويلة. وقد أرجعها بعض المؤلفين إلى العوامل الطبيعية. فعلا تتابعت سنوات القحط مترافقة مع الوباء بشكل رهيب كأنما حلت دورة الموت بعد دورة الحياة. لكن مسئولية البشر في كل ذلك لم تكن غائبة. فالفئات المحظوظة كانت تتحصن في مواقعها وجناناتها بعيدا عن المجاعة والأوبئة غير مبالية بعامة الناس. وفوق ذلك أدت الثورات المتوالية وعمليات القمع التي صاحبتها إلى تفكك الحياة الاقتصادية والاجتماعية وزادت بدورها في فداحة الكوارث واستمرارها.

إن التناقص الديموغرافي الذي بدأ منذ نهاية القرن الثامن عشر قد اشتد بعد 1830 نتيجة للحروب الاستعمارية وسياسة النهب والتدمير التي سلكها المحتلون الجدد. وقد استمر هذا الضمور حوالي نصف قرن وبلغ في سنوات 1870 درجة جعلت بعض المؤلفين الفرنسيين[1] في تلك السنوات يتوقعون الاندثار النهائي للأهالي في الجزائر ويصوغون نظرية عامة تزعم أن الاتصال بين «الحضارات العليا» و«السكان البدائيين» يؤدي حتما إلى اندثار الأخيرين.

إن التطور الذي تلا هذه السنوات قد بين أن هؤلاء المؤلفين كانوا منظرين من النوع الرديء في ميدان الاتصال بين الحضارات وأنهم بالأخص من أسوأ الملاحظين الاجتماعيين لأنه في الوقت الذي كانوا فيه يتوقعون اندثار

---

1. أورد المؤرخ الفرنسي الكبير Charles-Robert Ageron في كتابه:
Les Algériens musulmans et la France (1871-1919), Paris, 1968, t 1, p. 548-549
مقتطفات من كتابات هؤلاء المؤلفين وحلل كذلك الآراء المخالفة لهم والتي كان ينشرها مؤلفون فرنسيون آخرون لهم نظرة أكثر واقعية وكذلك، عند أغلبهم، تفتح واحترام للشعوب الأخرى.

Scanné avec CamScanner

الأهالي في الجزائر، كان هؤلاء قد بدأوا وثبة ديموغرافية مذهلة لم تتوقف إلى السنوات الأخيرة.

وإذا انطلقنا من أواخر فترات العهد العثماني في الجزائر، فإنه يمكن اعتبار أن الاتصال بين شمالي وجنوبي البحر المتوسط كان له آثار متعددة الجوانب. فقد كان له دور في رخاء القرن الثامن عشر وكذلك في الانهيار الذي تلاه. وقد أظهر الحواجز المجتمعية البنيوية التي جعلت من استعارة بعض مظاهر الحداثة غير المهضومة ليست محركا للتقدم بل عامل اضطراب وانكماش. إن الليل الاستعماري الطويل وكذلك الأزمة المجتمعية التي سبقته ومهدت له، كانا من الثمرات المريرة التي أنبتتها صلات التبعية التي نسجت خيوطها أثناء عشريات الرخاء المشرقة التي عاشتها الجزائر في القرن الثامن عشر.

Scanné avec CamScanner

ملحق

الموازين والمكاييل

لعدة أسباب لا يوجد أي حل مرض تماما لمشكلة المقاييس المستعملة في مدينة الجزائر في العهد العثماني.

إن وثائق الرصيد العثماني التي أمدتنا بالمعطيات عن الأسعار والمداخيل لا تبين ما هو المقدار المضبوط للمكاييل والموازين وإن كانت بعض النصوص الرسمية الأساسية مثل دفتر تشريفات وقانون الأسواق، تقدم عنها بعض المعلومات لكنها غير كافية للتحديد الدقيق لهذه المقاييس.

وابتداء من جويلية 1830، اتخذت الإدارة الفرنسية تدابير للوصول إلى معايير رسمية مضبوطة. غير أن التقارير والمراسلات التي كانت أساسا لهذه التدابير أظهرت أن الأدوات المتداولة في الأسواق كان فيها بعض التفاوت وإن كان لا يتجاوز مستويات ضئيلة نسبيا.

أما الأسلوب الجديد الذي سلكته البيروقراطية الاستعمارية فقد كان يتسم بالمبالغة في الضبط والتدقيق بشكل مصطنع أكثر منه واقعيا. وهو طابع كان يميز الإدارة الفرنسية المتشبعة بالروح الجديدة المنبثقة عن الثورة الفرنسية. فالمؤلفون وكذلك رجال الإدارة كانوا يشمئزون من الأرقام التقريبية. مثلا قبيل احتلال الجزائر قدروا أن عدد السكان في القطر الجزائري يبلغ بالضبط 2.714.000 نسمة. وبعد فترة من الاحتلال قدروا بأن في القطر 124.964

Scanné avec CamScanner

حصانا و825.868 ثورا و5.928.687 رأس غنم. وبطبيعة الحال، شملت هذه الظاهرة تقدير المقاييس. مثلا قدر لتر القمح بـ 0,7733 كغ. وتناسى هؤلاء أن وزن القمح يختلف حسب جودة الحبوب وصفائها. فلتر القمح يتراوح وزنه بين 0,65كغ و0,85كغ. كما تناسوا بأن تعداد السكان في الجزائر حتى بعد أن أصبحت الإدارة الفرنسية أكثر تحكما في البلاد والسكان وتحسنت أساليبها الإحصائية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين حتى في هذه الظروف الجديدة بقي تعداد السكان تقريبيا.

إن هذا التدقيق المبالغ فيه له مزاياه وعيوبه.

ولنأخذ مثلا أنواع الذراع المستعملة في مدينة الجزائر. أطلق الفرنسيون اسم «الذراع العربي» على الذراع المستخدم في قياس الأنسجة القطنية والكتانية ونحوها. وكان التعامل به منذ الزيانيين والحفصيين على الأقل. ويوجد عيار رسمي له بمتحف تلمسان وطوله بالضبط 0,4873 متر. أما الذراع الشائع في مدينة الجزائر فقد قدره الفرنسيون بما بين 0,476 متر ونصف متر. ويكفينا هنا أن نعتبر طول هذا الذراع بحوالي نصف متر على وجه التقريب.

وفيما يلي نقدم المقاييس كما حددتها الإدارة الفرنسية بعد 1830 تبعا لما جرى به العمل في الجزائر منذ قرون. وقد أوردها Genty de Bussy المدير المدني لإيالة الجزائر في كتاب[1] نشر سنة 1834 بالجزائر.

1. Genty de Bussy, *De l'Etat des Français dans la Régence d'Alger et des moyens d'en assurer la prospérité*, Alger, Impr. du gouvernement, 1834, II e Partie, tableau n° 97

Scanné avec CamScanner

جدول الموازيين والمكاييل حسب جنتي دي بوسي

1.الموازين

التسمية	الوزن بالغرامات	الاستعمال
قيراط	(4 حبات قياسية) 0,207غ	الأحجار الثمينة
مثقال	(24 حبة خروب) 4,669غ	ذهب مصنوع، جواهر صافية، عطور
رطل فضي	497,435غ	قطع الذهب والفضة، نقود
رطل عطاري (هو الأكثر تداولا)	546,000غ	بقالة، توابل، عقاقير، الخ.
رطل خضاري	614,340غ	خضر، فواكه غير يابسة، حشائش
رطل كبير	921,510غ	عسل، زبدة، فواكه يابسة

وينقسم الرطل إلى أوقيات لها أوزان مختلفة حسب نوعية المنتجات.
والقنطار على نوعين قنطار من 100 رطل وقنطار من 150 رطلا.

2.المكاييل

التسمية	الحجم باللترات	الاستعمال
صاع الجزائر	60 لترا	حبوب، ملح، خضر جافة
قلة الجزائر	16 لترا	زيت، خل
صاع عنابة	100 لترا	حبوب
فنيقة وهران	102 لترا	حبوب

Scanné avec CamScanner

3.مقاييس الطول

التسمية	الطول بالأمتار	الاستعمال
الذراع العربي	0,476 مترا	أنسجة قطنية، كتانية، الخ
الذراع التركي	0,636 مترا	ملف، منسوجات حريرية، الخ.

4. مقاييس المساحة :

المقياس الأساسي هو الزويجة. وهي حسب طبيعة التربة والمناطق تتفاوت بين 8 و10 هكتارات. ونصف الزويجة يدعى الفرد (أي الذي يحرثه ثور واحد لا زوج من الثيران). وللبساتين يستعمل الفدان والحبل الذي يساوي عددا معينا من الأذرع (50 ذراعا حسب محمد بن شنب و40 ذراعا في نصوص أخرى)

تعقيب

كل المقادير الواردة في الجدول تنقسم حسب النظام الثنائي (نصف، ربع، ثمن، الخ)

وتطرح الحبوب مشكلة معينة ليست خاصة بالجزائر في العهد العثماني. فقد كانت أوروبا تلاقي نفس الصعوبات في كيل الحبوب، لأنه لا يكفي اتخاذ معايير محددة ومعرفة الأساليب المتبعة (كيل مطفف، طافح، الخ) للوصول إلى نتائج لا خلاف فيها.

وفي الجزائر كان صاع الرحبة (أي سوق الحبوب) لا يطفف بل يملأ حتى يفيض من جوانبه والفرق بين الكيل المطفف والطافح قد يكون كبيرا. لكن في كل الحالات كان الكيل له طابع تقريبي ويعتمد على يقظة وخبرة المتعاملين. وبصورة عامة، كان اختلاف المصالح بين البائع والمشتري يؤدي إلى نوع من التوازن والانتظام واحترام القواعد المعمول بها.

Scanné avec CamScanner

وفي الوضع الانتقالي الذي تلا احتلال مدينة الجزائر سنة 1830، حاولت الإدارة الفرنسية التخفيف من الطابع التقريبي الذي يميز الكيل الطافح. « إن الصاع الذي فرضه الفرنسيون له من 58 إلى 60 لترا وكان العرب يملؤونه حتى يفيض من كل الجوانب خارج المكيال ويبقى زائدا فوق المكيال في شكل مخروط أو هرم يسمونه الكملة»[1].

مطففا كان أو فائضا، مرصصا أو خفيفا، صافيا أو مخلوطا بحبوب أخرى أو بالرمل والحصى، في كل الحالات كانت هذه المشاكل تملأ مراسلات الشركات التجارية المتخصصة في استيراد الحبوب من الجزائر. وهذا يفسر صعوبة تقديم مقدار ثابت لهذه المكاييل. فالقفيز وهو مكيال طافح في رحبة عنابة كان يقدر بحوالي 4,50 حملا من أحمال مرسيليا. وفي الواقع كان القفيز يتجاوز أحيانا 5 أحمال ويهبط أحيانا إلى أقل من 4. وكان قفيز رحبة عنابة هو مكيال التجارة الخاصة في المدينة. أما كيل حبوب البايلك فيتم بقفيز مطفف يقدر بنحو 3,50 أحمال مرسيلية وكان هذا الكيل أكثر انتظاما من كيل الرحبة.

وفي الوكالة التجارية الفرنسية بالقالة كانت الميزورة (وهي معربة من الكلمة الفرنسية mesure) أقل قليلا من الحمل المرسيلي (ما بين 155 و160 لترا)، لكن في الظروف الملائمة للشركة، وبالتواطؤ مع الشيوخ والقياد المحليين، كان كيالو الوكالة يبالغون في الكيل الطافح بشكل كبير يزيد في أرباح الشركة وعمولة المسئولين ومنح المستخدمين.

مسألة مهمة تتعلق بمعرفة ما إذا كانت المقاييس التي وجدها الفرنسيون جارية العمل وحددوا مقدارها، هي نفسها التي كانت متداولة طوال الفترة التي درسنا فيها الأسعار والمداخيل. والجواب إيجابي بلا تردد فيما يخص

1. *Annuaire de l'Algérie*, 1842, p. 103-104

Scanné avec CamScanner

بعض المقاييس. مثلا الذراع العربي الذي رأينا أنه كان مستعملا قبل الفترة العثمانية. وكذلك الأمر فيما يخص الموازين (الرطل، القنطار، الخ) التي نجدها محددة في المراسلات القنصلية منذ نهاية القرن السادس عشر.

يبقى أن نجلو مسألة تتعلق بالصاع والقلة المستعملين في جداولنا. إن الوثائق لا تترك مجالا للشك في أن هناك تتابعا واستمرارية في استعمال هذه المكاييل منذ منتصف القرن السابع عشر. لكن بعد 1820 ظهرت عبارة الصاع الجديد في وثائق تخص معاملات لا تدخل في حساباتنا. والمشكلة المطروحة لمعرفة ما إذا كان هذا الصاع الجديد معينا لمعاملات خاصة محدودة أم أن استعماله كان يتجه نحو التعميم بعد 1820.

من جهة أخرى، إن ما كتبه بعض المؤلفين الفرنسيين حول كون مقدار القلة لم يحدد إلا في القرن التاسع عشر، يتعارض مع نصوص قانون السوق التي تبين في سنة 1040هـ (1630-1631) مختلف المقادير المحددة للمكاييل والموازين، بما فيها القلة. صحيح أن هذه المقادير محددة بالأرطال والأوقيات بشكل يكتسيه شيء من الغموض الذي يمنع من تحديدها بدقة. لكن رغم ذلك تثبت هذه النصوص قدم المعايير المستعملة في الموازين والمكاييل. كذلك نجد بعض العناصر في دفتر تشريفات الذي يسجل مثلا أنه في سنة 1815، وقت الخصاصة، وزع الباشا 10.000 صاع قمح على الخبازين بسعر 2,50 بوجو للصاع وبعد معاينة الخبراء، تحدد أن صاع القمح يعطي 120 خبزة من وزن 12 أوقية[1]. وكانت دفاتر وسجلات البايلك والأحباس والتجار تستعمل دائما القلة والصاع، كمقادير معروفة بالتحديد.

1. Albert Devoulx, *Tachrifat*, p. 76-77

Scanné avec CamScanner

المصادر والدراسات

نظرا لنوع المسائل المطروقة ولكثرة الأخطاء التي تناقلتها المؤلفات المتتابعة حولها، فقد اعتمدنا في هذا الجزء بالدرجة الأولى على المصادر الأولية سواء كانت مخطوطة أو مطبوعة. كما أن بعض الدراسات المتينة أمدتنا بمعلومات إضافية. وقد اطلعنا على كثير من الكتب التي لها علاقة بالموضوع لكن أكثرها عبارة عن تجميع غير مهضوم ونقل غير نقدي لما كتب السابقون ولهذا اكتفينا في ثبت المصادر بالمؤلفات التي استفدنا منها مباشرة في تأليف هذا الكتاب إلى جانب الوثائق وغيرها من المصادر الأولية.

وفي ما عدا الكتب المنهجية الأساسية التي غذت تفكيرنا والدراسات التي كانت لنا نقط ارتكاز، فإن معظم المؤلفات الوارد ذكرها هنا تعتبر من المصادر الأولية.

وليس في هذا الاختيار أي تقديس لما هو وثائقي. فمن المعلوم أن المصادر الأولية ليست في نظر المؤرخ سوى نوع من الشهادات يخضع لمحك النقد والمقابلة.

وفي هذا الصدد، ينبغي التمييز بين الاستعمالات المختلفة التي وضعت الوثيقة من أجلها فمثلا ليست أية حقيقة رسمية هي كل الحقيقة. يذكر إرنست لابروس في كتابيه الأساسيين الوارد ذكرهما أن الإدارات الفرنسية في

Scanné avec CamScanner

القرن الثامن عشر كانت في تقاريرها إلى الهيئات العليا تصور الوقائع في صور مغشوشة. وفيما يخص العهد العثماني يمكن ملاحظة هذا الميل إلى تشويه الواقع في كثير من المراسلات الرسمية. وقد ذكرنا أمثلة عن ذلك في الفصول الخاصة بالمداخيل. لكن الأمر يختلف في عقود البيع ورسوم المخلفات ودفاتر التجار وسجلات المصاريف على الأشغال العامة التي تشكل المادة الرئيسية من الرصيد العثماني وغيره من المصادر المستعملة في هذا الجزء.

إن هذا النوع من الوثائق يسجل معطيات يصعب كثيرا الغش فيها، نظرا لأنواع الرقابة عليها واختلاف المصالح المتعاملة فيها.

حول الرصيد العثماني بالجزائر

أصيب هذا الرصيد بجملة من الكوارث توالت عليه منذ 1830. وحتى قبل دخول الجيش الفرنسي لمدينة الجزائر، بدأ تدمير الوثائق وبعثرتها. يذكر حمدان خوجة أنه « عندما تيقن مصطفى، وكيل الحرج، أن الكارثة قريبة التحقيق، فتح صندوق النفقات اليومية ووزع محتواه على العمال وأحرق السجلات»[1].

ويذكر المدير المدني للجزائر في تقريره إلى لجنة التحقيق سنة 1833 أن سلفه الذي شهد دخول الجيش الفرنسي إلى مدينة الجزائر في 1830 « قد انتزع من أيدي الجنود جزءا كبيرا من هذه السجلات... وتحصل عن طريق أحد أبناء السيد ديبرمون (قائد الجيش) على أمر بأن ينتزع هذه السجلات حيث ما وجدت، وهكذا استطاع إنقاذ بعضها وكان يتتبع الجنود لاسترجاع هذه السجلات حتى داخل الكباريهات»[2].

1. Hamdan Khodja, *Le Miroir*, Paris, réédition 1985, p. 199.

2. ANP, 18 Mi 25, Rapport de l'Intendant civil à la commission d'enquête de 1833.

Scanné avec CamScanner

ويذكر عبد الجليل التميمي شهادة پيليسيي دي رينو Pélissier de Reynaud الغنية عن التعليق «أما في القصبة وتحت أنظار السيد دونييDenniée)) رأيت الجنود يشعلون غلايينهم بوثائق الحكومة الجزائرية المبعثرة على الأرض»[1].

وكان البارون دونيي هو المدير العام المكلف بمسائل تموين الحملة الفرنسية على الجزائر. ونلاحظ نفس اللامبالاة إزاء هذه الوثائق عند مفتش المالية لهذه الفترة فهو يعتبر هذه الوثائق «ركام من السجلات المشوهة والرديئة الصياغة»[2].

والواقع أنه بعد فترة وجيزة، ابتدأت الإدارة الفرنسية تهتم بهذه الوثائق لأسباب عملية. فقد كان بعض المغامرين المرافقين للجيش الفرنسي، كمترجمين ووسطاء بينه وبين السكان، الخ. اكتشفوا أنه يمكن استعمال هذه الوثائق لابتزاز أموال الأهالي. فمثلا اقترح أحدهم على الفرنسيين أن يتكلف بتحصيل الديون وغيرها من المستحقات التي على بعض السكان إزاء الدولة والمقيدة في هذه السجلات. وفي المقابل اشترط أن يأخذ 20 % من كل المبالغ التي يدخلها إلى الخزينة[3]. وفعلا أظهر كثيرا من الفعالية وكشف ديونا مترتبة على باي وهران للدولة ودفعت له المبالغ التي وعد بها. ذلك أن هذه السجلات كانت حسب شهادة القائد العام الفرنسي برتوزان Berthezène[4] محررة بكثير من الأمانة والدقة وكان السكان يظهرون نحوها ثقة تقرب من التقديس. إن هذا الحكم الذي أورده الحاكم العسكري الفرنسي في بداية فترة الاحتلال نجد تأكيدا وتصديقا له عند أحد العلماء الفرنسيين المتخصصين

1. عبد الجليل التميمي، فهرس الدفاتر العربية والتركية بالجزائر، م ت م، عدد 2، جويلية 1974، ص 134 - 150.

2. ANP, 18 Mi 17 Lettre de Fougeroux à l'Intendant civil à Alger, 31 mars 1831.

3. *Ibid.*, lettre de Fougeroux au Commandant en chef à Alger, 25 mars 1831.

4. *Ibid.*, Berthezène, Dix-huit mois à Alger.

Scanné avec CamScanner

في الدراسات العثمانية بالقرن العشرين وهو جون دوني Jean Deny الذي يقول: «إن تحرير هذه السجلات كان على العموم كثير الجودة ويدل على تقاليد انتظام وتدقيق تتعارض مع ما توصف به خطأ أو باطلا إيالة الجزائر العثمانية من فوضى إدارية»[1].

وفيما عدا هذه السجلات المحفوظة في المكتبة الوطنية بالجزائر يمكن القول بأنه منذ 1830 إلى اليوم، لم يحظ الرصيد العثماني حسب علمنا بأية دراسة علمية من طرف باحث فرنسي عدا ألبير دوڤو Albert Devoulx . وقد تعرض هذا الباحث إلى انتقادات شديدة، بعضها مبرر، من طرف مستشرقين كبار مثل وليم مارسي William Marçais وجون دوني وكذلك من طرف دلفان J. Delphin وكان الباحثان الأخيران قد عثرا في قاعات البيع على سجلات ورزم عقود ورسوم شرعية وغيرها من الوثائق الآتية من مخلفات دوڤو. وإلى جانب نهب الوثائق وجهت انتقادات جوهرية إلى طريقة عمل دوڤو ومنهجه التقريبي. وهذا النقص في الدقة نلاحظه في أبحاثه لكن يجب الاعتراف بقيمة هذا الباحث الذي اهتم بتراثنا ودرسه بكثير من العناية والصبر واستخلص منه دراسات ما تزال مرجعا إلى اليوم بما فيها من معلومات موثقة ومن دراية متعمقة بهذه الوثائق. وقد انتقده بعضهم في مسائل العملة الجزائرية والأرقام المستعملة في الوثائق. والحق أنه كان أعلم بهذه المسائل من منتقديه . لكن كان يعتمد في دراسة الوثائق المكتوبة باللغة التركية على ترجمتها بالعربية من طرف مترجمين لم يكن لهم تكوين تاريخي يسمح لهم بإرجاع كل وثيقة إلى زمنها وظروفها الخاصة.

يقول دوڤو إن مائة ألف وثيقة مرت بين يديه وهي تقدر اليوم ببضع عشرات

---

1. Jean Deny, « Les registres de solde des janissaires conservés à la Bibliothèque Nationale d'Alger », *RA*, 1920, p. 30

Scanné avec CamScanner

الآلاف وفي مقدمة فهرس الدفاتر الذي سلف ذكره، يلاحظ عبد الجليل التميمي ضياع كثير من السجلات وعلب الوثائق خلال الفترة الاستعمارية.

وقد نقل الرصيد العثماني إلى فرنسا قبيل الاستقلال ثم استرجعته الجزائر في ظروف متنوعة. وقبل استرجاعها قام الفرنسيون بتصويرها على الميكروفلم بطريقة غريبة. فقد قلب توالي صفحات السجلات لأنها صورت ابتداء من نهاية السجل على طريقة ترتيب الكتابة الفرنسية دون مراعاة كون العربية تبدأ من اليمين إلى اليسار. وهكذا جاء التسلسل الزمني مقلوبا. ولعدة سنوات كان بالإمكان الاطلاع على الوثائق الأصلية بالجزائر. لكنها الآن صورت على الميكروفلم بنفس الطريقة الفرنسية. وهذه النسخ المصورة بشكل مقلوب هي الوحيدة التي يمكن الرجوع إليها سواء في الجزائر أو في باريس أو إيكس أن بروفنس.

أما وثائق المحاكم الشرعية، فقد اطلعت في البداية على الوثائق الأصلية بالجزائر وكذلك على النسخ المصورة في إيكس أن بروڤنس ولاحظت بعض الفروق وبالأخص أن بعض الوثائق ضاعت في الجزائر ولم يبق منها إلا النسخ المصورة في فرنسا. وقد وضعت نسخ مكروفيش لهذه الوثائق بالجزائر ولم يعد بالإمكان الرجوع إلى الوثائق الأصلية. ووضع لها فهرس مفصل من ثمانية أجزاء فقد منها الفهرس السادس كما أن فهرس السجلات غير عملي كما يصفه خليفة حماش[1].

ونحن نكتفي هنا بذكر الخطوط الرئيسية لمحتوى أهم الوثائق التي استعملناها ونرتبها حسب الترتيب الرسمي لها وإن كانت في الواقع متداخلة ومتكاملة فيما بينها:

---

1. خصص خليفة حماش دراسة نقدية معمقة لوثائق الرصيد العثماني يمكن الرجوع إليها في رسالته لنيل دكتوراه الدولة بعنوان «الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني» جامعة قسنطينة، 2006 - 2007، الجزء الأول، ص 2 - 19

Scanné avec CamScanner

1. سجلات بيت المال
2. سجلات البايلك والحبس
3. علب المحاكم الشرعية

وهذه ملاحظات سريعة حول هذه الوثائق.

بيت المال: مرت مؤسسة بيت المال في الجزائر بتطور شبيه بما عرفته في تونس كما يصفها محمد الهادي الشريف[1]. فحتى أوائل القرن السابع عشر كانت تدعى «المواريث المخزنية» في الجزائر وكانت مهمتها الإشراف على الأموال التي للدولة حق الإرث فيها أو التي كان الورثة فيها عاجزين أو غائبين الخ. ثم صارت تسمى بيت المال في أوائل القرن السابع عشر. وكانت هذه التسمية في الماضي تطلق على الخزينة العامة فهل كان لهذا التغيير في الاسم مدلول جديد يرتبط بما لوحظ من استعمال بعض أجهزة الدولة لهذه المواريث المخزنية في أغراض غير الأغراض المعينة لها في السابق؟

البايلك: كلمة بايلك شائعة في الجزائر منذ العهد العثماني ويقصد بها الإدارة العامة، والسلطة وكل شيء عمومي تابع للدولة في مجموع القطر. وسجلات البايلك هي سجلات الإدارة المركزية في مدينة الجزائر أو الإدارات المحلية التابعة لها ولا تعني بالضبط ما هو تابع للباي في إدارته بل دائما ما هو تابع للدولة بصفة عامة.

الحبس: لم تكن للأحباس في العهد العثماني إدارة عامة واحدة بل كانت منظمة حسب الجهة الموقوف عليها (مثلا أحباس الحرمين، الجامع الأعظم، سبل الخيرات، الأندلس، الخ). وكان لكل واحدة من هذه الأوقاف وكيل له نواب في كل المدن والمناطق التي توجد بها أحباس تابعة لإدارته.

1. M-H. Chérif, « Les documents de Bayt al-mal dans les Archives de la Direction des Habous », in A. Temimi ed., *La vie économique dans les provinces arabes, Sources documentaires à l'époque ottomane*, Zaghouan, 1986, t. 3, p. 209-212

Scanné avec CamScanner

وقد نظمت إدارة الأرشيفات سجلات البايلك ورسوم التحبيس في إطار واحد. والواقع أن بينها تداخلا كبيرا نظرا لأن كثيرا من الخدمات ذات الطابع العام تشرف عليها الدولة لكن نفقاتها تتكلف بها بعض فروع الأحباس حسب الأغراض المعينة لها في رسوم التحبيس.

وثائق المحاكم الشرعية: تشمل أحيانا إلى جانب العقود والرسوم التي تمت على يد المحاكم الشرعية، كثيرا من الوثائق التابعة للبايلك أو لبيت المال أو للأحباس. وهذا التداخل نلاحظه في كل أقسام الرصيد العثماني.

وبصورة عامة، تتميز وثائق المحاكم الشرعية بوضوح وسلاسة صياغتها. وهي مكتوبة بخط مغربي تسهل قراءته. وهذه الصفات تنطبق على كثير من السجلات الأخرى وإن كان بعضها غير متساو في وضوح الصياغة وفي مستوى كفاءة من حرروها. وهي عموما فيها تصديق لما كتبه برتوزان حول ما تتمتع به من ثقة ومصداقية لدى السكان إذ كانت تعتبر عندهم حجة لا تنازع. وهذا لا يمنع ورود بعض التزوير أو التعسف في الأحكام التي ذكرنا أمثلة عنها في هذا الجزء.

الوثائق الأرشيفية:

I. الرصيد العثماني

ا. سجلات بيت المال

هي 64 سجلا لها صور ميكروفلم (في 11 علبة) في أرشيفات الجزائر وباريس وإكس أن پروڤنس. والسجلات مرقمة من 1 إلى 64. وحسب الترقيم المتبع في الأرشيف الوطني الفرنسي بباريس، فإن السجلات التي تعود كليا أو جزئيا إلى الفترة العثمانية هي التي تحمل الأرقام التالية:

Scanné avec CamScanner

228 Mi 1 vol. 1، 2، 3 et 4
228 Mi 2 vol. 5 et 6
228 Mi 3 vol. 7، 8 et 9
228 Mi 4 vol. 10 et 11
228 Mi 5 vol. 12، 13 et 14
228 Mi 7 vol. 26، 27 et 28
228 Mi 11 vol. 64

وخلافا لبقية الوثائق، لا تشمل سجلات بيت المال سوى قسم ضئيل من الفترة العثمانية:

1699-1701 (السجل الأول)

1786-1830 (باقي السجلات)

وهي تحتوي بالأخص على قوائم المخلفات الشاغرة مع جرد مفصل أحيانا للأموال وقيمتها وتشمل كذلك حسابات مصاريف بناء وترميم مباني بيت المال الخ. وقد اعتمدنا عليها جزئيا في تركيب قوائم الأسعار والمداخيل.

ومن جملة أنواع التداخل أن بعض القرارات الرسمية والمعطيات التي تخص البايلك أدرجت في سجلات بيت المال. وهذا يشمل كل الميادين (عملة، أسعار، ضرائب، غنائم، الخ). ومن المفروض أن تكون دفاتر التجار من جملة القضايا الخاصة ببيت المال لكن وضعت بعضها مع سجلات البايلك. أما التي رتبت في وثائق ببيت المال فهي الدفاتر التالية:

- دفتر حسابات عمر بربوشة: ديون له أو عليه، أسعار بيع سلع مستوردة، الخ. في 1823 (228 Mi 3 vol. 7)

- حسابات وصفقات وجرد سلع التاجر الكبير قصيصة في 1823-1824 (228 Mi 3 vol. 7)

Scanné avec CamScanner

- دفاتر التاجر الحاج قدور بن منصور. وحساباته تبدأ في 1796 وتستمر بضع عشرات من السنين. وهي تغطي جزءا كبيرا من ثلاثة سجلات بيت المال (228 Mi 3 vol. 26, 27 et 28)

إن بعض رسوم المخلفات الشاغرة التي تعود مبدئيا إلى بيت المال صنفت في أماكن أخرى:

- سجلات البايلك رقم 61 و62 التي تخص كلها أو معظمها قوائم مخلفات في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر.

- كذلك الحال بالنسبة لوثائق توجد نسخة منها مع وثائق المحاكم الشرعية مسجلة في أرشيف ما رواء البحار في إكس أن پروڤنس تحت رقم Aix 1 Mi 68.

- نفس الشيء فيما يخص الميكروفلم 15Mi52 الذي يشتمل على قوائم مخلفات الجنود الذين ماتوا في المعارك البحرية والبرية لتحرير وهران. وهي قوائم عن سنوات 1707 و1708 و1709 بالإضافة إلى قوائم الجنود الذين ماتوا بين 1699 و1701 المقيدة في السجل الأول من سجلات بيت المال.

ب. سجلات البايلك والأحباس

إن الوثائق الأصلية المحفوظة في أرشيف الجزائر لم تعد في متناول الباحثين. والنسخ المصورة على الميكروفيلم فيها نفس العيوب الملاحظة على مكروفلمات باريس وإكس أن پروڤنس.

ويشتمل أرشيف باريس على 49 علبة مكروفلم تضم نسخ 386 سجلا وهي مرقمة من 228 Mi 1 إلى 228 Mi 49. ومثل سجلات بيت المال أطلق اسم جزء على نسخة كل سجل. وهذه النسخ هي تماما مثل نسخ إكس أن بروفنس المرقمة من 15 Mi 1 إلى 15 Mi 49. وهناك أربع علب إضافية في إكس أن بروفنس تحمل أرقام 15 Mi 50 و15 Mi 51 و15 Mi 52 و15 Mi 53.

Scanné avec CamScanner

ومحتوى هذه السجلات لخصه التميمي في موجز الدفاتر المشار إليه سابقا. ونكتفي هنا بذكر بعض النقاط الرئيسية من محتوى السجلات التي استعملناها وأرقامها في الأرشيف الوطني الفرنسي بباريس:

228Mi 14 vol. 11 دفتر التاجر علي البحار. وكانت نشاطاته من تونس إلى أزمير مرورا بمالطة ومصر وطرابلس الشام الخ. وتمتد من 1795 إلى أواسط العشرية 1830.

228Mi 14 vol. 12 تتعلق خصوصا بالضرائب في الأرياف. وقد اعتمدنا بالأخص على تسجيلات بيع شعير البايلك في سنوات 1137-1139هـ/ 1724-1727.

228Mi 15 vol. 22 إلى vol. 29 تخص هذه السجلات أحواش البايلك في متيجة وبشكل رئيسي في سنوات 1820. وفيما عدا السجل 27 مكرر الخاص بالأحباس، فإن هذه السجلات تشكل مجموعة متكاملة غنية بالمعلومات عن طرق استثمار الأحواش التي كان يشرف عليها وكلاء تحت تصرفهم مستخدمون وعمال زراعيون وخماسة (متعاقدون على الفلاحة مقابل خمس الغلة)، الخ. وفيها معلومات كثيرة عن محصول كل زويجة وكل حوش وعن أجور العمال والمستخدمين والعلاقات مع السلطات المحلية والمركزية. ويضاف إلى هذا تقييدات يومية عن نشاط محلة كان يقودها يحي آغا في سنوات 1821-1823.

228 Mi 17 vol. 59	ضرائب عقارية في منطقة مليانة. وقد اعتمدنا عليه في جمع معطيات عن محاصيل كل زويجة بين 1809 و1813.
228 Mi 17 vol. 61 et 62	سجلان يخصان بيت المال. وفي السجل رقم 62 قائمة كتب أهداها الداي محمد بن عثمان إلى بيت المال. وهي 159 كتابا باللغة العربية تشكل بضع مئات من الأجزاء حول مختلف المواضيع (لغة، أدب، تاريخ، فقه، الخ.)

Scanné avec CamScanner

هذه السجلات عن أوقاف الحرمين وأوقاف الجامع الأعظم بالإضافة إلى أوقاف سبل الخيرات، قدمت لنا لهم المعطيات الأسبوعية عن الأسعار والأجور	228 Mi 18 vol. 67 et 68 228 Mi 19 vol. 70.71 et 72 228 Mi 22 vol. 67
كراء أملاك الأحباس. قائمة بالأملاك المحبسة وقيمتها الأولية واعتمدنا على السجل رقم 76 الذي يذكر بالتفصيل نفقات سبل الخيرات على بناء السواقي التي تجلب الماء إلى المدينة والعيون التابعة لها.	228 Mi 20 vol. 73 à 75 228 Mi 21 vol. 76 à 79
يخص بصورة رئيسية كراء أملاك الأحباس وبالأخص بعد 1830 والسجلان رقم 80 و82 فيهما تكملة للمعلومات الواردة عن الأحواش في السجلات السابقة الذكر. وهي تسمح بالمقارنة بين طرق استغلال أملاك الأحباس وأملاك البايلك.	228 Mi 22 vol. 80 à 84
مصاريف في أوقات مختلفة في القرن الثامن عشر. وأهمها تخص الأشغال في جنانين كبيرين قرب مدينة الجزائر في بداية القرن الثامن عشر (سجل رقم 102) وفي بناء رحى الريح على مرتفعات باب الجديد ابتداء من 1723. (سجل رقم 113)	228 Mi 25 vol. 102 et 103 228 Mi 26 vol. 112 et 113
حسابات مصاريف استعملناها في تحديد الأسعار. وأكثرها إجمالي لا يدخل في التفاصيل. استعملنا بالأخص السجل رقم 129 (مصاريف 1722-1723) والسجل رقم 142 (1697-1698)	228 Mi 27 vol. 121 à 128 228 Mi 28 vol. 129 à 145
أهم المعطيات عن كراء أملاك في فترات مختلفة. وحسابات مصاريف متناثرة بين السجلات رقم 146 إلى 149 (سنوات 1703-1705) وسجلات رقم 154 (1699-1700) و155 (1721-1722) و 158 (بيع حاصل غنائم بحرية في 1714-1715).	228 Mi 29 vol. 146 à 163
قائمة أملاك محبسة (1718-1720)	228 Mi 30 vol. 164
حسابات مفصلة عن الأسعار والأجور بين 1697-1762	228 Mi 31 vol. 168 à 172

Scanné avec CamScanner

228 Mi 33 vol. 189, 190, 194 et 195	ذكر لأسعار وأجور عن سنوات 1717 إلى 1720
228 Mi 40 vol. 271, 272 et 273.	معطيات غنية عن الأسعار والأجور (1734-1741) وعن السنوات الأولى من عشرية 1790)
228 Mi 45 vol. 325 à 328	معطيات يمكن مقارنتها بما ورد في السجلات رقم 67 إلى 72 وهي عن مصاريف سبل الخيرات لبناء جامع سنة 1656 وبناء برج باب جديد سنة 1661 وفندق الزيت سنة 1664 وغيرها من الأشغال المهمة في عشرية 1660. كذلك معطيات غنية عن الأسعار والأجور وهي بشكل متقطع من 1683 .إلى سنوات 1720-1730 وفي أوقات أخرى من النصف الثاني من القرن الثامن عشر. والسجل رقم 328 يحتوي حسابات عن 1829-1830.
228 Mi 45 vol. 337	قائمة بأملاك حبسها بعض كبار المسئولين (الخزنجي وغيره)
228 Mi 48 vol. 367	مصاريف أوقاف الحرمين في سنوات 1795-1796
228 Mi 48 vol. 370	دفتر تاجر ابتداء من 1808.
228 Mi 49 vol. 378 à 382	حسابات تجار مفصلة. أحدهم كان محتسب المدينة ثم صار من أكبر التجار وقد احتفظ من تجربته الإدارية بعادة تقييد المعطيات بدقة. وحساباته تمتد من 1744 إلى 1762 وتحتوي على أسعار، وأجور، وقروض، ومشاركة في مضاربات وقراض، الخ. أما حسابات الحاج أحمد الغرابلي (1819-1833) وبالأخص حسابات حسن بربري التي تغطي تقريبا العشريات الثلاث الأولى من القرن التاسع عشر فهي أهمها جميعا بضخامة المبالغ المتعامل بها والصلات الوثيقة مع حكام البلاد من جهة ومع التجارة العالمية من جهة أخرى، وهي تشكل معدنا ثمينا من المعطيات الاقتصادية والاجتماعية.
228 Mi 49 vol. 385	مصاريف مفصلة لأوقاف العيون (1706-1714). وفيها .معطيات متصلة غالبا عن الأسعار والأجور

Scanné avec CamScanner

ج.وثائق المحاكم الشرعية

إن ترتيب وتصوير هذه الوثائق على صفائح الميكروفيش في الأرشيف الوطني بالجزائر جعل الأرقام الجديدة تختلف عن الأرقام المستعملة في بكرات الميكروفيلم بأرشيف ما وراء البحار بآكس أن بروفنس. ففي هذه الأخيرة التي اعتمدنا عليها أساسا، بعد رقم البكرة يأتي الرقم تاليا لحرف Z (مثلا Aix 1 Mi 1Z 1) وهو يقابل رقم العلبة في الوثائق الأصلية. أي أن Z 1 يعني العلبة رقم 1 الخ. ونحن نقدم هنا أرقام العلب التي استعملناها وملخصا سريعا عن محتواها. (ع.ترمزإلى علبة)

- ع. 1: تركة القايد رمضان بن عبد الله في 1603-1604 وحجز وبيع أملاك كبار المسئولين سابقا (1670 إلى 1680) ووثيقتان عن عمليات حجز في 1818. نزاع قضائي بين السلطة ممثلة بواسطة بيت المال وبعض الخواص (في نفس الفترة المذكورة أعلاه). رسوم تحبيس سنة 1635.
- من ع. 2 إلى ع. 5: صفقات عقارية عقدها رجال السلطة في الجزائر وضواحيها بين 1640 و1794.
- ع. 6 وع. 7: بيع دكاكين وجنانات وأراضي زراعية في الجزائر والساحل ومتيجة (1747-1764). صفقات عقارية وتركات في الجزائر (1670، 1677 و1734). تفليس من أجل ديون (1796).
- ع. 9: تركة قبطان في 1677- 1678. أملاك محبسة لورثة سيدي أحمد بن يوسف.

ع. 10: مشتريات مصطفى باشا (نهاية قرن 18 وبداية قرن 19) نزاعات قضائية أمام المجلس العلمي بالجزائر وهو أعلى هيئة قضائية في البلاد (1624 وما تلاها). جرد مخلفات (1660 وما تلاها).

Scanné avec CamScanner

ع. 11 إلى ع. 13: تركات (1558). عقود، صفقات عقارية من نهاية قرن 16 إلى 1673.

ع. 14 إلى ع. 19: بيع عقارات في الجزائر من 1584 إلى 1830 وما بعدها. تركات وقضايا مختلفة بين رياس قبل وبعد 1830. حسابات تجار قبل وبعد 1830. وفيها معطيات كثيرة عن أسعار الحلي ومنسوجات الترف. أسعار زراعية وأجور عمال زراعيين بين 1808 و1834.

ع. 20 إلى ع. 25: صفقات، تحبيسات وتركات رياس وأمناء حرف وغيرهم من الشخصيات. توالي بيع حوش أسطة والي هو علامة على انتقال الثروة بين الأسر الكبرى وكبار الملاك في الجزائر.

ع. 26 إلى ع. 28 وع. 36 وع. 37: هي تكملة لمعطيات سجلات البايلك (رقم 22 إلى 29) ومجموعها يسمح بدراسة معمقة للحياة الاقتصادية والاجتماعية في أحواش متيجة. وبعض الوثائق تعود إلى سنة 1558 متبوعة بكثير من وثائق النصف الثاني من القرن السادس عشر والباقي يغطي القرون التالية. وفي ع. 36 مراسلات بين قاضي بيت المال والقضاة المحليين في سنوات 1826 و1827.

ع. 45: رسوم تخص علي بتشنين (1599-1600)

ع. 50: رسوم تخص التاجر محمود بن عبد الله عتيق الخوجة مرجان (1585).

ع. 53 وع. 54: يبدو أن هاتين العلبتين تخصان بيت المال. تركات في الجزائر ونواحيها لفئات شعبية (صناع، عمال، خماسة) وللملاك متوسطين في العشريات الأخيرة من العهد العثماني.

من ع. 55 إلى ع. 59: مخلفات وعقود بيع بعض المشتريات تخص شخصيات كبرى (مصطفى باشا، يحي آغا، الخ): نهاية القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر.

Scanné avec CamScanner

ع. 60 إلى ع. 64: تركات وعقود بيع في النصف الثاني من القرن السابع عشر. عناصر كثيرة عن العملة والأسعار الزراعية وأسعار العقارات. وفي ع. 64 بالأخص مراسلة مركانتي عنابة مع باش كاتب باي قسنطينة في سنوات 1770-1780.

ع. 68: دفتر التاجر إبراهيم بن شيخ البلد يعد تكملة لدفاتر التجار المذكورة سابقا. قضاياه التجارية في المشرق وأنواع مستورداته في بداية القرن التاسع عشر وشركاؤه، الخ. كل هذا يشكل لوحة غنية عن نشاطات وعلاقات التجار. وفي نفس العلبة توجد رسوم مكتوبة على الرق تعود إلى سنوات 1525 و1542 وبعض قرارات بايات قسنطينة في القرن الثامن عشر.

ع. 73 إلى ع. 75: تركات من سنة 1558 إلى 1649 وتشمل كثيرا من أسعار الماشية ومختلف المعلومات عن الحياة الريفية في منطقة الجزائر.

ع. 78: رسوم تعود إلى سنة 1570، بعضها يخص جعفر بن عبد الله عتيق علج علي وجعفر بن عبد الله عتيق درغوث رايس. رسوم أخرى من القرن السابع عشر ومنها بالأخص جرد مخلفات العلامة الشهير والتاجر الثري سعيد قدورة. عقود قراض بين تجار كبار ورجال الحكم في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر.

ع. 80 إلى ع. 86: معطيات إقتصادية واجتماعية غنية عن أحواش القليعة ومزاية وحجوط الخ. وهي تكمل المعلومات الواردة في علب سبق ذكرها. بعض عقود البيع تعود إلى بداية العهد العثماني وأحيانا إلى فترة أسبق (رسوم سنة 1508، 1519، 1522 و1527).

ع. 91 إلى 98: وثائق من أصول متنوعة منها حسابات أحباس المدية، ودفاتر تجار في الثلث الأخير من القرن الثامن عشر، ومعطيات مختلفة عن المنتجات الزراعية وأسعارها في منطقة البليدة، ووثائق جبائية عن مناطق عنابة وقسنطينة، وعقود وغيرها من القضايا التجارية بين إبراهيم باي قسنطينة والتاجر اليهودي بمدينة الجزائر سحنون بن دحمان (مارس 1823).

Scanné avec CamScanner

ع. 101: صلات مصاهرة بين أغوات أتراك والأسرة الدينية الكبيرة من أبناء سيدي علي بن مبارك في القليعة.

ع. 111 إلى 115: رسوم بيع وتحبيس وتركات استعملناها لتركيب جداول الثروات في القرن الثامن عشر. وبعضها يعود إلى سنة 1580. وكثير منها يخص بعض كبار العلوج (شلبي، مامي آغا وابنته زوجة رضوان باشا، الخ).

ع. 122 إلى 124: رسوم بيع وتحبيس ومخلفات الخ.

ع. 136 إلى 138: مثل سابقتها.

ع. 142 إلى 144: أراضي ملك بيت المال بيعت إلى قياد من منطقة الجزائر. مراسلات بيت المال حول عمليات بيع بالمزاد العلني في القرن التاسع عشر. وهذه الوثائق تبين كيف كانت الأملاك العامة تستعمل بطرق تعسفية من طرف المسئولين في مختلف المستويات.

ع. 146 وع. 147: مئات الرسوم الخاصة بصفقات عقارية. كذلك عدد كبير من رسوم المخلفات تخص كل الفئات الاجتماعية (باشوات، وزراء، قادة الأسطول، صناع، عمال، عمال زراعيون) تمتد من سنة 1767 إلى 1807. وعدد كبير متركز في سنوات 1823 إلى 1829.

مخطوطات المكتبة الوطنية بالجزائر

في قسم المخطوطات توجد بعض السجلات والوثائق الرسمية العثمانية. استعملنا منها الوثائق التالية:

مخطوط رقم 1378: قانون الأسواق

مخطوط رقم 1641: مراسلات بايات قسنطينة مع الشركة الملكية بأفريقيا ووكلائها في عنابة والقالة (الثلث الأخير من القرن الثامن عشر).

مخطوط رقم 1642: رسائل أحمد باي قسنطينة إلى الداي حسين باشا والخزنجي الخ.

Scanné avec CamScanner

مخطوط رقم 1807: معلومات مختلفة بالأخص عن ثورات 1805-1807.

مخطوط رقم 1903: مراسلات وكيل الحرج بين 1819 و1828

مخطوط رقم 1904: مراسلات وكيل الحرج بين 1826 و1830.

II. الأرشيف الوطني الفرنسي، باريس

مجموعة الشئون الخارجية (Série Affaires extérieures) في هذا الجزء استعملنا الوثائق الآتية:

AE B1 115	مراسلات كولبير Colbert حول فداء أسرى في الجزائر في 1667 - 1668
AE B1 116	مذكرات عن الجزائر في سنتي 1668 و1669. رسائل القنصل فيما يخص فداء أسرى فرنسيين (1687-1692)
AE B1 117	مراسلات قنصلية عن قضايا مختلفة تخص العلاقات مع الجزائر بين 1693 و1698.
AE B1 118	مراسلات 1698-1704
AE B1 119	مراسلات 1705-1715 خاصة بالتجارة وفداء الأسرى
AE BIII 130	الوضع العام لسندات شركة الباستيون الفرنسية في أول ماي 1702.
AE BIII 300	مذكرة عن الحالة الراهنة للشركة، دون تاريخ، مذكرات مختلفة من القرن الثامن عشر
AE BIII 301	مذكرات وجداول، مصاريف الشركة في 1796، 1815 و1817. علاوات منحت لوزراء حكومة الجزائر، «أبحاث عن استقرار الشركة الملكية في بربارِيا» للقنصل العام بالجزائر دوفال Deval (29 أوت 1815). مذكرة عن تنظيم واستثمار الامتيازات في أفريقيا. للسيد سورا Saurat (28 أوت 1817)

Scanné avec CamScanner

مذكرة عن العلاقات مع شيخ المعزولة (1795-1796). مراسلات وكالة افريقيا 1817-1818.	AE BIII 302
مذكرات ومراسلات الشركة الملكية بافريقيا 1738-1766.	AE BIII 303
حسابات الشركة	AE BIII 305
مراسلات الشركة الملكية بافريقيا 1778-1783	AE BIII 307
مراسلات الشركة 1754 و1765-1766..	AE BIII 309
مذكرة عن القروش (1768). رسائل مدراء الشركة حول السياسة التجارية لصالح باي (1771-1777) وسلفه (1769-1771)	AE BIII 310
رسائل مدراء الشركة (1781-1782) والوكالة (1796-1799)	AE BIII 312
حسابات ختامية ومراجعات حسابية (1787-1792) وجدول عن السنوات التالية.	AE BIII 314

مجموعة البحرية: (Série Marine)

B7 49 تعليمات إلى سمسون نابلون Napollon، 14 فيفري 1662.

ميكروفلمات:

برتوزان Berthezèn: 18 شهرا في الجزائر، ورسائل فوجرو Fougeroux	18 Mi 17
تقارير المدير المدني (1833)	18 Mi 25
ضريبة الصوف (1830-1831) والانتقادات الموجهة لها.	18 Mi 30
مذكرات عن إيالة الجزائر 1686 و1687.	223 Mi 1 vol. 12

Scanné avec CamScanner

223 Mi 1 vol. 13	تقرير عما حصل في الجزائر في جوان 1731. تفاصيل... عن... وصول الأسطول الفرنسي إلى مرسى الجزائر في 1724. كشف عام عن غنائم الجزائريين في 1749.
369 Mi 1 art. 1351	مراسلات لوڤاشي Le Vacher 1675-1683
369 Mi 1 art. 1354-1357	مراسلات القناصل الفرنسيين بالجزائر مع كاتب الدولة للبحرية ومع مرسيليا (1690-1720).
369 Mi 1 art. 1358	مراسلات 1722-1723 و1762
369 Mi 2 art. 1375-1377	مراسلات 1792 وما تلاها.
247 Mi 4	مراسلات الإمبراطور الاسباني شارل كنت Charles Quint مع موظفيه في ثغور الجزائر (1529 و1535).
253 Mi 1 à Mi 5	أرشيف القنصلية الأمريكية في الجزائر. وقد استعملنا بالأخص رسائل وتقارير ووثائق 1799 و1804-1807 و1808-1813 و1817 و1829-1830.

III. أرشيف ما وراء البحار آكس أن بروفنس

إن صور الوثائق الشرعية التي استعملناها مستخرجة من مكروفلمات أرشيف ما وراء البحار وهي 70 مكروفلم مرقمة من Aix 1 Mi 1 إلى Aix 1 Mi 70 وقد سبق ذكرها.

كذلك استعملنا 4 بكرات مكروفلم في هذا الأرشيف مرقمة من 15 Mi 50 إلى 15 Mi 53 ولا توجد نسخ منها في باريس. وهي جزء من مجموعة سجلات البايلك لكن تحتوي على سلاسل من التركات تعود إلى بيت المال.

وكثير من المعلومات عن جماعات البرانية مستقاة من علب مجموعة F80 وهي علب F80 556 وF80 557.

Scanné avec CamScanner

مطبوعات عربية :

ابن أبي الضياف أحمد : إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، نشر كتابة الدولة للشئون الثقافية والأخبار، تونس 1963، 3 أجزاء.

ابن بطوطة : تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، النص العربي مع ترجمة بالفرنسية، نشر أنتروبوس، باريس 1979، 4 أجزاء.

ابن حوقل : صورة الأرض، مكتبة الحياة، بيروت، 1979.

الإدريسي : نزهة المشتاق، حققه ونقله إلى الفرنسية محمد حاج صادق، ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

أنيس محمد : مصر العثمانية، القاهرة، 1963.

بن عبد القادر مسلم : أنيس الغريب والمسافر، تحقيق رابح بونار، ش و ن ت، الجزائر، 1974.

بالحميسي مولاي : الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني، نشر الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979.

التميمي عبد الجليل : فهرس الدفاتر العربية والتركية بالجزائر، م ت م، عدد 2، جويلية 1974 ص 134-150.

الحفناوي أبو القاسم محمد : تعريف الخلف برجال السلف، موفم للنشر، الجزائر، 1991، جزءان.

حماش خليفة : الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني، رسالة لنيل دكتوراه الدولة في التاريخ الحديث، جامعة قسنطينة 2006-2007، 3 أجزاء.

درياس يمينة : السكة الجزائرية في العهد العثماني، ماجستير في التاريخ، الجزائر، 1988.

الدوري عبد العزيز : مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، دار الطليعة، بيروت، 1987.

سعد الله أبو القاسم : من أخبار شعبان، مجلة التاريخ، عدد 1، 1985.

العنتري صالح : مجاعات قسنطينة، تحقيق رابح بونار، ش و ن ت، الجزائر، 1974.

غطاس عائشة : الحرف والحرفيون في مدينة الجزائر 1700-1830. رسالة دكتوراه الدولة في التاريخ الحديث، الجزائر، 2002.

قشي فاطمة الزهراء : قسنطينة المدينة والمجتمع أواخر العهد العثماني. رسالة دكتوراه دولة، جامعة تونس، 1998.

قشي فاطمة الزهراء : قسنطينة في عهد صالح باي البايات، قسنطينة، ميديا بلوس، 2005.

لواليش فتيحة : الحياة الحضرية في بايلك الغرب الجزائري خلال القرن الثامن عشر، ماجستير في التاريخ، جامعة الجزائر، 1994.

المدني أحمد توفيق : محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766-1791، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

الزهار الحاج أحمد الشريف : مذكرات، تحقيق أحمد توفيق المدني، ش و ن ت، الجزائر، 1974.

Scanné avec CamScanner

مطبوعات أجنبية:

ABDEL NOUR A., *Introduction à l'histoire urbaine de la Syrie ottomane (XVI^{e}-XVIII^{e} siècles)*, Beyrouth, 1982.

ABEL W., *Crises agraires en Europe (XIII^{e} –XX^{e} siècles)*, Paris, 1973.

AGERON C.-R., *Les Algériens musulmans et la France, 1871 - 1919* , 2 vol., Paris, 1968.

AMINE M., «Commerçants à Alger à la veille de 1830», *RHM*, mai 1995.

ANONYME, *The Adventures of Mr T.S., English Merchant*, London,1670.

ASHTOR E., *Histoire des prix et des salaires dans l'Orient médiéval*, Paris, SEVPEN, 1969.

AUCAPITAINE et H. FEDERMAN, «Notices sur l'histoire de l'administration du beylik de Titteri», *Revue Africaine*, 1865.

BATES M., «The Ottoman Coinage of Tilimsân», *ANSMN*, 1981.

IBN BATTÛTA, *Voyages*, texte arabe et traduction, Anthropos, 1979.

BAUDICOUR L. de, *La colonisation de l'Algérie. Ses éléments.*, Paris, Lecoffre, 1856, 588 p.

BAULANT M., *Lettres de négociants marseillais*, Paris, 1953.

BEN MANSOUR A.-H., *Alger, XVI^{e}-XVII^{e} siècles. Journal de Jean-Baptiste Gramaye, évêque d'Afrique*, Paris, Le Cerf, 1998.

BENNASSAR B. ET L., *Les Chrétiens d'Allah*, Paris, 1989.

BEN ROMDANE K., *Les monnaies al-mohades, aspects idéologiques et économiques*, Thèse 3^{e} c., Paris IV, 1978.

BERBRUGGER A., «La Régence d'Alger sous le Consulat et l'Empire», *Revue Africaine*, 1871.

BERQUE J. dir., *Les Arabes par leurs archives, XVI^{e}-XIX^{e} siècles*, Paris, 1976.

BERQUE J., *L'Intérieur du Maghreb, XV^{e}-XIX^{e} siècles*, Paris, 1978.

BERQUE J., *Ulémas, fondateurs, insurgés du Maghreb, XVII^{e} siècle*, Paris, 1982.

BONO S., *I Corsari Barbareschi*, Torino, ERI, 1964.

BOURDIEU P. ET SAYAD A., *Le déracinement*, Paris, 1964.

BOURDIEU P., *Les héritiers*, Paris, 1964.

BOURDIEU P., *La reproduction*, Paris, 1970.

BOURDIEU P., *Contre-feux*, Paris, 1998.

BOWILL E.W., *The Golden trade of the Moors*, London, Oxford University Press, 1958.

BRAHIMI D., *Voyageurs français au XVIII^{e} siècles. en Barbarie*, Lille, 1976.

Scanné avec CamScanner

BRAUDEL F., «Monnaies et civilisations: De l'or du Soudan à l'argent d'Amérique», Annales *E.S.C.*, janvier 1946.

BRAUDEL F., *Civilisation matérielle, Economie et Capitalisme, XV*ᵉ*-XVIII*ᵉ *siècles*, Paris, 1979.

BRAUDEL F., *La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II*, Paris, A. Colin, 1985.

BRÈVES S. de, *Relation des voyages de M. de Brèves tant en Grèce... qu'aux royaumes de Tunis et d'Alger*, Paris, N. Gasse, 1628, 376 p.

BRUCE J., *Travels to discover the source of the Nile*, London, 1805.

BRUNSCHVIG R., *La Berbérie orientale sous les hafsides des origines à la fin du XV*ᵉ *siècle*, Paris, 1940.

BRUNSCHVIG R., «Esquisse d'histoire monétaire almohado-hafside», in *Etudes d'Islamologie*, t. I, Paris, Maisonneuve, 1976.

BUSSY G. de, *De l'établissement des Français dans la Régence d'Alger et des moyens d'en assurer la prospérité*, Alger, Imprimerie du Gouvernement, 1834.

CAHEN C., *Mouvements populaires et autonomisme urbain dans l'Asie musulmane du Moyen Age*, Paris, 1959.

CAHEN C., *Douanes et commerce dans les ports méditerranéens de l'Egypte médiévale*, Paris, 1965.

CAHEN C., «Y a-t-il des corporations professionnelles dans le monde musulman classique ?», in A. H. Hourani et alt., *The Islamic City*, Oxford University Press, 1970, p. 51 sq.

CAHEN C., c.r. du livre d' Ashtor, Histoire des prix…, in *Revue historique*, janvier-mars 1972.

CAHEN C., *L'Islam. Des origines aux débuts de l'empire ottoman*, Paris, 1997.

CARA DEL AGUILA L., *Les Espagnols en Afrique du Nord. Les relations commerciales avec la Régence d'Alger de 1786 à 1830*. Université de Bordeaux III, thèse de 3ᵉ cycle, 1974.

CASANOVA P., *Inventaire sommaire des monnaies musulmanes de S.A. la Princesse Ismaïl*, Paris, 1896.

CATHCART J. M., *The Captives*, compiled by New Kirk J. B., La Porte, s.d.

CATTENOZ H. G., *Tables de concordance des ères chrétiennes et hégiriennes*, Casablanca, 1952.

CAUSSADE L. de, «Monnaies algériennes», *ROAC*, Paris, 1859.

CAZENAVE J., «Contribution à l'historique du vieux Oran», *Revue Africaine*, 1925.

Scanné avec CamScanner

CHARRIÈRE E., *Négociations de la France dans le Levant*, Paris, 1848 - 1861, 4 vol.

CHASTELET DES BOIS, L'Odyssée..., *Revue Africaine*, 1868.

CHÉRIF M.- H., «L'Histoire économique et sociale de la Tunisie au XVIII^e siècle à travers les sources locales. Enseignements et perspectives», in Berque J. dir., *Les Arabes par leurs archives, XVI^e-XX^e siècles*, Paris, CNRS, 1976.

CHÉRIF M.-H., «Introduction de la piastre espagnole...», *Cahiers de Tunisie*, 1968.

CHÉRIF M.-H., *Pouvoir et société dans la Tunisie de Husayn Bin 'Ali (1705 - 1740)*, 4 vol., Tunis, 1984 - 1986.

CHÉRIF M.-H., «Les documents de Bayt al-mâl dans les Archives des Habous», in A. Temimi éd., *La vie économique dans les provinces arabes et leurs sources documentaires à l'époque ottomane*, Zaghouan, 1986, t. 3, p. 209-212.

CIPOLLA C., «Sans Mahomet, Charlemagne est inconcevable», *Annales E.S.C.*, janv. 1962.

COLLIER R. et BILLIOUD J., *Histoire du commerce de Marseille*, Paris, Plon, 1951.

DAN Le Père P., *Histoire de la Barbarie et de ses corsaires*, Paris, Rocolet, 1637.

DAVIES W., A true relation of the travels and most miserable captivity of William Davies, in T. Osborne, *A Collection of Voyages and Travels*, London, 1745, vol. I.

D'AVITY Le Père, *Description générale de l'Afrique, deuxième partie du monde, avec ses empires, royaumes, estats et républiques...*, Paris, 1637.

DELPHIN G., «Histoire des pachas d'Alger de 1515 à 1745», *Journal asiatique*, avril-juin 1922.

DENY J., «Le registre des soldes des janissaires», *Revue Africaine*, 1920.

DEVOULX A., *Tachrifat, recueil de notes historiques sur l'administration de l'ancienne Régence d'Alger*, trad. A. Devoulx, Alger, Imprimerie du Gouvernement, 1852, 99 p.

DEVOULX A., *Le raïs Hamidou. Notice biographique sur le plus célèbre corsaire algérien du XIII^e siècle de l'hégire*, Alger, 1858, 112 p.

DEVOULX A., *Les archives du Consulat général de France à Alger*, Alger, Bastide, 1865, 152 p.

DEVOULX A., «Les édifices religieux du vieil Alger», *Revue Africaine*, 1867.

DEVOULX A., «Le registre des prises maritimes», *Revue Africaine*, 1871 et 1872.

EISENBETH M., «Les Juifs en Algérie et en Tunisie à l'époque turque 1516-1830», *Revue Africaine*, 1952.

Scanné avec CamScanner

EMERIT M., *L'Algérie à l'époque d'Abd el-Kader,* Alger, 1951.

EMERIT M., «La situation économique de l'Algérie à la veille de 1830», *L'Information historique,* nov.-déc. 1952.

EMERIT M., «Une cause de l'expédition d'Alger: le trésor de la Casbah», *Actes du LXXIX^e Congrès des Sociétés Savantes*, Histoire algérienne, Alger, 1954.

EMERIT M., «Alger à la fin du XVIII^e siècle», *RHM,* juillet 1975.

LA FAYE J.B. de, *Etat des royaumes de Barbarie,* Rouen, 1703.

FÉRAUD L., «Ephémérides...», *Revue Africaine,* 1874.

FÉRAUD L., *La Calle,* Alger, 1877.

FISHER G., *Barbary Legend,* Oxford, 1957.

GAUTIER F., «L'or du Soudan dans l'histoire», *Annales H.E.S.,* mars 1935.

GHALEB *Taqwifm-i maskukat-i ᶜuthmani,* Istanbul, s.d.

GIRAUD P., *Les Lenche à Marseille et en Barbarie,* Marseille, 1939.

GODINHO V. M., *L'Economie de l'Empire portugais aux XV^e et XVI^e siècles,* Paris, S.E.V.P.E.N, 1969.

GOITEIN V. S.D., *Juifs et Arabes,* Paris, 1957.

GOMOT F., «Tableau général des monnaies d'Alger», *A.A.*, Alger, 1842.

GOUBERT P., «Les sources modernes : Les XVII^e et XVIII^e siècles», in Colloque Saint-Cloud, *L'Histoire sociale, sources et méthodes,* Paris, 1967.

GRAMAYE J.-B., voir Benmansour.

GRAMMONT H.-D. de, «Relations entre la France et la Régence d'Alger au XVII^e siècle », *Revue Africaine,* 1879, 1880, 1885.

GRAMMONT H.-D. de , *Correspondance des consuls français d'Alger (1690-1742),* Alger, Jourdan, 1890, 293 p.

HAËDO D., *Topographie et histoire générale d'Alger,* trad. Monnereau et A. Berbrugger, *Revue Africaine,* 1871.

HAËDO D., *Histoire des rois d'Alger,* trad. H. de Grammont, Alger, Jourdan, 1881.

HAËDO D., *De la captivité à Alger,* trad. Moliner-Violle, Alger, Jourdan, 1911.

HAKLUYT R., *The Principal Navigations, voyages, traffiques and discoveries of the English Nation,* Glasgow, Mac Lehose, 1904.

HARBI M., *Le FLN, mirage et réalité,* Paris, 1980.

HARBI M., *La guerre commence en Algérie,* Bruxelles, 1984.

HARBI M., *L'Algérie et son destin,* Paris, 1992.

HAZARD H. W., *The numismatic History of Late Medieval North Africa,* New York, 1952.

HEERS J., *Gênes au XV^e siècle,* Paris, Flammarion, 1971.

Scanné avec CamScanner

HEES de, «Journal de voyage de M. de Hees (1675-1676)», *Revue Africaine,* 1957.

HENNEQUIN G., *Catalogue des monnaies orientales* , Marseille, 1983.

HÉRAULT Le Père L., *Les victoires de la charité,* Paris, s.d.

IDRISI al-, *Description de l'Afrique et de l'Espagne,* trad. De Goeje, Leyde, 1866.

JOLY A., «La tannerie indigène à Constantine avant la conquête», *RMM,* 1909.

JULIEN C.-A., *Histoire de l'Afrique du Nord,* 2e éd., vol.II, Paris, Payot, 1956.

JULIEN C.-A., *Histoire de l'Algérie contemporaine,* Paris, PUF, 1964.

KHIARI F., *Développement historique et contradictions de la formation sociale du pachalik d'Alger de 1570 à 1670, une approche socio-économique*, thèse, Paris VII, 1990.

KNIGHT F., «A relation of seven years slavery under the Turcs of Algiers suffered by an English captive merchant», in T. Osborne, *A Collection...*,t. II.

KRAUSS C. L. et alt., *Standard Catalog of World Coins,* Krauss Publications, 1991.

LABROUSSE E., *Esquisse du mouvement des prix et des revenus en France au XVIIIe siècle,* 2 vol, Paris, 1933.

LABROUSSE E., *La crise de l'économie française à la fin de l'Ancien Régime et au début de la Révolution,* Paris, 1944.

LABROUSSE E., *Introduction à l'histoire sociale, sources et méthodes,* Paris, 1967.

LACHERAF M., *L'Algérie, nation et société,* Paris, 1965.

LACOSTE Y., NOUSCHI A., PRENANT A., *L'Algérie, passé et présent,* Paris, Ed. Sociales, 1960.

LACOSTE Y., *Ibn Khaldoun : naissance de l'histoire, passé du tiers-monde,* Paris, Maspéro, 1966.

LANE POOLE S., *The Coins of Turcs in the British Museum,* London, 1883.

LA PRIMAUDAIE E. de, "Documents inédits sur l'occupation espagnole en Afrique (1506-1574)", *Revue Africaine,* 1876.

LAUGIER DE TASSY, *Histoire du Royaume d'Alger,* Amsterdam, H. Du Sauzet, 1725.

LA VÉRONNE C. de, *Relations entre Oran et Tlemcen dans la première moitié du XVIe siècle*, Thèse Lettres, Paris IV, publiée sous le titre *Oran et Tlemcen dans la première moitié du XVIe siècle,* Paris, Geuthner, 1983

LAVOIX H., *Catalogue des monnaies musulmanes de la B.N.,* Paris, 1891.

LÉON L'AFRICAIN J., *Description de l'Afrique,*Paris, Maisonneuve, 1981.

LOMBARD M., «Les bases monétaires d'une suprématie économique : l'or musulman du VIIe au XIe siècle», *Annales E.S.C.,* avril 1947.

LOMBARD M., *L'islam dans sa première grandeur,* Paris, Flammarion, 1971.

Scanné avec CamScanner

MARCEL J., «Monnaies diverses ayant cours à Alger», in Berbrugger A., *L'Algérie historique, pittoresque et monumentale*, 3 vol., Paris, 1842.

MASCARHENAS J., *Esclave à Alger*, trad. du portugais par P. Tessier, Paris, 1993.

MASSON P., *Histoire des établissements français dans l'Afrique barbaresque (1560-1793)*, Paris, Hachette, 1903.

MASSON P., *Les compagnies du corail...*, *Paris*, 1908.

MASSON P., *A la veille de la conquête. Concessions et compagnies d'Afrique (1800-1830)*, Paris, 1909.

MEILLASSOUX C., *Anthropologie de l'esclavage*, Paris, 1998.

MORGAN J., *A Complete History of Algiers*, London 1731.

NICOLAÏ N. de , *Navigations, pérégrinations et voyages faicts en la Turquie*, éd. d'Anvers, 1576.

NURI PERE, *Osmanlilarda Madena Paralar*, Istanbul, 1968.

OSTRUP J., *Catalogue des monnaies arabes et turques*, Copenhague, 1938.

PEYSSONNEL J. A., *Voyages dans les régences de Tunis et d'Alger*, Paris, La Découverte, 1986.

PICARD E., *La Monnaie et le crédit en Algérie depuis 1830*, Paris, Plon, et Alger. Carbonel, 1930.

PIGNON J., «Gênes et Tabarca au XVII[e] siècle», *Cahiers de Tunisie*, *3[e]-4[e]* trim. 1979.

PLANTET E., *Correspondance des Deys d'Alger avec la Cour de France 1579-1833*, Paris, Alcan, 1889.

PLAYFAIR, «Episodes de l'histoire des relations de la Grande-Bretagne avec les Etats barbaresques avant la conquête française», *Revue Africaine*, 1878, 1880.

POIRET, *Voyage en Barbarie, ou lettres écrites de l'ancienne Numidie en 1785 et 1786 sur la religion, les coutumes et les moeurs des Maures et des Arabes Bédouins*, Paris, 1789, 2 vol.

RAFEQ A., *The Province of Damascus, 1723-1783*, Beyrouth, 1966.

RAYMOND A., *Artisans et commerçants au Caire au XVIII[e] siècle*, 2 vol., Damas, 1974.

REBUFFAT F., «Les piastres de la C.R.A.», in C.M., *Actes des Journées d'Etudes de Bendor*, 25-26 avr.1975: *commerce de gros, commerce de détail dans les pays méditerranéens* (16[e]-19[e] s.).

RIFAT S. et JOHNSON B., *Coin Collection Exhibitions*, Istanbul, 1995.

ROCQUEVILLE Le Sieur de, *Relation des moeurs et du gouvernement des Turcs d'Alger*, Paris, 1675.

RODINSON M., *Islam et capitalisme*, Paris, Le Seuil, 1966.

RODINSON M., *Mahomet*, Paris, Le Seuil, 1968.

Scanné avec CamScanner

RODINSON M., *Marxisme et monde musulman*, Paris, Le Seuil, 1972.

RODINSON M., *Peuple juif ou problème juif?* Paris, 1981.

ROSENBERGER B., «Calamités, sécurité, pouvoir. Le cas du Maroc (XVI^e-XVIII^e s.) in *C.M.* avril-septembre 1984 : L'Etat et la Méditerranée, actes de la table ronde tenue à Marrakech, les 20, 21 et 22 octobre 1983.

ROUSSEAU A., *Annales tunisiennes*, Paris, 1864.

ROZET, *Voyage dans la Régence d'Alger*, Paris, 1833.

SAHILLIOGLU H., «The Role of Monetary and Metal Movements in Ottoman Monetary System. 1300-1750», in Richards J. F. ed., *Precious Metals in the Later Medieval and Early Modern Worlds*, Durban, 1983.

SAHLI M.-C., *Décoloniser l'histoire. Introduction à l'histoire du Maghreb*, Paris, 1965.

SAID E., *L'Orientalisme*, Paris, 1978.

SAID E., *Des intellectuels et du pouvoir*, Paris, 1996.

SAID E., *Culture et impérialisme*, Paris, 2000.

SAIDOUNI N., *La vie rurale dans l'Algérois de 1791 à 1830*, Thèse d'Etat en Histoire, Aix-en-Provence, 1988, 2 vol.

SHALER W., *Esquisse de l'Etat d'Alger*, trad. par M.X. Bianchi, Paris, Libr. Ladvocat, 1830. Ed. angl., *Sketches of Algiers*, Boston, 1826.

SHAW, *Voyages de M. Shaw*, La Haye, 1743.

SHUVAL T., *La ville d'Alger vers la fin du XVIII^e siècle. Population et cadre urbain*, Thèse de Doctorat en Histoire, Aix-en-Provence, 1994.

TEMIMI A., «Inventaire sommaire des registres arabes et turcs d'Alger», *R.H.M.*, janv. 1974.

TEMIMI A., «La propriété foncière et le système des timar et zaamat dans la Régence ottomane de Tunis», *AHROS*, oct. 1995.

TOCCHI M. E., *Notice sur les poids et mesures et sur les monnaies d'Alger*, Marseille, Imp. Dufort Cadet, 1830.

TOCCHI M.E., *Notice sur la collection de médailles et monnaies musulmanes recueillies par M.E. Tocchi, suivie de son catalogue*, Marseille, 1855.

TURBET-DELOF G., *La presse périodique française et l'Afrique barbaresque au XVII^e siècle*, Genève, 1974.

TURBET-DELOF G., «Marcel Emerit, citoyen algérien Honoris-causa» in *Hommage à Marcel Emerit, RHM*, janv. 1977.

VALENSI L., *Fellahs tunisiens...*, Paris, Mouton, 1977.

VALENTINE W. H., *Modern Copper Coins Of Mohammadan States*, London, 1911.

VENTURE DE PARADIS, *Alger au XVIII^e siècle*, Tunis, Ed. Bouslama, s.d.

Scanné avec CamScanner

VILAR P., «Elan urbain et mouvement des salaires : le cas de Barcelone au XVIII[e] siècle», *RHES*, 1950.

VILAR P., *La Catalogne dans l'Espagne moderne*, 3 vol., Paris, 1963.

VILAR P., *Or et monnaie dans l'histoire*, Paris, Flammarion, 1974.

VILAR P., *Une histoire en construction*, Paris, 1982.

Scanné avec CamScanner

فهرس المواضيع

مقدمة 5
مشاكل اصطلاحية 9
التاريخ وصعوبات تجديده 15
الرموز والاصطلاحات 20

القسم الأول : تطور العملة 23
مصادر التزود: الذهب السوداني 23
ارتفاع قيمة الذهب 26
السوابق والإمكانيات النقدية 26
تطور العملة في العهد العثماني 31
1) 1520 – 1580: العملة المتداولة عند وصول العثمانيين 32
العملة العثمانية 35
العملة الحسابية 36
2) 1580–1620: فترة انتقال وتحولات نقدية 38
فترة اضطرابات نقدية 39
3) 1620–1685: هيمنة الريال الأسباني 41

Scanné avec CamScanner

4) 1685 - 1720: اضطراب العملة وظهور
وحدة حسابية جديدة 46
5) 1730/1720 - 1815: استقرار العملة 50
ريال الروم 51
القروش المقصوصة 53
العملة الحسابية والعملة الفعلية 55
6) 1815-1830: العملة في فترة الأزمة 59
نتائج، ثغرات ومقاربات 61
خزينة القصبة 63
العملة والنظام السياسي 65
العملة والوضع الاقتصادي 69

القسم الثاني : حركة الأسعار 23
الصعوبات الخاصة والمناهج المتبعة 75
I.1520-1660 : أسعار متنوعة 78
أ. أسعار المنتجات الزراعية في مناطق وهران وتلمسان 79
ب. أسعار مختلفة في منطقة عنابة 83
ج. الأسعار في مدينة الجزائر ونواحيها 85
د. الأسعار المحلية في المصادر الأوروبية 88
هـ. الأسعار في مدينة الجزائر حسب الوثائق العثمانية 90
II.1660-1830 : مشكلة الأسعار 95
أ. اختيار المواد 95
ب. مشكلة التقويم 95

Scanné avec CamScanner

ج. سد الثغرات في دورية الأسعار 96

III. أسعار المنتجات الزراعية 96

أ. زيت الزيتون 96

ب. حركة أسعار الحبوب 123

ج. سعر الحيوانات 179

1. 1660 - 1759 : 180

2. 1760 - 1830 188

د. أسعار غذائية أخرى 199

1. منتجات محلية 199

2. المنتجات المستوردة 207

3. بعض الأسعار من مصادر أروبية: 210

4. أسعار المنتجات الصناعية: 212

5. أسعار المنسوجات 217

خاتمة 221

القسم الثالث : حركة المداخيل 225

مشكلة المصادر 225

1. قطاع يمكن أن نسميه «القطاع المرئي» 228

2. قطاع الثروات المخفية 228

ثروات الأكابر 230

1. الشهادات الأجنبية 230

القصور والجنان 231

ثروات كبرى في القرن السابع عشر 233

الثروات الكبرى في عهد الدايات-الباشوات (1710-180) 234

Scanné avec CamScanner

2. موارد الإثراء 238
في قرن القرصنة 238
قرن القمح 244
وضع جديد 251
3. عناصر التهافت في النظام 256
الشرعية المعلنة 256
مشتريات مصطفى باشا 259
المسكوت عنه في النظام 262
التباسات 265
4. القسم المرئي من هذه الثروات 271
في قرن القرصنة 271
ثغرات وصعوبات التقدير 276
5. الثروات الكبرى في قرن القمح 277
6. تغير الوضعيات 282
العلوج 283
الأندلسيون 286
مكانة الأتراك 288
حدود بلا ممرات: خارج الأمة 290
يهود الجزائر 291
العبيد في الجزائر: 295
أسعار العبيد ومخلفاتهم 300
الفئات المتوسطة 301
1. وضعية الرياس 302

Scanné avec CamScanner

كبار الرياس وصغارهم............ 304
من الأبهة الساطعة إلى الفاقة البائسة............ 307
2. ثراوت العساكر............ 309
رواتب الانكشارية............ 310
تنوع الأوضاع المادية............ 321
1. في قرن القرصنة............ 321
2. ثروات الانكشارية في فترة الأزمة............ 323
3. الضباط وأواسط المسئولين............ 325
3. العلماء ورجال القلم............ 327
فقر الخاصة............ 327
الجاه والثروة............ 329
الثروة والمنصب............ 333
4. عالم الحرف اليدوية والتجارية............ 335
تنظيم الحرف............ 335
التنظيم الهرمي............ 336
التفاوت الاجتماعي بين الحرف............ 337
التجار............ 339
الحرارون............ 343
الحرف والثروة............ 345
أرباب الحرف والعمال............ 348
حرف النساء............ 351
الأجور والقوة الشرائية............ 352
1. مشاكل ومعالم............ 352

Scanné avec CamScanner

أصل العمال... 353
عدد العمال... 355
من يحدد الأسعار؟.. 358
القيمة الموضوعية للأرقام.. 359
أوقات العمل... 361
تنوع الأجور.. 363
2. الأجور الاسمية والأجور الفعلية.. 374
1655 - 1701: فترة لها طوران.. 378
السنوات العجاف... 379
وبقرات سمان.. 381
1702 - 1764: تخالف الأسعار والقوة الشرائية................................ 382
1765 - 1803: رخاء شعبي... 385
1803 - 1830: بؤس وثورات.. 387
3. الأجور في المصادر الأوروبية.. 392
قوائم أجور... 393
شهادات مختلفة عن الأجور.. 395
فتح الجزائر... 397
خاتمة... 399
ملحق الموازين والمكاييل.. 407
المصادر والدراسات... 413

Scanné avec CamScanner